

جرائم الإهمال

أركان جريمة الإهمال - الخطأ المدني والجناحي - الضرر المادي
والبدني والأدبي - السببية المباشرة وغير المباشرة - القتل
والإصابة الخطأ - الحريق غير العمدى - إهمال الأطباء
والمهندسين والموظفين - الجزاء في جريمة الإهمال - الإهمال
أمام المحاكم الجنائية والمدنية



الدكتور

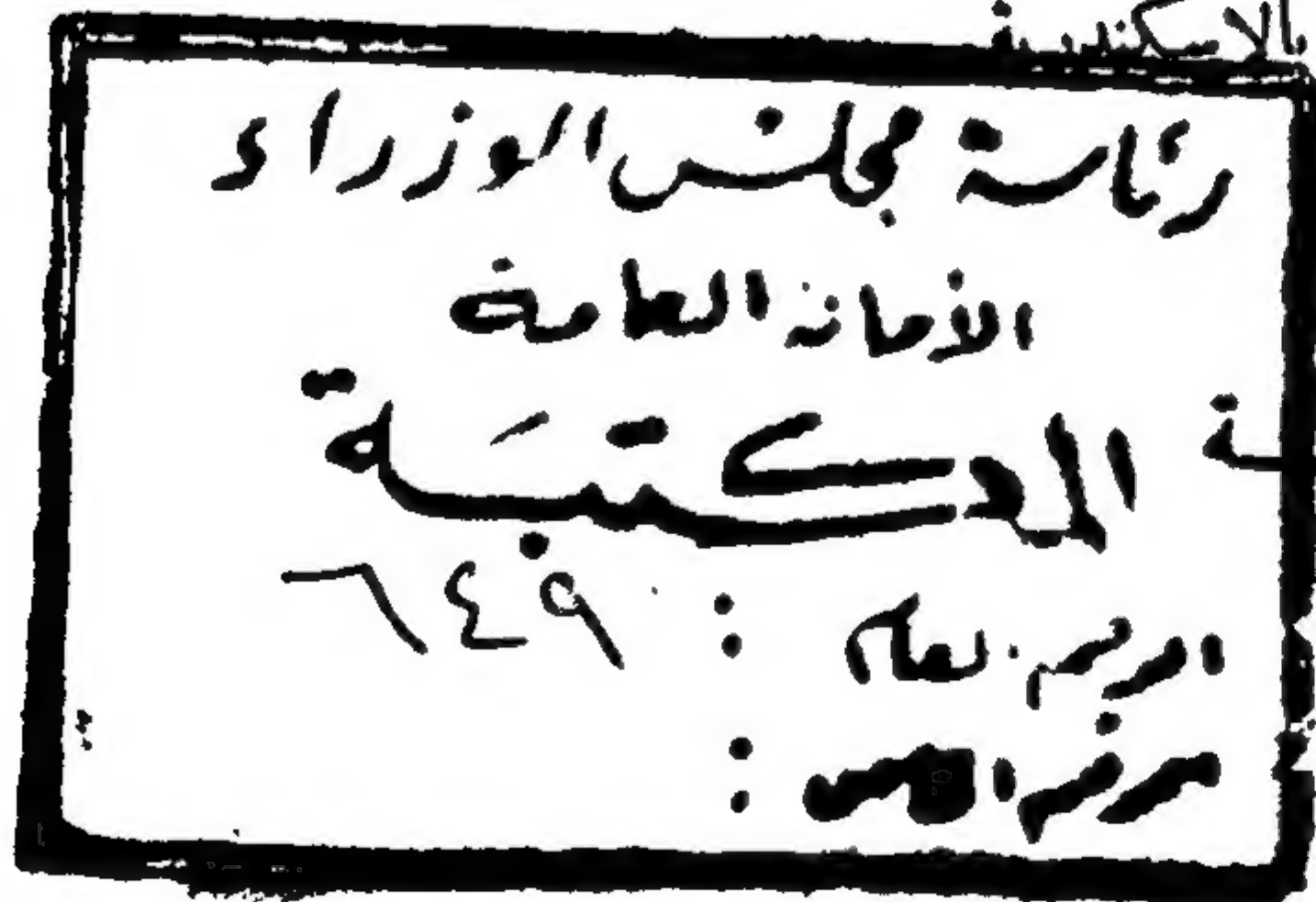
أبو الزيد على الميت

المحامى بإدارة قضايا الحكومة

دكتور دولة في القانون من جامعة باريس

دبلوم معهد العلوم الجنائية من جامعة نانسي

طبع ونشر دار نشر الثقافة بالإسكندرية



توزيع منشأة المعارف الإسكندرية

١٩٦٥

تقديم

كان للطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٩٥٨ أهمية بالغة لدى رجال القانون ، فقد كان أول كتاب في الجمهورية العربية المتحدة ينفرد بشرح ماهية جرائم الاهمال وأوجه النقص في التشريع بما لا يتفق وطبيعة الحياة الاجتماعية ومبادئ العدالة . وفي ١٩ يوليو ١٩٦٢ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات، وكان بين المواد التي شملها التعديل جريمة القتل والاصابة الخطأ . فقد جاء هذا القانون مطابقاً لما ذهبنا إليه وخاصة مبدأ تسلسل العقوبة بتسلسل الاضرار وتشديد العقوبة إذا ما وقعت الجريمة من ذى مهنة أو خبرة أو حرفة . هذا ويعاقب القانون الموظف العمومي الذى يتسبب بخطئه الجسيم فى الحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الافراد أو مصالحهم المعهود بها اليه .

وإن التقدير الذى لا قيناه من رجال القانون عن الطبعة الأولى من هذا الكتاب كان حافزاً لنا على تلبية رغبة دار نشر الثقافة فى إصدار الطبعة الثانية بعد تنقيحها بما يتماشى مع التعديلات الواردة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . والله ولى التوفيق .

المؤلف

مقدمة

يتمتع المجتمع كل فرد من أفرادهِ قسطاً من الحرية والحقوق كما يفرض عليه عدة التزامات ، وهذا لأن الفرد في المجتمع يلتزم بالمساهمة في تقدمه ونهضته ، ولا تفرقة بين فرد وآخر أمام الأعباء العامة في الدولة أو أمام العدالة . فالفرد كما يريد أن يتمتع بحريته وبحقوقه ، عليه أن يحترم حقوق وحرية الآخرين . ولكن التعارض بين حقى « وحقه » يوجد في المجتمع منذ أيام الفطرة وهذا يرجع إلى الارتباط الاقتصادي والجسدى والروحي بين الافراد . فالانانية الفردية توجد منذ بدء الخليقة ولا بد وأن تمدها وتنظمها القواعد التى تفرضها السلطة العامة . إذن السلطة العامة لها أن تتدخل لتقيد من تمادى الافراد أو اساءتهم للآخرين عند استعمال حقوقهم حتى ينحو المجتمع نحو التقدم . فالمجتمع لا يوجد إلا بالفرد ولل فرد ، وهذا ما يدعو ، ممثليه إلى مؤاخذة الفرد عن كل تصرف إرادى يخل بأمنه أو نظامه أو سكينته .

إن التصرف الارادى قد يكون عن قصد وقد لا يكون كذلك . فمنذ أيام الفطرة والمجتمع يفرق في مؤاخذة الفرد عن أفعاله غير المشروعة المخالفة للقواعد العامة العمدية أو غير العمدية . ويطلق على القصد الارادى العمدى المخالف للقانون « بالجرائم العمدية » والقصد الارادى غير العمدى المخالف للقانون بالجرائم غير العمدية .

ولما كان موضوع بحثنا ليس خاصا بالجرائم العمدية ؛ فنكتفى هنا بالكلام عن الجرائم غير العمدية والتى من بينها جرائم الاهمال .

فالجرائم غير العمدية تنقسم إلى قسمين :-

١ - جرائم تتكون من فعل إرادي معاقب عليه لذاته مستقلاً عن نتائجه لانه مخالف للنظام العام وحسن الآداب . ففى هذا النوع من الجرائم لا يبحث المشرع عما إذا كانت هناك نتيجة ضارة أم لا ، ولكن يجب أن يكون هناك تصرف إرادي غير مشروع قد وقع من الفرد وهذا واضح من المادة ٢٨٥ عقوبات والتي تنص على أن « كل من عرض للخطر » طفلاً لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه فى محل خال من الادميين أو حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ^(١) .

وأحياناً تشدد العقوبة على الفاعل لما أحدثه فعله غير المشروع من نتائج حتى ولو لم تكن متعمدة ؛ وهذا كما نصت المادة ٢٣٦ عقوبات على أن : كل من جرح أو ضرب أحداً عمداً أو أعطاه مواداً ضارة ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكنه أفضى إلى الموت الخ ^(٢) ؛ وكذلك الحالات التي يتوافر فيها القصد الاحتمالى .

وأخيراً لا يشترط المشرع فى بعض المخالفات ركن القصد الجنائى ، فيعاقب المشرع على المخالفة لذاتها دون اعتبار لكونها عمدية أو غير عمدية .

(١) وأنظر أيضاً المواد ٢٨٦ و ٢٨٧ عقوبات مصرى ، وكذلك المادة ٣٤٩ وما بعدها من قانون العقوبات الفرنسى ، والمادة ٣٥٤ عقوبات بلجيكي وما بعدها والمادة ٥٩١ عقوبات إيطالى وما بعدها ، والمادة ٢٢١ عقوبات المانيا الاتحادية الفرية .

(٢) أنظر كذلك المخالفة المنصوص عليها فى رابعاً من المادة ٣٧٧ عقوبات والتي جاء بها : يجازى بفرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً مصرياً : (رابعاً) من ترك فى الشوارع أو الطرق أو الميادين أو المحلات العمومية أو النبطان شيئاً من الآلات والمدد والأسلحة التي لو وقعت فى أيدي الصوص أو غيرهم من الاشقياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم وهذه الاشياء تصدر أيضاً لجان الحكومة .

٢ - جرائم تكون من فعل إرادي ينتج ضرراً غير مقصود ولكنه متوقع الحدوث . وعلى أثر هذه النتائج الضارة ينص القانون على معاقبة الفاعل وهذا النوع من الجرائم هو ما نسميه بجرائم الإهمال أو الجرائم الخطئية . وسوف لا نتكلم إلا عن هذا النوع من الجرائم .

نظرة تاريخية عن جرائم الإهمال :

كل فرد له حرية التصرف ولكن عليه أن يحترم حقوق الآخرين ، فلو نتج عن تصرفه الإرادي آثار غير مشروعة وكان من الميسور عليه توقع حدوثها ، فهو يعد مهملًا لأنه قام بفعله دون أن يتخذ الاحتياطات الضرورية التي يفرضها القانون على الأفراد وخاصة ونحن في عصر ينحون نحو التقدم الاقتصادي والصناعي ؛ وكل منهما يحتاج إلى السرعة مما يدفع الكثيرين إلى القيام ببعض التصرفات دون روية أو تفكير ، كما أن حوادث السيارات قد ازدادت في القرن العشرين إزدیاداً يدعو إلى القلق في نفوس الأمنيين من المارة وهذا كله لوطر حنا جانباً وسائل النقل الأخرى كالقطار والترام والمصعد الكهربائي^(١) ... الخ

وجرائم الإهمال ليست وليدة العصر الحديث بل توجد في المجتمع منذ العصور الأولى من التاريخ . ونريد أن نوضح ذلك في نظرة تاريخية سريعة قبل أن نتعرض لجرائم الإهمال في التشريعات الحديثة وخاصة تلك المنصوص عليها في القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

(١) أبو اليزيد المنتب - في المسؤولية المدنية عن حوادث المصاعد الكهربائية - المحاماة عدد أكتوبر ١٩٥٧ .

ففى العصور القديمة وخاصة فى مصر الفرعونية لم يكن هناك تفرقة بين الجرائم العمدية والجرائم الخطئية^(١) إذ كان الفاعل يؤاخذ عما ينتجه فعله غير المشروع من آثار دون مراعاة للركن الأدبى ، وهذا لأن الضرر وحده كان موضع الاعتبار فى معاقبة الفاعل^(٢) .

معنى ذلك أن العبرة كانت بالنتيجة ولا أثر للتصرف الإرادى ذاته وما اذا كان الفعل غير المشروع قد وقع عن عمد أو بمجرد إهمال من الفاعل^(٣) . هذا وكانت مصر الفرعونية تعاقب الفاعل عن جريمته التى يرتكبها خارج الأراضى المصرية على شخص أجنبى ، لأنها لم تكن قد عرفت بعد مبدأ اقليمية القوانين^(٤) . فضلا عن ذلك فقد ، كانت الفراعنة تقدس بعض الحيوانات ، فكل من يقتل حيواناً مقدساً ولو قضاءً وقدرًا ، كانت عقوبته الاعدام^(٥) .

إذن المسئولية فى العصور القديمة كانت مسئولية عينيه ، تتوقف على النتيجة الضارة .

يقول العلامة الألمانى إهرنج فى تفسيره لشرعية الانتقام فى العصور البدائية بأن الطفل يعاقب بالحجارة التى تمر فيها تحت تأثير ما انتابه من ألم ..

(١) جاردو ، طبعة ١٩٠١ - الجزء الرابع نمرة ١٧٧٨

(٢) Saleille, L'individualisation de la peine, ed. 1927 P. 31

(٣) E. Garcon, le droit penal, origines. évolution, état actuel, ed. 1922 p. 19

(٤) دوندى دى فاير فى المقدمة فى دراسة القانون الجنائى الدولى - طبعة ١٩٢٢ ص ٢٢ .

(٥) Sauvard, le delit d'imprudence, these, dr. Paris 1889 p. 83 n. 1

وأنظر أيضاً دوندى دى فاير - المرجع السابق ص ٩ .

فهذا التصرف يبين مدى غضب الطفل من الشيء الذى سبب له الألم . فالحجرة ليست مخطئة ولكنه يحاول معاقبتها عما سببته من آلام ^(١) . إذن من الميسور أن نؤكد بأن الانتقام هو النتيجة الوحيدة للألم . فالألم هو الذى كان يتحكم فى شعور الرجل البدائي . ففى المثال السابق الذى قاله العلامة إهرنج : لقد تعثر الطفل فى الحجرة وشعر بالألم العثرة . هذا الألم هو الدافع الاول على الانتقام .

مما تقدم يتبين لنا أن الضرر هو الفعل المادى الذى يجب أن يؤخذ موضع الاعتبار فى مساءلة الفاعل ^(٢) أما فكرة الخطأ فلم تكن ذات أثر فى تقدير المسؤولية ^(٣) .

وكان يقابل العصر الفرعونى ^(٤) فى مصر ، عصر الملك حامورابى ، ملك بابل (سنة ١٩٦١ قبل الميلاد) ، وقد وضع الملك حامورابى قانونه الذى لا زال

(١) إهرنج : الخطأ فى القانون الخاص ، مترجم إلى الفرنسية 10 p. 1880 Meulenaère ed.

(٢) جارسون : المرجع السابق ص ١٩ ؛ سالى : المرجع السابق ص ٣٣

(٣) سالى : المرجع السابق ص ٣٣

(٤) جاك بيرين فى تاريخ القواعد التأسيديّة والقانون الخاص فى مصر القديمة طبعة ١٩٣٢ - ١٩٣٥ (ثلاثة أجزاء) :

أنشأت المحاكم بمصر الفرعونية سنة ٢٧٧٨ قبل الميلاد مصطبنة بالطابع الدينى . وفى سنة ٢٥٩٣ قبل الميلاد استقلت السلطة القضائية عن سائر السلطات العامة . وكانت توجد محاكم اقليلية أطلق عليها بعض المؤرخين اسم محاكم المراء ، ومحكمة عليا استئنافية تتكون من ست دوائر لنظر استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الاقليلية (الجزء الاول ص ١٧٧ ؛ الجزء الثانى ص ١٢٢) ولما كانت القوانين ومبادئ العدالة منبثقة من التعاليم الدينية . . . فقد ظهر مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات بين كافة المصريين (الجزء الثانى ص ٣٠٧) فلم تظهر العبودية بين أبناء مصر إلا بعد الغزو الاغريقى . وفى سنة ٢٠٠٠ قبل الميلاد خلال حكم الأسرة الثانية عشر أنشأت محكمتان للقضاء العالى واحدة للوجه البحرى والأخرى للوجه القبلى ، تختص كل منها بنظر الطعون فى أحكام المحكمة الاستئنافية (محكمة الست دوائر) .

مشهورا باسمه والذي من أهم نصوصه : العين بالعين والسن بالسن^(١) .

وبالرجوع إلى قانون هامورابي يتبين لنا أن المادة ٦٠٢ منه تنص على أن الشخص الذي يسبب جرحا لخصمه أثناء المشاجرة ، عليه أن يقسم بأنه لم يكن متعمدا ، ويترتب على ذلك أنه لا يدفع إلا ثمن العلاج الضروري للمجنى عليه . وإذا كان المجنى عليه إبنا أو بنتا لرجل حر ، ومات على أثر جروحه كان على الجاني أن يلتزم بعد أن يقسم اليمين مؤكدا ذلك بأن يدفع نصف منجم من الفضة (المادة ٢٠٧) .

من ذلك يبين أن الفكرة الأولى للفرقة بين الجريمة العمدية وجريمة الإهمال لم تظهر إلا في عصر هامورابي . والواقع أن الموقع الجغرافي في ذلك الوقت لبلاد بابل هو الذي دعا مفكرها إلى وضع قانون يعد معجزة العصر . فقد كانت بلاد بابل الوسط التجاري الذي يفد إليه التجار من البلاد الأخرى ، فكان ولا بد من وضع تشريع ينظم المعاملات التجارية وعلاقة الأفراد بعضهم ببعض وكيفية استباب الأمن والنظام في بلاد يفد إليها الكثيرون من الأجانب . إذن هامورابي خطا بالمجتمع خطوة نحو التقدم بعد أن كانت العصور البدائية لا تعرف إلا الانتقام . فقد نص قانون هامورابي على التعويض الإلزامي . ولنا أن نقول بأن الركن الشخصي أصبح موضع الاعتبار في تكوين الجريمة ، وهذا يبدو واضحا من تفرقة القانون السالف الذكر بين الجريمة العمدية والجريمة الخطئية .

(١) أنظر المادة ١٩٦ وما بعدها من قانون هامورابي — ترجمه إلى الفرنسية الأستاذ

وبعد ذلك جاءت الشريعة الموسوية ولم تحدث تغييرا كبيرا عما كان متبعاً في عصر حامورابي ، ولكنها منعت الانتقام من الاطفال بسبب أخطاء الآباء ، وظهرت لأول مرة فكرة شخصية العقوبة .

ومن سنة ٣٣٢ إلى سنة ٣٠ قبل الميلاد كانت مصر خاضعة للحكم الاغريقي . ويقول الاستاذ Taubenschlag^(١) بأن القانون المصري في ذلك العصر كان يفرق بين الجرائم العمدية والجرائم الخطئية . وعلى الرغم من ذلك لم يوضح الاستاذ Taubenschlag العقوبة التي كان ينص عليها القانون المصري لمؤاخذة الفاعل عن جريمته الخطئية ، فلما إذن أن نعود إلى أثينا عامه الامبراطورية الاغريقية . ففي أثينا كان الفاعل في الجريمة الخطئية لا يعاقب بعقوبة جنائية .

ويقول الاستاذ جارسون بأن العرف جرى على نفي الجاني بعيداً عن محل وقوع الجريمة وبعيداً عن عشيرة المجنى عليه . وهذا النفي ينتهي بتصلح أي فرد من أسرته وأسرته المجنى عليه^(٢) ويستطيع الفاعل بعد ذلك العودة إلى الوطن . يبدو لنا من ذلك أن أثينا التي اشتهرت بفلسفتها وأدبها ، كانت من الناحية القانونية أقل بكثير من عصر سابق لها وهو عصر حامورابي . فحامورابي هو أول من نص في المادة ٢٠٧ على الفكرة التي لازالت سائدة في جميع تشريعات العالم وهي التعويض عما أصاب المجنى عليه من أضرار وما فاتته من كسب^(٣) .

(١) Taubenschlag. law of greco-roman Egypt in the light of the papyri , (١)
ed. 1944 p. 623

(٢) إميل جارسون : المرجع السابق ص ٤٢ ؛ سوفار - : المرجع السابق ص ٩٣ .
(٣) كان عصر حامورابي قبل موسى عليه السلام بخمسة قرون وقبل المسيح عليه السلام بحوالي ١٩٦١ سنة ، وهذا بين مدى أهمية القانون الذي أصدره في ذلك الوقت وأثره على التشريعات الحديثة .

وبعد انتهاء الاحتلال الاغريقي لمصر وخضوعها للنفوذ الرومانى سنة ٣٠ قبل الميلاد ظلت ولاية رومانية حتى سنة ٦٤١ ميلادية حيث استولى عليها عمرو بن العاص . وحتى يتسنى لنا الكلام عن جرائم الإهمال فى مصر خلال الامبراطورية الرومانية ، يجب أن نلقى الضوء على التشريع الرومانى منذ نشأة روما على الضفة اليسرى لنهر التير حتى القضاء على الامبراطورية الرومانية بالفتح الاسلامى .

فى القرن السابع قبل الميلاد حكم روما الملك Numa Pompilius و فرق بين القتل العمدى والقتل بالإهمال (١) وكانت عقوبة الجانى فى القتل بالإهمال هى التكفير عن جريمته بأن يذبح كبشاً ويقدمه إلى أسرة المجنى عليه .

وهذه الفكرة قد انتقلت إلى قانون الالواح الاثنى عشر الذى وضع سنة ٤٤٩ قبل الميلاد عندما ثار الشعب على الاشراف وطالب مساواته بهم فى الحقوق والواجبات . (٢) ثم وضع بعد ذلك قانون Aquilia الذى اعتبر القتل العمدى جريمة Crimen عقوبتها الاعدام بينما أخضع جريمة القتل بالإهمال لقواعد المسؤولية المدنية damnum injuria datum (٣) والى اشترط لتطبيقها توافر أركان ثلاث :-

١ - ضرر ٢ - خطأ ٣ - وأن يكون الضرر نتيجة للخطأ
(علاقة السببية) .

(١) إهرنج : المرجع السابق ص ١٢ ، Brunhes. these, Dijon 1932 P. 20 وكذلك

الاستاذ جندى عبد الملك فى الموسوعة الجنائية الجزء الخامس ص ٦٧٦ .

(٢) راجع : ريمون مونيه فى الوسيط فى القانون الرومانى - الجزء الاول طبعة

١٩٤٧ ص ٣٢ .

(٣) إهرنج المرجع السابق ص ٢٥ .

فالمجنى عليه في قانون أكيليا كان له الحق في المطالبة بتعويض ما أصابه من أضرار مادية . وإن ظهور فكرة الخطأ في قانون أكيليا هي التي أدت بالعلامة إهرنج إلى القول بأن الخطأ كركن من أركان المسؤولية يعد وليد العصر العلمي (١) .

معنى ذلك أن مسؤولية الجاني في جريمة الإهمال طبقا لقانون أكيليا كانت ذات طابع مدني . فالإهمال كان قريب الشبه بالغلط وهذا واضح من قانون أكيليا الذي يقصر الجزاء على تعويض المضرور عما أصابه من أضرار مادية دون الأضرار الأدبية؛ وتقدير التعويض كان يتوقف على قيمة الشيء خلال الشهر أو السنة التي وقع فيها الضرر . ومع ذلك كان جايوس *gaius* وهو من أشهر الحكماء القضاة في القرن الثاني بعد الميلاد ينادي بالتعويض الذي يفوق الضرر حتى تبدأ نفسى المجنى عليه (٢) .

لذلك في عصر أولبيان *Ulpian* أي في القرن الثاني بعد الميلاد أصبح من حق من أصابه ضرر بدني أن يطالب بالتعويض عما أصابه من أضرار بدنية . فبعد أن كان قانون أكيليا يقصر المسؤولية على إتلاف الأشياء المملوكة للغير، أضاف الفقيه أولبيان ضرورة التعويض كذلك عن الأضرار التي تلحق بالأشخاص (٣) .

(١) يقسم تاريخ العصور الرومانية إلى ثلاث عصور : - ١ - العصر الملكي ثم أعقبه العصر الجمهوري وكان ذلك منذ نشأة روما حتى سنة ١٤ بعد الميلاد . ٢ - عصر الإمبراطورية العليا أو كما يسميه بعض فقهاء القانون بالعصر العلمي وأبتدأ من سنة ١٤ بعد الميلاد حتى سنة ٢٨٤ بعد الميلاد ٣ - عصر الإمبراطورية السفلى أو العصر البيزنطي والذي ابتدأ بالإمبراطور ديوكليسيان وانتهى بوفاة جستنيان .

(٢) مونييه : الوسيط في القانون الروماني - الجزء الثاني طبعة ١٩٥٤ ص ٦١ و ٥٨

(٣) في الواقع كانت هذه المسؤولية لا تثار إلا إذا كان المجنى عليه رجل حر ، إذ أن

المدد كن يعتبر في ذلك العصر من الأشياء . أنظر في هذا المعنى وفي شرح قانون أكيليا : =

وبعد الفتح الاسلامى لمصر سنة ٦٤١ ، تغيرت القوانين المصرية بما يتلاءم مع الدين الجديد (١) . . دين الاسلام فطبقت القواعد الواردة بالقرآن الكريم وسنة الرسول عليه السلام . جاء بالقرآن الكريم : « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم » (سورة البقر نمرة ١٧٨) .

كما قال الله تعالى : « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً » . (سورة النساء نمرة ٩٢) .

يبين من ذلك أن مصر بعد أن انتقلت من ولاية رومانية إلى ولاية اسلامية أخضعت لقواعد وأنظمة الدين الاسلامى . وقد اتخذ الدين الاسلامى جزاءاً إنسانياً واجتماعياً فى نفس الوقت : عتق عبد ودفع تعويض للمجنى

٣ مونييه: المرجع السابق ص ٦٢ . ومصر التى كانت ولاية رومانية تبعت هذا القانون كما تبعت القانون الاغريقى من قبل ... معنى ذلك أنها انتقلت من عصر الانتقام إلى الدية الاجبارية ثم إلى المسؤولية المدنية .

(٢) النقى عمر بن الخطاب سير السنوات القضائية بالتاريخ الميلادى وجعلها بالتاريخ الهجرى (شايجان : تاريخ القانون العام الاسلامى فى العصور الأولى - رسالة دكتوراه باريس ١٩٣٤ ص ١٦ وما بعدها) كما لم يأخذ بالنظام القضائى الذى كان متبعاً فى الامبراطورية الرومانية واكتفى بنظام التحكيم . إلا أنه قام بعد ذلك بتنظيم القضاء وفصله عن السلطة الادارية (المرجع السابق ص ٩٥) ، الفاروق عمر لادكتور محمد حسين هيكل - ١٩٤٥ (الجزء الثانى).

عليه أو لذويه . فإن لم يكن لدى الجاني عبداً وليس من الميسور عليه أن يمرض المجنى عليه أو ذويه عما أصابهم من ضرر ، فعليه أن يصوم شهرين (١) .

لم يذكر القرآن الكريم صراحة إلا القتل باهمال ، ولذلك يجب أن تتبع القياس والاجتهاد في حالات الضرب أو الجرح باهمال . ونلاحظ أيضاً أن القانون الاسلامي جعل التعويض اختيارياً وليس إجبارياً فإن كان اختيارياً بالنسبة للمجنى عليه أو ذويه . . . لهم أن يطلبونه أولاً يطلبونه ، فقد كان كذلك اختيارياً بالنسبة للجاني . . . فله أن يدفعه وإن لم يستطع فصيام شهرين . عصر ديني ، يؤمن فيه الناس بالله وبرحمته ، ويطالبون غفرانه . هذا الوزاع الديني العميق هو الذي كان ينحو بالافراد إلى أسنى غايات الانسانية . فالعبودية كانت كبرى مشاكل العصر ، فولا بد وأن يتخلص منها العصر الاسلامي ، لذلك ترك المجال واسعاً أمام الجاني: له أن يدفع تعويضاً للمجنى عليه أو لذويه كما عليه أن يحرر عبداً ، وإن لم يستطع فعليه أن يتبع ما جاء بالقرآن الكريم من تكفير ، ألا وهو الصيام شهرين حتى يتولد لديه العطف والرفق بالفقراء والمساكين والشعور طوال هذه الفترة بما اقترفه من إثم .

لو أعدنا النظر في التشريعات منذ العصر البدائي حتى ظهور الاسلام ، لو وجدنا أن جريمة الاهمال كانت في العصر الفرعوني تدخل في القانون الجنائي وجاء قانون أكيلىا وأدخلها في القانون المدني . ولكن أحدث بها القانون الاسلامي تغييراً جوهرياً فجعلها خليطاً في جرائمها بين العقوبة البدنية

(١) Léon Boucher, les délits et Les peines de droit Commun Prévus par le

Coran, thèse dr. Paris 1926

وأوضح الاستاذ ليون بوشيه في رسالته جدولاً مفسراً للدية وفقاً لمذهب الامام مالك .

والتعويض المدنى . فالصيام : هو حرمان من الغذاء ومن حياة الدنيا ومتاعها فهو اذن عقوبة أدبية وبدنية وهذا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن التشريع الاسلامى يعد الخطوة الأولى نحو إتخاذ عقوبة جنائية قبل الجانى فى جريمة الاهمال أكثر بساطة من عقوبة الجانى فى الجريمة العمديه .

وظلت مصر متبعة التشريع الاسلامى حتى ظهرت تشريعاتنا الحديثة التى وضعت سنة ١٨٨٣ ، وعدلت سنة ١٩٠٤ ثم ١٩٣٧ متبعة التشريع الفرنسى ، آخذة بمواده ٣١٩ و ٣٢٠ و ٤٥٨ (ملغاه) عقوبات وأصبح الاهمال جريمة معاقبا عليها فى مصر ؛ فللمجنى عليه أن يرفع الدعوى المدنية مطالبا بالتعويض عما أصابه من أضرار كما للنيابة العامة أن تحرك الدعوى العمومية لمأخذة الفاعل جنائيا عن خطئه .

تنص المادتان ٢٣٨ (١) ٢٤٤ (٢) عقوبات على القتل والجرح باهمال ؛ وتنص المادة ٣٦٠ عقوبات على الحريق باهمال ؛ والمادة ١٣٩ عقوبات تعاقب كل من كان مكفأ بحراسة مقبوض عليه أو بمراقبته أو بنقله وهرب باهمال منه ؛ والمادة ١٦٩ عقوبات تنص على عقاب كل من تسبب بغير عمد فى حصول حادث لحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية ، والمادة ١٤٧ عقوبات بشأن فك الاختام باهمال الحراس ، والمادة ١٥١ عقوبات تعاقب على سرقة المستندات والاوراق الرسمية المودعة نتيجة اهمال الموظفين

(١) تقابل المادة ٢٠٢ من قانون العقوبات المصرى لسنة ١٩٠٤ والمادة ٣١٩ عقوبات فرنسى والمادة ٢٢٢ عقوبات المانيا الاتحادية الغربية والمادة ٥٨٩ عقوبات ايطالى والمادة ٢٣٠ عقوبات بولندى فترة أولى .

(٢) تقابل المادة ٢٠٨ من قانون العقوبات المصرى لسنة ١٩٠٤ و ٣٢٠ عقوبات فرنسى والمادة ٣٢٠ عقوبات المانيا الاتحادية الغربية والمادة ٣٩٠ عقوبات ايطالى والمادة ٢٣٦ فترة ثانية عقوبات بولندى .

المختص وإن كانت المواد السابق ذكرها تدخل في باب الجنح فالبعض من المخالفات تقع نتيجة للاهمال أيضا ، وعلى سبيل المثال... « ثانياً » من المادة ٣٧٦ عقوبات : « من أهمل في وضع مصباح على المواد أو الأشياء التي وضعها أو تركها في طريق عام أو على الحفر التي عملها فيه » و« أولاً » من المادة ٣٧٨ عقوبات : من أهمل في تنظيف أو إصلاح المداخن أو الافران أو المعامل التي تستعمل فيها النار ؛ وكذلك من يلقى بغير احتياط قاذورات من النافذة أو أحد المظلات على أحد المارة (مادة ٣٩١ عقوبات) ؛ ومن تسبب في جرح أو موت بهائم أو دواب الغير باهماله (ثانياً من المادة ٣٨٩ عقوبات) ؛ ومن أهمل في أداء أعمال مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادراً عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة الفيضان أو الغرق أو الحريق ... الخ . (أولاً من المادة ٣٨٦ عقوبات) ؛ ومن أهمل في ترميم أو هدم بناء آيل للسقوط ؛ ومن القى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين إذا سقطت عليهم (مادة ٣٧٧ عقوبات) . وكذلك ينص قانون المرافعات في المادة ٧٧ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على أن تحكم المحكمة المرفوعة اليها الدعوى على من تسبب من موظفي قلم الكتاب أو المحضرين باهماله تأخير الاعلان بغرامة لا تقل عن جنيه ولا تجاوز عشرة جنيهات .

ولما كانت المخالفات تخرج عن موضوع بحثنا ، وكذلك ما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة ٧٧ مرافعات ، فسوف نركز دراساتنا على الجنح التي تقع نتيجة للاهمال لأنها أكثر الجرائم ذيوعا وإنتشارا وخاصة في عصرنا الحديث والذي تتطور فيه البلاد اجتماعيا واقتصاديا .

العقوبة في جرائم الاهمال :

إن قانون العقوبات ينص في جرائم الاهمال على جزاء أخف بكثير من

الجزاء فى الجرائم العمدية لان الجريمة ، العمدية ، لا ترتبط بجريمة الاهمال
إلا فى النتيجة الاجرامية . فالفرق بينهما ليس كمياً لأن الضرر الذى يتحقق
من الجريمة العمدية هو نفسه الضرر الذى يتحقق من الجريمة الخطئية، وإنما
الفارق بينهما كيفياً يرتبط بشخص الفاعل . فاذا قلنا بأن الجريمة العمدية
تتطلب ركن القصد الجنائى لدى الفاعل ، ففى الجريمة الخطئية لا بد وأن يقع
من الفاعل خطأ أى رعونة وعدم احتياط . فالفاعل فى هذا النوع الاخير
من الجرائم لا يهدف إلى إحداث الضرر وإنما يكون الضرر نتيجة لعدم
إحتياطه . لذلك نهدف أن يكون الجزاء فى جرائم الاهمال جزاءاً وقائياً
يحمى المجتمع من هؤلاء الذين تأخذهم نزوة الطيش فيغفلون عن واجباتهم
قبل الغير .

يجب أن تكون العقوبة متسلسلة تبعاً لضخامة الضرر بعد أن أصبحت
شركات التأمين تتحمل القيام بتعويض المجنى عليه عما أصابه من أضرار ،
وأصبح الجانى لا يشعر بجسامة الواقعة وأثرها فى المجتمع ، كما يجب أن
نفرق فى الجزاء بين الاهمال الذى يقع من الفرد العادى والاهمال الذى يقع
من أهل الحرفة أو الخبرة .

التعديلات المستحثة فى جرائم الاهمال :

ولقد أوضحنا فى الطبعة الاولى من هذا الكتاب سنة ١٩٥٨ أوجه
النقص فى التشريع المصرى بالنسبة لجرائم الاهمال سواء ما يتعلق منها بعدم
تسلسل العقوبة بتسلسل الاضرار أو ما يتعلق بعدم التفرقة فى الجزاء بين
ذى المهنة والافراد العاديين وعدم النص على بعض الجرائم التى تقع نتيجة
اهمال الموظفين أو المستخدمين العموميين .

وصدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بشأن تعديل بعض أحكام قانون

العقوبات متضمنة الكثير من التعديلات فى العقوبات الخاصة بجرائم الاهمال،
ففرق بين العقوبة فى جريمة الاهمال التى تقع من الفرد العادى والعقوبة فى
جريمة الاهمال التى تقع من ذوى الخبرة أو المهنة ، ونص كذلك على تسلسل
العقوبة بتسلسل الاضرار .

وقد أضاف المشرع مادة جديدة فى قانون العقوبات تحت رقم ١١٦
مكررا د ب ، نص فيها على أن : « كل موظف عمومى تسبب بخطئه الجسيم
فى الحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل
بها بحكم وظيفته أو بأموال الافراد أو مصالحهم المعهود بها اليها ، بأن كان
ذلك ناشئا عن إهمال جسيم فى أداء وظيفته أو عن اساءة استعمال السلطة
أو عن اخلال جسيم بواجبات الوظيفة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز
مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل
عن سنة ولا تزيد على ستة سنوات وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه إذا ترتب
على الجريمة اضرار بمركز البلاد الاقتصادى أو بمصلحة قومية لها (١) .

ولا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام رفع الدعوى الجنائية » .

فهذا النص المستحدث يعاقب الموظف العمومى الذى يتسبب بخطئه
الجسيم فى الحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل
بها بحكم وظيفته أو بأموال الافراد أو مصالحهم المعهود بها اليها . وبشروط
لتطبيق هذا النص أن يكون الخطأ جسيما والضرر جسيما . فلا يكفى إذن
الخطأ غير الجسيم ولو كان الضرر جسيما ، أو الضرر غير الجسيم ولو كان
الخطأ جسيما .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان هذا النص لا يتعارض مع نص

(١) يراجع المواد ١٥٥ و ١٥٦ عقوبات بلجيكي و ٢٨٦ عقوبات بولندى .

المادة ١٥١ عقوبات والذي جاء به : « إذا سرقت أوراق أو مستندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعات قضائية أو اختلست أو أتلقت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المعدة لها أو مسلمة إلى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب إهماله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيتها مصرياً » (في نفس المعنى المادة ٢٥٤ عقوبات) .

هذا وقد نصت المادة ١٣ من القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن إنشاء دار الوثائق التاريخية القومية على أنه : « في تطبيق أحكام المادتين ١٥١ و ١٥٢ من قانون العقوبات يعتبر اتلافاً للوثائق التاريخية المودعة في الدار كل كشط فيها أو تخطيط عليها بالحبر أو غيره أو عبث بها يحدث أى تغيير فى الشكل الذى سلمت به .

ومع ذلك ألا يمكن القول بان المشرع المصرى وإن كان قد قام بتعديلات جوهرية بالنسبة لجرائم الإهمال لتتماشى مع عصرنا الحديث ، قد أغفل النص على جرائم من نوع معين مرتبطة بالوعى القومى كجريمه الامتناع عن مساعدة الغير المعرض للخطر إذا ما كان الشخص المنتفع لديه للقدرة على تقديم المساعدة ؟ (١)

ونقسم موضوع بحثنا فى جرائم الإهمال كالآتى :-

فى القسم الأول سنقوم بدراسة ماهية جريمة الإهمال .
وفى القسم الثانى سنقوم بدراسة الجزاء والنعويض فى جريمة الإهمال .

(١) يعاقب المشرع الفرنسى عن هذه الجريمة فى المادتين ٦٢ و ٦٣ عقوبات .

القسم الاول

ماهية جريمة الاهمال

جريمة الاهمال هي الجريمة التي تقع خطأ من الفاعل ؛ معنى ذلك أنها الجريمة التي لا يقصد الفاعل وقوعها ، فالضرر في جريمة الاهمال نتيجة لسوء تصرفه في الوقت الذي كان من الميسور عليه أن يتوقع بأن تصرفه قد يؤدي إلى أضرار العواقب . فعدم توافر الرغبة لدى الفاعل في احداث الضرر هو العنصر المميز لجريمة الاهمال عن الجريمة العمدية . ولو نظرنا الى جريمة الاهمال من الناحية الموضوعية ثم نظرنا اليها من الناحية الشخصية لوجدناها في الناحية الموضوعية تتحد مع الجرائم العمدية ؛ أما من الناحية الشخصية وبمعنى آخر من ناحية الركن الأدبي فيلاحظ أن كلا منهما تأخذ مكانا مختلف فيه عن الأخرى ؛ فالجريمة العمدية تشترط أن يكون الجاني قد تعمد إحداث الضرر والجريمة غير العمدية تشترط أن يكون الضرر نتيجة لخطأ الجاني دون سعي منه .

وكنا نود أن نجعل من القسم الاول بايين : - أولها خاص بالركن الأدبي وثانيها خاص بالركن المادي ؛ ولكن لأسباب علمية اضطررنا أن نعدل عن هذا التقسيم . فالركن الأدبي في جريمة الاهمال هو الخطأ الذي يعد فكرة تتعلق بنفس الفاعل . وهذه الفكرة النفسية ترتبط بضمير الشخص وحرية ارادته في التصرف . إذن الخطأ كركن من أركان جريمة الاهمال يتكون من : - أ - إنفعال داخلي (الركن الأدبي) ونشاط خارجي ملموس (ركن مادي) .

ومن جهة أخرى ، ركن السبب في جريمة الإهمال (رابطة السببية بين الخطأ والنتيجة الضارة) يعتبره البعض من رجال الفقه ركناً أدبياً يرتبط بادانة الفاعل ، ويعتبره البعض الآخر ركناً مادياً ينفصل عن الإدانة .

لذلك ، بعد أن عدلنا عن تقسيم القسم الأول إلى ركن أدبي وركن مادي ، لجأنا إلى التقسيم العلى المتبع من قبل وهو : — الخطأ والضرر ورباط السببية .

وبالرجوع إلى قانون العقوبات المصرى يتبين لنا أن المشرع لم يعرف أى ركن من أركان جريمة الإهمال فضلاً عن أنه لم يعرف جريمة الإهمال نفسها . وهذا النقص خلق الخلط والتناقض فى وجهات نظر فقهاء القانون الجنائى . فمثلاً : الخطأ فى جريمة الإهمال ، هل يختلف عن الخطأ المدنى (الخطأ فى المسؤولية المدنية) وخاصة بعد أن تكلم المشرع فى المادة ١١٦ مكرر «ب» عن الخطأ الجسيم؟ والسببية ، هل هى ركن أدبى أم ركن مادي؟ وزيادة على ذلك ، هل المسؤولية الجنائية عن جريمة الإهمال تعد مستولية عينية أم مستولية شخصية ؟ . . . الخ .

الخطأ :-

لقد عبر القانون الجنائى المصرى (كما فعل القانون الجنائى الفرنسى) عن الخطأ بالألفاظ الآتية . رعونه ، عدم احتياط وتحرز ، إهمال ، عدم إنتباه ، عدم مراعاة وإتباع اللوائح . فهذه الألفاظ يحتوى مضمونها على جميع أنواع الخطأ الممكنة . لذلك كان على المشرع أن يأتى بعبارة واحدة يحتوى مضمونها على كل أنواع الخطأ ، ككلمة : إهمال بدلاً من عدة ألفاظ يهدف جميعها إلى معنى واحد من الناحية القانونية .

والخطأ كركن من أركان الجريمة لا بد وأن يظهر إلى العالم الخارجى

بتصرف مادی. فهذا التصرف المادی هو حلقة الاتصال بين الجريمة العمدية والجريمة الخطئية. ولكن في هذا النوع الأخير من الجرائم، لا يهدف الفاعل من تصرفه المادی إلى إحداث النتيجة الضارة، بعكس ما في النوع الأول من الجرائم، حيث يهدف الفاعل إلى نتيجة ضارة محدودة أو غير محدودة. هذا الفارق الجوهری بين النوعين من الجرائم (العمدية والخطئية) ينزمن أن نفرق أثناء دراسائنا بين الإهمال والقصد الجنائي والقصد الاحتمالي وما يلي القصد *préter - intentionnel* كالضرب المفنى الى الموت .

إن الإرادة الواعية هي العنصر النفسى الذى يودى بالفاعل الى الادانة؛ وهذا بعكس الفاعل غير الواعى *inconscient* أو غير المدرك الذى لا يؤخذ عن تصرفاته ولا عن نتائجها . لذلك نلاحظ ان المشرع المصرى تكلم عن العاهة العقلية كإع من موانع المسؤولية ؛ وكذلك فقدان الشعور نتيجة لعقاقير مخدرة أيا كان نوعها إذا أخذها الفاعل قهرا عنه أو على غير علم منه بها .

إذن حتى تؤخذ الفاعل عن إثمه، لا بد وأن نتأكد أنه مدرك لتصرفاته وأفعاله وأنه يقوم بها بإرادة حرة؛ إذ أن الفرد قد يقوم بأفعال أو تصرفات لا يدركها؛ فهو يريد القيام بهذه الأفعال، أو التصرفات ولكنه لا يدرك مداها، ومثال ذلك المجنون، أو من كان فى حالة إكراه مادی. فالمجنون يقوم بتصرفات معينة ولكنه لا يدرك مداها، وكذلك التصرفات التى يقوم بها الفرد وهو فى حالة الإكراه المادی.

الضرر :-

حقا، القانون لا يعاقب عن الخطأ ذاته اذا لم يؤد إلى نتائج ضارة (مع إستثناء المخالفات الخاصة بلائحه المرور) لأن الهدف الأول من القانون

هو الدفاع عن المجتمع والمساواة بين الجميع . فالعبرة في جرائم الإهمال بالنتيجة الضارة أى بالاضرار التى تولدت عن خطأ الفاعل .

ولذلك سنتناول في الباب الثانى ركن الضرر سواء كان مادياً أو بدنياً أو أدبياً . ففي جريمة الإهمال يبدو الضرر المادى واضحاً فى الحريق غير العمدى (مادة ٣٦٠ عقوبات) وفى الحوادث غير العمدية التى تقع على إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية (مادة ١٦٩ عقوبات) . أما الضرر البدنى فهو الذى يقع على جسم الإنسان سواء بالقتل أو الجرح أو الضرب أو المرض ؛ وأخيراً قد يكون الضرر أدبياً إذا أدى إلى الحسرة والألم بسبب فقدان عزيز أو من جراء حدوث عاهة بالمجنى عليه .

هذان جانب، ومن جانب آخر سنلاحظ أن الضرر المادى والضرر البدنى لا يثيران خلافاً فى الفقه من حيث الجزاء أو التعويض، بعكس الضرر الأدبى الذى يختلف باختلاف الشخص الذى يطالب بالتعويض عنه ؛ وما اذا كان المجنى عليه أو ذويه . ومع ذلك يجب أن نراعى فى تقدير التعويض مدى الاعتداء على شعور وعواطف المجنى عليه أو ذويه . ولكن ، هل نترك الباب مفتوحاً لكل قريب أو صهر أو صديق ليطلب بتعويض عن الضرر الأدبى ؟ لقد إتجه الفقه إتجاهاً سليماً وتبعه القضاء فى أن يكون الضرر مباشراً وانتهاكاً لحق مشروع *Un droit légitime* (١) . يترتب على ذلك ان الخليلة ليس لها أى حق مشروع فى الاستناد على أن الموت أو العاهة المستديمة التى

(١) تراجع المادة ٢٢٢ مدنى والتى تنص على أن يشمل التعويض الضرر الأدبى أيضاً ولكن لا يجوز فى هذه الحلة أن ينتقل إلى الغير إلا إذا تحدد بمقتضى إتفاق ، أو طالب الدائن به أمام القضاء . ومع ذلك لا يجوز الحكم بتعويض إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب .

حلت بخليلها أحدثت بها من الأضرار ما يوجب تعويضها عنها . إننا لا ننكر أن ضرراً مادياً قد لحق بها ويحتمل أيضاً وقوع ضرر أدبي ، ولكنها لا تملك حقاً مشروعاً في المطالبة بالتعويض لأن القانون لا يحمي إلا المعاشرة الشرعية .

هذا ويلاحظ أن قانون العقوبات المصري في المادة ٢٤٤ لا يشير إلا « الجرح أو الإيذاء » . فالمادة سالفه الذكر لا تذكر سوى الجرح أو الإيذاء ، فهل لا تتسع لحالة نقل الأمراض المعدية نتيجة إهمال الفاعل ؟ ألم يكن مرض الكوليرا والتيفوس من الأمراض التي هددت حياة البشرية في مصر ؟ وأليس مرض السل في مصر لم يأخذ دوره في الإنتشار ؟

لو نظرنا إلى المادة ٢٥ من الدستور والتي تنص على أن : « لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون » . ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة لصدور القانون الذي ينص عليها « *Nullem crimen, nulla poena sine lege* » فلا نستطيع أن نفسر نصوص القانون الجنائي تفسيراً واسعاً .

والواقع أن كلمة إيذاء التي أضيفت إلى نص المادة ٢٤٤ عقوبات بعد تعديها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ تتسع لكل الحالات كالضرب غير العمدى والأمراض المعدية التي تنتشر أو تصيب الغير نتيجة إهمال الآخر^(١) . ولقد أوضحنا النقص في التشريع المصري في الطبعة الأولى من هذا الكتاب وقت أن كانت المادة ٢٤٤ عقوبات لا تنص إلا على الجرح غير العمدى (٢) .

(١) في نفس المعنى المواد ٥٩٠ عقوبات إيطالي ، ٢٣٠ عقوبات ألماني ، ٢٣٦ فقرة ثانية عقوبات بولندي .

(٢) يراجع كتابنا جرائم الإهمال في القانون المصري طبعه ١٩٥٨ صفحة ٢٠ .

رابطه السببية : -

وأخيراً في الباب الثالث من هذا القسم سنتكلم عن السببية أى أن الضرر الذى يلحق بالمضرور ليس إلا نتيجة لخطأ الفاعل .

ونحن لا نستطيع أن نعرف رابطه السببية قبل أن نسرده بعض كبرى النظريات التى وردت فيها -والتي أنارت الطريق أمام رجال القانون للوصول إلى تعريف سليم يتفق مع مبادئ العدالة .

فنتيجة الفقه القانوني ورجال الفلسفة إلى عدة نظريات في السببية ولكن قد اخترنا من بينها أكثرها ذيوها وهي نظريه تعادل الأسباب La théorie de l'équivalence de causes ونظريه السبب الأفعوى cause efficiente ونظريه السبب الملائم cause adéquate .

إن قانون العقوبات المصري لم يتكلم ولم يذكر شيئاً عن رباط السببية ، ويقتصر قوله عند الكلام عن جرائم الإهمال بعبارة :

« كل من تسبب . . . » . وسنحاول أن نسد النقص بآراء بعض الفقهاء وما استقر عليه القضاء المصري في هذا الصدد .

يرى الكثيرون من رجال القانون أن رباط السببية ركن أدبي يرتبط بادانة الفاعل ؛ ولكن الفقه الحديث يتجه نحو السببية المادية . معنى ذلك أن السببية هي الرباط بين النشاط الخارجى للفاعل والنتيجة الضارة التى نجمت عن هذا النشاط الخارجى (١) .

لذلك تجد فكرة السببية المادية رواجاً بين المعاصرين من رجال القانون

(١) في هذا المعنى الدكتور محمود نجيب حسنى في شرح قانون العقوبات - القسم العام -

الجنائي ، إذ أنه لمن الخطأ أن يقع خلط بين السببية والادانة Culpabilité . فالادانة هي الركن الأساسي للمسئولية Responsabilité ، وهي تختلف عن السببية التي تعد رباطاً بين تصرف الفاعل الايجابي (القيام بعمل) أو السلبي (الامتناع عن عمل) والنتائج المترتبة على ذلك .

ولنضرب مثلاً : المجنون الذي يتسبب في احداث ضرر بالغير . إن تصرفه الخارجى هو الذى أحدث ضرراً بالغير . إذن الضرر قد نجم عن تصرفه ؛ وعلى ذلك فالسبب في الضرر هو تصرفه ، ورغم ذلك فهو ليس مداناً وبالتالي ليس مسئولاً ، لأنه لا يدرك ماهية افعاله . وهذا ما دفعنا إلى إيضاح إستقلال فكرة السببية عن فكرة الادانة بعد أن وقع في الخلط بينهما الكثير من رجال القانون الجنائي ، وسيأتى إيضاح كل هذا عند الكلام عن السبب . وسنلاحظ أيضاً أن السببية المادية قد تكون مباشرة ، وقد تكون غير مباشرة مادام تصرف الفاعل هو السبب الرئيسى للضرر .

...

سنتكلم فى الباب الأول عن الخطأ
وفى الباب الثانى عن الضرر
وفى الباب الثالث عن رابطة السببية

البَابُ الأوَّلُ

الخطأ La faute

فى جريمة الاهمال ، يتصرف الفاعل دون أن يتخذ الحيلة والحذر الذين يتبعهما الشخص العادى . فعلى الرغم من إدراكه لما قد ينجم عن تصرفه الايجابى أو السلبى من أضرار ، إلا أنه لا يكثر للعواقب التى قد تترتب على ذلك . إن جريمة الاهمال كغيرها من الجرائم ، تشترط فى التصرف أن يقع من شخص يتمتع بكامل وعيه *Un individu Pleinement Conscient* . فبدون توافر الارادة والوعى الداخلى لدى الفاعل ، لا يمكن أن يعد مسئولاً عن الفعل .

والتعبير عن هذا الوعى لا يكمن فى حركة جسم الفاعل أو فى حركة عضو من أعضاء جسمه ، ولكن التعبير يتعلق بنفس الفاعل وانعكاس ما يجول بخاطره إلى العالم الخارجى . إذن توجيه الإتهام لا يكون إلا لشخص يدرك ما هية تصرفاته . فالارادة فى جريمة الاهمال تتحرك وتأتى بعمل يعاقب عليه القانون ، وهذا على عكس الجرائم العمدية حيث تتحرك الارادة لغاية محددة أو غير محددة يعاقب عليها القانون . إذن يفصل التفرقة بين الجريمة العمدية وجريمة الاهمال لا يكون إلا فى مدى تحرك إرادة الشخص الحر المميز .

وهذا ما دفع العلامة جارو إلى القول بأن : « الإدراك هو الطابع المميز للخطأ » (١) . فعلى الرغم من أن الإدراك شرط ضرورى من شروط الادانة

(١) جارو - الجزء الخامس - ص ١١ نمرة ١٧٨٣ .

في الجريمة بصفة عامة إلا أنه يقوم في جريمة الإهمال بنفس الدور الذي يقوم به القصد الجنائي في الجريمة العمدية. وهذا أيضا يتفق مع المادة ٦٢ من قانون العقوبات المصري: لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل إما لجنون أو عاهة في العقل، وإما لغيوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها إذا أخذها قهرا عنه أو غلى غير علم منه بها (١). وعلى ذلك لا يوجه الاتهام إلا إلى شخص لديه القدرة على إدراك تصرفاته الإيجابية منها أو السلبية، المخالفة لقواعد العدالة، والتي يترتب عنها نتائج ضارة.

فضلا عما تقدم، يرى البعض ضرورة التفرقة بين الخطأ المدني والخطأ الجنائي. ويقول أنصار هذه التفرقة بأن الخطأ المدني يلزم فاعله التعويض مهما كان بسيطا، لأن المادة ١٦٣ مدني تنص على أن: « كل خطأ . . . » بينما الخطأ في جريمة الإهمال لا بد وأن يكون على درجة معينة من الجسامه (٢). ولكن سرعان ما استقر الرأي بين رجال الفقه والقضاء على توحيد فكرة الخطأ في القانون المدني والقانون الجنائي.

وقد كان العلامة جارو في الطبعة الثانية من مطولته الجنائية يفرق بين الخطأين: المدني والجنائي، قائلا: بأنه لا تناقض في تبرئة المتهم في جريمة القتل بإهمال أمام محكمة الجناح بينما تلزمه المحكمة المدنية بتحمل التعويض (١). ولكن في الطبعة الثالثة من نفس المطولة، عدل جارو عن رأيه الأول، مؤيدا الوحدة بين الخطأين: المدني والجنائي (٢).

(١) في نفس المعنى المادة ٦٤ عقوبات فرنسي، المادة ٧١ عقوبات بلجيكي، المادة ١٧ عقوبات بولندي، والمادة ٥٩ عقوبات ألمانيا الاتحادية الغريبة تحت عنوان الخطأ الغلط، وكذلك المادة ٥١ من نفس القانون التي تنص على أسباب عدم المسؤولية بقولها: لا يعتبر الفعل معاقبا عليه إذا كان الفاعل وقت ارتكابه في حالة من فقد الوعي أو الاضطراب المرضي للنشاط الذهني . . . الخ ».

(٢) جارو — الجزء الخامس طبعة ١٩٠١ ص ٩ نمرة ١٧٨١.

(٣) المرجع السابق.

(٤) جارو الجزء الخامس - الطبعة الثالثة ص ١٨، نمرة ٢٠٥٦.

الفصل الأول

الطبيعة القانونية للخطأ La nature juridique de la faute

من قراءتنا لل مواد ١١٦ مكرراً «ب» ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٣٦٠ عقوبات الخاصة بجرائم الإهمال يتبين لنا أن المشرع لم يعرف الخطأ، ولكنه استعمل عدة عبارات مثل : الرعونة ، عدم الاحتياط ، الإهمال ، عدم الانتباه ، وأخيراً عدم مراعاة اللوائح (١) .

هذا ولم يبين المشرع أى درجة من الخطأ تبيح للقاضي أن يؤاخذ الفاعل عن جرميته باستثناء نص المادة ١١٦ مكرراً «ب» المستحدث في قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إذ استلزم المشرع خطأ الموظف الجسيم حتى يمكن مساءلته جنائياً . وكذلك الحال في القانون المدني إذ لم يضع المشرع حداً للخطأ الذى يترتب عليه مسئولية الفاعل مدنياً . وعلى ذلك فإن ما أورده القانون الجنائى يشمل جميع أنواع الخطأ الممكن حدوثها (٢) .

كما أنه ليس من المستطاع أن تأتى نصوص قانون العقوبات بجميع العبارات التى تهدف إلى معنى الخطأ . ولذلك إتجهت معظم التشريعات الحديثة فى النص على عبارة واحدة دالة على جميع أنواع الخطأ الممكنة (٣) .

(١) يراجع تعريف صور الخطأ المختلفة فى شرح قانون العقوبات - القسم العام طبعة ١٩٦٢ ص ٧٨١ وما بعدها للدكتور محمود نجيب حسنى .

(٢) يلاحظ أن المادة ٢١٧ مدنى تساوى بين الغش والخطأ الجسيم فى عدم إعفاء المدعى من المسئولية .

(٣) جندى عبد الملك - الموسوعة الجنائية - الجزء الخامس ص ٨٤٤ - ٣٦٩ - روسليه وباتان فى الموجز فى القانون الجنائى الخاص الطبعة السادسة - ٤٤٨ ص ٣٨٠

(٤) التشريع البلجيكي المادة ٤١٨ عقوبات وما بعدها ، المادة ٤٨٩ عقوبات إيطالى وما بعدها ، المادة ٢٣٠ وما بعدها من قانون العقوبات الألمانى . . الخ .

وقد حكمت محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية في ٢٨ يونيو ١٩٤٤ دون أن تذكر نوع الخطأ بأنه قد لوحظ من محضر البوليس أن سيارة النقل المحملة بالرمال كانت تسير بسرعة فائقة لدرجة أنها لم تصب المجنى عليه فحسب بل وألقته أرضاً وهى مندفعة ولم تستطع الوقوف إلا على مسافة ١٥ متراً من مكان الحادث . فضلاً عن هذا فإن الخبير الفنى الذى عهد اليه البوليس الكشف على « فرامل » السيارة ، أقر بأنها فى حالة سيئة ، كما أن السيارة كانت حمولتها من الرمال ٨ طن وهذا أكثر من حمولتها العادية التى لا تزيد عن ٥ طن (١) .

إن خطأ الفاعل (الشخص الايجابى فى الجريمة) إزاء الغير (الشخص السلبي فى الجريمة) يعد خرقاً للالتزام قانونى *Manquement a une obligation juridique* لأن الحياة فى المجتمع البشرى تلزم كل فرد بالالتزام يعتدى على الآخرين . ولكن ما هو معيار الخطأ الذى يعد خرقاً للالتزام القانونى ؟ هل فى الانفعال الداخلى للفاعل ؟ أم فى المظهر الخارجى الذى نتج عن إنفعاله الداخلى ؟ فى الحقيقة ، إنه لمن العسير أن يحكم الانسان على ما يدور بخلد الآخر ، والقانون لا يستند إلا على الوقائع الملموسة . وعلى ذلك فالفعل الخارجى للفاعل هو الذى يخضع لتقدير القاضى ، الذى لا يفرق بين الأفراد حسب مستوى تفكيرهم وثقافتهم وإنما طبقاً لما تعارف عليه المجتمع وبما وصل اليه التقدم العلمى (٢) .

وإن كنا قد قلنا بأن الخطأ هو خرق للالتزام قانونى ، فما الحكم إن كان الفاعل يجهل القانون ؟

لا يفترض أن أحداً يجهل القانون الجنائى *Nul n'est censé ignorer*

(١) مجلة التشريع والقضاء المصرى - السنة ٥٦ ص ٢١٠ .

(٢) ولقد قسم الدكتور محمود نجيب حسنى عناصر الخطأ غير العمدى إلى اثنين : =

la loi pénale (١) . إذن كل فرد يفترض فيه العلم بالقانون (٢) .

أما إذا كان الجهل بالقانون يرجع إلى ظرف طارئ أو إلى قوة قاهرة .
فانهما يعدان سببا من أسباب الإباحة Cause de Justification (٣) ،
لأن الفاعل يستحيل عليه أن يعلم القانون .

ويقول الاستاذان محمد كامل مرسى والسعيد مصطفى بأن : هذا الرأي
محل نظر ، لأنه فضلا عن مخالفته لصريح نص المادة الثانية من لائحة ترتيب
المحاكم الأهلية ، فانه يوجد مخرجا من حكمها ، يخشى معه على القاعدة
الواردة بها إذا ما تساهلت المحاكم في تقدير الظروف التي تبيح الخروج عنها (٤) .
والواقع أن رأى الاستاذان يتعارض مع مبادئ العدالة لأن الظرف
الطارئ أو القوة القاهرة تعد نوعاً من الإكراه المادى . ولقد سبق أن
تكلمنا عن الإرادة وقلنا بأنها ركن ضرورى يجب توافره لدى جميع الأفراد
حتى المجنون . وفي حالة الظرف الطارئ أو القوة القاهرة تنعدم الإرادة
لدى الفرد وبالتالي تنعدم جميع أوجه المساءلة .

إن الجهل بالقانون لا ينفى المسؤولية ومن باب أولى الغلط في القانون

= ١ - الإخلال بواجبات الحيطة والحذر التي يفرضها القانون ٢ - توافر علاقة نفسية تصل
ما بين إرادة الجانى والنتيجة الإجرامية - شرح قانون العقوبات - القسم العام طبعة ١٩٦٢
ص ٧٦٨ بند ٧٦٩ .

(١) جارو - الجزء الأول - ص ٦٠٤ نمرة ٣٠٧ ، جارسون : المادة الأولى نمرة ٨٩
والدكتور محمد كامل مرسى والدكتور السعيد مصطفى ص ٣٧٨ .

(٢) تنص المادة ١٦٤ دستور على أن : تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين
من يوم إصدارها ، كما تنهى المادة ١٦٣ من الدستور على عدم سريان أحكام القوانين إلا
على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ، ومع ذلك يجوز - في غير
المواد الجنائية - النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمة .

(٣) جارو : الجزء الأول ص ٦٠٤ نمرة ٣٠٧ وعكس هذا أنظر : الدكتور محمد كامل
مرسى والدكتور السعيد مصطفى ص ٣٨٠ .

(٤) شرح قانون العقوبات المصرى الجديد الطبعة الثالثة سنة ١٩٤٦ ص ٣٨٠ .

أو في تفسير القانون (١). لذلك ، يمكننا أن نعتبر أن ركن الخطأ في جريمة الإهمال قد توافر اذا ما ادعى الفاعل جهله بالقانون، إذ يعتبر قد أهمل في أن يلم بالانظمة المتبعة في المجتمع والتي نص عليها المشرع .

وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض بأنه لا يشترط القانون لقيام جريمة إتلاف الأوراق الحكومية أو إختلاسها أن يكون الجاني عالماً بشخص الحافظ وأنه مأمور بحفظها ، لأن مراد الشارع من العقاب على هذه الجريمة هو حماية هذه الأوراق في ذاتها وهي مودعة في المخازن العمومية أو بين يدي الأمين المأمور بحفظها (٢) ؛ ولا يسوغ الدفع بالجهل بما أدخل على القانون من تعديل ، إذ أن ذلك مما يعده القانون داخلاً في علم كافة الناس (٣) .

يخلص مما سبق أن معرفة القانون مفترضة لدى الكافة وعلى ذلك فهي ليست شرطاً من شروط المسؤولية (٤) .

(١) الدائرة الجنائية بمحكمة النقض الفرنسية في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٠ Gaz. pal ١٩٣٠ الجزء الثاني ص ٦٧٢ ، ٢٤ يناير ١٩٣٦ دالوز ١٩٣٦ الجزء الأول ص ٦٠ ، أنظر أيضاً Radulesco, l'influence de l'erreur sur la responsabilité pénale, thèse, paris, 1923
(٢) نقض ١٤ فبراير ١٩٦١ مجموعة المكتب الفني لأحكام النقض - السنة ١٢ ص ٢١٨ رقم ٣٦ .

(٣) نقض ٢٣ مارس ١٩٥٩ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٠ ص ٣٤٠ رقم ٧٦ .
(٤) نقض جنائي مصري ٣٠ يونيو ١٩٥٣ المحاماة السنة ٣٥ ص ٦٤٣ ، ما يثيره الطاعن من عدم العلم بمنشور وزارة الداخلية رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذي يقضى بإرسال المعقورين إلى مستشفى الكلب لصدوره قبل التحاقه بالخدمة لا يكون له أساس ، ذلك أن الطبيب الذي يعمل مفتشاً للصحة يجب عليه أن يلم بكافة التعليمات الصادرة لأمثاله وينفذها سواء أكانت قبل تعيينه أم بعد ذلك ولذلك اعتبرت محكمة النقض الخطأ متوافراً لعدم اتباعه ما جاء بالمنشور سالف الذكر ، ١٢ أبريل ١٩٥٥ مجموعة المكتب الفني لأحكام النقض - السنة ٦ ص ٨٣٤ رقم ٢٥٧ .

الخطأ يتوافر في القيام بعمل إيجابى أو سلبى :

يتوافر الخطأ لدى الفاعل سواء قام بعمل إيجابى ، كما إذا تحركت إرادته إلى فعل شيء دون إحداث النتيجة أو بعمل سلبى (الامتناع عن عمل شيء) ومثال ذلك : الأم التى تهمل ربط الحبل السرى لطفل حديث الولادة ، فالأم لم تقم بعمل إيجابى بل وقفت موقفا سلبيا إزاء وليدها (١) ؛ وكذلك المالك الذى قصر فى ترميم منزله فسقط وسبب وفاة المستأجرين (٢)؛ وفى حكم لمحكمة الجنح المختلطة بالاسكندرية فى ٦ أبريل ١٩٣٨ رأت المحكمة أن السيدة « س » صاحبة المنزل لم تتخذ الاحتياطات اللازمة فى إبعاد كلبها عن الشقة الخالية التى جاءت السيدة « ت » لمشاهدتها مما أدى بالسيدة « ت » حينما فتحت باباً على الفراندا أن هجم عليها الكلب ، الذى كان محبوساً بها وعضها فى ساقها وأحدث به عدة جروح (٣) ؛ وكذلك تقاعس حارس المجاز عن إغلاقه كلما كان هناك خطر من إجتيازه أو عند مرور القطارات (٤).

فالخطأ الذى ينسب إلى الفاعل إما أن يكون عن أفعاله الايجابية والتى يترتب عليها نتائج غير متوقعة أو نتائج متوقعة ولكنه لم يتخذ الحيطة اللازمة لتجنب حدوثها كما هو الحال فى الرعونة وعدم الاحتياط ؛ وإما أن يكون عن أفعاله السلبية كما هو الحال فى عدم مراعاة اللوائح أو عدم الانتباه.

-
- (١) جنايات الزقازيق ٩ فبراير ١٩٢٥ المحاماة السنة ٥ ص ٥٥٨ .
(٢) اللبان ٢٦ نوفمبر ١٩٢٣ المحاماة السنة ٤ ص ٥٦٢ ، نقض جنائى مصرى ٣٠ يونيو ١٩٥٣ المحاماة السنة ٣٥ ص ٦٤٢ .
(٣) جازيت المحاكم المختلطة السنة ٢٨ ص ٢٢٩ ، فى نفس المعنى نقض جنائى فرنسى ١٨ نوفمبر ١٩٢٧ دالوز الأسبوعى ١٩٢٨ ص ٥٣ .
(٤) نقض جنائى مصرى ٣٠ يناير ١٩٦١ فى الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ قضائية — مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض — السنة ١٢ ص ١٣١ رقم ٢٢ .

ولا يشترط أن ينتج الخطأ عن فعل واحد ، بل قد ينتج عن عدة أفعال متلاحقة (١) ، فسواء أكان الفعل عن خطأ واحد أو عدة أخطاء متلاحقة فإن هذا لا يؤثر في توافر ركن الخطأ لدى الفاعل .

انواع الخطأ :

سبق أن ذكرنا بأن المشرع ذكر أنواع الخطأ الممكن حصرها والتي يمكن حدوثها ويرى الأستاذ Vouin أن أنواع الخطأ محددة وعلى ذلك لا يستطيع القاضى أن يستند على أى خطأ بل يجب أن يستند على خطأ منصوص عليه (٢) . وفى نفس المعنى أقرت محكمة النقض المصرية فى ١٢ يونيو ١٩٤٤ أنه : « إذا لم يبين الحكم الصادر بالادانة فى جريمة القتل الخطأ نوع الخطأ الذى وقع من المتهم فإنه يكون متعيناً نقضه . إذن يجب فى هذه الجريمة أن يقع من المتهم خطأ مما نص عليه فى المادة ٢٣٨ عقوبات (٣) » .

ومع ذلك كما يقول الدكتور محمود مصطفى بأنه : « لا يشترط أن يوصف الخطأ بوصف من الأوصاف الواردة فى المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ ، وإنما يكفي أن يبين الحكم الأفعال الصادرة من المتهم والتي تنطوى على ذلك الخطأ (٤) » ، وهذا تأسيساً على حكم لمحكمة النقض المصرية فى ٤ ديسمبر ١٩٤٤ والذى جاء فيه : متى كان الحكم قد أثبت بالأدلة التى أوردها أن المتهم هو الذى صدم المجنى عليه بالسيارة التى يقودها فتسبب فى قتله من غير قصد ولا تعمد ، بأن قام بعد وقوفه أمام المنزل الذى كان يقصده بحركة التفاف

(١) نقض جنائى فرنسى ١١ أغسطس ١٨٨٢ دالوز الدورى ١٨٨٣ القسم الأول

ص ٩٦ .

(٢) فوان : الموجز فى القانون الجنائى الخاص طبعة ١٩٥٣ ص ١٦٠ نمرة ١٧٠ (١) .

(٣) مجموعة القواعد القانونية — الجزء السادس ص ٥٠٨ نمرة ٣٦٧

(٤) شرح قانون العقوبات القسم الخاص — الطبعة الأولى ١٩٤٨ ص ٢٢٦ نمرة ٣٣٤

فجائية إذ عرج بسيارته فجأة، دون أن يذنب بزمارته المارة ، للجانب الأيسر من الطريق فصدم المجنى عليه ، وقد كان عن كشب من رصيف الطريق ، وأنه كذلك عجل بالنزول من مقعده ورفع جثة المجنى عليه من تحت العجلات وأرقدها بعيداً ، فهذا فيه ما يكفي لبيان الخطأ الذى وقع من المتهم وتسببت عنه وفاة المجنى عليه ، مما يبرر إدانته فى جريمة القتل الخطأ (١).

ولكن ، لا يكفي فى بيان الخطأ القول بأن المتهم بسبب رعونته أو عدم احتياطه أو مخالفته للوائح تسبب فى الإصابة أو الوفاة بل يجب أن يعنى فى الحكم ببيان كيفية الرعونة أو عدم الاحتياط أو اللامحة التى خالفها المحكوم عليه ، إذ لا تترتب المسؤولية الجنائية على ألفاظ مبهمه (٢) .

أنواع الخطأ الواردة بالقانون ذات معنى عام :

لقد سبق أن ذكرنا بأننا لا نرى وجها لتحديد أنواع الخطأ ويكفى إتخاذ عبارة دالة على جميع أنواع الخطأ ككلمة : إهمال أو عدم احتياط ، ولذلك تؤيد وجهة نظر محكمة النقض المصرى فى ٤ ديسمبر ١٩٤٤ والتى تكتفى فيه بأن يبين الحكم الأفعال التى وقعت من المتهم والتى تبرر إهماله فى إتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب وقوع الضرر ، وليست فى إدراج نوع من أنواع الخطأ المنصوص عليها فى المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات ، بل يجب بيان الوقائع التى تدل على خطأ الفاعل . هذا فضلا عن أن الخطأ مسألة موضوعية متروكة لتقدير قاضى الموضوع . ففى كان مفاد ما أثبتته الحكم مستخلص من أقوال شاهدى الرؤية ومن المعاينة أن المجنى عليه وزميله - وكل منهما يركب دراجته - كانا ملتزمين الجانب الأيمن من الطريق بالنسبة

(١) نقض جنائى مصرى ٤ ديسمبر ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية - الجزء السادس .

ص ٥٥٠ - ٤١٧

(٢) الدكتور محمود مصطفى فى المرجع السابق ص ٣٢٧ مستندا إلى حكم محكمة النقض .

المصرية فى ٢٢ أكتوبر ١٩٤٥ بمجموعة القواعد القانونية الجزء السادس ص ٧٧٣

لاتجاهها ، فلما أبصرا بالمتهم مقبلا نحوهما بسرعة بالسيارة التي يقودها من الاتجاه المضاد ولكن في ذات الجانب تاركا الجانب الأيمن لاتجاهه هو خشيا أن يدهمهما ، فانحرفا إلى يسارهما لمفاداة ذلك ، غير أن المتهم لم يتمكن من إيقاف السيارة نظراً لسرعتها فانحرف هو الآخر إلى جانبه الأيمن حيث اصطدم بالمجنى عليه بالعجلة الخلفية اليمنى للسيارة، فان الواقعة على هذه الصورة الذي استخلصها الحكم يتحقق بها ركن الخطأ في جريمة نالقتل الخطأ كما هو معروف به في القانون (١) .

وأنه لمن البديهي أن المادة ٢٣٨ عقوبات لا تستلزم أن يقع الخطأ الذي يتسبب عنه الاصابه بجميع صورة التي أوردتها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة أن تتوافر صورة واحدة منها ، ولهذا لا جدوى للتهمة من المحاولة بشأن وجود معاينة سابقة على تلك التي استند إليها الحكم ولم يثبت فيها أثر الفرامل - مما ينفي القول بأنه كان يقود السيارة بسرعة - ما دام الحكم قد استند إلى جانب الأدلة التي أوردتها إلى أن المتهم قد أخطأ بسيره على يسار الطريق ، ولم يكن محتاطا وهو ما يكفي وحده لاقامة الحكم (٢).

البحث الاول

الاتهام في جريمة الاهمال

يقول العلامة الالماني فون لزت Von Litz أن الاهمال ليس إلا

(١) نقض جنائي مصري ٣ أبريل ١٩٥٦ المحاماه السنه ٣٧ ص ٩٣٠ نمرة ٢٨٦
(٢) نقض جنائي مصري ٢٨ يونيو ١٩٦٠ في الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٣٠ قضائية -
مجموعة المكتب الفني لأحكام النقض - السنة ١١ ص ٦٢٨ رقم ١٢١، يراجع أيضاً الدكتور
محمود نجيب حسنى - المرجع السابق ص ٧٧٩ وما بعدها .

خطأ في تقدير قيمة التصرف الإرادي (١).

فالإهمال إذن هو عدم اكتراث الفاعل لما قد ينجم عن تصرفه الإيجابي أو السلبي من نتائج ، لأن الشخص الذي لا يعرف قيمة تصرفه الإرادي لا يعرف أيضا مدى حماية القانون لحقوق الغير ، وعما ينتجه فعله من أضرار ، وإلا لكان قد إتخذ الحيطة من بادى الأمر وتجنب وقوع الأضرار بالغير.

بما تقدم يتضح لنا أن الفاعل في جريمة الإهمال يقوم بتصرفه سواء الإيجابي أو السلبي وهو متوافر الإرادة والادراك ؛ فهو يريد عملا ما ، ويدرك مدى خطورته ولكن نزعة الطيش تغلبت عليه وجعلته لا يكثر بحقوق الآخرين مما أدى إلى حدوث النتيجة الضارة .

معنى ذلك أن الإرادة والادراك هما الشرطان الأساسيان للاتهام ؛ فإذا تخلفت الإرادة والادراك فتخلفها لعدم الاتهام لأنها يكونان أهلية الفاعل الأدبية *Capacité morale* .

وليس تخلف الأهلية الأدبية يعد سببا من أسباب موانع العقاب فحسب ، بل يعد سببا مانعا للمسئولية ، لأن المسئولية لا تكون إلا إذا توافرت الأهلية .

فالإتهام لا يوجه إلا إلى شخص مدرك يتصرف بمحض إرادته تصرفا يؤدي إلى ارتكاب فعل مخالف للقانون (٢).

(١) نقلا عن سوفار : جريمة الإهمال في القانون الفرنسى - رسالة دكتوراه باريس سنة ١٨٩٩ ص ٤٢ .

(٢) Biagio Petrocelli, principi di diritto penale, volume I, éd. 1944 P. 800

الفرع الاول

فكرة الاتهام فى قانون العقوبات

المادة ٦٢ عقوبات تنص على أن :- لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل... الخ (١) . يحتوى مضمون هذه المادة على قواعد عامة تطبق على جميع الجرائم (العمدية وغير العمدية) . فالفرد الذى يفقد إرادته وحرية فى التصرف (الإدراك) *La liberté d'agir* لا يعتبر ذا أهلية أدبية ، فليس لديه القدرة العقلية *aptitude mentale* فى أن يميز ما هية أفعاله (٢) . وبما أن الجزاء فى قانون العقوبات لا يسرى إلا على عقلاء الناس الذين يرتكبون أفعالا مخالفة للقانون ؛ فإن هؤلاء الذين يتمتعون بقواهم العقلية يستطيعون إدراك مدى الضرر الذى نتج عن تصرفاتهم والاثـر الناجع *Efficace* للعقوبة الجنائية التى يفرضها عليهم القانون نتيجة أخطائهم ، وحتى يكونوا عبرة لغيرهم من أبناء المجتمع .

يخلص من هذا أن الأهلية الأدبية هى الركن الأساسى للمسئولية الجنائية عن التصرفات الخارقة للقواعد القانونية .

الفرع الثانى

الحالات المختلفة لعدم الاتهام

يجب أن نتعرض لحالة التنويم المغناطيسى *Hypnothisme* دون رضا

(١) فى نفس المعنى المادة ٦٤ عقوبات فرنسى ، المادة ٥١ عقوبات ألمانى ، ٧١ عقوبات بلجيكى ، ١٧ عقوبات بولندى وهى أكثر عمومية من النص المصرى .
(٢) يراجع الدكتور محمود نجيب حسنى — المرجع السابق ص ٦١٦ تحت عنوان الجنون أو عاهة العقل كإعفاء من المسئولية الجنائية .

من وقع عليه التنويم . فالمنوم المغناطيسى الذى أوعز إلى الشخص الذى وقع عليه التنويم بارتكاب فعل معاقب عليه قانونيا ، يعتبر مسئولا طبقا للمادة ٤٠ من قانون العقوبات ، إذ أن إيعازه يعد تحريضا له على القيام بهذا الفعل . أما من وقع منه الفعل المخالف للقانون فهو لا يعنى ما يفعل لأنه كان وقت إقتراف الأثم تحت تأثير التنويم المغناطيسى (١) (٢) ، ونستطيع أن نقول نفس الشيء لمن هو مريض بمرض عضال دائم يفقده القدرة على الإدراك كمرض الصرع مثلا . معنى ذلك أن الشخص الذى ارتكب الفعل المادى لا يعتبر مسئولا عن الأضرار التى نجمت عن أفعاله المخالفة للقانون وإنما تقع المسؤولية على المنوم المغناطيسى .

هذا كما تنص المادة ٦٢ عقوبات على الأسباب المانعة للمسئولية وتحددها فى الجنون أو العاهة العقلية، وفى الغيبوبة الناشئة عن عقاقير مخدرة إذا أخذها قهراً عنه أو بدون عليه بها . ومع ذلك فإنه من الملاحظ أن هذه المادة ليست عامة مطلقة تتسع لكل الحالات ، بل هى محدودة بالحالتين الواردتين فيها . وفى هذا المعنى قضت محكمة النقض المصرية فى ١٦ أكتوبر ١٩٦٢ بأن ما أثاره الدفاع عن الطاعن من أن الصورة التى قارف بها جريمته إنما كانت نتيجة حالة نفسية تجعله غير مسئول عن عمله، وطلب إحالته إلى معهد نفسانى لفحصه ، وكان مؤدى هذا الدفاع أن النفس شىء آخر متميز تماما عن العقل وأن أمراضا قد تصيبها فتكون أمراضا نفسية مختلفة عن الأمراض العقلية

(١) جارسون : الجزء الأول طبعة ١٩٥٢ ص ٢١٥ تحت المادة ٦٤ .

(٢) وكذلك الحال فى نوم اليقظة Somnambulisme إذ أن المريض بهذا المرض لا يبنى لما يقوم به من أفعال وبذلك لا يعد مسئولا عما ينتج عن تصرفاته من أضرار وقت حلول الأزمة . أنظر فى هذا المعنى جارسون الجزء الأول طبعة ١٩٥٢ ص ٢١٠ نمرة ٣٦ تحت المادة ٦٤ ، كذلك دوندي دى فابر فى المطولة ص ٢٠١ نمرة ٣٤٧ .

- وكان الحكم المطعون فيه - بعد أن ناقش حالة المتهم العقلية ونفى عنه إصابته بأى مرض عقلى - قد رد على هذا الدفاع بأن التشريع الجنائى المصرى لا يعرف هذه التفرقة ولم ينص عليها وكل ما فى الأمر أن قانون العقوبات قد نص فى المادة ٦٢ منه على أنه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار فى عمله وقت ارتكاب الفعل إما لجنون أو عاهة فى العقل، وبالتالى فإن هاتين الحالتين اللتين أشارت إليهما هذه المادة دون غيرها ورتبت عليهما الاعفاء من العقاب هما اللتان تجعلان الجانى وقت ارتكاب الجريمة فاقد للشعور والاختيار فى عمله (١). وكذلك ما قضت به محكمة النقض فى ٢٣ يونيو ١٩٥٨ من أنه يشترط لانهدام المسؤولية الجنائية أن يكون المتهم فاقد الشعور أو الاختيار وقت ارتكاب الفعل طبقا للأحوال المشار إليها فى المادة ٦٢ من قانون العقوبات؛ أما الإصابة المرضية بالدرن والارهاق فى العمل ليست من الأحوال المنصوص عليها فى تلك المادة (٢).

ومع ذلك فإن حالات الجنون والعاهات العقلية كثيرة ومتنوعة تخضع لتسميات مختلفة فى علم الطب فيخضع لمضمونها العتة والصرع والهستيريا واليقظة النومية (٣). وعلى العكس من ذلك نرى قانون العقوبات الإيطالى الذى ينص فى مواده ٤٢ ، ٤٦ ، ٨٥ على فكرة الاتهام وعدم الاتهام ، لم يحدد الأسباب التى تنفى الاتهام كما فعل القانون المصرى ، بل ترك الأمر لتقدير قاضى الموضوع ، الذى تلزمه العدالة أن يقرر ما إذا كانت الأهلية

(١) مجموعة المـكتب الفنى لأحكام النقض - السنة ١٣ من ٦٤٠ رقم ١٥٩ ؛ كذلك

نقض ٣٠-٦-١٩٥٤ مجموعة المكتب الفنى السنة ٥ من ٨٤١ رقم ٢٧٠ .

(٢) مجموعة المكتب الفنى السنة التاسعة من ٦٩٨ رقم ١٧٦ .

(٣) دوندينى دى فابر فى مطولة قانون العقوبات والتشريعات المقارنه طبعة ١٩٤٧

من ١٩٨ وما بعدها ، محكمة أورليان ٢٣ يونيو ١٨٨٦ دالوز الدورى ١٨٨٧ القسم الخامس من ٢١٣ .

الآدية تتوافر لدى الفاعل أم لا ! فالفقرة الأولى من المادة ٤٢ عقوبات إيطالى تنص على أنه لا يجوز معاقبة الشخص عن فعله المخالف للقانون على اعتبار أنه جريمة ، إذا لم يستطع إلقاء الاتهام على عاتقه وقت ارتكابه . ويعتبر الشخص محلاً للاتهام إذا توافرت لديه وقت ارتكاب الفعل القدرة على الفهم وإبداء الرغبة .

وهذه الفقرة من المادة ٤٢ عقوبات إيطالى تبين لنا حالة الفرد الذى يتمتع بالأهلية والادراك وحرية التصرف *Liberté d'agir* وكذلك قانون العقوبات البولندى الذى ينص فى المادة ١٧ منه على عدم المسؤولية الجنائية إذا ما وقع الفعل نتيجة لعتة أو مرض ذهنى أو أية اضطرابات عقلية ما دام الفاعل لم يكن فى استطاعته تقدير ما هية تصرفه أو الهيمنة على هذا التصرف .

وتقدير حالة المتهم العقلية التى يترتب عليها الاعفاء من المسؤولية الجنائية أمر يتعلق بوقائع الدعوى يفصل فيه قاضى الموضوع بما لا معقب عليه طالما أنه يقيمه على أسباب سائغته (١) . ومن المقرر أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية قانوناً هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والادراك. أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التى تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سبباً لانعدام المسؤولية (٢) .

وكذلك الاكراه المادى أو بمعنى أصح الاكراه البدنى *Contrainte Physique* (لأنه يقع على جسم الشخص) يعد من الحالات التى تعد

(١) نقض جنائى مصرى ١٠ أبريل ١٩٦٢ - مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض السنة ١٣ ص ٣٣٢ .

(٢) نقض جنائى مصرى ٢٦ مارس ١٩٦٣ مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض - السنة ١٤ ص ٢٥٤ رقم ٥٢ .

الادراك وحرية التصرف؛ ونحن نعلم أن الاكراه المادى إما أن ينتج عن فعل الطبيعة وإما عن فعل الحيوان وإما عن فعل إنسان آخر . معنى ذلك أن الاكراه المادى ينتج عن ظروف خارجية أو داخلية ترتبط بشخص الفاعل الذى لا يجد نفسه إلا فى إستحالة مطلقة فى أن يراعى القانون (١) . الشخص هنا معدوم الارادة ، فعلى الرغم من وقوع الفعل الضار إلا أن هذا الضرر يرجع الى الاكراه وليس إلى الشخص الذى وقع عليه الاكراه لأنه لم يكن إلا آلة مسيرة . فالاكراه المادى إذن يعد نوعاً من أنواع القوة القاهرة التى تقع على جسم الانسان (٢) .

والاكراه الأدبى يتميز عن الاكراه المادى . ففى الاكراه الأدبى ، لا يتصرف الشخص إلا تحت رعب التهديد ، فله أن يختار بين ارتكاب فعل مادى يخالف للقانون وبين وقوع التهديد عليه .

فهل يعتبر الاكراه الأدبى مثل الاكراه المادى ، معدماً للمسئولية ؟ فى الواقع الاكراه الأدبى يعتبر كالاكراه المادى سبباً من أسباب إنعدام المسئولية ، إذ أن الفاعل فى حالة الاكراه الأدبى لم يقم بفعله الا تحت تأثير الخطر الحال والمؤكد (٣) .

وهذا واضح من نص المادة ٦١ عقوبات : « لا عقاب على من ارتكب

(١) Répertoire de droit criminel (Dalloz) éd 1954 II, P. 59 suiv; (Bouzat)

نقض جنائى فرنسى ٢٢ يناير ١٩٢١ سبرى ١٩٢٢ الجزء الأول ص ١٨٥ وتعليق الاستاذ رو ، مانيول : مجلة العلوم الجنائية ١٩٢٧ ص ٥٨ .

(٢) بودرى : القوة القاهرة فى القانون الجنائى ، رسالة للدكتوراه بجامعة ليون سنة

١٩٣٨ ص ٦٤ .

(٣) نقض جنائى فرنسى ٢٨ ديسمبر ١٩٠٠ سبرى ١٩٠٣ الجزء الأول ص ٢٥٤

دالوز ١٩٠١ الجزء الاول ص ٨١ وتعليق بواتقان ، ٢٩ ديسمبر ١٩٤٩ دالوز ١٩٥٠ ص ٤١٩ .

جريمة أُلجأته الى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى (١) .

يخلص مما سبق أن الإرادة والادراك ركنان أساسيان للإدانة Culpabilité ، إذا كان هناك فعلاً مخالفاً للقانون . فحرية التعبير عن الإرادة التي يترتب عليها فعل مخالف للقانون تدل على خروج الفرد على مبادئ العدالة (٢)

المبحث الثاني

التفرقة بين الخطأ في جريمة الإهمال وركن العمد

لقد سبق أن بينا أن الاتهام imputabilité شرط ضروري في جميع الجرائم ؛ وعلى الرغم من ذلك يوجد فرق جوهري بين الخطأ (كركن أدبي) في جريمة الإهمال والقصد (كركن أدبي) في الجريمة العمدية .

فلو رجعنا الى المادة ٤٣ من قانون العقوبات الإيطالي للاحظنا أنها تقسم الجرائم الى ثلاث : - جريمة عمدية وجريمة تلي العمد وجريمة خطئية . وهذا التقسيم له أهميته لبيان التفاوت بين الجرائم ، ليس من ناحية النتائج الضارة وإنما من ناحية نظرة المشرع لها ، تلك النظرة التي تختلف باختلاف الركن الأدبي في كل منها .

الجريمة العمدية قد تكون عن قصد جنائي عام كما هو الحال في معظم الجرائم : كالقتل والضرب والجرح ... الخ ؛ وقد تكون عن قصد جنائي خاص كما هو الحال في السرقة (المادة ٣١١ عقوبات) وفي تخريب أموال

(١) في نفس المعنى المادة ٦٤ عقوبات فرنسي والمادة ٤٩ عقوبات ايطالي .

(٢) Biagio Petrocelli : la Colpevolezza, 3 éd, 1955 P. 21 et 88

الغير (المادة ٣٦١ عقوبات) وفي التزوير (المادة ٢٠٦ وما بعدها) وفي البلاغ الكاذب (المادة ٣١٥) وفي اختلاس الأموال العامة (المادة ١١٢ عقوبات وما بعدها) ... الخ. (١)

والجريمة التي تلي العمد وهي الجريمة التي يتعمد الفاعل فيها نتيجة معينة (سواء محدودة أو غير محدودة) فهي هنا جريمة عمدية ومع ذلك تكون النتائج الضارة أكثر مما كان يريد أو يتوقع. وهذا واضح من نص المادة ٢٣٦ عقوبات: «كل من جرح أو ضرب أحداً عمداً أو أعطاه مواداً ضارة ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكنه أفضى إلى الموت .. الخ، فالفاعل هنا يريد الضرب أو إعطاء مادة ضارة فقط، ولكن نجم عن الضرب أو الإيذاء موت المعتدى عليه. لذلك يرى البعض إدخال جريمة ما يلي القصد في الجرائم ذات القصد الاحتمالي Dol eventuel. والواقع أن جريمة ما يلي القصد لا تكون إلا في جريمة الضرب الذي أفضى إلى الموت؛ وسنوضح ذلك فيما بعد. أما عن القصد الاحتمالي فلا يزال كل من القانون المصري والقانون الفرنسي لا يتضمنان تعريفه. هذا، ويرجع الفضل في اكتشاف نظرية القصد الاحتمالي إلى رجال القانون الكنسي في ألمانيا في القرن التاسع عشر. وكان أول فقيه قسم الجرائم إلى جرائم ذات قصد مباشر وجرائم ذات قصد غير مباشر (إحتمالي) وجرائم خطيئة، هو العلامة الألماني لوفر Loeffler (٢)، وبعد ذلك أخذت عنه بعض التشريعات الحديثة كالتشريع الإيطالي.

(١) في فرنسا فيما يتعلق بالسرقة: نقض جنائي فرنسي ٢٣ يوليو ١٩٢٦ سيري ١٩٢٨ الجزء الأول ص ٧٣، في تحريض القاصر على الفسق: نقض جنائي فرنسي ١٩ مارس ١٩٤٢ دالوز التحليلي قسم القضاء ص ١٠١، نقض جنائي فرنسي ١٦ يناير سنة ١٩٤٧ J. C. P. ١٩٤٧. القسم الرابع ص ٤١.

(٢) Die Schuldformen des Strafrechts. Leipzig. 1895

يبين من ذلك أن الجريمة الخطيئة ، لا يبحث فيها عن القصد الجنائي كغيرها من الجرائم الأخرى ، وإنما نقطة البحث تتركز في معرفة ما إذا كان للفاعل قد إتخذ الاحتياطات اللازمة لتجنب وقوع الفعل المخالف للقانون أم لا ؟

الفرع الأول

التفرقة بين الخطأ والقصد الجنائي (١)

الارادة La Volonté شرط ضروري للركن الأدبي في كل جريمة ، إذ أن التصرف الخارجى لا يكفى لتبرير إتخاذ جزاء ضد الفاعل ، فيجب أولاً وقبل كل شيء أن تتوافر لديه الارادة ، وبعد ذلك ان يدرك الفاعل مدى ما يحدثه تصرفه الارادى من أفعال تخالف القانون ، فإذا أخذته نزعة

== سوفار ص ٤٧ ، دوفال : القصد الاحتمالى ، رسالة دكتوراه باريس ١٩٠٠ ص ١٥٢ ، رو : في تعليقه على حكم نقض جنائى فرنسى ٢٩ يناير ١٩٣١ القسم الأول ص ١٨٥ .

(١) لم يهتم فقهاء القانون في أوائل القرن التاسع عشر بنظرية القصد الجنائى ، لأن اهتمامهم كان ينصب على الأفعال العادية وحدها . وهذا هو الذى دعا Bertauld في كتابه « Cours du code penal » سنة ١٨٦٤ إلى القول بأن القصد الجنائى كان من الواجب افتراضه ولم يكن هناك ما يدعو لبحث هذا السؤال . وظل الحال كذلك حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث ظهرت النظرية العلمية في كل من إيطاليا وألمانيا . أما في فرنسا فقد ابتداء فقهاء القانون في الاهتمام بنظرية القصد الجنائى في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين (جارو - المرجع السابق الطبعة الثالثة - الجزء الأول ص ٥٧١ وما بعدها ، جارسون - الجزء الأول - الطبعة الأولى مادة (١) .

ولقد انتهى المذهب العلمى إلى تعريف القصد الجنائى بأنه تحريك الارادة الواعية إلى ارتكاب فعل غير مشروع ، فأولاً: الارادة الواعية ثم العلم بعدم مشروعية التصرف (نقض جنائى فرنسى ٢٩ ديسمبر ١٩٤٨ J. C. P. ١٩٤٩ القسم الثانى رقم ٤٦٨١) تماماً كما قضت محكمة النقض المصرية في ٨ ديسمبر ١٩٥٨ بأنه إذا ثبت أن الجانى ارتكب الفعل عن إرادة وعلم بأن ما فعله يترتب عليه المساس بسلامة جسم المجنى عليها أو صحتها فإنه يكون قد دل على توافر القصد الجنائى في جريمة الضرب العمد (مجموعة المكاتب الفنى - السنة التاسعة ص ١٠٤٦) .

الطيش واستمر في تصرفه الارادى غير مكترث لما سيترتب على ذلك من نتائج ضارة ؛ فيعد هنا قد ارتكب خطأ .

أما التصرف العمدى فهو التصرف الارادى الذى يدرك الفاعل مدى ما سينتج عنه من أفعال تخالف القانون (إذن خطأ كالحالة السابقة) ولكنه يستمر فى إتمامه من أجل الحصول على نتيجة معينة (إذن قصد جنائى).

فمثلا : شخص معه قطعة نقود ذات الخمسة مليات ووضع عليه القليل من الزئبق ، فأخذت مظهر الخمسة قروش هذا الشخص يدرك مايقوم به من فعل .

لكن لى يؤخذ بالعقوبة الجنائية ، يجب أن تتوافر لديه النية فى أن يخدع الغير فى طبيعة المعدن ، لأن هذه الجريمة من الجرائم العمدية .

ويعطينا الأستاذ Roux (١) مثلا أكثر وضوحاً : الشخص الذى يقع منه بإهمال فرع شجرة ، فيصيب أحد المارة ، فهو يعد هنا قد قام بتصرف ارادى ، ولا يعتبر هذا التصرف عمدى الا اذا كان لديه النية فى أن يصيب المار بجروح .

لقد أوضحنا هذا الدور الذى تقوم به الارادة فى نسبة الاتهام الى شخص معين . لذلك «كارارا Carrara» وغيره من رجال المذهب العلمى لا يوفقون حينما يقولون بأن الاهمال L'imprudence هو عيب فى الارادة défaut de volonté (٢) ، إذ أن الخطأ بوجه عام هو سوء التقدير أو التصرف الطائش سواء أكان هذا التصرف ايجابى أو سلبى ويتوخى أن

(١) رو : ص ١٥٦

Ferri : Sociologie Criminelle, éd 1893 P. 368

(٢)

يحدث عنه نتائج ضارة غير مرغوبة من الفاعل، ولكن كانت متوقعة الحدوث .
أما في الجريمة العمدية فيبين أن التصرف الإرادي لم يكن فعلاً مجرداً
كما سبق القول في الإهمال وإنما كان مصحوباً بالرغبة في الحصول على هدف
معين . لذلك يعتبر القصد الجنائي هو الهدف الذي يرمى إليه الفاعل ، أى
أن إرادة الفاعل تتحرك للقيام بعمل إيجابي أو سلبي للحصول على نتيجة
مخالفة للقانون . ويقول الدكتور محمود نجيب حسنى بأن الإرادة تتجه إلى
الفعل والنتيجة في حالة القصد ، ولكنها تتجه إلى الفعل دون النتيجة في
حالة الخطأ وإن كانت ثمة علاقة نفسية من نوع خاص تربط بينهما وبين
النتيجة (١) .

فالقصد الجنائي يتكون من ركنين : - الإرادة الواعية لدى الفاعل
la volonté consciente والنتيجة الضارة التي يهدف إليها . وأخيراً نلاحظ
في القانون الوضعي أن الخطأ في جريمة الإهمال لا يشار إليه إلا إذا ترتب عنه
فعل ضار ، بينما في الجريمة العمدية يشار ركن القصد الجنائي قبل كل شيء . ولذلك
يعاقب المشرع على الشروع في الجرائم العمدية بينما لا يوجد شروع في الجرائم
غير العمدية . ومن أجل هذا ، فإن تقدير القاضي للإهمال يحتاج منه إلى دقة
أكثر من تقديره للقصد الجنائي .

أن جميع الجرائم سواء أكانت عمدية أو غير عمدية فإن فاعلها يعاقب إذا
كان قد ارتكب الفعل بإرادة واعية (مدركة) ، فالإرادة المجردة هي التحرك
البدني للفرد حسب تفكيره . فمثلاً : المجنون لديه الإرادة في ارتكاب فعل
ما ، فيقوم بتنفيذه حسب تفكيره الشخصي . . أما الرجل العاقل فيختلف عن
المجنون في أن تفكيره الشخصي يدرك ماهية أفعاله . فهو إذن حر التصرف

(١) الدكتور محمود نجيب حسنى في شرح قانون العقوبات - القسم العام طبعة ١٩٦٢

فما سبق ذكره هو الركن المشترك بين الجرائم العمدية وغير العمدية ،
ولكن الفرق بين النوعين من الجرائم يكون واضحا إذا نظرنا إلى الهدف
أو النتيجة التي يرغبها الفاعل . فإذا كان الفاعل قد حرك إرادته الواعية نحو
هدف معين (نتيجة معينة) مخالفة للقانون ، فيكون القصد الجنائي قد توافر
لديه ، أما إن كان على عكس ذلك لم يحرك إرادته الواعية نحو هدف معين
فيعد فعله جريمة غير عمدية .

أ : - القصد الجنائي والباعث

يختلف القصد الجنائي عن الباعث أو الدافع . فالباعث هو الوازع الداخلي
الذى يدفع الشخص إلى القيام بعمل ما (١) . معنى ذلك أن الباعث يختلف
باختلاف الميول والشعور والعاطفة لدى الشخص . ومع ذلك لا يعتبر الباعث
ركنا من أركان الجريمة (٢) ، فالجريمة تقع حتى ولو كان الباعث عليها شريفا (٣)
لأن قانون العقوبات لم يتعرض لفكرة « الباعث » . فالحكم الذى لا يتعرض
ولا يذكر شيئا عن الباعث على الجريمة لا يكون معيبا ولا يطعن عليه
بالقصور (٤) ؛ ولكن على رجال القضاء مراعاة الباعث على الجريمة فى تقدير
العقوبة وفى الكشف عن النية الحقيقية للفاعل (٥) .

(١) Paul - Albert Pageaud. la notion d'intention J. C. P, 1950. 1. 876
(٢) جارو : الجزء الأول نمرة ٢٨٧ ؛ رو : محاضرات القانون الجنائي - الطبعة الثانية
نمرة ٤٩ ، فوان : نمرة ٢٤٧ ، الدكتور كامل مرسى والدكتور السعيد مصطفى ص ٣٦٣ ،
نقض جنائي مصرى ٢٨ مارس ١٩٣٨ - المجموعة الرسمية السنة ٣٩ .
(٣) نقض جنائي مصرى ٢ يناير ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية - الجزء الثانى ص
١٠٤ نمرة ٧٢ ، ٢١ يناير ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية - الجزء الثالث ص ٤١٣ نمرة
٣١٨ ، ١٠ يونيو ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية - الجزء الثانى ص ٤٩ نمرة ٥٧ .
(٤) نقض جنائي مصرى ٢ يناير ١٩٣٣ مجموعة القواعد القانونية الجزء الأول ص
١٩٥ نمرة ٢٥٠ ، أنظر أيضا جارو : الجزء الأول ص ٥٧٧ نمرة ٢٩٠ .
(٥) جان لويس سولينيكا : الركن الأدبى فى الجرائم - رسالة دكتوراه نانسى ١٩٥٥
ص ١٣٥ .

فاذا كانت الاحاسيس التي دفعت الفاعل الى ارتكاب الجريمة في معظم الحالات خسيصة ، إلا أنها في بعض الحالات نبيلة . ولذلك فإن ، عدم معرفة الباعث على الجريمة يجعل من الصعب توجيه التهمة إلى الفاعل ، ولكن الوصول إلى معرفة الباعث عليها يسهل على النيابة إثبات ركن القصد الجنائي والالمام بالجريمة وظروفها . ومع ذلك فإن الباعث لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبء به في المسؤولية (١)

هل أهمية الباعث للوصول الى اثبات القصد الجنائي هي التي أدت بالاستاذ « روبير ليغرو » أن يقول : بأن التفرقة بين القصد والباعث والدافع ، تفرقة ذات أهمية نظرية فقط ، إذ أن القضاء لا يهتم بالتفرقة بينهم ، لأن ثلاثتهم حينما يجتمعون معا يكونون القصد الجنائي الخاص (٢) .

في الواقع هذا الخلط يؤدي بنا إلى الوقوع في أخطاء كثيرة ، لأن الباعث يتعلق بالدوافع النفسية التي تدفع الفاعل إلى ارتكاب الفعل ، فهو ليس ركناً من أركان الجريمة ، بينما القصد هو اتجاه الارادة نحو هدف معين (٣) .

بناء على كل ما تقدم يتضح لنا أن الإهمال والقصد يتحدان معا في شرط

(١) نقض جنائي ٨ ديسمبر ١٩٥٨ مجموعة المكتب الفني لأحكام النقض - السنة التاسعة ص ١٠٤٤ رقم ٢٥٢ فقد قضت محكمة النقض بأن قول المتهم من أنه قصد ابعاد الجنى عليها عن مكان المشاجرة خوفاً عليها فدفعها بيده ووقعت على الارض إنما يتصل بالباعث ، وهو لا يؤثر في قيام الجريمة ولا عبء به في المسؤولية .

(2) R. Legros, L'élément moral dans les infractions. éd 1952. P. 230

ورغم ذلك يقول الاستاذ ليغرو صفحة ٢٥٩ من المرجع السابق أن المحاكم كثيراً ما تفسر القصد الجنائي تفسيراً واسعاً مما يجعله يختلط بالباعث .

(٣) دوندي دي فاير : المطولة ، الطبعة الثالثة ١٩٤٧ نمرة ١٢٣ ، ولما كان السبب في الجريمة ليس ركناً من أركانها فالخطأ فيه لا يعيب الحكم ما دام قد بين واقعة الدعوى التي دان الطاعن بها بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة (نقض جنائي مصرى ٢٥ مارس ١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني لأحكام النقض السنة ١٤ ص ٢٢٥ رقم ٤٧) .

الارادة ، وبمعنى آخر فى الحركة البدنية التى قام بها الفاعل . ولكن الخلاف يأتى فى إحداث النتيجة الضارة : ففى الإهمال لا يريد الشخص النتيجة الضارة ، بينما عكس ذلك فى القصد فهو يريد ها . وعلى ذلك فالخلاف بينهما يتوقف على ما تنطوى عليه نفس الفاعل .

الفرع الثانى

التفرقة بين الخطأ فى جريمة الإهمال والقصد الاحتمالى

يقول العلامة « جارو » أن القصد يكون احتمالياً أو غير مباشر إذا أراد الفاعل احدى النتائج الضارة ولكن ترتب عن فعله ضرر آخر أو ضرر أكثر خطورة يتجاوز قصده الأول (١) يعنى بذلك أن النتيجة الضارة تتجاوزت ما كان يهدف إليه الفاعل .

هذا ، والقصد الاحتمالى يختلف عن القصد غير المحدود . إذ أن القصد يكون غير محدوداً إذا كان الفاعل يهدف إلى نتيجة ما ، ولكن ليس من عن اليسير عليه تحديد كل العناصر المقترنة أو اللاحقة لهذا الهدف ، ولنا أن نذكر هذا المثل الشائع الذى تناقله معظم رجال القانون وهو : الفوضوى l'anarchiste الذى يلقى بقبلة وسط جمهور من الناس ، فهو يقصد القتل ، ولكنه لا يعرف أى الأشخاص أو عدد الأشخاص الذين سيلقون حتفهم من جراء تصرفه غير المشروع : القصد الجنائى هنا قصد غير محدود . أما إن كان يعرف مقدماً ضحاياه ، فالقصد يعتبر قصداً محدوداً (٢) .

فالببحث عن النتيجة غير المشروعة وقبول المخاطرة مع العلم بها هما جوهر التفرقة بين القصد الاحتمالى والخطأ فى جريمة الإهمال ، فالقصد الاحتمالى هو

(١) جارو : الجزء الاول ص ٥٩١ نمرة ٣٠١ .

(٢) دوندى دى فاير : المطولة ص ٨١ نمرة ٢٠٢ ، بوزات : مطولة قانون العقوبات

قصد جنائي محدود أعقبه إهمال (خطأ) فاختلقت النتيجة الضارة عن الهدف الحقيقي للفاعل ، لذلك يرى رجال المذهب العلمي les classiques أن القصد الاحتمالي في منتصف الطريق بين القصد الجنائي العام والخطأ في جريمة الإهمال (١) ، وهذا فيما يتعلق بالنتائج الضارة ، إذ أن الفاعل يريد نتيجة معينة (محددة أو غير محددة) أي يتوافق لديه القصد الجنائي ، ولكن يترتب على جرمه نتائج أخرى أكثر مما كان يريد وكان من الميسور عليه توقع حدوثها ، ففيما يتعلق بهذه النتائج الأخيرة يتوافق لديه الإهمال . معنى ذلك أن الفاعل قد ارتكب جريمتين قد اندمجتا معاً : - جريمة عمدية وجريمة خطئية ؛ وهذا ما يسمى بالقصد الاحتمالي .

وسوف نتعرض فيما بعد إلى فكرة القصد الاحتمالي بالتفصيل .

١ - نظرية ما يلي القصد Préter-intentionnel

المادة ٤٣ من قانون العقوبات الإيطالي تتكلم عن جريمة ما يلي القصد وهي أن يقصد الفاعل نتيجة غير مشروعة ، ولكن يترتب عن فعله نتيجة أخرى أكثر خطورة من التي كان يهدف إليها . ولو بحثنا في قانون العقوبات الإيطالي لوجدناه يقصر هذا النوع من الجرائم على حالة واحدة وهي الضرب أو الجرح الذي يفضي إلى الموت (المادة ٥٨٤ عقوبات إيطالي) .

فموت المجنى عليه هو الظرف المشدد للعقوبة ، إذ أن الفاعل يعاقب بعقوبة الضرب أو الجرح العمدى ولكن حدوث الوفاة (وهذا لم يهدف إليه) يشدد عليه الجزاء .

(١) G. Madray : Revue International de droit pénal, 19٤8 p 207

وجميع التشريعات الحديثة (١) ومن بينها مصر تنص على معاقبة الفاعل في الضرب المفضى الى الموت بعقوبة مشددة عن عقوبة الضرب الذى لا يؤدى إلى الموت (المادة ٢٣٦ عقوبات) (٢) ، ولكن وجه الخلاف فيما إذا كان الضرب المفضى إلى الموت يدخل فى الجرائم ذات القصد الاحتمالى أم يعتبر نوعاً مستقلاً بذاته كما عبر عنه المشرع الايطالى تحت عنوان جريمة ما يلى القصد .

فقد أقرت محكمة النقض المصرية فى ٤ يونيو ١٩٥٦ بأن المتهم فى جريمة الضرب يكون مسئولاً عن جميع النتائج المحتمل حصولها عن الاصابة التى أحدثها ولو كانت عن طريق غير مباشر كالتراخى فى العلاج أو الإهمال فيه ما لم يثبت أنه كان متعمداً تجسيم المسئولية (٣) (٤) .

من هذا الحكم نستنتج أن محكمة النقض المصرية تميل إلى اعتبار الضرب المفضى إلى الموت جريمة ذات قصد احتمالى Dolevnetuei . ولقد أقر هذا رأى الكثير من رجال القانون (٥) .

(١) المادة ٣٠٩ فقرة رابعة عقوبات فرنسى ، المادة ٤٠١ عقوبات بلجيكي ، المادة ٢٢٦ عقوبات المانيا الاتحادية الغربية .

(٢) نقض جنائى مصرى ٢٤ مارس ١٩٤٧ المجموعة الرسمية السنة ٤٨ نمرة ١٩٧ ، ٨ يونيو ١٩٥٣ المحاماة السنة ٣٥ ص ٦٢٩ نمرة ٢١٢ .

(٣) المحاماة السنة ٣٧ ص ١٢٥٢ نمرة ٥١٠ .

(٤) الحالة الصحية للمعنى عليه لا تؤخذ موضع الاعتبار فى تقدير العقوبة : نقض جنائى فرنسى ١٥ نوفمبر ١٩٢٨ دالوزالدورى ١٩٣٢ القسم الأول ص ٥٦ ، ولكن يجب أن يكون الموت نتيجة للاعتداء أو لسبب تولد عن الاعتداء : نقض بلجيكي ٢٣ أبريل ١٩٣٤ بازيمكرىزى ١٩٣٤ القسم الأول ص ٢٥٤ . ويجب أن نلاحظ أخيراً أن الشروع لا يوجد فى الضرب المفضى إلى موت .

(٥) جاروفى المطولة ، الجزء الأول ص ٥٨٢ نمرة ٢٩١ ، الدكتور محمد كامل مرمى والدكتور السعيد مصطفى ص ٢٧٣ ، جارسون ، الجزء الأول طبعة ١٩٠١ تحت المادة ٣٠٩ نمرة ٥٢ وما بعدها حيث يأخذ العلامة جارسون رأياً متطرفاً .

ولكن كان الأستاذ فوان هو أول من فصل جريمة الضرب المفضى إلى الموت عن الجرائم ذات القصد الاحتمالى فى فرنسا (١) ، وهذا ما يعنى اعتبار الجريمة ذات القصد الاحتمالى تختلف عن جريمة ما يلى القصد .

وبالرجوع إلى المادة ٢٣٦ عقوبات مصرى يبين لنا أنها لا تمت لنظرية القصد الاحتمالى بصلة ، فالمادة ٢٣٦ عقوبات تنص على :

« كل من جرح أو عذب أحدا عمدا (أو أعطاه موادا ضارة) »
فالشخص قد تحركت ارادته إلى الضرب أو التعذيب فقط ، وعلى ذلك ينتهى الادراك لديه وهذا لأن نيته لم تتجه إلا إلى الجرح أو الضرب أو إعطاء مادة ضارة ولكن نجم عن فعله الموت . فالقصد الجنائى لديه لم يتعد الضرب أو التعذيب ، ولكن ترتب على ذلك وفاة المجنى عليه .

فالجريمة التى نحن بصدددها هى جريمة ضرب أو جرح عمدى والفاعل لا يستحق العقاب إلا عن ذلك ، ولكن ظرف عيى مشدد *Circonstance aggravante* قد ارتبط بالواقعة وهو موت من وقع عليه الايذاء .
فيبين من ذلك إذن أن المادة ٢٣٦ عقوبات لم تتجه حتى ولو بطريق غير مباشر نحو فكرة إدراك النتيجة ، وهذا هو معيار التفرقة بين القصد الاحتمالى وما يلى القصد .

لذلك نعود ثانية إلى « الظرف العيى المشدد » . فإنه بعيد كذلك عن الركن الأدبى فى الجريمة لأن الفاعل لم يدرك ولم يكن فى استطاعته ادراك وقوع هذا الظرف العيى المشدد (وإلا لما جاء نص المادة بهذه الصيغة) .
ولكن هذا الظرف العيى المشدد يرتبط بجريمة الضرب التى وقعت .

(١) موجز قانون العقوبات الخاص - مجموعة دالوز - طبعة ١٩٥٣ صفحة ١٥٨ -

برباط السببية ، وهذا مادعا المشرع إلى تشديد العقوبة (١) .

ب - تجاوز استعمال الحق

من حق الزوج في الشرق تأديب زوجته ، ويرجع هذا الحق إلى أصل ديني «واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ، إن الله كان عليا كبيرا ، سورة النساء (آية ٣٤) .

فنص القرآن الكريم يوضح حق الزوج في تأديب زوجته بطرق ثلاث: العظة ، فرقة الفراش ، وأخيرا الضرب .

وليس المقصود بالضرب ، الايذاء وإنما الضرب الخفيف والذي يقصد منه إصلاح ذات الزوجة (٢) لذلك يلاحظ أن المادة ٣٤٢ عقوبات التي تنص على الضرب العمدى لا يمكن إثارتها ضد الزوج الذي يستعمل حقه الشرعى، وهذا لأن المادة ٦٠ من قانون العقوبات تنص على أن : « لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر نمقتضى الشريعة ، .

وكما يقول الأستاذان محمد كامل مرسى والسعيد مصطفى أن : « المتفق عليه

(١) نقض جنائى إيطالى ٨ يناير ١٩٥١ منشور بالمجلة الجنائية Riv. pen. ١٩٥١ القسم الثانى ص ٧٦٤ ، ١٩ نوفمبر ١٩٥٢ بمجلة القانون الجنائى الايطالى Riv. it. dir. pen ١٩٥٣ ص ٢٥٥ ، وأنظر أيضاً نقض جنائى مصرى ٩ أكتوبر ١٩٥٦ المحاماة السنة ٣٨ ص ١٢ نمرة ٢١ .

(٢) أنظر فى تفصيل ذلك الدكتور محمد كامل مرسى والدكتور السعيد مصطفى السعيد : ص ٤٤٣ وما بعدها ، وأنظر أيضاً تأديب الزوج لزوجته بحث لمفتش شرعى منشور بالمجموعة الرسمية باللغة العربية واللغة الفرنسية السنة ٣٥ ص ١٣٤ .

هو أنه ليس ضرب مباحا للتأديب ، وإنما المباح هو الذى لا يكون شديدا ولا شائنا .

معنى ذلك أن الزوج ليس من حقه الشرعى أن يستعمل القسوة مع زوجته حتى ولو كان لسبب معقول . فالزوج الذى يستعمل القسوة فى ضرب زوجته يعاقب بالمادة ٢٤٢ عقوبات التى تنص على الضرب والجرح العمدى (١) ، وإذا أفضى ضرب الزوج إلى موت زوجته فإنه يعاقب بالمادة ٢٣٦ عقوبات الخاصة بالضرب أو الجرح المفضى إلى الموت ، وليس من حق الزوج الاستناد على ما جاء بالمادة ٦٠ عقوبات لأن المقصود من الضرب الإصلاح وليس الإيذاء .

ج : القصد الاحتمالى :

سبق أن تسكلمنا عن القصد الاحتمالى وذكرنا أنه فى منتصف الطرق بين القصد العمدى والخطأ ، إذ أن القصد الاحتمالى هو القصد العمدى فى جريمة وإهمال فى الجرائم اللاحقة Les infractions subséquentes . فالقصد الاحتمالى إذن ذات صبغة مزدوجة ، وهذا مالا نستطيع قوله عن نظرية ما يلى القصد .

فالناتج اللاحقة على القصد قد يدركها الفاعل ويعتبر القصد فى هذه الحالة احتماليا (٢) ؛ أما إذا كانت النتائج اللاحقة لا يدركها الفاعل فإنها تعد نتائجا تالية على القصد ، خارجة عن نطاق الجريمة التى كان يهدف إليها . ولكن المشرع يشدد العقوبة لأن ظرفا عينيا مشددا قد ارتبط بالجريمة

(١) نقض جنائى مصرى ١٨ ديسمبر ١٩٢٣ المجموعة الرسمية السنة ٣٥ ص ١٣٤ .

(٢) نقض جنائى مصرى ٤ يونيو ١٩٥٦ المحاماة السنة ٢٧ ص ١٢٥٢ نمرة ٥١٠ .

برباط السببية (١) .

ولا زالت فكرة القصد الاحتمالى محل خلاف كبير بين رجال القانون ، بل وتختلف البلاد فى النظر إليها ؛ ففى مصر لا يسوى القصد الاحتمالى بالقصد المباشر تماماً كما هو متبع فى التشريع الفرنسى (٢) .

أما فى ألمانيا فيسوى عندهم القصد الاحتمالى بالقصد المباشر ، والمادة ٥٩ عقوبات (ألمانيا الاتحادية الغربية) صريحة فى هذا المعنى (٣) ، وهذا ما جعل نظرية القصد الاحتمالى لا تعبر نفس الاهتمام الكبير الذى يوجد فى بعض البلاد الأخرى كفرنسا أو بلجيكا مثلاً (٤) .

القصد الاحتمالى فى مصر :-

فى مصر كما فى فرنسا لا يوجد نص خاص يعرف القصد الاحتمالى، ولكن توجد عدة نصوص فى قانون العقوبات المصرى تعاقب على حالات تتضمن القصد الاحتمالى وهى المواد ٤٣ و ١٢٦ و ١٦٨ و ٢٣٦ و ٢٤٠ و ٢٤١

(١) أنظر فى هذا المعنى جان لويس سولينياك : الركن الأدبى فى الجرائم ، رسالة دكتوراه نانسي ١٩٥٥ ص ٥٢ ، وكذلك روبرى ليجرو : الركن الأدبى فى الجرائم ، ١٩٥٢ ص ٢٠٧ فيقول الأستاذ ليجرو أنه يكفى أن يكون هناك رباط سببية بين الفعل الأسمى والظرف المشدد الذى وقع .

(٢) أنظر دوندى دى فابر المطولة ص ٨١ نمرة ١٢١ ، رو محاضرات فى القانون الجنائى نمرة ١٢٠ ، فون بار Rev. pénitentiaire 1898 p. 1345 ، الدكتور محمد كامل مرسى والدكتور السعيد مصطفى ص ٢٧٥ .

(٣) Van Listz : Lehrbuch des Deutschen Strafrechte. 1927 , p. 246 No. 39

(٤) أنظر قانون العقوبات البلجيكى فى المواد ١٢١ مكرر (تبليغ الأعداء عن اسم شخص) ، ٣٥٢ (الاجهاض الذى أدى إلى الوفاة) ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠ (تعريض طفل للخطر) ، ٣٩٩ (الضرب أو الجرح الذى أدى إلى عاهة مستديمة أو الذى أعقبه الموت) وهذا رغم إنتقادنا فى عدم إدخالها فى الجرائم التى يقال عنها ذات قصد احتمالى ، ٥١٨ (الحريق الذى أدى إلى وفاة شخص كان فى مكان الحريق)

و ٢٥٧ و ٢٨٦ . فمذه النصوص تفترض أن الفاعل أراد أحداث نتيجة معينة ولكن ترتب عليها نتيجة أخرى أكثر منها جسامه لم تنجبه إليها ارادته وسواء قد توقعها أو لم يتوقعها إلا أنه كان في استطاعته توقعها (١) فمثلا المادة ٤٣ عقوبات تنص على أن : من اشترك في جريمة فعلية عقوبتها ولو كانت غير التي تعمد إرتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتحريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت ، (٢) .

واعتبار جريمة معينة نتيجة محتملة للاتفاق على جريمة أخرى طبقا لنص المادة ٤٣ من قانون العقوبات هو أمر موضوعي تفصل فيه محكمة الموضوع بغير معقب ولا رقابة لمحكمة النقض عليها مادام حكمها يساير التطبيق السليم لحكم القانون (٣) .

والمادة ٢٥٧ عقوبات التي تأمر بأن : د في جميع الأحوال المذكورة إذ نشأ عن الحريق السالف الذكر موت شخص أو أكثر كان موجوداً في الأماكن المحترقة وقت إشعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمداً بالاعدام (٤) .

وكذلك المادتان ٢٨٥ و ٢٨٦ عقوبات تنصان على حالة تعريض طفل دون السابعة للخطر في محل خال من الآدميين ، فاذا نشأ عن ذلك انفصال عضو من أعضائه أو فقد منفعته ، فيعاقب الفاعل بالعقوبات المقررة للجرح

(١) الدكتور محمود نجيب حسني - المرجع السابق ص ٧٤٥ بند ٧٤٩ .

(٢) نقض جنائي مصري ١٩٣٤/١/٨ مجموعة القواعد القانونية - الجزء الثالث ص

٢٣٤ رقم ١٨٠ .

(٣) نقض جنائي مصري ٢٧ ديسمبر ١٩٥٥ مجموعة المكتب الفني لأحكام النقض - السنة

٦ ص ١٥٦١ .

(٤) في نفس المعنى الفقرة الأخيرة من المادة ٤٢٤ عقوبات فرنسي والمادة ٥١٨ عقوبات

بلجيكي ، نقض جنائي مصري ١٣ يونيو ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية - الجزء الأول ص ٣٤١

رقم ٢٨٣ ، ٢١ يناير ١٩٣٥ الجزء الثالث ص ٤١٣ رقم ٣١٧ .

العمدى ، أما إن تسبب على ذلك موت الطفل فتكون العقوبة الاعدام (١) .

ونحن لسنا بصدد سرد للنصوص التى تتضمن حالات القصد الاحتمالى .

وعلى الرغم من ذلك توجد حالة أخرى لم يتعرض لها قانون العقوبات المصرى لا تقل أهمية عما سبق وهى حالة الاجهاض (٢) الذى يترتب عنه الوفاة . فمن الناحية الفقهية ، يتوافر فى هذه الحالة القصد الاحتمالى : - جريمة عمدية وهى اسقاط حبل وتنتيجة متوقعة أو محتملة الوقوع وهى وفاة المرأة الحبل (٣) .

(١) فى نفس المعنى المواد ٢٤٩ و ٣٥١ عقوبات فرنسى ، والمواد ٣٥٦ و ٣٥٧ و ٣٦٠ عقوبات بلجيكي ، نقض جنائى مصرى ٢٧ مايو ١٩٣٥ مجموعة القواعد القانونية - الجزء الثالث ص ٤٨٤ رقم ٣٨٢ ، ٤ يونيو ١٩٥٦ مجموعة المكتب الفنى - السنة ٧ ص ٨٣٠ رقم ٢٣١ .

(٢) قانون هامورابى ملك بابل هو أول قانون نص على التفرقة بين الاجهاض العمدى والاجهاض العرضى . فبينما يعاقب الفاعل فى الاجهاض العمدى بغرامة ٣٠ سيكل ، يعاقب فى حالة الاجهاض العرضى بمبلغ ١٠ سيكل (المادة ٢٠٩ من قانون هامورابى) . (راجع الترجمة الفرنسية لقانون هامورابى بمعرفة شابل - باريس سنة ١٩٠٤) .

(٣) أنظر نص المادة ٣٥٢ عقوبات بلجيكي التى تفرق فى عقوبة الفاعل بين ما إذا كانت المرأة الحبل التى ماتت قد رضيت مقدماً بالاجهاض أم لا !

وبلاحظ فى باب الاجهاض أن المشرع المصرى لم يفرق فى عقوبة الفاعل بين ما إذا كان الاجهاض قد وقع برضاء المرأة الحبل أو بدون رضاها ، فالمادة ٢٦١ عقوبات تنص على أن : (كل من أسقط عمد امرأة حبل سواء كان برضاها أم لا) . والمادة ٢٦١ عقوبات مصرى مأخوذة عن المادة ٣١٧ عقوبات فرنسى والتى تعرض لها الاستاذان شوفو وهيل بالنقد قائلين : « خطورة الجريمة ليست هى عينها إن كان الاجهاض برضاء المرأة أو بعدم »

وعلى العكس من قانون العقوبات المصرى وقانون العقوبات الفرنسى ، نلاحظ أن قانون العقوبات البولندى الصادر سنة ١٩٣٢ ينص فى المادة الرابعة عشر منه على القصد الاحتمالى . فالفقرة الأولى من المادة ١٤ من من قانون العقوبات البولندى تنص على أن : - الجريمة العمدية لا توجد فقط حينما يريد الفاعل ارتكاب الفعل ، ولكن أيضاً عندما يدرك الأثر المتخاف عن فعله الاجرامى أو الطبيعة الاجرامية لتصرفه ويستمر فى تحقيقه .

فالمادة ١٤ عقوبات بولندى تبين لنا أن المشرع هناك ساوى بين الجرائم ذات القصد الاحتمالى والجرائم ذات القصد المباشر . وان مذهب إليه المشرع البولندى فى هذا الصدد يتفق مع ما نص عليه قانون العقوبات الألمانى فى المادة ٥٩ منه .

والواقع أن فكرة القصد الاحتمالى وإن كانت مقبولة من الناحية النظرية إلا أنها من الناحية العملية تتطلب الجهود الضخمة لمعرفة الإدراك

= رضائها . . . وإنه ليؤسف أن مجموعة نصوصنا ليست كالتشريعات الأجنبية التى تميز بين الحالتين « الجزء الرابع ص ٦٣ .

أنظر أيضاً قانون العقوبات البولندى الصادر سنة ١٩٣٢ فى مادتيه ٢٣٢ و ٢٣٤ حيث يفرق فى عقوبة الفاعل بين ما إذا كان الاجهاض برضاء أو بدون رضاء المرأة الحبل . فيعاقب فى حالة الرضاء بالحبس لمدة خمس سنوات وفى حالة عدم الرضاء بالحبس لمدة عشر سنوات (الفيت فى ٨ مايو ١٩٥٦ بالمرسوم الصادر بتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٧ الذى أباح الاجهاض فى بولندا) .

وأنظر أخيراً قانون العقوبات الايطالى (الصادر سنة ١٩٣٠ والمشهور بقانون روكو) والذى ينص على عقاب من أجهض امرأة بغير رضاءها بالسجن من ٧ إلى ١٢ سنة (مادة ٥٤٥) وإذا توفت المرأة الحبل تشدد العقوبة من ١٢ إلى ٢٠ سنة (المادة ٥٤٩) أما من يجهض المرأة برضاءها فيعاقب بالسجن من ٢ إلى ٥ سنوات (مادة ٥٤٩) أما فى حالة وفاة المرأة فتشدد العقوبة من ٥ إلى ١٢ سنة (المادة ٥٤٩ فقرة ثانية) .

الحقيقى للفاعل . وهذه ناحية نفسية ليس من اليسير معرفتها .

ولو أمعنا النظر فى الجرائم التى يقال عنها جرائم ذات قصد احتمالى لوجدناها جميعاً متعلقة بالأذى والإيذاء الذى يقع على جسم الإنسان بعكس الجرائم العمدية وبالعكس الجرائم الخطئية (حريق غير عمدى - هرب المحبوسين باهمال من الحراس) التى تتعرض إلى حالات أخرى غير الأذى والإيذاء الذى يقع على جسم الإنسان . فالقصد الاحتمالى مرتبط بالنتائج التى لحقت بجسم المجنى عليه ، وهذا هو الدافع الأول لتشديد العقوبة على الفاعل ، لأن الجريمة التى وقعت إقترن أو لحق بها ظرف مشدد .

والوضع الخاص الذى عليه نظرية القصد الاحتمالى هو الذى دفع البعض من رجال الفقه من انتقادها والقول بأنها نظرية سطحية ، متناقضة وعديمة الفائدة (١) .

وهذا لأن معظم الجرائم التى يقال عنها أنها ذات قصد احتمالى ، يعاقب عليها المشرع بنفس العقوبة المنصوص عليها للجريمة ذات القصد المباشر (مواد ٤٣ ، ٢٥٧ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ عقوبات مصرى) .

وبمع ذلك لم تبين هذه النظرية معيار التفرقة بين القصد غير المباشر والقصد المباشر . فان كانت نظرية القصد الاحتمالى ذات فائدة علمية إلا

(١) أنظر سولينياك : ص ٤٧ مكرر وما بعدها ، ليجرو : ص ٢٢٠ و ٢٢٥ وأنظر أيضاً تعليق دوندى دى فابر على حكم محكمة النقض الفرنسية المنشور فى دالوز الدورى سنة ١٩٣٤ القسم الثانى ص ١١٥ .

تراجع الفقرة الأولى من المادة ١٤ عقوبات بولندى . أما الفقرة الثانية من المادة ١٤ عقوبات بولندى فهى تعرف الجريمة غير العمدية بأنها تتوافر إذا كان الفاعل يتوقع النتائج الضارة الواجب ولا يعمل على تجنبها وكذلك إذا لم يتوقع هذه النتائج الضارة وكان فى استطاعته توقعها أو من عليه توقعها .

أنها ليست كذلك من ناحية التطبيق سواء في مصر أو في بعض البلاد الأوربية (كالمانيا وبولندا وإيطاليا كما سبق ذكره).

فضلا عن ذلك ، فإنه لمن الملاحظ أن بعض المواد (كالمادة ٣٤٣ عقوبات مصرى) ينص فيها المشرع عن الاحتمال بينما في المواد الأخرى والتي قيل عنها أنها جرائم ذات قصد إحتمالى لا يوجد بها أية كلمة تدل على ذلك . معنى ذلك أن المشرع المصرى الذى وضع تفرقة واضحة بين الجرائم العمدية والجرائم الخطئية ، لم يضع أى حداً أو تمييز بين الجرائم ذات القصد العام والجرائم ذات القصد الإحتمالى . كذلك الحال فى البلاد التى نصت صراحة بالمساواة فى العقوبة بين القصد العام والقصد الإحتمالى كالمانيا وبولندا فإنه يحق لنا أن نوجه نفس النقد ، فما هى الحكمة إذن من القول بأن هذه الجريمة ذات قصد غير مباشر ، وتلك ذات قصد مباشر بينما العقوبة فى الحالتين واحدة ؟ لذلك نرى أن نظرية القصد الإحتمالى وإن كانت نظرية علمية إلا أنها ليست ذات أثر من الناحية العملية . وهذا يتفق مع ما ذهب إليه محكمة النقض المصرية فى ٢٥ ديسمبر ١٩٣٠ (١) بأن القصد الإحتمالى يقوم مقام القصد الأصيل فى تكوين ركن العمد . وهو لا يمكن تعريفه إلا بأنه نية ثانوية غير مؤكدة تختلج بها نفس الجانى الذى يتوقع أنه قد يتعدى فعله الغرض المنوى عليه بالذات إلى غرض آخر لم ينو من قبل أصلاً فيمضى مع ذلك فى تنفيذ الفعل فيصيب به الغرض غير المقصود . ومظنة وجود تلك النية هى استواء حصول هذه النتيجة وعدم حصولها لديه .

الفرع الثالث

الخطأ فى جريمة الإهمال يتعارض مع مبادئ المجتمع

الخطأ فى حد ذاته غير معاقب عليه قانوناً إذا لم يترتب عنه أية نتيجة

(١) القواعد القانونية - الجزء الثانى ص ١٦٨ رقم ١٣٥ .

ضارة (١) ، وكثيراً ما نلاحظ أفراداً ذى طابع مستهتر ، لا ينظرون للأمر من نظرة جدية ، وعلى الرغم من ذلك لا يقعون تحت طائلة قانون العقوبات مادام تصرفهم الإرادى لم يحدث أى ضرر يعاقب عليه قانون العقوبات ، حتى ولو كانت هذه التصرفات قد أزعجت الكثيرين أو ألقت فى قلوبهم الرعب ، فمثلاً : السائق الذى لحاجة فى نفسه يسرع بسيارته ثم يقف فجأة مما يجعل عجلات سيارته تحدث ضجيجاً مسموعاً . هذا التصرف الإرادى لا يعاقب عليه القانون ما دام لم يترتب عنه ضرر معاقب عليه (هذا لو استثنينا المخالفات التى تقع وفقاً لللائحة السيارات) .

إذن الخطأ فى حد ذاته لا يعد فعلاً مخالفاً للقانون ، ولكن كما يبدو لنا يعد فعلاً مخالفاً لما تعارف عليه المجتمع . ففى المجتمع الإنسانى يجب أن يكون كل فرد عضواً بانياً وليس هادماً . فالمجتمع الذى يدافع عن الفرد وعن حقوقه هو نفسه المجتمع الذى يحتاج إلى الاستقرار والطمأنينة .

لذلك لا يعتبر الخطأ مخالفاً للأخلاق فقط ، إذ أن الأخلاق ترتبط بالوعى الإنسانى ، وإنما مخالفاً لقواعد العدالة الاجتماعية ، لأن الخطأ الذى يقع من أحد الأفراد دون إحداث ضرر يعاقب عليه القانون فيه خروج على مبدأ مساواة الجميع أمام الأعباء العامة ، وعلى الواجبات المفروضة على كل منهم قبل الآخرين .

فالاهمال يتكون أساساً من فعل مادى وهو النشاط الخارجى للعقل البشرى سواء أكان ذلك بعمل إيجابى أو بعمل سلبى . هذا النشاط الخارجى الذى يقوم به الفاعل دون أن يتخذ الحيلة اللازمة الذى يتخذها الإنسان العادى

لتجنب العواقب التي قد تفتج عن تصرفاته (١) .

وسوف نبين في القسم الثاني من هذا الكتاب أهمية تقدير الظروف
العينية المشددة والعود في جريمة الإهمال .

(١) الخطأ يتكون من ركنين : ركن مادي وهو التعدي وركن معنوي وهو الإدراك
ومقياس التعدي مقياس موضوعي لا مقياس ذاتي - الدكتور السنهوري في الوسيط -
الجزء الأول طبعة ١٩٥٢ ص ٧٧٩ رقم ٥٢٨ .

الفصل الثاني

الخطأ في القانون المدني والقانون الجنائي

تنص المادة ١٦٣ مدني على أن « كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض » .

فهل فكرة الخطأ في القانون المدني شبيهة بفكرة الخطأ في القانون الجنائي أم أن كلا منها يختلف عن الأخرى ؟

كان هذا الموضوع منذ أمد طويل محل خلاف بين رجال الفقه ورجال القضاء .

فلاستاذان محمد كامل مرسى والسعيد مصطفى من أنصار التفرقة بين الخطأ المدني والخطأ الجنائي (١) .

انهما يقولان : « يختلف الخطأ الموجب للمسئولية الجنائية عن الخطأ الموجب للمسئولية المدنية . فان المتفق عليه أن المسئولية المدنية تترتب على كل خطأ مهما كان بسيطاً . وينبني على هذا الاختلاف أنه إذا اتهم شخص بارتكاب جريمة من الجرائم غير العمدية ، كالقتل خطأ والإصابة خطأ ، وبرىء هذا الشخص جنائياً على أساس أنه لم يرتكب خطأ ، فلا يوجد ما يمنع من الحكم على هذا الشخص نفسه بالتعويض المدني على اعتبار أنه ارتكب خطأ موجباً لمسئوليته مدنياً ، لأن درجة الخطأ في المسئولية الجنائية

(١) شرح قانون العقوبات المصري الجديد ، الطبعة الثالثة ١٩٤٦ ص ٣٩٠ و ٣٩١
نمرة ٣ ، وأنظر كذلك في نفس المعنى رو الجزء الأول نمرة ٤٠ ، فيدال ومانبول ص ١٩٨
نمرة ١ ، دوندي دي فابر ص ٨٠ نمرة ١٢٨ ، على بدوي وشيرون ص ٧٠ ، الدكتور سليمان
مرقص في بحثه المنشور بمجلة القانون والاقتصاد ، السنة الخامسة عشر ص ١٨٥ وما بعدها .

أشد منها في حالة المسؤولية المدنية . أما الدكتور محمود مصطفى فهو من أنصار الوحدة بين الخطأ في كل من القانون المدني والقانون الجنائي (١) ويؤكد ذلك بقوله: «ولما كان السائد في نطاق القانون المدني أن أخف خطأ يستوجب مسؤولية من صدر منه عن تعويض الضرر ، فكذلك الشأن في نطاق القانون الجنائي فأخف درجات الخطأ يستوجب العقاب » .

وحق نستطيع أن نستقر على رأي ، لا بد وأن نتكلم عن كل من المذهبين :
مذهب التفرقة بين الخطأين ومذهب الوحدة بينهما .

المبحث الأول

التفرقة بين الخطأين المدني والجنائي

الخطأ الجنائي ذو نتائج تخل بالنظام العام في الدولة ؛ معنى ذلك أن كل شرط يقضى بالاعفاء من المسؤولية المترتبة على العمل غير المشروع يعتبر باطلا (الفقرة الثالثة من المادة ٢١٧ مدني) .

أما القاضي المدني ، فله مطلق الحرية في تقدير التعويض ، وله أن يحكم به كما له أن يرفضه . فالخطأ المدني ليس في حاجة إلى نص كما هو الحال في قانون العقوبات والذي يخضع لمبدأ « لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص » (المادة ٢٥ دستور) ، وهذا هو مادعي الاستاذ بوزات إلى القول بأن القانون المدني لا يعطى للخطأ نفس الأهمية التي يعطيها له القانون الجنائي (٢) .

(١) شرح قانون العقوبات (القسم الخاص) الطبعة الأولى ١٩٤٨ ص ٢٢٠ ، أنظر أيضاً في نفس المعنى جارو : المطولة الجزء الخامس ص ٤٤٨ ، نمرة ٢٠٥٦ .

(٢) Traité Théorique et Pratique de droit pénal éd. 1951, p. 96.

هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى فإن الخطأ الجنائي لا يجازى فاعله إن كان الاثبات قاصراً على القرائن ، وهذا لأن القرينة لا تكفى لإثبات التهمة إذا لم تعضد بدليل آخر .

وهذا يتفق مع قاعدة أن عبء الاثبات يقع على عاتق من يدعى أمراً جديداً *Actori incumbit probatio, sed in expectione reus fit actor* وأخيراً فإن مدة تقادم الدعوى المدنية خمس عشرة سنة ؛ بينما مدة التقادم في الدعوى العمومية المتعلقة بجنحة هي ثلاث سنوات .

والاستاذان فيدال ومانبول وهما من أنصار التفرقة بين الخطأ المدني والخطأ الجنائي يقولان بأن دالرعونة والاهمال يجب أن يفسرا تفسيراً يختلف في الدعوى المدنية عنه في الدعوى العمومية لاختلاف وجهه النظر الذي تقدم به كل من الدعويين (١) .

وكذلك يقول الأستاذ برتدي جريسي *Brethe de Gressaye* : بأن دالرجل لا يسأل جنائياً عن كل تصرفاته غير المشروعة أو المخالفة للقانون ، وإنما فقط عن عدد معين من التصرفات المنصوص عليها مقدماً في قانون العقوبات ؛ بينما يسأل الرجل في القانون المدني عن جميع أفعاله التي يترتب عليها أي اعتداء على حق لآخر (٢) .

(١) Cours de droit cri minel 9e éd. 1948, p. 198 n. 1

وأنظر أيضاً من أنصار التفرقة : شمت ص ١٨٥ ، سالومون : رسالة دكتوراه إيكس سنة ١٩١٩ عن الخطأ المدني والخطأ الجنائي ص ١٨ و ١٩ .

(٢) *Revue Generale de droit*, 1923, p. 126 ؛ يراجع أيضاً الدكتور محمد عصفور في كتابه جريمة الموظف العام طبعة ١٩٦٣ ص ١٦٦ وما بعدها إذ أوضع تحت عنوان وحدة الخطأين المدني والجنائي أو ازدواجها الآراء المختلفة التي اثيرت في هذا الصدد .

ويقول الدكتور محمود نجيب حسني في القسم العام من شرح قانون العقوبات طبعة ١٩٦٢ =

يضاف إلى ما تقدم أن القضاء لم يكن أقل من الفقه في عدم الاستقرار بشأن التفرقة بين الخطأين المدني والجنائي أو الوحدة بينهما .

بلجيكا لم تأخذ بمبدأ التفرقة بين الخطأين :

وعلى الرغم من كل ما تقدم فإن المشكلة التي نحن بصدد حلها لم تتعرض لها بلجيكا وهي بذلك تكون على عكس البلاد الأخرى كفرنسا وإيطاليا ومصر ؛ وهذا لأن ، الوحدة بين الخطأين المدني والجنائي لم تكن محلاً لمعارضة أحد من رجال الفقه كما لم تطرح يوماً أمام رجال القانون لمناقشتها .

وهذا واضح من قول الأستاذ ليبرو : بأن الخطأ الجنائي شبيه تماماً بالخطأ المدني إذ أن الخطأ الجنائي له نفس طبيعة الخطأ المدني *faute aquilienne* (١) وأيد قوله بعدة أحكام لمحكمة النقض البلجيكية (نقض جنائي بلجيكي أول فبراير ١٨٧٨ بازيكريزي ١٨٧٧ القسم الأول ٩٢ : ٩٧ يوليو ١٨٨٤ بازيكريزي القسم الأول ٢٧٥ : ٢٦ نوفمبر ١٩٢٥ بازيكريزي ١٩٢٦ القسم الأول ٧٧ : ١٣ يناير ١٩٢٧ بازيكريزي ١٩٢٧ القسم الأول ١٢٢) (٢) .

ص ٧٩٢ هامش رقم ٣ بأن الأهمية العملية للقول بوحدة الخطأ الجنائي والمدني أو ازدواجهما هي تحديد مدى ما للحكم الجنائي من حجية في الأعمال المدنية : فإذا قلنا بوحدة الخطأ كانت البراءة لانتفاء الخطأ مقتضيه حتماً رفض الدعوى المدنية المؤسسة على هذا الخطأ ، إذ انتفاء الخطأ الجنائي يعني في الوقت نفسه انتفاء الخطأ المدني ، أما إذا قلنا بازدواج الخطأ فمن المتصور أن يقضى بالبراءة ثم يحكم بالتعويض دون تناقض بين القضائين .

(١) نسبة إلى قانون أكيلىا السابق شرحه في المقدمة من هذا الكتاب والذي وضع في القرن الثالث قبل الميلاد لتعويض المضرور عما يصيبه من أضرار نتيجة جرح أو قتل أحد العبيد أو الحيوانات أو من اتلاف الأشياء المملوكة له .

(٢) Legros ص ١٧٥ نمرة ٢٠١ ، وفي نفس المعنى J.Ditte : في الخطأ المدني والخطأ الجنائي رسالة دكتوراه باريس سنة ١٩١١ ص ٤

٢- التفرقة بين الخطأين أمام القضاء المصرى :

أما القضاء المصرى فظل لعهد ليس بالبعيد يأخذ بالتفرقة بين الخطأ المدنى والخطأ الجنائى (١) وهذا واضح مما قضت به محكمة أسقوط الكلية فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ بان الحكم بالبراءة فى تهمة القتل خطأ لا يمنع من الحكم بالتعويض وذلك لاختلاف درجة الخطأ والاهمال من الوجهة الجنائية عنه من الوجهة المدنية (٢) وكذلك كان الحال فى فرنسا (٣) حتى سنة ١٩١٢ حيث أصدرت محكمة النقض الفرنسية حكماً الشهير فى ١٨ ديسمبر ١٩١٢ بالوحدة بين الخطأين المدنى والجنائى (٤) .

ففى مصر أولاً قضت محكمة النقض المصرية فى ٢٣ أبريل ١٩٣١ (٥) بأنه لا يكفى لمسائلة شخص جنائياً عما يصيب الغير من الأذى بفعل حيوانه أن يثبت أن ذلك الحيوان مملوك له . فإن ذلك إذا صح مبدئياً أن يكون سبباً للمسئولية المدنية فإنه لا يكفى فى تقرير المسئولية الجنائية التى يصح أن يكون لها محل إلا إذا ثبت على المالك نوع من أنواع الخطأ فى المحافظة على حيوانه ومنع إذاؤه عن الغير .

لو أمعنا النظر فى حكم محكمة النقض لوجدنا أن هناك حالات تكفى

(١) استئناف مصر الاهلية ٢٨ يناير ١٩٢٨ المحاماة السنة ٩ ص ٣٨٠ رقم ٢١٢ ، الاسكندرية الاهلية ١٤ ديسمبر ١٩٢٩ المحاماة السنة ١٠ ص ٥٩٨ رقم ٢٩٨ .

(٢) محكمة أسقوط الكلية ٨ نوفمبر ١٩٢٣ المحاماة السنة ١٤ (القسم الثانى) ص ٤٢٥ .

(٣) دائرة المرائض الفرنسية ١٦ مايو ١٨٨٧ سبرى ١٨٨٨ القسم الأول ص ٧٣ ، نقض مدنى فرنسى ١٥ أبريل ١٨٨٩ القسم الاول ص ١٩٢ ، وأنظر أيضاً الاستاذين أوبرى ورو - الجزء الثامن ص ٤١٠ .

(٤) نقض مدنى فرنسى ١٨ ديسمبر ١٩١٢ سبرى ١٩١٤ القسم الأول ص ٢٤٩ ، وتعليق موريل ، دالوز ١٩١٥ القسم الأول ص ١٧ وتعليق سارو .

(٥) فى نفس المعنى فى فرنسا ، أنظر : - سبرى ١٩٠٧ القسم الأول ١٢٥ ، دالوز ١٩٠٩ القسم الثانى ص ٢٥٠ ، دالوز ١٩٠٩ القسم الثانى ص ٣١٨ .

المسائلة المدنية ومع ذلك لا تكون محلاً للوخذة الجنائية (١) فالخطأ المدني إما أن يكون منسوباً أو مفترضاً . والخطأ المدني المنسوب ، وحده ، وهو الذى يمكن اثارته أمام المحاكم الجنائية للبطالبة بالتعويض المدني بصفة فرعية لدعوى عمومية تقام ضد الفاعل . أما الخطأ المفروض فهو من اختصاص المحاكم المدنية إذ أن المضرور أمام المحاكم الجنائية ملزم باثبات خطأ الفاعل . لهذا تقبل دعوى المسؤولية المدنية المبنية على الخطأ المفروض أمام المحاكم المدنية استناداً على عدم القيام بواجب الرقابة أو التوجيه أو الادارة الذى يلتزم به الفاعل قبل تابعيه ومن يعملون تحت إشرافه أو من حيوانه الذى يلتزم بحراسته .

وهذا ما يدفعنا أن نقول بأن حكم محكمة النقض المصرية لم يأت بمبدأ جديد ، فإن ما قضت به هو تطبيق للقواعد العامة . وعلى ذلك فإن هذا الحكم لا يوضح ما نهدف إليه من اظهار أن التفرقة بين الخطأ المدني والخطأ الجنائي تتعارض مع مبادئ العدالة ومع التفسير الصحيح للقانون .

إننا لا نستطيع أن نفرق بين الخطأ المدني والخطأ الجنائي . فهل يتفق مع مبادئ العدالة أن الخطأ الجنائي مهما كانت جسامته يسقط بالتقادم الثلاثي (بعد ثلاث سنوات) بينما الخطأ المدني مهما كان بسيطاً يسقط بمضى خمس عشرة سنة (بعد خمس عشرة سنة) ؟ هذه التفرقة تؤدي الى تناقض الأحكام كما تزعزع ثقة الجمهور بها .

فإذا كانت المادة ١٦٣ مدني مصري تنص على : « كل خطأ . . . »
فإن المادة ٢٣٨ عقوبات مصري تنص على : « من قتل نفساً خطأ . . . »

(١) هذا الحكم مأخوذ من الاسناد جندى عبد الملك : الموسوعة ، الجزء الخامس ص ٨٠٧ .

إذن فما هو الدليل لدى أنصار التفرقة حينها يقولون بأن الخطأ الجنائي لا بد وأن يكون أكثر جسامة من الخطأ المدني، ونحن أمام النصين الواردين بالقانون المدني والقانون الجنائي ؟ أما أنواع الخطأ التي حددتها المادة ٢٣٨ عقوبات فهي أنواع يحتوى مضمونها على جميع أنواع الخطأ الممكنة ، ولم يشترط فيها قانون العقوبات أى قسط من الخطورة أو الجسامة (١) .

نحن نعرف أن الخطأ مسألة موضوعية متروكة لتقدير القاضى ، فهل تترك تقدير خطورة الخطأ أيضا إلى القاضى الجنائي ؟

فقد يرى البعض الخطأ جسيما ، ويراه البعض الآخر أقل جسامة . وهكذا . فهذا الخلاف فى التقدير له خطورته الكبرى فى المجتمع وعلى ثقة الجمهور بالعدالة . حقا ان القاضى الجنائي مقيد بنصوص القانون ، ولا ، جريمة ولا عقوبة إلا بنص ، ولكن تقدير الفعل ومعرفة ما إذا كان هناك خطأ أم لا تعتبر مسألة موضوعية متروكة لتقدير القاضى المدني أو الجنائي حسب الأحوال .

وكما سبق أن قلنا بأننا لا نبحث هنا عن الخطأ المدني بمعنى الكلمة وإنما عن الخطأ المدني الذى يرتبط فى نفس الوقت بالخطأ الجنائي .

المبحث الثانى

الوحدة بين الخطأين : المدني والجنائي

لو إستثنينا بلجيكا واستقرار الفقه والقضاء فيها على الوحدة بين الخطأين

(١) أنظر أيضاً فى نفس المعنى المادة ٤١٩ عقوبات بلجيكي ، والفقرة الأولى من المادة ٥٨٩ عقوبات ايطالى وكذلك الفقرة الأولى من المادة ٥٩٠ عقوبات ايطالى - فى هذين القانونين لم يذكر أى من المشرعين أنواع الخطأ كما فعل المشرع المصرى ومن قبله المشرع الفرنسى ، وزيادة على ذلك تتجه التشريعات الحديثة إلى تلافى ذكر أنواع الخطأ ما دام هناك تعبير واحد يؤدى إلى المعنى المطلوب ، وهذا ما جعلنا فيما سبق ننادى بالاكفاء بكلمة واحدة تعبر عن جميع أنواع الخطأ الممكنة ككلمة الإهمال أو عدم الاحتياط .

المدنى والجنائى منذ القرن التاسع عشر ، لوجدنا معظم البلدان الأخرى كانت تفرق بين الخطأين واستمر الحال كذلك حتى ١٨ ديسمبر ١٩١٢ حيث أقرت محكمة النقض الفرنسية بالوحدة بين الخطأين المدنى والجنائى (١). وقام حكم محكمة النقض الفرنسية بدور كبير فى تغيير اتجاهات الكشيرين من رجال الفقه والقضاء .

استقرار القضاء على مبدأ الوحدة بين الخطأين : —

يتلخص موضوع الدعوى التى قضت فيها محكمة النقض الفرنسية فى حكمها الشهير بالوحدة بين الخطأين فى أن عاملاً قد جرح فى حادث نشأ عن خلل بالمصعد الكهربائى ، وكان السبب الرئيسى فى وقوع الحادث يرجع إلى خطأ عامل آخر يعمل فى مؤسسة أخرى غير التى يعمل بها العامل المجنى عليه ؛ فطالب صاحب المؤسسة التى يعمل بها المجنى عليه صاحب المؤسسة التى يعمل بها الجانى بأن يدفع له جميع التعويضات التى دفعها لعامله المجنى عليه طبقاً لقانون ٩ أبريل ١٨٩٨ بشأن اصابات العمل .

ولما كانت الدعوى المدنية قد أقيمت بعد فوات ثلاث سنوات من وقوع الحادث ، تمسك المدعى عليهم بالتقادم ، لأن الخطأ الذى وقع من الجانى يعد جرحاً باهمال وبالتالى فإن الدعوى المدنية — التى تتبع الدعوى العمومية — وتسقط بنفس مدة التقادم التى تسقط بها الدعوى العمومية .

وكتب الأستاذ موريل تعليقه على هذا الحكم مناشداً الوحدة بين الخطأ المدنى والخطأ الجنائى . فالقاضى المدنى لا يستطيع أن يحكم بالتعويض عن المسؤولية إلا إذا تعرض إلى القول بأن أساس هذه المسؤولية هو الجرح خطأ . وبما أن الدعوى العمومية قد سقطت بالتقادم فيتربط على ذلك أن

(١) نقض مدنى فرنسى ١٨ ديسمبر ١٩١٢ سبرى ١٩١٤ القسم الأول ص ٢٤٩ وتعليق موريل ، دالوز ١٩١٥ القسم الأول ص ١٧ وتعليق سارو .

الدعوى المدنية التى نشأت عن هذه الجريمة تنقضى أيضاً بنفس التقادم ، وهذا نتيجة لمبدأ الوحدة المنصوص عليه بشأن تقادم الدعوى المدنية والدعوى العمومية فى قانون الاجرامات الجنائية (المواد ٢ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٤٩ من قانون الإجرامات الجنائية الفرنسى) .

وبعد أن استقرت محكمة النقض الفرنسية على هذا الرأى سنة ١٩١٢ ، إتجه معظم رجال القانون إلى تأييد فكرة الوحدة بين الخطأين المدنى والجنائى كما سبق أن أوضحنا .

القضاء المصرى يؤيد الوحدة بين الخطأين :

بعد تردد كبير إتجهت محكمة النقض المصرية إلى تأييد فكرة الوحدة بين الخطأين المدنى والجنائى (١) .

وأقرت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض المصرية فى ٨ مارس ١٩٤٣ (٢) فى دعوى موجزها : بأن سائق سيارة أتوبيس قد إتهم بأنه فى ٧ فبراير ١٩٣٩ إرتكب خطأ نجم عنه اصابة ثلاثة من الركاب ، إذ أنه أثناء الرحلة شاهد شخصاً كان يقود حماراً فى الجهة المضادة لسير السيارة يحمل فوق ظهره لبشتين من القصب ، فأراد السائق مفادته فمال بالسيارة إلى حافة الجسر وتصادف أن كانت تلك الحافة خالية من الأتربة ، فانقلبت السيارة بمن فيها من الركاب ، وترتب على ذلك إصابة ثلاثة من الركاب وهم الذين

(١) نقض مدنى مصرى ١٤ ديسمبر ١٩٣٩ - مجموعة القواعد القانونية (مدنى) الجزء الثالث ص ٢٥ نمرة ١٣ وهو منشور أيضاً بمجلة المحاماة السنة العشرين ص ٧٦٤ .

(٢) مجموعة القواعد القانونية - الجزء السادس ص ١٩٣ بند ١٣٣ ، وفى نفس المعنى أقرت محكمة النقض الفرنسية بأن المادتين ٣١٩ و ٣٢٠ عقوبات تعاقبان عن القتل والاصابة الخطأ دون نظر لجسامة الخطأ المرتكب : دائرة العرائض ١٧ يناير ١٩١٧ و ١٣ نوفمبر ١٩١٧ دالوز الدورى ١٩٢٢ القسم الأول ص ٣١ ، نقض جنائى ٢٣ أبريل ١٩٥٥ دالوز

أقاموا الدعوى المدنية مطالبين بالتعويض عما أصابهم من أضرار . ولما كانت المحكمة الجنائية قد حكمت ببراءة المتهم لعدم وقوع أى خطأ منه ، فأنتهت محكمة النقض إلى انتفاء مسألتة مدنياً عن الأضرار التى نتجت عن واقعة ثبت فيها براءته .

وقالت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض : « أن القانون قد نص فى المادة ٢٤٤ عقوبات على عقاب « كل من تسبب فى جرح أحد من غير قصد أو تعمد بآن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال أو عن عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح ... » وهذا النص ولو أنه ظاهر فيه معنى الحصر والتخصيص إلا أنه ، فى الحقيقة والواقع ، نص عام تشمل عباراته الخطأ بجميع صورته ودرجاته ، فكل خطأ مهما كانت جسامته ، يدخل فى متناولها . ومتى كان هذا مقررأ فإن الخطأ الذى يستوجب المساءلة المدنية بمقتضى المادة ١٥١ من القانون المدنى (المادة ١٦٣ مدنى جديد) ، ما دام الخطأ ، مهما كان يسيراً ، يكفى قانوناً لتحقيق كل من المسئوليتين .

وإذا كان الخطأ ذاته فى الحالتين ، فإن براءة المتهم فى الدعوى الجنائية لعدم ثبوت الخطأ المرفوعة به الدعوى عليه تستلزم حتماً رفض الدعوى المدنية المؤسسة على هذا الخطأ المدعى .

يخلص من ذلك أننا لو وحدنا بين الخطأين المدنى والجنائى ، فإن الخطأ مهما كان بسيطاً يكون محلاً للمسئالة الجنائية والمسئالة المدنية ، ومعنى ذلك أن كل خطأ يكون محلاً للتعويض عما ترتب عنه من أضرار كما يكون محلاً للعقوبة عما ترتب عنه من مخالفة لقانون العقوبات .

ومن جهة أخرى فإن الفقرة الأولى من المادة ١٧٢ مدنى تنص على أن : — تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر

وبالشخص المسئول عنه . وتسقط هذه الدعوى في كل حال ، بانقضاء خمسة عشر سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع ، .

ولقد تضمنت الفقرة الثانية ما يدل على ارتباط الخطأ المدني بالخطأ الجنائي فتأمر بأنه : - إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بعد انقضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة فإن دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية (١) .

لذلك نستطيع أن نقول بأن المشرع المصري أنهى الخلاف الذي كان سائداً بين الفقه والقضاء بالفقرة الثانية من المادة ١٧٢ مدني إذ أن الدعوى الناتجة عن جريمة تخضع لمدة التقادم الخاصة بالدعوى العمومية المقامة عن نفس الجريمة .

وأخذاً بمبدأ الوحدة بين الخطأين المدني والجنائي سنصل إلى استقرار قضائي ، إذ أننا سنتجنب الخلاف والتناقض بين أحكام المحاكم المدنية وأحكام المحاكم الجنائية .

وفي حكم لمحكمة بنها الابتدائية في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٣ تقول فيه (٢) بأنه من المقرر قضاء أن لا تباين أصلاً في الخطأ في كل من القانونين المدني والجنائي ، وأن المسؤولية سواء أكانت مدنية أو جنائية فقوامها الخطأ وحده

(١) في نفس المعنى المادة ٢٢ اجراءات جنائية بلجيكي التي تنص على أن الدعوى العمومية والدعوى المدنية الناتجة عن جنحة يتقادمان بعد ثلاث سنوات كاملة ، وكذلك أنظر نقض مدني فرنسي ١٠ يونيو ١٩١٧ سيري ١٩٢٠ القسم الأول صفحة ١٧١ ، ١٢ يونيو ١٩١٥ سيري ١٩١٥ القسم الأول صفحة ٧٠ ، ٢٣ مارس و ٢٨ مايو ١٩١٦ سيري ١٩١٨ القسم الأول صفحة ٣٦ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٢٩ دالوز الأسبوعي ١٩٣٠ صفحة ٩٨ ٢٠ مايو ١٩٣٦ دالوز الدوري ١٩٣٦ القسم الثاني صفحة ٨٨ .

(٢) المحاماة السنة ٣٤ صفحة ١٣٠١ نمرة ٦٤٤ .

دون حاجة إلى درجة معينة من الجسامة (هذا وقاضى الموضوع له مطلق الحرية فى تقدير الواقعة واستخلاص الخطأ منها (١) ولكن تكييفه القانونى فى استنتاج الخطأ يخضع لرقابة محكمة النقض (٢).

هذا ولا يقدح القول بأن المشرع المصرى قد أخذ فى المادة ١١٦ مكرراً ب عقوبات بمبدأ الخطأ الجسيم والضرر الجسيم ، وهذا لأن المادة ١١٦ مكرراً ب تعتبر استثناء من القاعدة العامة وهى معاقبة الفاعل عن الخطأ الذى يترتب عنه ضرر للغير مهما كان بسيطاً .

وفى هذا المعنى يقول الدكتور محمد عصفور (٣) بأن المشرع الجنائى يستطيع أن يعاقب على صور من الخطأ وهذه سياسة تشريعية وضعية ليس من شأنها انكار الطبيعة المشتركة بين الخطأين المدنى والجنائى ، ذلك أنه قد تدفع المشرع الجنائى ظروف خاصة إلى أن لا يعاقب على كل صور الخطأ ، كما هو الشأن فى المسئولين عن حوادث السيارات حيث تدخل هذه السيارات وسيلة حديثة للواصلات ، وقد يدل التشريع الجنائى عن هذه السياسة فيعاقب على كل صور الخطأ ، وهو قد يشدد فى العقاب نتيجة اضطراب استخدام السيارات وما يلاحظه من تراخ من جانب القضاء فى العقاب . فاختلاف السياسة التشريعية لا يقضى أن هذه الطبيعة الخاطئة أو الآثمة

(١) نقض جنائى فرنسى ٣ مايو ١٩٢٨ Gaz. Pal ١٩٢٨ القسم الثانى صفحة ١٤٧ ، ٢٩ نوفمبر ١٩٢٨ Bull. Crim ٢٩٠ ، ٢٠ فبراير ١٩٣١ Bull. Crim ٤٩ .

(٢) نقض جنائى فرنسى ١٢ نوفمبر ١٨٧٥ دالوز ١٨٧٦ القسم الأول ص ١٤١ .

(٣) جريمة الموظف العام وأثرها فى وضعه التأديبى - طبعة ١٩٦٣ ص ١٦٩ هامش

ملازمة للفعل حتى قبل العقاب عليه ، وكل ما في الأمر أن المشرع الجنائي لا يرى الظرف مناسبا للعقاب .

ماهية الخطأ في المسؤولية المدنية :

فضلا عن كل ما تقدم فإن الخطأ في المسؤولية المدنية إما أن يكون نتيجة لتعاقد (المادة ٢١٥ مدني وما بعدها)^(١) وإما أن يكون نتيجة لجريمة (المادة ١٦٣ مدني وما بعدها) .

ولكن يحدث أحيانا أن عدم القيام بالتزام تعاقدى يرتبط بخطأ جنائي يقع من المدين ، فإنا لا نستطيع هنا تطبيق المادة ٢١٥ مدني وما بعدها إذ أن المدني تسري عليه في هذه الحالة قواعد المسؤولية الجنائية حيث يقوم بالتعويض عن الأضرار التي نجمت والتي لم يكن من الاستطاعة توقعها وقت إبرام العقد . ولقد أقرت دائرة العرائض الفرنسية في ١٤ ديسمبر ١٩٢٦ في موضوع يتعلق بطبيب يدير مستشفى ، وقد ترتب على إهماله في الملاحظة والرقابة أن هرب مريض مصاب بمرض عقلي .. الخ (١) ففي هذه الحالة يوجد ارتباط بين الخطأ التعاقدى الذي وقع من الطبيب بناء على العقد (عدم قيامه بما التزم به من ملاحظة المريض) وبين الخطأ الجنائي (إهمال ترتب عليه هرب مريض بمرض عقلي) . ففي هذه الحالة يكون التعويض بناء على قواعد المسؤولية الجنائية وليست المسؤولية المدنية .

حقا أن المسؤولية التعاقدية تزيل المسؤولية الجنائية بين طرفي التعاقد ، وفي حالة عدم قيام أى تدليس من أحدهما إزاء الآخر فإن المسؤولية لا تنشأ إلا إذا كان هناك خطأ في تطبيق العقد ، والمادة ١٦٣ مدني ليس لها مجال في التطبيق في مثل هذه الحالة . ولكن حتى نقول بأن المسؤولية التعاقدية هي

(١) دائرة العرائض بمحكمة النقض الفرنسية ١٤ ديسمبر ١٩٢٦ سيري ١٩٢٧ القسم الأول ص ١٠٥ ، دالوز ١٩٢٧ القسم الأول ص ١٠٥ وتعليق الاستاذ جوسران .

التي نشأت فيجب أن تكون هذه المسؤولية قد تولدت عن العقد وفي حدود العقد ، لأن الحالة التعاقدية تسدعي الثقة بين المتعاقدين وليست الخيانة أو الخداع من أحدهما نحو الآخر . فإذا كان هناك تدليس في تطبيق العقد فإن التزاما جديدا يختلف عن العقد وبعيدا عنه قد تولد عن هذا التدليس مما يستدعي أن تطبق قواعد المسؤولية التقصيرية وليست قواعد المسؤولية التعاقدية .

* * *

يخلص من كل ما سبق ذكره في باب الخطأ أن الخطأ في جريمة الإهمال هو التصرف الإرادي لشخص مميز ، لم يتخذ الحيلة والحذر المألوفين لدى الرجل العادي عند قيامه بهذا التصرف الذي أحدث ضررا بالغير . هذا التصرف الإرادي نجم عنه نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان من اليسير عليه أن يتوقعها ولكنه لم يهدف إلى إحداثها ولم يقصد وقوعها .

وهذا مادفعنا أن نميز بين الخطأ في جريمة الإهمال والقصد في الجريمة العمدية من جهة ، والقصد الاحتمالي من جهة أخرى .

إذن النتيجة الضارة (الركن المادي) للخطأ (الإهمال الذي وقع من الفاعل) سواء من التصرف الإيجابي أو السلبي هي السبب الرئيسي لقيام المسؤولية الجنائية . أما في الجريمة العمدية ، فإن القصد الجنائي «الركن الأدبي» أو بمعنى آخر الغرض الذي يهدف إليه الفاعل يكفي لاثامه أمام المحاكم الجنائية . مثال ذلك الشروع في الجنايات يكفي لمعاقبة الفاعل ^(١) .

(١) المادة ٤٦ عقوبات تعاقب على الشروع في الجنايات عموماً .
بينما تنص المادة ٤٧ عقوبات على عدم العقاب على الشروع في الجنح إلا في الحالات التي ينص عليها القانون .

ورغم هذا الخلاف الجوهري في الركن الأدبي بين كل من الجريمة الخطئية والجريمة العمدية إلا أن الجريمتين تتحددان في عنصر الاتهام إذ أن العمل أو التصرف لابد وأن يقع بمحض إرادة الفاعل الذي يتمتع بالتمييز والأهلية .

هذا الارتباط يرجع إلى الدافع الداخلي لدى الفاعل ، في كل منهما « أي العوامل النفسية » والذي ترتب عنه التصرف الخارجي « البدني » ، وهذا ما سميناه بصفة عامة في سرد الموضوع بالتصرف الإرادي^(١) .

وفي الفصل الثاني تكلمنا عن الخطأ المدني والخطأ الجنائي ، وعن أقوال أنصار التفرقة بين الخطأين ، واتجهنا نحو الرأي السائد بين الفقه والقضاء وهو الوحدة بين الخطأين إذ أن الإدعاء بأن القانون يستلزم أن يكون الخطأ على درجة من الجسامة ليس إلا وهم قانوني يقودنا إلى الافراج عن كثير من المذنبين .

وذكرنا بأن الخطأ في حد ذاته لا يعاقب عليه إلا إذا ترتب عنه ضرر بالغير (هذا لو استثنينا عدم إتباع اللوائح وما يترتب عنه من آثار قانونية) . معنى ذلك أن التصرف الإرادي في جريمة الإهمال لا يعاقب عليه إذا لم ينجم عنه نتائج ضارة ، وعلى ذلك فالفرد الذي يزعج السكان الآمنين بأفعاله الخطرة والمزعجة لا يعاقب إذا لم يترتب على خطئه ضرر مادي أو بدني بالغير ؛ وهذا يعد نقصاً غير مستساغ في قانون العقوبات . فالقانون الذي يجازي عن الشروع في إثبات الفعل في الجرائم العمدية ، هو نفسه القانون الذي لم يذكر شيئاً عن هؤلاء الذين تأخذهم حماقة الطيش . فالخطأ في حد ذاته سواء أكان فعلاً إيجابياً أو سلبياً فإنه يتنافى مع الرسالة الاجتماعية .

(٢) في هذا المعنى يقول الدكتور السهوري أن الخطأ في المسؤولية التصهيرية يقوم على ركنين : الركن الأول مادي وهو التعدى Culpabilité والركن الآخر معنوي وهو الإدراك imputabilité الوسيط الجزء الأول ص ٧٧٨ رقم ٥٢٧ .

الباب الثاني

الضرر

التصرف الارادى لابد وان يسبق النتيجة غير المشروعة :

ففي الجريمة العمدية ، الجزاء لا يتوقف على تحقق الضرر لأن القصد الجنائي في هذا النوع من الجرائم هو الركن الاساسى لتوقيع الجزاء . ولذلك لاحظنا أن الشروع الذى يعد بدءاً في التنفيذ ولا يترتب عليه أى أثر مادي يعاقب عليه فاعله كما هو مبين في المادتين ٤٦ و ٤٧ عقوبات .

وعلى عكس ذلك الجريمة الخطئية والتي تستلزم تحقق الضرر لانه الشرط المتكافى مع العقاب La condition sine qua non de la peine

فالفاعل في الجريمة الخطئية يعتبر مسئولاً إذا وقع ضرر نتيجة تصرفه الارادى . معنى ذلك أن المسئولية في جريمة الإهمال تعد إذن مسئولية عينية ، لأنها مرتبطة بالنتيجة غير المشروعة التي أسفر عنها تصرف الفاعل .

مثال ذلك : في قرية من القرى ، إذا ما وقف شخص أمام حقل به ذره وأراد الصيد فاطلق عياراً نارياً . إنه قد أخطأ في إطلاق عيار نارى في مثل هذه الظروف لأنه لم يتخذ الحيطة اللازمة ليتأكد عما إذا كان هناك أحد في حقل الذرة أم لا .

هذا التصرف الارادى في حد ذاته لا يعاقب عليه القانون ما دام لم يحدث ضرراً بالغير .

لنفرض وقت إطلاق العيار النارى كان أحد المارة يسير في الجهة الأخرى من الحقل وأصابته الطلقة النارية ، فإننا لانستطيع القول بأن الفاعل كان يريد قتله ، ولكننا نستطيع القول بأنه لم يكن يقظاً لتلافى ما قد ينتج من عواقب ، ولذلك يعد مسئولاً مسئولية جنائية عن جريمة القتل بإهمال

إن كان المجنى عليه قد مات ؛ أو الجرح ياهمال إن كان قد أصيب بجروح فقط أو تخلف عنها عاهة مستديمة .

معنى ذلك أن العقاب في جريمة الإهمال يتوقف على النتيجة الضارة .
لذلك حكمت محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٣ فبراير ١٩٣٨ بأن شركة الغاز والكهرباء (لبون) مسؤولة عن موت عامل التليفون لأنه مات على أثر صاعقة كهربائية وقت أن كان يقوم بإصلاح أحد الأسلاك التليفونية^(٣) .
(شركة الغاز والكهرباء مسؤولة لأنها لم تخطر هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية عن هذا الخطر الجسيم ولم تضع لوحات كبيرة موضح عليها ذلك ، كما أن المواد العازلة بعيدة عن الأرض وقليلة الوضوح) .

الواقعة تبين لنا أن شركة الغاز والكهرباء ارتكبت خطأً جسيماً (عمل سلبي Omission) بأنها لم تخبر إدارة التليفونات بالخطر الذي قد يتحقق من الأسلاك الكهربائية التي توجد في الأماكن التي تجرى فيها إصلاح الأسلاك التليفونية .

هذا من جهه ، ومن جهة أخرى أنها لم تقم بالعناية التي يجب القيام بها في الأسلاك الموصلة للكهرباء سواء بتغطيتها بمواد عازلة أو بوضع علامات تبين خطورة هذه الأسلاك .

هذا العمل السلبي لم تؤاخذ عليه شركة الكهرباء قبل أن يترتب عنه وفاة عامل هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية . وليكن بعد وفاة

(١) مجلة التشريع والقضاء المصرية ، السنة ٥٠ ص ١٤٣ ، وفي نفس المعنى محكمة الاستئناف المختلطة ١٣١ مارس ١٩٣ ، مجلة التشريع والقضاء السنة ٤٣ ص ٥٠٦ ، ٢١ نوفمبر ١٩٣٥ ، مجلة التشريع والقضاء السنة ٤٨ ص ٣٣ .

العامل ؛ تسأل شركة السكر بآء عن وفاته التى كانت نتيجة لخطئها .

إذن كما سبق أن أوضحنأ لا يعاقب القانون على العمل الإيجابى أو السلبي إلا إذا نجم عنه ضرر بالغير ، سواء أكان هذا الضرر مآدى كالحرىق غير العمدى أو بدنى كالقتل أو الجرح غير العمدى . والخطأ فى هذه الحالة يعتبر اعتداء على حق مشروع يحميه القانون وهذا هو الذى يؤدى بالقضاء إلى معاقبة الفاعل جنائياً وتعويض المضرور عما لحقه من أضرار .

الفصل الأول

الشروط الواجب توافرها في الضرر

الضرر هو الأثر الخارجى للخطأ الذى وقع من الفاعل فيشترط في هذا الأثر أن يكون حقيقيا réel ؛ معنى ذلك أن يكون الضرر مؤكدا certain وحالا actuel ؛ أى لا يوجد خلاف في صحة وجوده أو فيمن وقع عليه. إذن الضرر لا يفترض بل لا بد وأن يكون حقيقة واقعة .

وينتقد بعض رجال القانون عبارة «الضرر الحال» ، بقولهم : ليس الضرر الذى يشترط أن يكون حالا بل الحقوق المقتضية هى التى يشترط فيها ذلك ^(١). فيبدو أن أصحاب هذا رأى يريدون التفرقة بين كلمة الضرر وعبارة الحقوق المقتضية ، وليكننا نرى أن الحقوق المقتضية ما هى إلا النتيجة الضارة التى ترتبت عن خطأ الفاعل ؛ والمقصود بالضرر الحال هو ما لحق حقوق الغير من خسائر .

وليس المقصود بالضرر الحال هو الضرر الحاضر وإنما الضرر الذى يقع بالمجنى عليه سواء أ كان حاضرا أو مستقبلا . والقاضى عند تقديره للضرر الحال ، عليه أن يراعى كل التطورات التى قد تحدث مستقبلا ^(٢).

وقد أقرت محكمة النقض المصرية فى ١٦ يونيو ١٩٤٧ بأنه «يجب بمقتضى القانون لصحة طلب المدعى بالحقوق المدنية الحكم له من المحكمة الجنائية

(١) تولون ومور : الضرر البدنى والادبى فى القانون طبعة ١٩٥٥ ص ١٧ .

(٢) بلانيول - ريبير واسمان - الجزء السادس ص ٥٤٤ ، نقض مدنى فرنسى ٢٨

مايو ١٩٤١ جازيت المحاكم ١٩٤١ القسم الثانى ص ٣٧١ .

بتعويضات مدنية أن يكون الضرر الذى يدعيه ثابتاً على وجه اليقين ، واقعاً
حتماً ولو فى المستقبل، (١) ومن جهة أخرى ، يجب أن يكون الضرر المؤكد
والحال مباشراً .

ويقال أن الضرر مباشر إذا كان خطأ الفاعل هو السبب الرئيسى والكافى
لوقوعه ، حتى ولو كانت هناك أسباب أخرى ساعدت على تحققه . فإذا ثبت
أن الشخص قد ارتكب خطأ فهو مسئول عن نتائج تصرفه دون أن يؤخذ
موضع الاعتبار فى تقدير المسئولية العوامل الخارجية التى أدت إلى ازدياد
الضرر .

فالمجنى عليه الذى يفقد عضواً من أعضاء جسمه ، يعتبر قد وقع عليه
ضرر فى الحاضر وفى المستقبل أيضاً .

ولقد ذكرنا فى الباب الأول تحت عنوان الخطأ يتوافر فى القيام بعمل
إيجابى أو سلبى حكم لمحكمة الجنح المختلطة بالاسكندرية فى ٦ أبريل ١٩٣٨
والذى لاحظنا فيه أن السيدة المجنى عليها من عضات الكلب اضطرت أن
توضع تحت العلاج مدة طويلة (٢) فأثر هذه العضات كان مؤكداً فى الحاضر
وفى المستقبل .

وعلى العكس من ذلك الضرر المحتمل perjudice éventuel فهو غير

(١) نقض جنائى مصرى ١٦ يونيو ١٩٤٧ المجموعة الرسمية السنة ٤٨ ص ٦٦٠ نمرة
١٩٥ ، نفس الحكم فى مجموعة القواعد القانونية الجزء السابع ص ٣٥٥ نمرة ٣٧٧
وأنظر أيضاً نقض جنائى مصرى ١٩ نوفمبر ١٩٣٤ مجموعة القواعد القانونية الجزء
الثالث ص ٣٨٧ ، وأنظر رسالة دكتوراه العبد كولبار عن الضرر فى القانون الإدارى :
إيكس ١٩٣٨ ص ١٧ .

(٢) جازيت المحاكم المختلطة : السنة ٢٨ ص ٢٢٩ .

مؤكد التحقيق^(١) حيث لا يستطيع قاضى الموضوع معرفة مدى الضرر الذى لحق بالمجنى عليه كما أنه لا يستطيع تقدير التعويض فى مثل هذه الحالة، ولكن كما يقول الدكتور السنهورى يجب التمييز بين الضرر المحتمل - وهذا لا يعرض عنه على النحو الذى مر - وتفويت الفرصة ويعرض عنه. ذلك أن الفرصة إذا كانت أمراً محتملاً، فإن تفويتها أمر محقق. وعلى هذا الأساس يجب التعويض. فاذا أهمل محضر فى إعلان صحيفة الاستئناف إلى أن فات ميّاده أو قصرت جهة عقدت مسابقة فى إخطار أحد المتسابقين عن ميّاده المسابقة ففاته التقدم إليها... ان كلا منهما قد فوتت عليه فرصة الكسب أو الفوز. وهذا هو القدر المحقق من الضرر الذى وقع^(٢).

وقد جرى القضاء على التعويض عن تفويت فرصة النجاح فى الامتحان^(٣) والتعويض عن تفويت الفرصة فى كسب دعوى الشفعة^(٤). والتعويض عن تفويت الموظف الفرصة فى الترقية إلى درجة أعلى^(٥).

(١) مازو : المسئولية : الجزء الاول نمرة ٢١٦ و ٢١٧ ، وكذلك محكمة النقض الفرنسية أول يونيو ١٩٣٤ Gaz. pal. ١٩٣٤ القسم الثانى ص ٢٥٠ . لذلك يجب التمييز بين الضرر المستقبل وهو ضرر محقق يجب التعويض عنه ، والضرر المحتمل وهو ضرر غير محقق فديقع وقد لا يقع ، فلا يكون التعويض عنه واجباً إلا إذا وقع فعلاً، يراجع الدكتور السنهورى - الوسيط الجزء الأول ص ٨٦٢ - رقم ٥٧٥

(٢) الوسيط - الجزء الأول ص ٨٦٢ رقم ٥٧٦ .

(٣-٤) المرجع السابق والاحكام الواردة بالهامش .

(٥) نقض مدنى أول أبريل ١٩٤٣ مجموعة عمر - الجزء الرابع ص ١٠٧ رقم ٤٤ ، ١٢ ديسمبر ١٩٤٦ - مجموعة عمر - الجزء الخامس ص ٢٧٥ ، ٣ فبراير ١٩٤٩ مجموعة عمر - الجزء الخامس ص ٧٠٩ رقم ٣٧٨ .

معنى ذلك أنه لا يكفي إثارة حقوق المجنى عليه المادية أو الأدبية لمواخذة الفاعل عن خطئه ، وإنما يجب أن يكون الضرر المؤكد قد وقع بالمجنى عليه وينسب إلى الفاعل (١) .

ولكن هل معنى ذلك أن الضرر الذى لم يتحقق بعد ، لا يخول للمجنى عليه حق المطالبة بالتعويض ؟

الواقع أن الضرر الذى لم يتحقق بعد يعطى للمجنى عليه الحق فى المطالبة بالتعويض إذا كان هذا الضرر مؤكدا ؛ معنى ذلك أنه مؤكد التحقق . فإذا كان الضرر الذى سيقرب فى المستقبل هو تكملة أو استمرار للضرر الحال ، فإن ظرفا كهذا يسمح للقاضى بأن يقدر التعويض المناسب حتى يتجنب عودة المضرور أو ذويه من وقت لآخر الى المحكمة مطالبين بالتعويض عن الأضرار التى استجدت (٢) .

المبحث الأول

يجب أن يكون الضرر مباشرا

الضرر المباشر كما سبق القول هو النتيجة التى ترجع أساسا إلى خطأ الفاعل ؛ ولقاضى الموضوع أن يقدر رباط السببية بين الخطأ والنتيجة الضارة (٣) وإن كنا قد ذكرنا بأن المشرع لم يعرف الخطأ فهو أيضا لم يعرف الضرر .

(١) نقض فرنسى ٢٣ أكتوبر ١٩٣٤ Gaz. pal. ١٩٣٤ القسم الثانى ص ٧٥٣ .

(٢) بلانيول ، ريبير ، واسمان : المطولة فى القانون المدنى الجزء السادس نمرة ٥٤٤ .

(٣) نقض فرنسى ٦ نوفمبر ١٩٠٣ دالوز الدورى ١٩٣٠ القسم الأول ص ٥٦٠ ، دائرة العرائض ٣ مارس ١٩٣٠ دالوز ١٩٣٠ القسم الأول ص ٨ وتعليق الأستاذ سافانييه ، محكمة جنح شوليه ٢٥ أبريل ١٩٥٢ دالوز ١٩٥٢ مختصر ص ٥٧ .

لذلك نعود إلى نصوص القانون المدني حيث يتبين لنا أن الفقرة الثانية من المادة ٢٢١ مدني تنص على أن :- «لا يلتزم المدين (في الالتزام التعاقدي) الذي لم يرتكب غشاً أو خطأ جسيماً إلا بتعويض الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد».

فعلى الرغم من أن الفقرة السابقة جاءت خاصة بالعقد ، إلا أن البعض من رجال القانون يرون صحة التوسع في تطبيقها على الحالات الخاصة بالجرائم^(١). ففي القانون الجنائي ، يسأل من ارتكب الخطأ عن الأضرار المتوقعة وغير المتوقعة^(٢)، ولكن ليس معنى ذلك أن يسأل الناس عن الأضرار غير المباشرة التي تعتبر من النتائج بعيدة المدى ، فالضرر غير المباشر هو الضرر غير المؤكد .

فاذا كانت الدعوى المدنية من حق كل من أصابه ضرر نتيجة خطأ الفاعل، إلا أنها قاصرة على كل من أصابه ضرر مباشر مؤكد الوقوع . فالضرر غير المباشر أو المحتمل لا يبيح رفع الدعوى المدنية للمطالبة بالتعويض^(٣)؛ والحكمة من ذلك هي أن الضرر غير المباشر هو الضرر الذي لا يرتبط بخطأ الفاعل بأي رباط سببي . معنى ذلك أن السبب في الضرر غير المباشر لا يرجع إلى خطأ الفاعل (التصرف الإرادي للفاعل). لهذا ليس من المستطاع أن يكون الضرر غير المباشر محلاً للمطالبة بالتعويض .

(١) فيليبي : الضرر غير المباشر : رسالة دكتوراه ليل سنة ١٩٢٣ ص ٨ .

(٢) مازو : المسؤولية ، الجزء الثاني نمرة ١٦٦٩ .

(٣) نقض جنائي فرنسي ٢٣ ديسمبر ١٩٢٧ Gaz. pal. ١٩٢٨ القسم الأول ص ٢٠٧ ، وفي نفس المعنى نقض جنائي مصري ١٦ يونيو ١٩٤٧ المجموعة الرسمية السنة ٤٨ ص ٦٦٠ ، وأنظر أيضاً سافاتييه :

Le Pommage mortel et ses Conséquences, Rev. Trim. Civ. 1938, p. 197.

فيجب حتى يقضى للمدعى بالحقوق المدنية أمام المحكمة الجنائية بتعويضات مدنية أن يكون الضرر انذى يدعيه ثابتا على وجه اليقين وليس ضرراً محتملاً .

وفى هذا المعنى حكمت محكمة استئناف ديجون فى ٢١ يناير ١٩٢٦ بأنه :
فى حالة الحادث المميت الذى وقع على أحد المجندين بسبب خطأ وقع من الغير ، لا تستطيع الدولة مطالبة هذا الأخير بالتعويض عن الأضرار غير المباشرة التى لحقت بها نتيجة دفعها قبل الأوان معاشاً لأرملة المتوفى (١).

ويقول العميد G. Ripert فى تعليقه على ما قضت به محكمة ديجون بأن الإدعاء بتحمل الشخص الذى ارتكب الخطأ التعويض عن كل الأضرار بما فى ذلك الأضرار غير المباشرة ، يدل على نسيان ركن ضرورى من أركان المسؤولية المدنية وهو رابطة السببية بين الخطأ والضرر ، وسيجد الفرد نفسه أمام استحالة فى إيقاف تيار المسؤولية التى لاحد لها والتى تقع على عاتق من ارتكب الخطأ (٢).

فضلاً عما تقدم فإننا نرى ، بأن الدولة تلتزم طبقاً للصالح العام 'بأن تضمن لرجالها وذويهم معاشاً إذا وقع عليهم أى ضرر وخاصة هؤلاء المجندين الذين يقومون بواجب مقدس مفروض عليهم بحكم القانون .

الفرع الأول

الضرر هو اعتداء على حق مشروع

يجب أن يكون الضرر خرقاً لمصلحة مشروعة يحميها القانون . إذن

(١-٢) دالوز ١٩٢٨ القسم الثانى ص ٤١ وتعليق العميد ريبير السابق الذكر .

المعاشرة الفعلية بين الخليل وخليلته ، لا نستطيع أن نقول عنها بأنها مصلحة مشروعة يحميها القانون (١) ؛ حتى ولو كانت هذه المعاشرة الفعلية (التي لا يحميها القانون) هادئة مستقرة ومستمرة ، لأن هذه العلاقة وإن كانت تعتبر خروجاً على قواعد الزواج الشرعي فإنها تعتبر كذلك منافية للأخلاق وما يجب أن تكون عليه الأسرة من تكوين سليم .

معنى ذلك أن الخلية ليس من حقها المطالبة بالتعويض عما أصابها من أضرار بوفاة خليلها أو بسبب العاهة المستديمة التي لحقت به .

إن المعاشرة الفعلية قد تنقطع أو اصرها بمحض إرادة أحد الخليلين دون أن يكون ملزماً بأي التزام قبل الآخر ؛ أو معرضاً لتعويض الآخر عما لحقه من أضرار بسبب الانفصال . فضلاً عن ذلك فإن الخلية ليست أمام أي التزام قانوني في احترام المعاشرة الفعلية التي بينها وبين خليلها لأن القانون لا يعترف بالعلاقة الحرة التي لا تخضع لقواعد الزواج الشرعي . فالضرر الذي يلحق بالخليلة بوفاة خليلها نتيجة لخطأ الغير ، لا يعتبر وفقاً للقانون ضرراً مؤكداً أو حالاً ، إن أحداً لا يستطيع أن يجزم بأن الخليل المتوفى كانت لديه النية قبل وفاته في يوم وليلة أن يقطع الارتباط والمعونة والمساعدة عن خليلته ، من أجل خلية أخرى أكثر رواقاً في عيذه من الأولى (٢) .

وكذلك الخطبة لا تخلق أي ارتباط قانوني يجعل من حق أي الخطيبين أن

(١) نقض فرنسي ٢٢ فبراير ١٩٤٤ دالوز ١٩٤٥ ص ٢٩٣ وتعليق Flour ، وعلى العكس من ذلك نقض فرنسي ٢٨ فبراير ١٩٣٠ دالوز الدوري القسم الأول ص ٤٩ وتعليق سافاتييه

(٢) نقض فرنسي ١٣ فبراير ١٩٣٧ دالوز ١٩٣٨ القسم الأول ص ٥ وتعليق سافاتييه

يطالب الفاعل في الحادث المميت بالتعويض ، وهذا لأن الخطبة هي مراسيم عرفية ولكن لا يحميها القانون إذا انفكت من جانب أحدهما (إلا إذا كان هناك إيعاز تدليسي Seduction Dolosive من جانب أحدهما نحو الآخر مما أحدث به ضرراً . وكذلك التهرب من الوعد بالزواج فجأة دون أى مبرر يؤدي إلى ذلك ، ففي مثل هذه الحالات فقط يلتزم الخطيب الذي تراجع عن الخطبة بالتعويض عما لحق الآخر من أضرار بسبب خديعته) .

ولكن لا يستطيع أى من الخطيبين الرجوع على الفاعل الذى أحدث الأضرار التى لحقت بأحدهما بالتعويض عن هذه الأضرار التى أحالت قيام الزوجية المحتملة (١) .

وأحيانا تكون المعاشرة الفعلية مستقرة ، يعيش الخليان عيشة راضية هائنة ، فهذا الاستقرار لا يخلق بينهما الا الالتزام الأدبي . حقا قد يوجد بينهما معونة متبادلة واخلاص ووفاء متبادلين ، ولكنهما قد أعلننا مقدما من معيشتهم معاً بأنهما لا يرغبان أولاً يستطيعان (فى حالة الزنا مثلاً) أن يرتبطا ارتباطاً قانونياً ، فهما يفضلان الاتحاد الحر .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إذا ترتب عن المعاشرة غير الشرعية

(١) أنظر تعليق Flour تحت حكم محكمة النقض الفرنسية ٢٢ فبراير ١٩٤٤ دالوز ١٩٤٥ ص ٢٩٣ ، وأنظر أيضاً Josserand فى بحثه عن L'avenement du Concubinat دالوز الأسبوعى سنة ١٩٣٣ ص ٤٥ ، Esmein فى بحثه عن L'union libre دالوز الأسبوعى ١٩٣٥ ص ٤٩ ، Hauriou فى تعليقه بسرى ١٩٣٨ القسم الثالث ص ٩٧ ، عكس ذلك الدكتور السنهورى إذ يقول أن الضرر الذى يصيب الخطيبة من فقد خطيبها يقاس بمقدار ما كلفتها الخطبة من نفقات وبمقدار ما ضاع عليها من فرصة فى إتمام الزواج ، وهذا أمر يترك تقديره للقاضى - الوسيط - الجزء الأول طبعة ١٩٥٢ ص ٨٥٨ .

انجاب طفل - أليس للمرأة في هذه الحالة الحق في المطالبة بالتعويض ؟

ان المعاشرة العلنية Le Concubinage notoire تؤدي إلى البحث عن الأبوة La recherche de paternité .

فالطفل له الحق (إلا في حالة الزنا) أن يبحث عن أبويه وله أن يطالبهما بالنفقة لأن القانون المصري لا يفرق بين الابن الشرعي والابن الطبيعي (١) (أى الابن الذى ولد من علاقة امرأة برجل وكلا منهما غير متزوج) ، وهذا لأن الابن الطبيعي يصعب وجوده في بلد اسلامي لأن هناك نوع من الزواج العرفي كما أن للرجل الحق في تعدد الزوجات . ولو نظرنا من ناحية الشرع الاسلامي لوجدنا أن الزواج ليست في شكلياته وإنما في الرضائية المتبادلة بين الطرفين (الرجل والمرأة) . معنى ذلك أن اعتراف الأب بالبنوة يعطى الابن جميع الحقوق التي للأبن الشرعي . ويكفينا الاستناد إلى قول الرسول عليه السلام « ثلاث جدهن جد وهنهن جد : الزواج والطلاق والعنق » .

وكما يقول أستاذنا الشيخ مصطفى خفاجي « هذا الولد إن أقر شخص ببنوته له ولم يعترف أنه من الزنا وكان بحيث يولد مثله لمثله ثبت نسبه منه وصار إبناً حقيقياً ، له كل ما للابن الحقيقي من الحقوق (٢) .

(١) الابن في فرنسا إما أن يكون إبناً شرعياً أو طبيعياً قد اعترف بشرعيته أو إبن زنا أو إبن بالتبني (أنظر المواد من ٣١٢ إلى ٣٧٠ مدني فرنسي) وهي كلها خاصة بالبنوة ، ووضع كل منهم يختلف عن الآخر في حالة الميراث (أنظر المواد من ٧٥٦ إلى ٧٦٥ مدني) (٢) أحكام المواريث في الشريعة الاسلامية وما عليه العمل بالمحاكم المصرية : الطابعة الاولى ١٩٤٧ ص ٨٧ . هذا على الرغم من أنه أعطى للابن الطبيعي اسم ولد الزنا ، ونحن نرى أن هذه التسمية تلائم الفقه الاسلامي بالمعنى الضيق ولكنها تتعارض مع التسمية السائدة في التشريع المصري الحديث إذ يقصد بالزنا خرق الثقة المتبادلة بين الزوجين (أنظر جريمة الزنا في قانون العقوبات المصري : المادة ٢٧٣ عقوبات وما بعدها) .

يخلص مما تقدم أن الأم ، باسم طفلها ، تستطيع مطالبة الغير بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بطفلها نتيجة وفاة أبيه (١) .

أما ابن الزنا ، وهو ما يسميه أستاذنا الشيخ مصطفى خفاجي بولد اللعان ، فكان التزام أبيه نحوه التزاما أدبيا ، فله أن يعوله أو لا يعوله . وعلى ذلك ، لا تستطيع أمه أن تشير حالته لكي تطالب بالتعويض عن الأضرار من الفاعل للجريمة (٢) .

ومع ذلك ألا يجوز القول بأن هذا الطفل قد أصيب بضرر أدبي أو مادي بوفاة من يقدم له العون وتربطه به عاطفة الأبوة وأحاسيس تختلف عن أحاسيسه نحو الآخرين ؟

لذلك يتجه الاستاذ Stefani إتجاها جديداً بقوله : أننا لا نستطيع أن نتكلم عن أن الاعتداء على حق شرعي يحميه القانون ، فليس هناك ضرر مدني ، ولكن يوجد من الوجهة الجنائية ضرر يستلزم التعويض لأنه نشأ أساساً عن جريمة نص عليها قانون العقوبات (٣) .

معنى ذلك أن الخليلة أيضاً في نظر الاستاذ Stefani تستطيع أن تحصل على التعويض لا من جراء الضرر المدني وإنما بناء على الجريمة التي نص عليها قانون العقوبات ، ولذلك عمد الاستاذ ستيفاني الى التفرقة بين الضرر المدني والضرر الجنائي .

(١) في نفس المعنى نقض فرنسي ١٣ فبراير ١٩٣٧ دالوز الدوري ١٩٣٨ القسم الأول ص ٥ وتعليق R. Savatier .

(٢) في نفس المعنى نقض فرنسي ٢١ أكتوبر ١٩٥٢ J. C. P. ١٩٥٣ ١٥٩٢ نمرة ١٥٩٢

وتعليق Rodiere .

(3) Cours de droit criminel approfondi, procès penal et action civile, éd 1956, P. 63

وإن مذهب اليه الأستاذ ستيغاني يؤدي بنا إلى مشكلة أخرى أكثر
جسامته وهي : عبء الاثبات ، فكم من خلية وكم من طفل يأتى للادعاء
مدنيا في مثل هذه الحالة (١) .

المبحث الثانى

يجب أن يكون الضرر شخصيا

يجب أن يكون هناك ألم شخصى قد وقع بالضرر حتى يستطيع الادعاء
مدنيا .

والضرر كلمة عامة تشمل كل من أصابه الضرر ، سواء أكان المجنى
نفسه ، أو أولاده الذين يعيشون فى كنفه أو والديه .. الخ ، إذ أن الضرر
بالنسبة لمولاه جميعاً يعتبر شخصيا ، لأنه سيؤدى إلى تغيير فى مجرى الحياة
سواء من الناحية المادية أو الجسمية أو الأدبية . وإن كان القانون الفرنسى
لم يضع حداً للأقارب الذين من حقهم المطالبة بالتعويض ؛ ويترك تقدير من
أصابه ضرر من أسرة المجنى عليه أو أقاربه إلى حرية قاضى الموضوع فى التقدير
La libre appréciation du juge du fond (٢)، إلا أن المشرع المصرى
نص صراحة فى الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٢ مدنى بعدم جواز الحكم
بالتعويض عن الضرر الأدبى إلا للأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية عما
يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب .

(١) على العكس من وجهة نظرنا ، أنظر نقض جنائى فرنسى ٦ يوليو ١٩٥٥
Bull. Crim. ١٩٥٥ نمرة ٣٣٨ حيث ترى أن هناك ضرراً أدبياً ومادياً لحق بالابن من
وفاة خليل أمها فى حادثة قتل باهمال حيث كان المتوفى يعاملها كابنته كما كانت لديه الرغبة فى
الاستمرار فى مساعدتها ورعايتها حتى سن البلوغ .

(٢) نقض فرنسى ١٤ يونيو ١٩٢٤ دالوز ١٩٢٤ القسم الأول ص ١٩٢ ، ١٧
Gaz. Pal. ١٩٢٩ مايو ١٩٢٩ القسم الثانى ١١٩ ، ٢٩ سبتمبر ١٩٤١ Gar. Pal.
١٩٤١ القسم الثانى ٤٣٧ .

فالتعويض عن الضرر الأدبي الذي يلحقه بالغير ، يقتصر في القانون المصرى على الأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية كما يشترط وفاة المجنى عليه حتى يتسنى لأحد هؤلاء المطالبة بالتعويض .

الفرع الأول

الضرر المادى والضرر البدنى

الضرر المادى هو كل إعتداء على المصالح المرتبطة بالذمة المالية للدعى بالحق المدنى. والضرر المادى يحدث غالباً في جرائم الإهمال بصفة أصلية في حالة الحريق غير العمدى . وقد أيدت محكمة الاستئناف المختطة في ٢٣ مايو ١٩٤٦ الحكم الصادر ضد إتحاد مرشدى ميناء الاسكندرية بدفع مبلغ ١٩٤١ جنيه تعويضاً للنادى الدولى س. عن الأضرار التى لحقت به بسبب التخريب الذى وقع على مقر النادى والأدوات التى أتلفت بداخله على أثر الحريق الذى شب بداخل المخزن التابع لإتحاد المرشدين (١) .

فكل من يقع منه خطأ يسأل عنه بدفع تعويض يعادل قيمة الشيء الذى أتلف أو فقد . فإذا كان التلف قد لحق بسيارة الغير ، فلا يستطيع الفاعل استبدال القطع التى أتلفت بقطع أخرى مستعملة *pieces usagées* ؛ ولكنه يضطر أن يستبدلها بقطع جديدة ، إذ أن السيارة بعد الإصلاحات ستقل قيمتها عما كانت عليه قبل الحادث ، فيجب مراعاة الأضرار قبل القيام بإصلاح

(١) مجلة التشريع والقضاء المصرى ، السنة ٥٨ ص ٢٠٤ وأنظر أيضاً حكم محكمة الاستئناف المختطة في ٢١ يناير ١٩١٤ الذى جاء فيه بأن مالك مخزن المواد المتنبه غير مسئول عن الحريق حتى ولو كان قد خالف قواعد القانون ، إذا لم يكن هناك خطأ ثبت وقوعه منه : مجلة التشريع والقضاء السنة ٢٦ ص ١٦٢ .

الأجزاء التي تحطمت، ولذلك قضت محكمة ديجون بفرنسابأن اصطدام السيارة صدمة عنيفة أحدثت بها تلفاً يكفي لهبوط قيمتها هبوطاً كبيراً كما أنها ستكون موضع شك كل من يتقدم اشرائها(١).

ومن جهة أخرى فإنه بعد وفاة المجنى ، سيصاب كل من كان يعيش على كاهله ، بضرر مادي . انه سيفقد المعونة المالية التي كان يحصل عليها من المجنى عليه . ولا يجد القاضى صعوبة في تقدير الضرر المادي (٢) . وهذا على العكس من الضرر البدنى الذى قلما يستطيع القاضى تقديره تقدير أسليما لأنه يختلف باختلاف المجنى عليهم ... وأعمالهم ... ونشاطهم الاجتماعى وحالتهم الاجتماعية .

مثال ذلك : الكاتب أو الأديب الذى يفقد يده اليمنى ، يصاب بضرر جسيم ، ورغم ذلك فإن هذا الضرر يعتبر أكثر جسامة اذا وقع على عازف كان *un violoniste* إذ أن فقدانه ليده اليمنى معناه القضاء على حرفته . فالضرر الذى يلحق بعازف الكمان من بتر يده أكثر جسامة من الضرر الذى يلحق الأديب وهذا لأن الأديب الذى يفقد يده التى تعاونه على الكتابة يستطيع الاستعانة بالغير فى الاملاء ... الخ . وعلى العكس من الأديب وعازف الكمان ، التاجر الذى يفقد ذراعه ... فإن درجة الجسامة أقل بكثير من

(١) ديجون ٢٠ يناير ١٩٢١ *Gaz, Pali.* القسم الأول ص ٤٠٨ .

(٢) والقضاء مضطرد فى جواز الحكم بتعويض عن الضرر المادى الذى يصيب من فقد العائل ، وهذا الحق ليس ميراثاً يتلقاه بل هو حق شخصى له ، فلا يعطى بنسبة النصيب فى الارث بل بمقدار الضرر الذى وقع ، ولا ينتقل حق التعويض إلى ورثه من فقد العائل حتى لو مات هذا بعد رفع الدعوى - أنظر الدكتور السهورى فى الوسيط - الجزء الأول ص ٨٥٧ والأحكام العديدة الواردة بالهامش .

درجة الجسامة التي وقعت بالاديب وعازف الكمان . وعلى ذلك فإن قاضى الموضوع له حرية التقدير حسب الحالة المعروضة عليه .

وليس الضرر البدنى فى جريمة الإهمال يقتصر على القتل أو الجرح غير العمدى ، فقد يتوافر أيضاً بالضرب غير العمدى (إذا لم ينتج عن الإصابة جروح وإنما كدمات داخلية) وكذلك فى حالة انتقال الأمراض المعدية *communication des maladies contagieuses* بإهمال من المريض أو بإهمال من القائمين بمباشرة المريض .

معنى ذلك أن الضرر البدنى هو كل اعتداء على سلامة الجسم ، بغض النظر عما إذا كان هذا الاعتداء نتيجة قتل أو جرح أو ضرب أو مرض معدى . فالضرر الذى يترتب على أكل بعض المأكولات الفاسدة أو الحلوى التى كانت تحتوى على مواد ضارة تلزم الفاعل الذى لم يتخذ الحيطة والحذر فى التأكد من خلوها من أى ضرر يصيب جسم المتعاطى ، بالعقوبات المنصوص عليها فى المواد ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات حسب الأحوال (١) .

وقد حكمت محكمة باريس فى دعوى تتعلق بالأمراض المعدية فى ١٠ أكتوبر ١٨٨٨ بمعاينة الوالدين بالمادة ٣٢٠ عقوبات (تعادل ٢٤٤ عقوبات مصرى) للذين كانا على علم بأن طفلهما مريض بأحد الأمراض السرية المعدية ، وتركاه فى رعاية إحدى المربيات التى انتقلت إليها العدوى من الطفل (٢) .

(١) أنظر محكمة النقض الفرنسية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٠٥ ، سبرى ١٩٠٦ القسم الأول ص ١٠٨ ، دالوز ١٩٠٦ القسم الأول ص ٢٩٩ .

(٢) سبرى ١٨٨٩ القسم الثانى ص ٤ ، وأنظر أيضاً فى نفس المعنى نفس المحكمة فى ١٢ يناير ١٩٠٤ دالوز الدورى ١٩٠٤ القسم الثانى ص ١٥٧ وتعليق Leloir ، وكثيراً ما يحكم القضاء الفرنسى بالفرقة أو الطلاق بين الزوجين إذا نقل أحدهما مرضاً جنسياً معدياً إلى الآخر .

ان الامراض المعدية تسبب أضراراً جسيمة للمجنى عليه لا تقل خطورة عن القتل أو الجرح ... فقد ينتهى المرض المعدى بوفاة المجنى عليه وقد ينتهى باصابته بعاهة مستديمة وقد يشفى بعد مدة تطول أو تقصر حسب الظروف .

وقد كانت المادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لا تنص إلا على الجرح غير العمدى *blessure involontaire* ، وقد انتقدنا هذا النقص في الطبعة الاولى من هذا الكتاب وأوضحنا أن القاضى الجنائى لا يستطيع أن يتوسع في تفسير نصوص القانون لأن أحكام قانون العقوبات تفسر تفسيراً ضيقاً (١)؛ فلا جريمة إلا بنص ولا عقوبة إلا بنص (المادة ٢٥ من الدستور الصادر في ٢٤ مارس ١٩٦٤) (٢).

أما القانون الفرنسى فقد ظل كالقانون المصرى قاصراً على الجرح غير العمدى حتى أضيفت كلمة « الامراض » إلى المادة ٣٢٠ عقوبات فرنسى بمرسوم بقانون في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ .

(١) مؤلفنا جرائم الاهمال فى القانون المصرى - الطبعة الأولى ص ٨١ وما بعدها .
(٢) يقول الأستاذ Luis Jimenez بان قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ترجع إلى نص المادة ٣٩ من الاتفاق الأعظم فى انجلترا الذى وضع بأمر الملك جون . ويقول بأن المهاجرين من الانجليز نقلوا هذه القاعدة إلى أمريكا الشمالية حيث وضعت صيغتها فى إعلان حقوق الانسان فى فلادلفيا سنة ١٧٧٤ ثم اقتبستها الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ كأثر لمبادئ Montesquieu فى ضرورة الفصل بين السلطات : أنظر: Rev. Internationale de droit pénal 1937 P. 190 s. e. وعلى العكس من ذلك يقول Diodore de Sicile بأن هذه القاعدة توجد منذ عهد الفراعنة ، فلم يكن فى استطاعة الملك أن يحكم أو يحاسب أحداً لهوى فى نفسه أو لباعث غير صحيح وإنما طبقاً للقوانين التى تنص على كل حالة : نقلا عن- A. Verdant, étude médico légale de l'avortement, thèse dr. Dijon, 1942 P. 30, 31.

ولقد انيت هذه القاعدة (قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) من الاتحاد السوفيتى كما كانت ملغاة فى ألمانيا النازية : أنظر H. Ancel فى la défense sociale طبعة ١٩٥٤ ص ٢١
نمرة ٢ .

ومع ذلك فإن محكمة باريس في حكمها السابق الذكر الصادر في ١٠ أكتوبر سنة ١٨٨٨ قضت بمعاقة الوالدين بالمادة ٣٢٠ عقوبات فرنسي دون أن يحتوى مضمون المادة على كلمة أمراض معدية . والواقع هذا يعد توسعاً من جانب المحكمة في تفسير شرعية الجريمة ، ولكنها اضطرت إلى هذا التوسع أمام النقص التشريعي ، مراعية بذلك مبادئ العدالة .

إن بعض التشريعات تعبر عن الضرب والجرح والامراض المعدية بكلمة ايداء بدني *lésion corporelle* ، وهي كلمة عامة تشتمل على جميع أنواع الضرر الذي يقع على جسم الانسان؛ ومن بين هذه التشريعات التشريع الايطالي في المادة ٥٩٠ عقوبات والتي تنص على *una lesione personale* وكذلك التشريع الالماني (المانيا الاتحادية الغربية) في المادة ٢٣٠ عقوبات والتي جاء فيها *Korperverletzung* أى الايداء البدني .

وفي قانون العقوبات البولندي الصادر سنة ١٩٣٢ والذي لا يزال العمل سارياً به حتى الآن تكلمت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٦ على الايداء البدني أو التوعلك الصحي *uszkodzenie ciala* .

إن الاحداث في مصر دلت على أن المادة ٢٤٤ عقوبات أحق بالتعديل لتلائم التطور الاجتماعي ، فهل مرض الكوليرا والتيفوس لم يؤديا إلى وفاة ألوف عدة من أبناء المجتمع المصري ؟ (١) .

(١) ومع أن المشرع المصري لم يتم بتعديل المادة ٢٤٤ عقوبات لتتشمع تطورات المجتمع إلا بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، فإنه كان ينص في المادة ٣٨٤ عقوبات الواردة بباب المخالفات على معاقة

١ - كل من كانت عنده حيوانات أو مواش ملكاله أو في حوزته أو تحت حراسته وكانت تلك الحيوانات أو المواشي مشتتة في أنها مصابة بأمراض معتبرة قانوناً أو من جهات الاقتضاء بأنها معدية ولم يبادر بأخبار الجهة المختصة بذلك .

٢ - كل من ترك حيواناته المصابة تخالط غيرها من المواشي السليمة مع سبق التنبيه من جهة الاقتضاء بمنع ذلك .

ولذلك صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ وأقر في المادة ٢١ منه فقرة أولى بأن : - يستبدل بنص المادة ٢٤٤ من قانون العقوبات النص الآتي :
« من تسبب خطأ في جرح شخص أو إيذائه بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمال أو رعونة أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقراءات واللوائح والانظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين ».

يبين من هذه الفقرة أن المشرع المصري أضاف اليها كلمة الإيذاء حتى يتلافى النقص الذي كان بالمادة ٢٤٤ قبل تعديلها ، ولأن كلمة الإيذاء كما سبق أن أوضحنا وردت بمعظم التشريعات الاجنبية لتشمل جميع أنواع الاضرار التي تقع على جسم الانسان ولا تؤدي إلى الوفاة . فالإيذاء يتضمن الامراض المعدية كما يتضمن الضرب والجرح ... الخ .

الفرع الثاني الضرر الادبي

لا يثار الضرر الادبي فقط في حالة وفاة المجنى عليه ، ولكنه يثار أيضاً من جراء أي ضرر يقع على جسم المجنى عليه ، مادام قد أحدث بالنفس المآ وحسرة بسبب ما حل بالمجنى عليه من أضرار . ففي حالة فقدان الذاكرة أو الانتقاص من القوى العقلية أو العاهة المستديمة ، يلتزم الفاعل بتعويض المضرور مما أصابه من ضرر بدني ومن ضرر أدبي *préjudice moral* . فالضرر المادي والادبي سيان في ايجاب التعويض لمن أصابه شيء منهما وكلاهما .
الضرر ين خاضع لسلطة محكمة الموضوع (١) .

(١) نقض جنائي مصري ٢٧ يناير ١٩٥٩ في الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٢٨ قضائية - مجموعة المكتب الفني لاحكام النقض - السنة ١٠ ص ٩١ رقم ٢٢ .

معنى ذلك أن كل من أعتدى على شعوره واحساسه ، يكون من حقه المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذى لحق به . والفاعل لا يعوض المجنى عليه فقط ، بل يعوض كذلك كل شخص يكون الضرر بالنسبة له حالاً ومباشراً (١) .

وإثبات الضرر الأدبي أمر ليس باليسير لأن كل شخص ينتمى بقراءة إلى المجنى عليه حتى الدرجة الثانية كما جاء بالمادة ٢٢٢ مدنى يستطيع أن يطالب بالتعويض عن الضرر الأدبي الذى لحق به ، وبذلك سنفتح باب التعويض أمام عدد لا حصر له .

ويقول العميد Ripert فى هذا الصدد ، أننا نفرق بين حالة الوفاة والحالة التى لا تنتهى بالوفاة . وفى حالة الوفاة ، يفترض الضرر الأدبي ما دام المدعى المدنى من المحيط العائلى الذى كان يعيش فيه المجنى عليه المتوفى . وعلى العكس من ذلك فى الحالة التى لا تنتهى بالوفاة ، فيجب على المدعى المدنى أن يثبت بأنه قد أصيب بالحسرة والألم (٢) .

والواقع أن المشرع المصرى قد أخذ فى المادة ٢٢٢ مدنى بالتعويض عن الضرر الأدبي للأزواج والأقارب حتى الدرجة الثانية فى حالة الوفاة فقط متلافياً بذلك النقص الذى يعانى به التشريع الفرنسى والذى أثار جدلاً كبيراً بين رجال الفقه والقضاء .

(١) محكمة Nantes فى ٨ مارس ١٩٤١ Gaz. Pal. ١٩٤١ القسم الأول ص ٤٥٥ .
دعوى التعويض عن الضرر الأدبي تكون من حق الزوجة ولو كانت فى فترة الطلاق : أنظر
نقض فرنسى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٧ J. C. P. ١٩٤٨ ١٩٤٨ ٤٣٠٤ وكذلك إلى الاخسوة
نقض فرنسى ١٥ ديسمبر ١٩٢٣ دالوز الدورى ١٩٢٤ القسم الأول ص ٦٩ ، دائرة
المرائض الفرنسية ٩ يونيو ١٩٤١ دالوز التحليل ١٩٤١ ص ٢٧٧ . وأنظر أيضاً دالوز
الاسبوعى سنة ١٩٣١ بحث للاستاذ هنرى لالو عن : - les ayants droits à indemnité
à la suite d'accidents mortels.

(٢) دالوز الانتقادى D. C. ١٩٤٨ بحث عن : Le prix de douleur ص ٤ ، وأنظر
أيضاً محكمة Colmar ٨ ديسمبر ١٩٢٤ Gaz. Pal. ١٩٢٥ القسم الأول ص ١٤٦ .

هذا ، وعلى المدعى بالحق المدني أن يثبت جسامته الاضرار التي لحقت به ، بكل طرق الاثبات ؛ وحرية الاقتناع والتقدير متروكة لقاضي الموضوع (١) . وقد أيدت محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٨ يونيو ١٩٤٤ حكم محكمة القاهرة المختلطة الصادر في ١٢ مايو ١٩٤٣ والذي يقضى بتعويض الام عن الاضرار المادية والادبية التي لحقت بها بوفاة ابنها على أثر الحادث (٢) .

ما تقدم يتضح لنا أن الضرر الأدبي يقترب بضرر مادي أو بضرر بدني . فهل لا يوجد ضرر أدبي دون أن يكون هناك ضرر مادي أو بدني ؟ الضرر الأدبي هو اعتداء على الشعور والوجدان ، اعتداء على حق شبيه بحق الحياة وحق الحرية وحق الشرف . . . وهذا ما يجعل تقدير الضرر الأدبي في حالة عدم وجود ضرر مادي أو بدني ، بالأمر العسير . رغم ذلك فإن التعويض عن الضرر الأدبي دون وجود ضرر مادي أو بدني معترف به من رجال الفقه والقضاء وذلك في الجرائم العمدية كالاغتداء على اعتبار وكيان الشخص سواء بالقذف أو السبب (٣) .

وقد أقرت محكمة النقض المصرية في ٧ مايو ١٩٥٢ أنه : « ما دامت المحكمة قد قدرت أن الحادث قد تسبب عنه ضرر أدبي للجنف عليه ولو أنه لم يصب من العيار الناري فإنها لا تكون قد أخطأت في قضائها له بالتعويض المدني لما تحدثه هذه الجريمة من إزعاج وترويع للجنف عليه » (٤) .

(١) Req. 22 Juillet 1924 D. H. 1924 P. 540

(٢) مجلة التشريع والقضاء المصري ، السنة ٥٦ ص ٢١٠ .

(٣) أنظر A. Colin et H. Capitant, Cours élémentaire de Droit Civil t. II,

éd. 1948 p. 213 n. 298.

وكذلك نقض فرنسي ١٣ يونيو ١٩٢٩ Gaz. Pal. ١٩٢٩ القسم الثاني ص ٢٨٤ ، Planiol, Ripert et Boulanger, traité élémentaire de droit civil الجزء الثاني طبعة ١٩٤٨ ص ٣٥٥ نمرة ١٠١٣ و ١٠١٤ و ١٠١٥ .

وأنظر أيضاً محكمة النقض المصرية ١٠ ديسمبر ١٩٥٣ المحاماة السنة ٣٥ ص ١٠٧٢ .

(٤) مجلة المحاماة السنة ٣٤ ص ١١٨٥ نمرة ٥٢٦ .

أما في جرائم الإهمال فالتأني أن الضرر الأدبي لا بد وأن يكون تابعاً لضرر مادي أو بدني . وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في ٢٣ أكتوبر ١٩٤٦ بأن الأب الذي تأخذه الحسرة والألم حينما يشاهد ابنته الوحيدة مصابة بعاهة مستديمة نتيجة حادثه وقعت بسبب قطار السكة الحديدية يستحق التعويض عن الضرر الأدبي الذي حل به مستقلاً عن التعويض عن الأضرار البدنية التي لحقت بابنته (١) . وعلى عكس ذلك التشريع المصري الذي يقصر التعويض عن الأضرار الأدبية بالنسبة للأقارب على حالة الوفاة فقط دون الجرح أو الإيذاء .

فيحق للاخوة والأخوات المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي لحق بهم بسبب وفاة أخيهام عقب الحادث ، لأن رابطة الدم التي توجد بين الاخوة تجعل من الحادث الذي أعقبه وفاة المجنى عليه فيه مساس بعواطفهم وعلاقتهم الروحية .

معنى ذلك أن الضرر الأدبي نتيجة الوفاة لا يكون موضع الاعتبار إلا إذا ترتب عليه مساس بالشعور والعاطفة المتولدين عن القرابة أو المصاهرة (٢) ، وهذا حتى نقفل الباب أمام هؤلاء الذين يتجرون بالعواطف . وقد أحسن المشرع المصري عندما نص صراحة في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٢ مدني على قصر التعويض عن الضرر الأدبي على الأزواج والأقارب إلى الدرجة الثانية لما يصيبهم من ألم من جراء موت المصاب .

(١) نقض فرنسي ٢٢ أكتوبر ١٩٤٦ ، دالوز ١٩٤٧ القسم الأول ص ٥٩ ،
Gaz. pal ١٩٤٧ القسم الأول ص ٥ .

(٢) أنظر في نفس المعنى : دائرة العرائض الفرنسية ٢ فبراير ١٩٣١ J. C. P.
ص ٤٠١ ، دالوز ١٩٣١ القسم الأول ص ٣٨ ، كذلك أنظر نقض جنائي فرنسي ٢ مايو
١٩٥٢ J. C. P. ١٩٥٣ القسم الثاني نمرة ٧٣٥٤ .

الفرع الثالث

الضرر ركن وصفي لجريمة الإهمال

تصرفات الفاعل الإيجابية وكذلك تصرفاته السلبية *actif ou passif* قد تؤدي إلى نتائج متعددة . مثال ذلك إذا أطلق شخص عياراً نارياً دون أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لتجنب الحوادث . هذا العيار الناري قد يصيب أحد المارة بجروح طفيفة أو بجروح جسيمة أو يسبب له عاهة مستديمة وقد يقضى على حياته .

في المثال السابق التصرف الإرادي للفاعل لم يتغير وإنما النتائج هي التي تغيرت ، ففي الحالة الأولى من المثال يقال أنه يوجد جرح بإهمال ، بينما يقال في الحالة الأخيرة أن هناك قتل بإهمال . معنى ذلك أن جريمة الإهمال يتغير وصفها القانوني بتغير الضرر ، على الرغم من أن خطأ الفاعل لم يتغير . لذلك يعتبر الضرر ركناً وصفياً في جريمة الإهمال .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر نلاحظ أن الجزاء في جريمة الإهمال يتغير تبعاً لجسامة الضرر *Le préjudice causé est l'élément conditionnel de la peine.*

فالحادث الذي يؤدي إلى وفاة شخص واحد ، لا يجازى فاعله بنفس الجزاء الذي يجازى به الفاعل في حادث أدى إلى وفاة عدة أشخاص ، وهذا الأخير أيضاً لا يجازى بنفس العقوبة التي يواخذ بها الفاعل في حادث أدى إلى وفاة البعض وإصابة البعض الآخر بجروح أو بعاهات مستديمة .. الخ .

إذن تشديد العقوبة أو تخفيفها يتوقف على الآثار الناتجة عن التصرف

الإرادي *L'aggravation ou l'atténuation de la peine dépendent des effets de l'activité humaine.*

ولذلك نص المشرع المصرى فى المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ إلى تسلسل العقوبة بتسلسل الاضرار كما فرق بين الاضرار الناتجة عن التصرف الارادى للفرد العادى وبين الاضرار الناتجة عن التصرف الارادى الذى فيه إخلال بأصول المهنة أو الوظيفة أو الحرقة أو إذا كان الفاعل متعاطيا مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذى نجم عنه الحادث . وسنوضح ذلك فيما بعد بالتفصيل .

نخلص مما تقدم بأن المشرع المصرى لم يعرف الضرر وهذا، لان أى تعريف لفكرة الضرر سيؤدى إلى عقبات كثيرة وخاصة أمام المدينية والتطور العلمى الحديث . والضرر ليس بالركن الشخصى الذى يختلف باختلاف الاشخاص وإنما هو ركن عبنى يرتبط بالنتيجة غير المشروعة ، فهو السبب الرئيسى للجزاء فى جرائم الإهمال (١) ؛ وهذا على عكس الجرائم العمدية التى لا تخضع لتحقيق الضرر حتى يعاقب الفاعل ، فقد سبق أن بينا أن الشروع فى الجريمة العمدية والذى هو بدء فى تنفيذ الجريمة يحازى عليه الفاعل ، بينما الخطأ (الركن الادبى فى جريمة الإهمال) لا يكفى لمؤاخذة الفاعل إذا لم

(١) يجب ملاحظة ثانياً من المادة ٣٧٧ عقوبات التى تدخل فى باب المخالفات والمتعلقة بالامن العام أو الراحة العمومية إذ جاء فيها « من القى فى الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين إذا سقطت عليهم » معنى ذلك أن الضرر إذا لم يتحقق فيمكن تطبيق أحكام هذه المخالفة ، أما إذا وقع ضرر على شخص من الغير فالمادة ٢٤٤ عقوبات (جنحه) هى الواجبة التطبيق .

يترتب عنه ضرر بالغير (مع استثناء المخالفات) . لذلك يجب على قاضي الموضوع أن يراعى الحالة الاجتماعية للضرور عند تقديره لتعويض ما أصابه من أضرار .

والضرر كما سبق أن ذكرنا قد يكون مادياً أو بدنياً أو أدبياً ، وحتى يحق للغير الادعاء مدنياً لا بد وأن يكون الضرر بالنسبة له مباشراً ومؤكداً ومشروعاً (أى حق يحميه القانون) .

الباب الثالث

رابطه السببية

لا يكفي أن يثبت الضرر أن ضرراً قد لحق به وأن خطأ قد وقع من الشخص الذي يسأله ... بل يجب على المضرور أن يثبت أن الضرر جاء نتيجة لخطأ الفاعل . معنى ذلك أن يكون بين النتيجة الضارة وخطأ الفاعل علاقة السبب بالمتسبب (١).

ويرى بعض رجال القانون كالاستاذ Vouin أن رباط السببية لا بد وأن يكون بين فعل الفاعل والضرر الذي لحق بالمجنى عليه (٢) ، معنى ذلك إرتباط الفعل المادى للفاعل (مظهر نشاطه فى العالم الخارجى) بالنتيجة الضارة التى لحقت بالمجنى عليه .

ونحن نرى أن هذا الرأى يمتاز بالدقة ، وخاصة لو لاحظنا أن الفعل المادى للفاعل يكون أحياناً غير إرادى (كما إذا كان الفاعل مكرها على أثر قوة قاهرة) . ورغم ذلك فهو السبب فى الضرر . لذلك ، عندما تكلمنا عن الخطأ ، أضررنا ان نوضح الفرق بين الارادة المجردة وهى مجموعة الانفعالات التى تدور بنفس الانسان والنشاط الخارجى للفاعل والذى لا يسأل عنه إلا إذا كان مدركا ومميزاً .

إذن ، النشاط الخارجى للفاعل (للفعل المادى) هو الذى يجب أن يرتبط بالضرر برباط السببية .

(1) Gabriel Marty, Rev. Trim. de droit civil, 1939, p, 685 .

وأنظر أيضاً نقض فرنسى ٢٥ نوفمبر ١٩١٦ سبرى ١٩١٧ القسم الأول ص ٩٧ .
(٢) Vouin ، الموجز فى القانون الجنائى الخاص - مجموعة دالوز - طبعة ١٩٥٣ - نمرة ١٧١ .

وينتقد الأستاذان هنرى وليون مازو (١) هذا الرأى بقولها أنه :-
يجب أن تتوافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر ، وليس بين الفعل والضرر
مادامت المسؤولية لا تتوافر إلا بوجود الخطأ .

وإنه لمن الواضح أن الأستاذين مازو يخلطان بين المسؤولية وبين
السببية ، وبمعنى آخر بين الادانة Culpabilité ورابطة السببية
Causalité . ونحن لا نبحث هنا عما إذا كان الفاعل مسئولاً أم لا ، وإنما
نريد أن نعرف ما إذا كان الضرر قد نتج عن الفعل المادى للفاعل أم لا ؟
فلو توافر رباط السببية ، فليس معنى ذلك أن الفاعل مسئولاً ، وإنما
المسؤولية تتوقف على الارادة الحرة المميزة (٢) .

وحق نوضح ذلك يجب أن نتعرض إلى موضوع السببية الذى يتعلق
أساساً بنظريات فلسفية (٣) . لقد أصبحت نظرية السبب الآن لا تتعلق
فقط بتفسير النواحي العلمية ، وإنما بالحياة على وجه العموم . اننا نربط
الاشياء الواحدة بالآخرى بروابط ضرورية حتى نحدد نقطة البدء ونقطة
الانتهاء . اذن السبب يقصد به مجموعة العوامل التى تؤدى حتماً إلى نتيجة ما .
لهذا ، قد يرجع أصل السبب إلى عامل انسانى أو غير انسانى (مثال : الحيوان

(١) H. et L. Mazeaud, Responsabilité, t. 11 n. 1420.

(٢) H. Baudry, thèse Lyon 1938 p. 65.

فلا تقوم المسؤولية بعلاقة السببية وحدها ، وإنما تتطلب عناصر أخرى ، أنظر الدكتور محمود
نجيب حسنى فى بحثه عن علاقة السببية فى قانون العقوبات والمنشور بمجلة المحاماة السنة ٤٣
(عدد سبتمبر ١٩٦٢) ص ٩٢ .

(٣) يذكر Aristote أربعة أنواع من السبب : ١ - السبب المادى ٢ - السبب الشكلى
٣ - السبب النهائى ٤ - السبب ذو الأثر الأقوى . أنظر تفصيل ذلك فى

Givanovitch, du principe de la Causalité efficiente en droit penal

رسالة دكتوراه باريس ١٩٠٨ ص ٢٠١ .

أو الطبيعة) ، ولكن من الناحية القانونية ، نرى أن السبب قد يكون مشروعاً أو غير مشروع . وأخيراً ، حسب المنطق القانوني ، نرى أن الأسباب قد تكون حالة أو غير حالة كما قد تكون مباشرة أو غير مباشرة .

وفي جرائم الإهمال ، الفعل هو التصرف الخارجى ؛ معنى ذلك أنه المعيار المادى الذى أظهره معيار داخلى فى نفس الفاعل ألا وهو الإرادة . إذن العمل الإيجابى أو العمل السلبى هو التغير الذى يحدث فى العالم الخارجى نتيجة لتصرف الفاعل بإرادته الحرة المميزة . فإذا كان هناك اكراه مادى ، فالمعيار الداخلى الذى يتعلق بنفسية الفاعل قد يختفى ، وبمعنى آخر ، أن تكون حركة الجسم التى أدت إلى تغيير فى العالم الخارجى أسفرت عن نتيجة مخالفة للقانون . وعلى ذلك ، فوجود رابطة السببية مشروط بركنين : أحدهما إيجابى والآخر سلبى .

الركن الإيجابى : هو وجود رابطة السببية كلما كان الضرر هو نتيجة عمل (أو الامتناع عن عمل) الفاعل .

الركن السلبى : هو وجود رابطة السببية كلما لم يكن بين عمل (أو الامتناع عن عمل) الفاعل وبين النتيجة الضارة أى فعل آخر لم يكن من الميسور على الفاعل إدراكه ، وهذه الأفعال ، تسمى بالقوة القاهرة أو الظرف الطارىء ، أى أفعال خارجة عن نطاق الفاعل . وهذا ما يدفعنا فى مثل هذه الحالات إلى القول بأن النتيجة الضارة ترجع إلى القوة القاهرة أو الظرف الطارىء ، ولا ترجع إلى فعل الفاعل .

وبالرجوع إلى قانون العقوبات المصرى يتبين لنا أنه لم يعرف السبب ،

وقد كتب رجال القانون المصري في نظرية السببية (١) .

وهذا هو الذى أدى إلى وجود بعض الغموض فى نظرية السببية عند التطبيق .
وحتى نوضح السببية فى جرائم الإهمال سنضطر إلى ذكر بعض نظريات
السببية التى أثرت على الفقه والقضاء ، وساعدت على إزالة هذا الغموض .

(١) أنظر : فى المسئولية الجنائية للدكتور محمد مصطفى القلى ، طبعة ١٩٤٨ ص ٣٣
وما بعدها ، الدكتور محمود نجيب حسنى فى رابطة السببية فى القانون الجنائى : رسالة دكتوراه
باريس ١٩٥٢ ، الدكتور رهوف عبيد فى السببية فى القانون الجنائى طبعة ١٩٥٩ .

الفصل الأول

المعيار في فكرة السببية

كانت نظرية السببية موضع اهتمام كبير لدى رجال القانون في ألمانيا وفي إيطاليا وهي تعتبر دائماً في نظرهم إحدى الأركان المادية في الجريمة ؛ وعلى العكس من ذلك فرنسا حيث يرى الكثير من رجال القانون أن رابطة السببية تدخل في الركن الأدبي للجريمة (١) .

أما في مصر ، فلم يتعرض القانون إلى نظرية السببية . . ولكننا نلاحظ فقط في نصوص قانون العقوبات العبارة الآتية :

« من تسبب في . . . » . هذا النقص هو الذي أدى إلى اختلاف وجهات النظر بين شراح القانون ورجال القضاء .

ولكننا لا ننكر أن المجهود الأكبر في الوصول إلى حل لهذا الاشكال كان على يد رجال القضاء وخاصة محكمة النقض المصرية في أحكامها العديدة في السنوات الأخيرة . وليس معنى ذلك أن رابطة السببية أصبحت في مصر واضحة المعالم أو أن القضاء قد أتم ما ينقص مواد قانون العقوبات . وإنما أنار الطريق بأحكامه الأمر الذي أدى إلى شبه استقرار في هذا الموضوع .

فما هي إذن طبيعة رابطة السببية La nature du Lien de Causalité حتى تعتبر ركناً من أركان جريمة الإهمال ؟ هل يشترط في رابطة السببية أن

(١) جaro : الجزء الأول ص ٨٧ ، دوندي دي فابر ص ٨٢ ، بوزات ص ١٤٥ ،
فيدال ومانيون الجزء الأول ص ١٩٥ .

تكون مباشرة أم يكفي أن تكون السببية غير مباشرة ؟
ولإيضاح ذلك يجب أن نلقى نظرة سريعة على أهم النظريات القانونية
المتعلقة برابطة السببية حتى نستطيع الوصول إلى تعريف سليم يتفق مع
مبادئ العدالة (١) .

المبحث الأول

دراسات تحليلية لأهم نظريات السببية

لا نستطيع أن نتعرض إلى كل نظريات السببية لأنها من السكثرة
كما أنها ليست موضوع دراستنا بالتفصيل . لذلك سنتعرض فقط إلى نظريات السببية
التي استعان بها القضاء والتي تأثر بها الفقه والقضاء . ومع ذلك لا يزال رجال الفقه
غير مستقرين على نظرية واحدة ، كل منهم يعتقد بأن النظرية التي تأثر بها
هي التي تحقق الاستقرار القانوني .

وسوف نتكلم عن ثلاث من هذه النظريات والتي تعتبر أكثرها ذيوياً ،
على الرغم من عدم الاستقرار على واحدة منها حتى الآن . وسنبداً أولاً
بنظرية تعادل الأسباب .

الفرع الأول

نظرية تعادل الأسباب

*Théorie de l'équivalence des causes ou de la condition
sine qua non*

وضع Von Buri هذه النظرية (٢) . فهو يرى أن السبب يتكون من

(١) أنظر B. Petrocelli, principi di diritto penale, volume 1, éd 1944 p. 342 S. S.

(2) Von Buri, Ueber Kausalität und deren Verantwortung 1873, Die Kausalität und ihre Strafrechtliche Beziehungen, 1885.

وكان فون لست من أنصار هذه النظرية .

وأنظر أيضاً R. Antolisei, manuale di diritto penale. éd 1955 p. 166 S. S.

جميع العوامل الايجابية والسلبية التي أدت إلى وقوع الفعل ، وكلها في نظره ذات قيمة سببية موحدة . إذن يوجد تعادل مطلق بين الأسباب والظروف والشروط . وهذا ما أدى إلى تسمية النظرية باسم : نظرية تعادل الأسباب . وزيادة على ذلك فالقول بأن كل شرط يعتبر سبباً أدى إلى تسميتها : بالنظرية الشرطية *Conditio sine qua non* . يعنى بذلك أننا لا نستطيع استبعاد أى شرط من الشروط التي ساعدت على وقوع الفعل دون أن تختفى معه النتيجة .

مثال لذلك :- إذا جرح شخص وأثناء نقله إلى المستشفى مات في حريق شب في السيارة . مما لا شك فيه أن عدة عوامل ساعدت في موته ، ولكن واحداً منها فقط هو الذى كان ذو أثر ظاهر ، ألا وهو فعل الفاعل الذى لولاه لما استدعى نقل المصاب إلى المستشفى حيث لقي نهايته في الطريق . وعلى ذلك فالفاعل الذى تسبب في الجرح هو المسئول عن الوفاة (١).

فون بوري Von Bori يعطينا المثل الآتى : إذا كانت هناك طاحونة مكونة من قناتين . فمن الطبيعي أن دوران عجلة الطاحونة يخرج لنا كمية معينة من المياه ، فإذا كانت أربعة أخماس هذه الكمية جاءت من القناة أ والخمس جاء من القناة ب ، فإننا لا نستطيع أن نقول أن أ قد أحدثت أربعة أخماس الدوران في العجلة وب أحدثت الخمس ، وهذا لأن العجلة ستكف عن العمل إذا قلنا بأنها تحتوى على أربعة أخماس من طاقة الطاحونة والقناة ب تحتوى على الخمس .

G. Maggiore, principes de droit pénal. t. 1, 4 e éd. Bologne (Italie), (1) 1943 p. 228 S S . Thomas Givanovitch, du principe de Causalité efficiente en droit pénal. thèse Paris 1908 p. 130

ولكن اجتماع كمية المياه من ا و ب هو الذى ساعدنا على معرفة الكمية التى تخرجها الطاحونة . فكل من القناتين كانت السبب فى معرفة ما تنتجه الطاحونة وليس احدى القناتين فقط دون الأخرى .

يخلص مما تقدم أن نظرية تعادل الأسباب ، على الرغم من أنها تعد من كبرى نظريات السببية إلا أنها لا تحقق العدالة بالمعنى الصحيح، بل تتجاوز الحد المعقول، لأنها لا تفرق بين أية ظاهرة من الظواهر التى ساهمت فى وقوع الفعل الضار ، فهى لا تفرق بين الأسباب والظروف والعوامل .

هذه النظرية ستؤدى بنا أن نعاقب أفرادا لا يستحقون العقاب ، إذ ستؤدى إلى عقاب الفاعل عن النتائج المباشرة وغير المباشرة بل وعن النتائج التى لا يمكن للرجل العادى أن يتوقع حدوثها . وعلى ذلك فهى نظرية تؤدى إلى جزاء لا يتفق مع المنطق أو القانون .

أمام الانتقادات العديدة التى وجهت إلى هذه النظرية ، اضطر هؤلاء الذين اتبعوا فون بيرى فى نظريته إلى القول بأن كل العوامل التى ساهمت فى وقوع الفعل لا تعتبر أسبابا ، إذ أن رابطة السببية تنقطع عندما يدخل عامل جديد (١).

ولذلك تناول بيركمير Birk meyer نظرية تعادل الأسباب بالنقد وأخذ ينادى بنظريته عن العامل الأكثر أثراً La condition la plus efficace (٢) . أنها تفرق بين العوامل المختلفة وتختار من بينها العامل الذى

(١) أنظر Maggiore طبعة ١٠٤٨ ص ٢٨٨ وما بعدها

(2) Birkmeyer, Ueber Ursachenbegriff und Kausalzusammenhang in Strafrecht
éd. 1885, p. 2 et 13.

أدى إلى النتيجة . فالعوامل كلها قد ساهمت في وقوع الفعل الضار ، ولكن علينا ان نختار من بينها العامل الذى يحق لنا اعتباره السبب (١).

فهذه النظرية تجعل من السبب ذى المعيار الوضعى ، معياراً كمياً . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ... فان هذه النظرية تقودنا إلى نتائج وخيمة ، إذ أنها لا تأخذ إلا بالعامل الأساسى الذى أدى إلى وقوع الفعل الضار فمعنى ذلك أنها تلغى فكرة الاشتراك فى الجريمة والاتفاقات الجنائية ؛ وتتعارض مع شروطها (أنظر المواد الخاصة بالاشتراك فى قانون العقوبات) .

ويقول الدكتور محمود نجيب حسنى أن هذا النقد لا يعيب الحقيقة ، فإذا كان نشاط الفاعل يعادل نشاط الشريك من حيث القيمة السببية ، فقد يفترقان من حيث القيمة القانونية ، ويعنى ذلك أنه من المتصور أن يقرر القانون تعادل الفعلين من حيث اعتبارهما سببين للنتيجة ثم يقيم التفرقة بينهما على أساس من اعتبارات مستمدة من الركن الشرعى للجريمة أو الركن المعنوى لها ، وهما ركنان لا شأن للسببية بهما .. ولكن النقد الأساسى الذى وجه إلى نظرية تعادل الأسباب يقوم على القول بأنها غير ذات طابع قانونى ، إذ تعتمد على المنطق المجرد .. (٢).

الفرع الثانى

نظرية السبب الأقوى أو السبب الأساسى أو المباشر

La théorie de la cause efficiente ou de la qualité

(١) المرجع السابق ص ١٨ .

(٢) علاقة السببية فى قانون العقوبات - مجلة المهامة - السنة ٤٣ ص ٩٨ بند ١٠ .

ظهرت هذه النظرية في ألمانيا على يد كوهلر Kohler (١) وناصرها في إيطاليا كل من Stoppato و Delgudice (٢) .

يعطينا كوهلر المثال الآتي شرحاً لنظريته : — إذا غرست بذرة في الأرض ، فإن عوامل كثيرة لابد وأن تتوافر كالرطوبة والحرارة حتى تنبت البذرة ، ومع ذلك فإن الغرس هو السبب الوحيد ، وما عداه يعتبر عوامل ساعدت على وجود النبات . فالبذرة هي التي أعطتنا الزهرة أو النخلة أو شجرة الأرز Sapin .

لو تحققنا من نظرية كوهلر لوجدناها نظرية كيفية وليست كمية ، فالسبب في نظره هو العامل الأساسي لحدوث النتيجة ، أما العوامل الأخرى فهي ظروف ساعدت على تحققها . فالفاعل لا يسأل عن النتيجة الضارة إلا إذا كان تصرفه الإرادي هو العامل الأساسي لوقوعها (٣) .

والواقع أن هذه النظرية موضع نقد إذ أنها لا تفرق كما هو الحال في نظرية تعادل الأسباب بين الأسباب والظروف والشروط ، على الرغم من محاولات Stoppato في إيطاليا من التفريق بينهما ، دفاعاً عن هذه النظرية .

فضلاً عن ذلك فإن كوهلر جعل من الادانة la Culpabilité شرطاً

(1) Kohler, Studien aus dem Strafrecht, 1390 P. 83

(2) Stoppato, l'evento penibile, 1898, P. 61. Del Giudice, il delitto

Colpato, 1918 P. 189

(٣) أنظر الدكتور رموف عبيد في الضوابط العامة للسببية في قضايا الجنائي — بحث منشور بمجلة المحاماة على عدة أجزاء السنة ٣٨ (نوفمبر ١٩٥٧) ص ٤٢٣ ويقول الدكتور رموف بأن السببية على هذا الوضع تتطلب نوعاً من الاتصال المادي بين الفعل والنتيجة لأنها لا تعترف إلا بالارتباط المباشر والمحقق بينهما .

ضروريا لوجود السببية بينما عاد ثانية و فرق بينها (١) (٢) :

ومن جهة أخرى ، فإنه كما يبدو لنا ، ان هذه النظرية ستعوق بيننا وبين التعرض للعمل السلبي (الامتناع عن عمل) omission لأنه في الكثير من الحالات سيكون ذو أثر غير مباشر في حدوث النتيجة .

الفرع الثالث

نظرية السبب الملائم أو المناسب (٣) la cause adéquate

لقد ابتدأت هذه النظرية بالتفرقة بين السبب والظرف ، فلا يعتبر سبباً إلا العامل الذي يؤدي إلى حدوث النتيجة ، وحتى نعرف إن كان أحد العوامل هو الذي أدى إلى حدوث النتيجة أم لا ، فيجب أن نبحث أولاً عما إذا كانت النتيجة هي المقصود حدوثها بمثل هذا العامل (٤) . ومع ذلك ، لا يمكن القول بأن عاملاً واحداً هو الذي حقق النتيجة ، بل هو تداخل عدة عوامل مع بعضها على أن يختار من بينها العامل الملائم أو العامل الأساسي لحدوث الفعل ، فمثلاً ، لا يمكن تصور القتل أو الجرح إذا أبرز شخص سكيناً حادة أو خنجرًا دون أن يكون أحد أمامه وعلى ذلك ، يعتبر سبباً ملائماً كل العوامل التي ساهمت في حدوث

(١) كوهلر : المرجع السابق ص ٨٥ .

(٢) أنظر Givanevitch ص ٧٥ ، محمود نجيب حسني ص ٢٧٧ ، وقولها بأن هذا التناقض قلل من أهمية النظرية .

Von Bar, Die lehre vom Kausalzusammenhang in Recht besonders in (3) Stafrecht, éd 1871.

والواقع أن أول من فكر في نظرية السبب الملائم هو الفيلسوف كريس ، أنظر جيفانوفيتش ص ١٠٤ و ١٠٧ .

(٤) أنظر جيفانوفيتش ص ٩٩ ، الدكتور الفللي : في المسؤولية الجنائية طبعة ١٩٤٨ ص ٢٩ ، ٥٥ .

الفعل ، وكل من ساهم بقسط فيها يعتبر مسئولاً عن الفعل . ولكن ما هو المعيار الذى يساعدنا على معرفة ما إذا كانت النتيجة ممكنة أو غير ممكنة ؟ هذا المعيار متروك لفطنه وتقدير من يبحث عن السبب الملائم (١) . معنى ذلك أن هذه النظرية تعتمد على التقدير ، ومعرفة ما إذا كان أحد العوامل يعتبر سبباً ملائماً أم لا !

لقد وضع فون بار هذه النظرية على أساس التفرقة بين السبب فى النتيجة وشروط هذه النتيجة (٢) فالسبب فى النتيجة هو التصرف الإنسانى الذى يغير من المجرى الطبيعى للحوادث . معنى ذلك أن النتيجة الضارة لم تحدث إلا من التدخل غير الطبيعى للتصرف الإنسانى . إذن يرى فون بار أن السبب هو التصرف غير الطبيعى إذا قورن بالأنظمة والقواعد العامة المتبعة فى المجتمع ، على أن يكون الفاعل مدركاً لفعله وقت إتمامه : ولكن الإدراك لا يكفي وحده ليحقق رابطة السببية بين التصرف الإرادى والنتيجة الضارة (٣) .

مثلاً : الصانع الذى يقوم بصناعة سلاح معين ، فإنه يدرك بأن السلاح سيستخدم فى جريمة ما . ولكن هذا الإدراك لا يكفي وحده حتى يحق لنا القول بأن تصرفه (وهو هنا صناعة السلاح) هو السبب فى الجريمة .

وعلى ذلك ، ففي جريمة الإهمال ، يريد الفاعل القيام بالفعل ولكنه لا يريد النتيجة التى كان من الميسور عليه توقع حدوثها .
l'auteur veut l'acte.

Radbruch. Die lehre von der adäquaten verursachung, thèse Berlin (I)
1902 P. 13.

(٢) فون بار ص ١١

(٣) فون بار ص ١٣ وما بعدها . نظرية السبب الملائم أخذ بها فى إيطاليا Grispi ni فى بحثه عن *il nesso Causale nel diritto penale* المنشور فى *Riviste ital. di dir. penale* سنة ١٩٢٥ الجزء الثانى ص ١٠٥ وما بعدها .

mais il ne veut pas le resultat بالنيجة الضارة . . . فاذا وقع اثناء سريان السببية حادث آخر غير متوقع ولا يستطيع الفاعل ادراكه . . . فان السببية الاولى تنقطع ليحل مكانها سببية أخرى تبدأ بيده الواقعة الجديدة غير المتوقعة . . . وعلى ذلك تنقطع رابطة السببية بين فعل الفاعل الاول وبين النتيجة النهائية .

فون بار في نظريته يشترط أن يكون التصرف الذي ترتبت عنه النتيجة تصرفاً غير شرعى (١) . فلو فرضنا أن تصرفاً شرعياً مع تجاوز في استعمال الحق *abus de droit* ، ألا يؤدي مثل هذا التصرف إلى نتائج ضارة؟ ومن جهة أخرى فإن فون بار يخلط بين السببية والإدانة ، لأن السبب الملائم كما تضمنته فكرة فون بار لا يوجد إلا إذا كانت العوامل التي تساعد على وجود النتيجة يتوقعها الفاعل أو يمكنه أن يتوقعها .



بعد هذه الدراسة السريعة التي قمنا بها لمعرفة أهم النظريات القانونية التي تعرض لها رجال القانون في السبب ، نلاحظ أن السبب هو الرابطة بين التصرف الذي وقع بإرادة الفاعل الحرة المميزة والنتيجة الضارة . معنى ذلك أن السببية هي حلقة الاتصال بين فعل الفاعل والضرر .

فالشخص الذي يتصرف بمحض إرادته . يترتب عن تصرفه بعض الآثار المعينة . معنى ذلك أن تصرفه هو السبب في هذه الآثار ، فنحن لا نبحث هنا عما إذا كان الفاعل مسئولاً أم لا ، إذ أن المسئولية أو الإدانة لا تؤثر في رابطة السببية ، لأن الإدانة متعلقة بالركن الأدبي للجريمة . مثلاً إذا ترتبت بعض الأضرار عن فعل الفاعل ، فان رابطة السببية تتوافر ، ولكننا لم نتعرض بعد لمعرفة ما إذا كان الفاعل حر التصرف أو مريض باحدى

(١) فون بار : المرجع السابق ص ١٨ ، ٢٢ .

الأمراض العقلية أو معدوم الإدراك على أثر سكر أو مادة مخدرة بدون علمه . الخ (أنظر المادة ٦٢ عقوبات) .

وبناء على ما تقدم ، يحق لنا القول بأنه لا توجد إدانة مطلقاً دون رابطة سببية *il n'y a pas de culpabilité sans causalité* ولكن قد تتوافر رابطة السببية دون أن تتوافر أركان الإدانة قبل الفاعل .

فإذا توافرت رابطة السببية ، علينا أن نبحث عما إذا كان الفاعل مسئولاً أم لا ! وهذه المسئولية تتحقق بالتالى إذا توافر الإدراك والتمييز لدى الفاعل .

إذن الإدانة تختلف عن السببية ؛ فبينما تدخل الإدانة فى الركن الأدبى للجريمة فإن السببية تدخل فى الركن المادى لها .

ودليلنا على أن السببية تدخل فى الركن المادى للجريمة هو أن السببية تربط بين النتيجة الضارة والنشاط المادى (التصرف الخارجى) للفاعل .

la cause est un élément matériel qui lie la consequence dommageable à l'activité matérielle de l'agent.

المبحث الثانى

رابطة السببية ركن مادى فى الجريمة

بعد هذه الدراسة يتضح لنا أن رابطة السببية ركن ضرورى من الأركان الواجب توافرها فى جريمة الإهمال .

والآن نعود إلى الأركان العامة للجريمة بوجه عام . فكل جريمة لا توجد إلا إذا توافرت بها أركان ثلاثة :-

الركن الشرعى ، والركن الأدبى ، والركن المادى .

فالركن الشرعى للجريمة *élément légal* هو الذى يوضح أن الجريمة والعقوبة قد نص عليهما القانون .

والركن الادبى *élément moral* هو إدانة إرادة الفاعل الحرة المميزة عن الافعال المخالفة للقانون .

وأخيراً الركن المادى للجريمة *élément matériel* هو جسم الجريمة أو بمعنى آخر هو الفعل الذى يعتبر انتهاكاً لحرمة القانون .

من هذه الأركان الثلاثة لا نجد إلا الركن المادى هو الذى يترقب عنه ظاهرة خارجية . أما الركن الشرعى فيتعلق بشرعية الجريمة والجزاء ؛ وما إذا كان المشرع قد نص على هذه الجريمة وعاقب على اقترافها أم لا . وأخيراً الركن الادبى وهو الذى يتعلق بإدراك الفاعل ومدى حريته فى التصرف .

وعلى ذلك ففى أى الأركان يدخل الرباط السببى فى الجريمة بوجه عام ؟ رابطة السببية لا بد وأن تدخل فى الركن المادى للجريمة، وتأييداً لذلك فضت محكمة النقض المصرية فى ٣ ديسمبر ١٩٦٢ (١) بأن علاقة السببية فى المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذى قارفه الجانى ، وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله .. . وهذا على عكس ما اتجه اليه الفقه الفرنسى من إدخال رباط السببية فى الركن الادبى للجريمة (٢).

ويبدو لنا أن الفقه الفرنسى يخلط بين الادانة *Culpabilité* والسببية

(١) مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٣ ص ٨١٠ رقم ١٩٦ .

(٢) جازو : الجزء الأول ص ٥٨٧ ، دوندينى دى فابر ص ٨٢ ، بوزات ص ١٤٥ ،

فيدال ومانبول : الجزء الأول ص ١٩٥

Causalité ، وهذا الخلط واضح في عبارات العلامة جارو والتي جاء فيها : إن انقطاع رباط السببية بتدخل سبب آخر يؤدي إلى أن الواقعة لا تكون نتيجة للفعل الايجابي أو السلبي للفاعل ولا تؤدي إلى نسوب التهمة اليه ما دامت الواقعة قد تعدت ما يستطيع إدراكه^(١). ويضيف إلى ذلك : أن السببية القانونية التي تؤدي إلى نسوب الفعل من الناحية الاجتماعية إلى الفاعل وإدائته تشترط أن يكون بين الخطأ والنتيجة علاقة مؤكدة ومباشرة .

وسوف نبين لماذا اتجهنا إلى مخالفة الفقه الفرنسي وأخذنا بالرأى القائل بأن رباط السببية يدخل في الركن المادي للجريمة مؤيدين ما استقرت عليه أحكام محكمة النقض المصرية .

الفرع الأول

الادانة والسببية

إرادة الفاعل هي الشرط الاول من شروط الادانة ، إذ يقال بأن الشخص مدانا إذا تحركت إرادته المميزة إلى تحقيق الفعل وهو مدرك أو يستطيع أن يدرك النتيجة التي قد تترتب عن هذا الفعل . معنى ذلك أن الادانة تختلف باختلاف ما إذا كانت الجريمة عمدية أو خطيئة ، وهذا لأن الادانة تدخل في الركن الأدبي وترتبط بنفسية الفاعل في الجريمة .

ففي الجريمة العمدية يقوم الفاعل بتصرفه الإرادي من أجل الحصول على نتيجة معينة ، أما في جريمة الإهمال فهو يقوم بتصرفه الإرادي دون أن يبحث عن النتيجة التي كان من الميسور عليه أن يتوقع حدوثها كما كان من الميسور عليه أيضا أن يتجنب حدوثها .

(١) المرجع السابق ص ٥٨٩ ، نمرة ٢٩٧ .

حقاً . . . إننا لا نعترض على أن الإدانة وبالتالي المسؤولية هي النتيجة المباشرة والحالة للاتهام (١) ، ولكننا لا نبحث عن المساواة ، وإنما نريد أن نعرف ما إذا كان بين التصرف الإرادي والنتيجة الضارة رابطة أم لا !

إذن الادانة هي الشرط الجوهرى للجزاء أما السببية فهي شرط ضرورى لتكوين عناصر الجريمة . فإذا انتفت رابطة السببية ، انعدمت الجريمة لعدم توافر ركن من الأركان المكونة لها .

ولذلك قضت محكمة النقض فى ١٢ نوفمبر ١٩٦٢ بنقض الحكم المطعون فيه المؤيد للحكم الابتدائى الذى دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ دون أن يدل على قيام رابطة السببية بين الإصابات التى لحقت بالمجنى عليه وبين وفاته (٢) . وهذا واضح أيضاً فى حكم آخر لمحكمة النقض المصرية فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ جاء به . إذا كان الحكم المطعون فيه لم يذكر شيئاً عن حصول إصابات بالمجنى عليه نشأت عن التصادم بالسيارة التى كان يقودها المتهم وأن الوفاة حدثت نتيجة لتلك الإصابات ، فإنه يكون قد أغفل الاستدلال على ركن جوهرى من أركان جريمة القتل الخطأ هو رابطة السببية بين الخطأ والضرر الواقع ؛ وهذا قصور يعيبه ، (٣) .

فالسبب إذن هو مجموعة الظروف الخارجية التى أدت إلى تحقق النتيجة الضارة ، أى أن رابطة السببية هى العلاقة بين النشاط الخارجى للفاعل

(١) جارو : الجزء الأول ص ٥٥٤ وما بعدها .

(٢) مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض - السنة ١٣ ص ٧٢٩ رقم ١٧٨ ، أول أكتوبر ١٩٦٢ مجموعة المكتب الفنى السنة ١٣ ص ٥٨٧ رقم ١٤٧ .

(٣) نقض جنائى مصرى ٨ أكتوبر ١٩٥٠ ، المحاماة السنة ٣٣ ص ١١٩٠ رقم ٢٦٤٩٥ أبريل ١٩٥٥ مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض السنة ٦ ص ٨٧١ رقم ٢٦٣ ، ٧ فبراير ١٩٥٦ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٧ ص ١٤٢ رقم ٤٨ .

(إيجابي أو السلبي) والنتيجة الضارة . معنى ذلك أن السببية تربط بين عنصرين ماديين : التصرف الخارجى للفاعل والنتيجة الضارة (١) .

مثال ذلك : إذا ألقيت بسيجارة مشتعلة في حقل مليء بقش الأرض فاشتعل القش وأدى إلى حريق . فرابطة السببية تكون بين الفعل المادى وهولقاء السيجارة مشتعلة على الأرض والضرر وهو هنا التلفيات التى نجمت عن الحريق .

ولكن البحث عن رابطة السببية لا يأتى بهذه البساطة ، اذ قد تدخل عوامل أخرى تجعل الأمر يحتاج إلى دقة في البحث .

مثال ذلك : إذا ترك عامل السكة الحديدية باب العربى مفتوحا ، فانزلق منه طفل ، ولما جاء والده ليلتقطه وقع هو الآخر تحت عجلات القطار .

من الأمثال السابقين ، نلاحظ أن أسبابا عديدة تدخلت في حدوث النتائج ، فلا نستطيع أن نقول بأن سببا واحدا هو الذى أدى إلى النتيجة وإلا لكان هذا تطبيقاً لنظرية تعادل الأسباب .

ولكن رباط السببية ينقطع اذا تدخل سبب جديد لا دخل للفاعل الأول فيه كما لم يكن فى استطاعته توقعه .

ولنا هذا المثال : اذا أصيب شخص بجروح نتيجة إهمال آخر ، وانتقل على الفور إلى المستشفى ، فإذا بحريق داخل المستشفى أدى الى وفاته . إن فاعل الجرح بإهمال ليس مسئولاً عن الوفاة لأن الحريق الذى وقع داخل

(١) يقول الدكتور محمود نجيب حسنى أن علاقة السببية صلة بين ظاهرتين ماديتين : الفعل والنتيجة ، يراجع بحثه عن علاقة السببية فى قانون العقوبات - مجلة المحاماة السنة ٤٣ (عدد سبتمبر ١٩٦٢) ص ٩٣ ، كذلك مؤلفه فى شرح قانون العقوبات - القسم العام طبعة ١٩٦٢ ص ٣١١ بند ٣٢٧ .

المستشفى لم يكن من الميسور عليه ادراكه . معنى ذلك أن الحريق بالنسبة له كان بمثابة ظرف طارىء .

اذن رابطة السببية تدخل في الركن المادى للجريمة لانها رابطة بين فعل الفاعل (الايجابى أو السلبى) والضرر (١) .

وقد قضت محكمة النقض المصرية في ٢٢ ديسمبر ١٩٤٧ (٢) بأنه اذا كان الحكم قد أدان المتهم (سائق ترام) في جريمة القتل الخطأ بنسأء على ما قاله من أنه كان يقود الترام باهمال وعدم احتياط ولم يقف به عند المحطة التى يتحتم عليه الوقوف عندها ولم يتخذ الحيطة والحذر عند عبور الطريق الذى كانت تسير به السيارة التى اصطدم بها فإنه لا يكون قد بين الخطأ بياناً كافياً اذ لم يذكر وقائع الاهمال وعدم الاحتياط وعدم الحذر كما لم يبين علاقة عدم الوقوف بالمحطة بوقوع الحادث، وبهذا كان قاصراً قصوراً يستوجب نقضه .

لذلك اذا كان الحكم المطعون فيه لم يذكر شيئاً عن حصول اصابات بالمجنى عليه نشأت عن التصادم بالسيارة التى كان يقودها المتهم وأن الوفاة حدثت نتيجة لتلك الاصابات فإنه يكون قد أغفل الاستدلال على ركن جوهرى من أركان جريمة القتل الخطأ هو رابطة السببية بين الخطأ وبين الضرر الواقع وهذا قصور يعيبه (٣) .

(١) Petrocelli : مبادئ قانون العقوبات ، الجزء الأول طبعة ١٩٤٤ ص ٣٧١ وما بعدها . ويتول بأنه فى حالة الامتناع عن القيام بعمل ، فان الارادة السلبية للفاعل هى التى تنتج الضرر .

(٢) الطعن رقم ٢٠٧٤ سنة ١٧ قضائية (مجموعة القواعد القانونية - ٢٥ سنة - الجزء الثانى ص ٩٣٩ رقم ٣٤) .

(٣) نقض جنائى مصرى ١٤ - ٦ - ١٩٥١ فى الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٢٠ قضائية منشور بمجموعة القواعد القانونية - ٢٥ سنة الجزء الثانى ص ٩٢٥ رقم ٧٣ .

الفرع الثانى

السببية المادية قد تكون مباشرة أو غير مباشرة

سبق أن بينا أن رابطة السببية أبعد من أن تدخل فى الركن الأدبى للجريمة ، إذ أن السببية هى الرابطة بين الفعل المادى للفاعل والاضرار التى نجمت عن هذا الفعل .

فملاقة السببية فى المواد الجنائية هى علاقة مادية تبدأ بفعل المتسبب ، وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة للفعل الذى أتاه عمداً ، أو خروجه بما يرتبكه بخطئه عن دائرة التبصر بالعواقب العادية لسلوكه والتصون من أن يلحق عمله ضرراً بالغير (١)



وبعد دراستنا لأهم نظريات السببية . . هل يشترط فى السببية المادية أن تكون مباشرة أو غير مباشرة .

لقد ابتعد الفقه والقضاء حديثاً عن التفرقة بين السببية المباشرة والسببية غير المباشرة (٢) .

ومع ذلك فنحن أمام حكم لمحكمة Rouen بفرنسا له أهمية كبرى حيث لا تأخذ فيه المحكمة المذكورة بفكرة السببية غير المباشرة .

ففى ٢ مارس ١٩٥٣ أصدرت محكمة Rouen حكماً فيه خروج عن المنطق القانونى . نفى احدى حوادث المرور أصيب شخص ونقل الى المستشفى حيث رأت المستشفى ضرورة اجراء عملية جراحية له ؛ وأثناء العملية مات المصاب وهو لا يزال تحت تأثير البنج .

(١) قضاة جنائى مصرى ٢٧ يناير ١٩٥٩ فى الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ قضائية، مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض - السنة ١٠ من ٩١ رقم ٢٣ .

أصدرت المحكمة حكمها بأدانة الفاعل عن اصابة خطأ وليس عن قتل خطأ ، اذ أن اجراء عملية للمصاب لا يكفى لاعتبار الوفاة نتيجة للاصابة (١).
أليس بين الاصابة البى أدت بنقله إلى المستشفى لاجراء العملية له والوفاة
رابطة سببية أو على الأقل سببية غير مباشرة (اذا قلنا بأنه مات تحت
تأثير البنج) ؟

والغريب فى هذا الحكم أن محكمة Rouen أقرت بأن العملية الجراحية
كانت ضرورية بعد الحادث ، ورغم ذلك فهى لا تعاقب الفاعل الا عن
الاصابة الخطأ فقط .

فان لم يكن هذا الحادث لما انتقل المصاب الى المستشفى لاجراء العملية
الجراحية ولما مات خلالها . والقول بأن العملية الجراحية كانت ضرورية
لانقاذ المصاب معناه أن حياة المصاب كانت مهددة بالفناء نتيجة للحادث .

اذن العملية الجراحية كما يبدو لنا لم تكن إلا تابعة للفعل الاصلى
(الاصابات التى أعقبت الحادث) . فالسببية هنا غير مباشرة بين فعل
الفاعل وموت المجنى عليه .

وعلى ذلك يبدو لنا أن الفاعل مسئول عن القتل خطأ وليس كما قالت
المحكمة مسئول عن الاصابة الخطأ .

وفى موضوع قريب الشبه من الواقعة السابق ذكرها أقرت محكمة النقض
المصرية فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦ بعقاب الفاعل عن القتل خطأ . وتقول

(١) J. C. P. 1923. II. 7757 وأيضاً من أنصار التفرقة بين السبب المباشر والسبب غير
المباشر أنظر جارسون فى المادتين ٣١٩ ، ٣٢٠ عقوبات نمرة ٣٤ ، المادة ٣٠٩ إلى المادة
٣١١ نمرة ٩٩ و ١٠٢ وأنظر أيضاً محكمة النقض المصرية فى أول مايو ١٩٣٠ مجموعة
القواعد القانونية الجزء الثانى من ٣١ نمرة ٣٨ .

محكمتنا العليا : اذا كان الالتهاب الذى سبب الوفاة قد نتج عن الاصابة التى احدثها المتهم بالمجنى عليه ، فمسائلة المتهم عن الوفاة واجبة ، ولا يرفع مسئوليته أن المجنى عليه أو ذويه رفضوا أن تبتر ساقه وأن هذا البتر كان يحتمل معه نجاته ، اذ لا يجوز له ، وهو المحدث للاصابة ، أن يتذرع باحجام المجنى عليه عن تحمل بتر ساقه وهى عملية جراحية عظيمة الخطر عما تسببه من الآلام المبرحة (١) .

اذن يكفى لتوافر رابطة السببية أن يكون الضرر نتيجة لفعل الفاعل سواء بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر . وهذا ما قالته محكمة النقض المصرية بصريح العبارة فى ١٢ يونيو ١٩٤٤ (٢) بأنه يكفى لقيام رابطة السببية فى جرائم القتل والجرح الخطأ المنصوص عليهما فى المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات أن يكون القتل أو الجرح مسبباً عن خطأ مما هو مبين فى تلك المادتين ، سواء أكانت السببية مباشرة أو غير مباشرة مادام الضرر لا يمكن تصور حدوثه لولا وقوع الخطأ (٣) .

(١) مجموعة القواعد القانونية : الجزء السابع من ١٦٥ نمرة ٢١٤ .

(٢) مجموعة القواعد القانونية الجزء السادس من ١٠٩ نمرة ٣٧٠ .

(٣) فى نفس المعنى : أنظر مونبالييه ١٩ يونيو ١٩٢٩ J. C. P. ١٩٣٠ القسم الأول من ٨٥ وتعليق بيير جاردو ، وأنظر أيضاً نقض فرنسى Les art. 319 et 320 n'exigent Pas que la cause de l'homicide ou des blessures soit directe et immediate .

١٨ نوفمبر ١٩٢٧ دالوز الأسبوعى ١٩٢٨ من ١٦٠٥٣ ، نوفمبر ١٩٢٨ سيري ١٩٣٠ القسم الأول من ١٥٦ ، ٢٧ يناير ١٩٤٤ Gaz. Pal. ١٩٤٤ القسم الأول من ١٨٢ ، ٢٧ مايو ١٩٤٨ Bull. Crim ١٤٥ ، ١٠ يوليو ١٩٥٢ دالوز ١٩٥٢ من ٦١٨ ، ٢٣ أبريل ١٩٥٥ دالوز ١٩٥٥ من ٥٢٤ .

نقض جنائى مصرى ٢٧ يناير ١٩٥٩ فى الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ قضائية - مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض السنة ١٠ من ٩١ رقم ٢٣ .

وكان المتهم قد أثار أمام محكمة النقض أن الاسراع الذى أثبتته عليه الحكم ليس هو السبب المباشر للحادث ، بل السبب هو انحرافه جهة اليسار لتفادى إصابة الطفلة التى اعترضت السيارة .

ولكن محكمة النقض ردت على مزاعمه بقولها أن سرعته الزائدة وعدم تهدئته أو الوقوف لما شاهد الفتاة أمامه ، بل اندفاعه بالسيارة بقوة أدى إلى وقوع الحادث ، فهذا الذى أثبتته الحكم فيه ما يدل على أن المتهم قد أخطأ فى قيادته السيارة ، وأنه لولا خطأه لما وقع الحادث (١). أما إذا كان ما أورده الحكم أن المتهم كان مسرعا بسيارته ولم يكن ينفخ فى البوق ، لا يفهم منه كيف أن السرعة وعدم النفخ كانا سبباً فى إصابة المجنى عليه وهو جالس فى عرض الطريق العام الذى حصلت فيه الواقعة فى الظروف والملازمات التى وقعت فيها ، فانه يكون قد أغفل بيان توافر رابطة السببية ويتعين نقضه لقصوره (٢)

وإن كنا قد سبق أن ذكرنا بأن العلامة جارو يدخل السببية فى الركن الأدبى للجريمة ، فإننا نلاحظ أيضاً بأنه لا يأخذ إلا بالسببية المباشرة (٣).

(١) المتهم يكون مسئولاً ولو وجدته إلى جانب الأصابة التى أحدثها عوامل أخرى ، تعاونت بطريق مباشر أو غير مباشر على أحداثها : نقض جنائى مصرى ١٩ - ١٢ - ١٩٥١ مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض - السنة ٣ ص ٢٠٨ رقم ١١٨ ؛ فاذا توفيت المجنى عليها من نتيجة التهاب رئوى أصيبت به بسبب رقادها على ظهرها أثناء الملاج من جرح عمدى فإن الجانى يكون مسئولاً عن جريمة جرح أفضى إلى موتها : نقض جنائى مصرى ٨ يونيو ١٩٥٣ مجموعة المكتب الفنى السنة ٤ ص ٩٤٥ رقم ٣٤ .

(٢) نقض جنائى مصرى ١١ / ١ / ١٩٤٢ - طعن رقم ٢٦١ لسنة ١٣ قضائية - مجموعة القواعد القانونية - ٢٥ ص ٩٤٥ رقم ٧٢ - البند الثانى)

(٣) جارو : الجزء الأول ص ٥٨٨ ، نمرة ٢٩٧ ، الجزء الخامس نمرة ١٨٥٧ ، وهلى ذلك أيضاً أغلب رجال القانون الفرنسى - أنظر شوفو وهيللى : الجزء الرابع نمرة ١٣٤٨ =

ولقد بينا اتجاه الفقه والقضاء نحو الأخذ بالسببية المباشرة والسببية غير المباشرة ، لأن القانون يوجب في جريمة القتل الخطأ مثلاً أن يكون خطأ المتهم هو السبب في وفاة المجنى عليه بحيث لا يتصور أن تحدث الوفاة لولا وقوع الخطأ (١).

وإذا وقع حادث إصطدام مثلاً ولم يصب أحد فان جريمة الإهمال طبقاً لقانون العقوبات لا وجود لها (٢). وإنما لمن أصابه الضرر المادى أن يطالب بالتعويض عن الضرر أمام المحاكم المدنية .

مخلص مما سبق أن رابطة السببية تدخل في الركن المادى للجريمة ، وهذا على العكس من الادانة التى ترتبط بالركن الأدبى للجريمة .

كما أن رباط السببية قد يكون مباشراً أو غير مباشر ، ما دام تصرف الفاعل هو السبب الرئيسى للنتيجة الضارة .

وعلى ذلك فإن الادانة (ركن شخصى) شرط ضرورى للجزاء ،

**La culpabilité. (élément subjectif) est la condition
nécessaire de la repression..**

بينما السببية ركن ضرورى من أركان الجريمة .

بلانش الجزء الرابع نمرة ٤٦٣ وما بعدها ، روسيلية وباتان فى المارجز بالطبعة السادسة نمرة ٤٤٩ . وفى مصر إنظر الاستاذان محمد كامل مرسى والسعيد مصطفى : ص ٢٩٢ اذ يقولان لا بد أن يكون بين ذلك الخطأ والوفاة رابطة السببية المباشرة « ويستندان على حكم لمحكمة النقض المصرية فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٠ منشور بالمجموعة الرسمية السنة ١٢ ص ٣٢٨ . ولكن قد تبين لنا أن محكمة النقض المصرية قد عدت عن ذلك وأخذت بالسببية المباشرة وغير المباشرة ، كما أن الفقه يتجه نحو الأخذ بالسببية المباشرة وغير المباشرة .

(١) نقض جنائى مصرى ١١ يناير ١٩٤٣ بمجموعة القواعد القانونية ص ١٠٠ نمرة ٧٥ ، أنظر أيضاً محكمة دكرنس الجزئية ١٩ أكتوبر ١٩٣٢ المحاماه السنة ١٤ ص ٣٧٦ (القسم الثانى) .

(٢) جنح القاهرة المختلطة ١٦ يناير ١٩٤٩ - مجله التشريع والقضاء السنة ٥٩ ص ١٣٦ .

الفصل الثاني

الأفعال التي تغير من رباط السببية

إذا لم يكن الضرر نتيجة لفعل الفاعل وإنما نتيجة لظرف طارىء أو لقوة قاهرة أو إذا كان نتيجة لخطأ المجنى عليه نفسه أو نتيجة لفعل الغير ، فلا يتوافر رباط السببية بين التصرف الإرادى للفاعل والنتيجة الضارة (١) . وبمعنى آخر يجب أن يكون فعل الفاعل (إن كان قد ارتكب فعلاً) ليس هو السبب في وقوع الضرر .

وعلى الرغم من أن الأفعال التي تغير من علاقة السببية كان من الواجب دراستها مع الخطأ وخاصة إذا كان الضرر نتيجة لفعل المجنى عليه أو لفعل الغير ، إلا أننا نرى أن هذه الأفعال تقطع حلقة الاتصال بين فعل الفاعل (إن كان قد قام بفعل ما) والضرر الذى وقع . هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإن فعل الغير أو فعل المجنى عليه يعتبران بالنسبة للنتيجة من الظروف الطارئة غير المتوقعة والتي لا يستطيع مقاومتها .

لهذا وجدنا أنه من الأصح دراسة هذه الأفعال (الأفعال التي تغير رباط السببية) فى الجزء الخاص برباط السببية دون غيره . ويجب قبل أن نبدأ فى الكلام عن هذه الأفعال أن ندير الالتفات بعدم الخلط بين الأفعال التي تعد رابطة السببية بين فعل الفاعل والنتيجة

(١) وهذا يتفق مع المادة ١٦٥ مدنى والتي تنص على أنه : إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ من سبب أجنبى لا يبدله فيه كحادث مفاجئ أو قوة قاهرة أو خطأ من المضرور أو خطأ من الغير ، كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر ، ما لم يوجد نص أو اتفاق على غير ذلك .

الضارة والأفعال التي تعدم الادانة مثل حالة السكر بدون رضا الفاعل ،
وحالة الجنون . . الخ .

ففي هذه الحالات الأخيرة يتوافر بين فعل الفاعل والنتيجة الضارة
رابط السببية ، ولكن لا يمكن إدانته عن هذه النتائج الضارة .
ولقد سبق أن ذكرنا بأن عدم وجود رابطة السببية يترتب عليه عدم
الادانة وبالتالي عدم مسئولية المتهم .

البحث الاول

القوة القاهرة والظروف الطارئة

يرى بعض الشراح أن القوة القاهرة هي الحادث الفجائي غير المتوقع
والذي لا يمكن إستبعاده ، لأنه نتيجة لقوة خارجية مثل الصاعقة والزوابع
والزلازل والحروب . . الخ . معنى ذلك أن القوة القاهرة لا تنتج إلا عن
حادث مستقل عن الإرادة التي لا تستطيع توقعها أو مفاداتها (١) .

فعدم إمكان التوقع واستحالة المفادة هما الشرطان الواجب توافرها
في القوة القاهرة .

وعلى ذلك فإن المالك مسئول عن القتل باهمال ولا يستطيع أن يبرر
الواقعة بأنها نتيجة لقوة قاهرة إذا مات المستأجر على أثر سقوط سقف
المنزل الذي حملته الرياح ، لأن سقف المنزل لم يكن مثبتا أو مبنيا بناء يتفق

(١) هنري لالو : المطولة في المسئولية المدنية طبعة ١٩٤٣ ص ١٩٩ نمرة ٣٧٠ ، نقض .
جنائي فرنسي ٨ فبراير ١٩٣٦ دالوز ١٩٣٦ القسم الاول ص ٤٤ وتعليق دوندي دي فابريه .
نقض جنائي مصري ٢٠ أبريل ١٩٥٩ مجموعة المكاتب الفني لأحكام النقض - السنة ١٠ ص .
٤٥١ رقم ٩٩ .

مع الأنظمة المتبعة في منطقة تقع في مهب الأعاصير (١) .

كما لا يبرأ المتهم في الإصابة الخطأ إدعائه بأن الفعل نتيجة لقوة القاهرة حيث أن الطريق كان مبللاً بمادة القطران . وهذا لأنه كان من الميسور عليه أن يبطل السرعة ويتفادى وقوع الحادث (٢) .

هذا ، والمرض يأخذ حكم القوة القاهرة إذا جعل الملتزم في حالة استحالة مطلقة من تنفيذ التزامه (٣) .

وقد أقرت محكمة النقض الفرنسية في ٣ مارس ١٨٦٥ بأن المرض الذي يحول بين فتاة بغاء أن تذهب للكشف الطبي عليها طبقاً للوائح البوليس ، يعتبر حالة من حالات القوة القاهرة (٤) .

أما الظرف الطارئ فيختلف عن القوة القاهرة في أنه عائق داخلي ، يجعل الفرد في الاستحالة من أن يتوقع النتيجة (٥) . رغم ذلك فإن الظرف الطارئ كالقوة القاهرة ينفي المسؤولية ، فالفاعل يتصرف بحرية تامة ولكن لا يوجد بين تصرفه الإرادى والنتيجة أى رباط سببى . وقد حكمت محكمة جناح القاهرة المختلطة في ٢٦ فبراير سنة ١٩٣٨ ببراءة المتهم الذى كان يقود سيارته بسرعة تتراوح بين ٦٠ و ٧٠ كيلو مترا في الساعة في الطريق

(١) نقض جنائى فرنسى ٢ مايو ١٩٢٩ Gaz. Pal. ١٩٢٩ ، القسم الثانى ص ١٠٠ ، وكذلك الحال فيمن يشرب الخمر برضائه فهو مسئول عن نتائج أفعاله ، أنظر نقض جنائى فرنسى ٢ يناير ١٩٢١ سبرى ١٩٢٢ القسم الأول ص ١٨٥ وتعليق Roux .

(٢) جناح القاهرة المختلطة ٩ مايو ١٩٣٨ مجلة التشريع والقضاء السنة ٥٠ ص ٢٢٦ .

(٣) H, Baudry, la force majeure en droit penal, thèse Lyon 1938 p. 69.

(٤) نقض جنائى فرنسى ٣ مارس ١٨٦٥ دالوز ١٨٦٦ ص ٢٩٤ وكذلك الاضراب العام في مصلحة البريد والتليفونات والتلغرافات يعتبر حالة من حالات القوة القاهرة : أنظر محكمة نانسى ١٠ يوليو ١٩٠٩ دالوز ١٩١١ القسم الثانى ص ٦١ .

(٥) رو : الموجز في القانون الجنائى طبعة ١٩٢٥ ص ٥٦ عمدة ٧٩ .

الصحراوى (وهى سرعة معتدلة فى طريق صحراوى) فانفجرت منه عجلتان ، الأمر الذى أدى إلى اصابة المجنى عليه . فالمتهم لم يرتكب أى إهمال أو عدم احتياط إذ أنه قام بفحص العجلات قبل سفره فوجدها كلها فى حالة جيدة (١) . وإنما الحادث كان نتيجة لظرف خارج عن ارادته .

ويفرق الأستاذ جارو بين القوة القاهرة والظرف الطارىء بقوله أن القوة القاهرة هى الضغط على الإرادة بينما الظرف الطارىء هو استحالة إدراك الفاعل للنتيجة الضارة (٢) .

ويعطينا الأستاذ رو مثلاً للفرقة بينهما فيقول . إذا قبض على مسافر ولم يستطع من جراء هذا القبض إتمام رحلته ، فإنه يكون فى حالة قوة القاهرة . . أما المسافر الذى ينزل فى إحدى المدن ولم يعد فى الموعد المحدد له بناء على طلب من المحكمة بدون علم منه ، يكون فى حالة ظرف طارىء (٣) .

الواقع أن التفرقة بين القوة القاهرة والظرف الطارىء تفرقة فقهية بحثة إذ لا فرق بينهما فى نفي المسؤولية عن الفاعل (إذا كان قد قام بتصرف ارادى) ، إذ أن تصرف الفاعل لم يكن السبب فى حدوث النتيجة ، بل السبب فى مثل هذه الحالات هو القوة القاهرة أو الظرف الطارىء ؛ وإذا انتفت السببية ، انتفت بالتالى المسؤولية كما سبق أن أوضحنا .

وقد قضت محكمة الاستئناف المختلطة فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٤ أن كثرقة

(١) مجلة التشريع والقضاء - السنة ٥٠ ص ١٤٧ . وأنظر أيضاً بحثاً عن القوة القاهرة فى حالة الحوادث منشور بجريدة المحاكم المختلطة ٢٢ و ٢٣ أغسطس ١٩٤٧ ص ١ و ٢

(٢) جارو : الجزء الأول نمرة ٢٩٦ .

(٣) رو : المرجع السابق ص ٥٩ نمرة ٨٤ .

الضباب الذى عاق المسير وجعل من الاستعالة على السائق المشاهدة على مسافة بعيدة ، لا يعد قوة قاهرة بالنسبة للحدث الذى وقع ، لكنه يعد فقط ظرفاً يوحى للسائق أن يسير ببطء وأن يتخذ الحيطة فى قيادته للسيارة وأن يستعمل بصفة مستمرة إشارات التنبيه (١) .

يتبين مما تقدم أن حالات القوة القاهرة والظرف الطارىء لم ترد فى القانون على سبيل الحصر ، ولذلك يترك الأمر للقاضى الموضوع لتقدير كل واقعة ، حتى يتسنى له معرفة ما اذا كان السبب فى النتيجة الضارة يعد ظرفاً طارئاً أو قوة قاهرة أم لا (٢) .

معنى ذلك أن القاضى الجنائى لا يستطيع أن يتخذ فعلاً معيناً كقرينة قاطعة على أنه ظرف طارىء أو قوة قاهرة .

المبحث الثانى

فعل المجنى عليه وفعل الغير

تنتفى رابطة السببية كذلك بين فعل الفاعل والنتيجة الضارة اذا كان فعل المجنى عليه أو فعل الغير هو السبب الحقيقى للنتيجة . وليس معنى ذلك أن كل تصرف من المجنى عليه أو من الغير ينفى مساملة المتهم بل العبرة بدرجة نشاط كل منهم فى احداث النتيجة ، فإذا ثبت أن المتهم لم يرتكب خطأ يؤاخذ عليه فلا يتوافر رباط السببية .

(١) جازيت المحاكم المختلطة السنة ٢٥ ص ٨ .

(٢) أنظر بودرى : القوة القاهرة فى القانون الجنائى ، رسالة دكتوراه ليون ١٩٣٨ ص ٢٧ . وأنظر أيضاً فى القضاء المصرى ، محكمة الاسكندرية ١٨ ديسمبر ١٩٤٤ - المجموعة الرسمية السنة ٤٥ ص ٢٣١ ، وكذلك نقض فرنسى ٢٩ يناير ١٩٢١ سبرى ١٩٢٢ القسم الأول ص ١٨٥ وتعليق رو ، ٢٧ مارس ١٩٢٦ Gaz. Pal. ١٩٢٦ القسم الأول ص ٥٨ .

فالمصاب يعتبر مخطئاً اذا كان قد قصر فيما يجب عليه من الحيطة والحذر والتبصر ، اذ لم يبذل كل ما في وسعه لتلافي حصول الضرر أو عرض نفسه للخطر (١). وكذلك اذا كان المجنى عليه قد تعمد الاضرار بنفسه، فانتهز فرصة خطأ الجاني واتخذ وسيلة لتنفيذ ما تعمد من ايقاع الضرر بنفسه ، ففي مثل هذه الحالة لا يقضى له بتعويض (٢) .

أما إذا تصرف المجنى عليه تصرفاً عادياً ، فإن السببية تتوافر بين فعل المتهم والنتيجة وبالتالي يكون مسئولاً عنها (٣) . وأحياناً قد يكون الخطأ الذي أدى الى وقوع القتل خطأً مشتركاً بين المجنى عليه والمتهم... فلا يترتب على أثبات خطأ أحدهما أنتفاء مسئولية الآخر (٤) ، لأن كلا منهما ساهم بقسط في أحداث النتيجة .

فلو فرضنا أن صاحب حديقة حفر فيها بئراً لاستخراج المياه ، ولم يضع امن حوله حواجز أو علامات مميزة؛ وأثناء سير خادمه الجديد في الحديقة وقع في البئر ومات على الفور ؛ فإن المالك في هذه الحالة مسئول عن الوفاة ، ولو

(١) نقض جنائي مصري ١٩٣٠/١٢/٢٥ - مجموعة عمر لأحكام النقض - الجزء الثاني ص ١٧٠ رقم ١٣٦ ، نقض فرنسي ١٥ يوليو ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٥ ص ٣٤٠ .
(٢) نقض جنائي مصري ٢٨ نوفمبر ١٩٣٢ الحمام - السنة ١٣ ص ٨١٥ رقم ٥٠١ .
(٣) نقض مصري ٦ أبريل ١٩٣١ مجموعة القواعد القانونية - الجزء الثاني - ص ٢٩٠ نمرة ٢٣٨ .

(٤) نقض جنائي مصري ١٥ أكتوبر ١٩٥٦ حمام السنة ٣٨ ص ١٢ رقم ٢٢ .
يظل جزء من المسئولية على عاتق المجنى عليه الذي عبر الطريق خارج العلامات البيضاء المحدودة طبقاً للوائح الخاصة لعبور المشاة ، أنظر دائرة المرائض الفرنسية ١٣ أبريل ١٩٣٤ دالوز الدوري ١٩٣٤ القسم الأول ص ٤١ وتعليق سافاتييه ، نقض مدني فرنسي ٤ مارس ١٩٥٤ دالوز ١٩٥٤ ص ٣٤٩ .

أن اهمالا قد وقع من الخادم فى عدم ملاحظته لحفر البشر .

وأحيانا يكون خطأ المجنى عليه نتيجة لخطأ المتهم ، ففى مثل هذه الحالة يعتبر المتهم مسئولاً عن كافة الاضرار التى لحقت بالمجنى عليه ، اذ أن خطأه وحده هو الذى أحدث الضرر كما ذهبته محكمة النقض فى ٢٦ / ١ / ١٩٢٩ من أن مجرد ركوب شخص مع صديق له فى سيارة يقودها هذا الصديق مسرعاً فى سيره بها هو إما لا يعتبر فى بعض الصور اشتراكاً فى الخطأ الذى وقع فيه قائد السيارة ، وإذا كان لمجرد قيام هذا الراكب تحت تأثير الفزع بحركة ما التماساً للنجاة فأضر بنفسه لا يعتبر ذلك اشتراكاً فى خطأ القائد (١) .

وكذلك إذا كان المتهم يزاول عملاً مشروعاً ولكنه من الاعمال ذات الخطورة كالملاكمة أو المصارعة ... الخ فإن رابطة السببية بين فعله والنتيجة الضارة قائمة ، وبالتالي يعتبر مسئولاً عن هذه النتائج إذا أخل بشرط من شروط اللعب ، حتى ولو كان خطأ المجنى عليه أكثر جساماً من الخطأ الذى وقع منه (٢) .

وقد قضت محكمة النقض الإيطالية فى حكم يستحق الذكر بأن سائق القطار الذى تشترط عليه اللوائح التصفير حينما يشاهد أحداً على شريط السكة الحديدية يعتبر مسئولاً عن الاضرار التى لحقت بالعمال نتيجة لاهماله (٣) . إن رابطة السببية

(١) مجموعة القواعد القانونية - ٢٥ سنة من ٩٧٧ رقم ٦٠

(٢) نقض جنائى مصرى ٢٥ ديسمبر ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية الجزء الثانى ص ١٧٠ نمرة ١٣٦

(٣) Riv . pen. 1938 p. 362 ، أنظر أيضاً محكمة جنح الاسكندرية المختلطة • أغسطس ١٩٤٢ حيث رأت أنه على الرغم من خطأ المجنى عليه فى أن يسير على حافة الطريق ولم يسرع على الرصيف إلا أن سائق السيارة مسئول من وفاة المجنى عليه - مجلة التشريع والقانون - السنة ٥٥ ص ١٤

تتوافرين عمله السلبى (عدم التصفير) والنتائج الضارة وهى هنا إصابة العمال الذين كانوا على شريط السكة الحديدية، لأن سائق القطار إذا كان قد أطلق صفارة التنبيه لا يتعد العمال عن الشريط .

حقاً العمال قد ارتكبوا فعلاً غير مشروع وهو السير على شريط السكة الحديدية ، ولكن هذا العمل من جانب العمال لا ينبنى مؤاخذه السائق عن الخطأ الذى وقع منه (١) . وكذلك لا تنتهى مسؤولية السائق الذى يصيب أحداً المارة حتى ولو كان هذا الأخير يسير خارج العلامات المخصصة للمرور (٢)

يخاص بما تقدم أن المتهم يظل مسئولاً حتى ولو كان هناك خطأ قد وقع من المجنى عليه ، إلا إذا أثبت أنه لم يرتكب أى خطأ يؤاخذ عليه . وهذا رأى يتفق مع ما قضت به محكمة النقض المصرية فى ١٥ أكتوبر ١٩٥٦ اذ تقول : يصح فى القانون أن يكون الخطأ الذى أدى الى وقوع حادث القتل خطأ مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه ، فلا ينفى خطأ أحدهما مسؤولية الآخر (٣) .

فعدم إزعاج المجنى عليهم لطلب إخلاء المنزل الآيل للسقوط لا ينفى على المتهم إهماله فى صيانة المنزل المنوط به حراسته والمسئول عنه وبالتالي لا ينفى

(١) فى نفس المعنى نقض جنائى فرنسى ١٨ نوفمبر ١٩٢٧ دالوز الاسبوعى ١٩٢٨ ص ٥٣ ، ١٠ يوليو ١٩٥٢ دالوز ١٩٥٢ ص ٦١٨ ، ٢٣ أبريل ١٩٥٥ دالوز ١٩٥٥ ص ٥٢٤

(٢) جنح الاسكندرية المختلطة ٥ أغسطس ١٩٤٢ مجلة التشريع والقانون - السنة ٥٥ ص ١٤ ، نقض فرنسى ٢٠ يوليو ١٩٣٨ جازيت المحاكم ١٥ نوفمبر ١٩٣٨ .

(٣) نقض جنائى مصرى ١٥ أكتوبر ١٩٥٦ ، المحاماة السنة ٣٨ ص ١٢ رقم ٢٢ ، ٣ أبريل ١٩٥٠ - مجموعة أحكام محكمة النقض - السنة الأولى ص ٤٧٦ رقم ١٥٧ .

مستوليته عن الحادث، إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم والمجنى عليهم، فلا ينفي خطأ أحدهم مسئولية الآخر (١).

وكذلك قضت محكمة النقض المصرية بأن المادة ١٦ من لائحة السكة الحديد الصادر بها قرار وزير المواصلات في ٤ مارس ١٩٢٦ وإن كانت تنص على أن للقطارات حق الأسبقية في المرور ويفترض على كل من يريد أن يعبر السكك الحديدية أو المزلقانات أن يثبت أولا خلو الطريق الذي يعترضه؛ إلا أن الحفير المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على المجاز يعتبر خطأ إذا لم يبادر إلى تحذير المارة في الوقت المناسب وتنبيههم إلى قرب مرور القطار وتراخيه في أغلاق المجاز أو إذا لم يستعمل المصباح الأحمر في التحذير وفقا لما تفرضه عليه التعليمات (٢).

فإذا كان سائق السيارة يسير مسرعاً دون أن يطلق آلة التنبيه، فإنه يكون مسئولاً عن إصابة المجنى عليه حتى ولو كان هذا الأخير قد أخطأ بأن خرج من المقهى مسرعاً دون حيلة ليلقي صديقه له على الجانب الآخر من الطريق فوق الحادث. ذلك أنه على فرض التسليم جدلاً بأن المجنى عليه كان خارجاً من المقهى وقت مرور السيارة فلا ينبغي ذلك من خطأ المتهم بقيادته للسيارة بسرعة دون أن يطلق آلة التنبيه مما أدى إلى وقوع الحادث (٣).

(١) نقض جنائي مصري ٢٢ مارس ١٩٦٠ الطعن رقم ١٥٣ السنة ٢٩ قضائية - مجموعة المكتب الفني لأحكام النقض - السنة ١١ ص ٢٩٦ رقم ٥٩، نقض جنائي فرنسي ٦ مارس ١٩٣٦ دالوز الاسبوعي ١٩٣٦ ص ٢٣٧ والمنشور أيضاً في جازيت المحاكم ١٩٣٦ القسم الأول ص ٧١٣

(٢) نقض جنائي مصري ٣٠ يناير ١٩٦١ في الطعن رقم ١٢٥١ لسنة ٣٠ قضائية مجموعة المكتب الفني لأحكام النقض - السنة ١٢ ص ١٢١ رقم ٢٢.

(٣) نقض جنائي مصري ٣٠ أبريل ١٩٥٦ مجموعة المكتب الفني السنة ٧ ص ٦٧٠ رقم ١٨٧، ٤ يونيو ١٩٥٦ مجموعة المكتب الفني السنة ٧ ص ٨٣١.

وإذا ثبت أن الإصابات التي لحقت بالمجنى عليها كانت نتيجة مباشرة لخطأ عامل المصعد، وأن كان ثمت خطأ مشترك بين عامل المصعد والمصابة، إلا أن هذا الخطأ ليس من شأنه أن يمحو حق المصابة في التعويض، وإن كان يؤثر في تقدير المبلغ الذي يقضى لها به (١).

أما إذا كان المجنى عليه قد قصر في حق نفسه تقصيرا جسيما بنومه على القضبان التي هي معدة لسير القطارات عليها وكان ذلك - لمخالفته للألوف بل للمعقول لا يمكن أن يرد على بال أى سائق، وكان لا يوجد من واجب يقضى بأن يستمر السائق طول سير القطار في إطلاق زمارته ولو لم يكن تحت بصره في طريقه أشخاص أو أشباح؛ فإن السائق لا يكون مسؤولا عن النتيجة الضارة (٢).

ولكن احتمال وقوع الحادث الذي أدى الى وفاة المجنى عليه من تداعى سلم عربة الترام بسبب عيب فيه تحت قدميه على أثر ركوبه عليه يبرر براءة سائق الترام، وإن الحادث على هذه الصورة يكون نتيجة لعيب ذاتى فى سلم الترام مما لا دخل للسائق فيه (٣).

هذا وقضت محكمة النقض المصرية فى ١٣ / ٦ / ١٩٤٩ فى الطعن رقم ٧٠٨ لسنة ١٩ قضائية (٤) : بأنه إذا كان الحكم قد حصل واقعة الدعوى فى قوله أن المجنى عليه أصيب من سيارة كان يقودها المتهم وإن هذا خطأ لأنه

(١) نقض مدنى مصرى ٢٠ مايو ١٩٥٤ مجموعة القواعد القانونية - ٢٥ سنة ص ٩٧٧ رقم ٥٩ .

(٢) نقض جنائى مصرى ٢٣ أبريل ١٩٤٥ - مجموعة القواعد القانونية - الجزء السادس ص ٧٠٣ رقم ٥٦١ .

(٣) نقض جنائى مصرى ٢٨ يناير ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية الجزء السابع ص ٦٠ - ٦٨

(٤) مجموعة القواعد القانونية - ٢٥ سنة - الجزء الثانى - ص ٩٤٠ - رقم ٣٦ .

لم يستعمل زمامة السيارة التي كان يقودها ولم يحسب حساباً لضيق الطريق الذي كان يسير فيه فيتخذ لهذا الظرف الحذر اللازم ثم أدان المتهم دون ان يبين الظروف والملايسات التي وقع فيها الحادث ووجه الإهمال الذي وقع من المتهم وواقعته وهل كان في مقدور المتهم رؤية المجنى عليه امامه حتى كان ينبهه بالزمامة او يعمل على مفاداته بسيارته، فإنه يكون قاصر البيان واجبا نقضه .

ولا يشترط لا عفاء المتهم من المسؤولية ان يكون المجنى عليه الذي وقع منه الخطأ مدركاً لماهية أفعاله ، فقد يكون المجنى عليه قاصراً كما قد يكون فاقد الشعور أو الإدراك نتيجة مرض عقلي أو تحت تأثير مخدر (١) .

* * *

تكلمنا عن الأفعال التي قد تقع من المجنى عليه نفسه : أما الأفعال التي تقع من الغير فإن الغير هو المسئول عن النتائج الضارة . وعلى ذلك فإن الأفعال التي تقع من الغير تعتبر بالنسبة للمتهم ظرفاً طارئاً ليس من الميسور عليه توقعه أو تفاديه ؛ كما اذا مزح شخصان معاً ودفع أحدهما فجأة الآخر أمام السيارة .

أما إذا أطلق شخص سراح مجنون خطر ، ووقع من هذا المجنون أفعال ضارة فإن من أطلق سراحه هو المسئول مدنياً وجنائياً عن الأضرار ، إذ أن تصرفه في إطلاق سراحه هو السبب في وقوع الضرر بالغير .

يخلص من كل ما سبق ان رابطة السببية ركن ضروري من أركان جريمة الإهمال وبانتفاها تنقضي الجريمة . فعلى الرغم من أن رباط السببية مسألة موضوعية متروكة لتقدير قاضي الموضوع إلا أن عدم ذكرها في

(١) بلانيول وريبير في الموسوعة في شرح القانون المدني - الجزء الثالث رقم ٦٨ ، محكمة جرينوبل ١٢ يونيو ١٩٣٥ دالوز الاسبوعي ١٩٣٥ ص ٤٦٨ .

الحكم ، يجعل الحكم باطلا ومستوجبا للنقض (١) .

وليست رابطة السببية قاصرة على جرائم الاهمال بل هى شرط أساسى فى جميع الجرائم دون استثناء سواء أكانت جرائم عمدية أو غير عمدية .
وسبق أن تعرضنا لأهم النظريات فى السببية حتى نستطيع ان نهتدى الى نظرية أكثر اتزاناً وتحقيقاً للعدالة .

وقد لاحظنا أن الطبيعيين les naturalistes وعلى رأسهم فون بورى ينادون بنظرية تعادل الأسباب . إنهم يرون أن السبب هو مجموعة الشروط الايجابية او السلبية التى أدت إلى ظاهرة ما ، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، بعيدة أو قريبة ... فكها جميعاً على قدم المساواة .

حقاً ان نظرية تعادل الأسباب تعاقب كل فرد ساهم ، ولو بقسط محدود فى إحداث النتيجة لأنها لا تفرق بين السبب والشرط والظرف . انها نظرية كمية ، ولكننا فى التطبيق سنصطدم بمبدأ العدالة والانصاف .

هذه النظرية لا تسمح بتطبيق الظروف المخففة كما انها لا تفرق بين الفاعل والشريك .

ومن جانب آخر إنها لا تعترف بالأفعال الخارجية اللاحقة على تصرف المتهم فى تكوين الرباط السببى (حالة المصاب الذى ينقل إلى المستشفى فتصطدم العربة التى تنقله بعربة أخرى ويموت على الفور) .

وهذا ماذفعنا إلى الأخذ بنظرية السبب الملائم على الرغم من الانتقادات التى وجهناها إلى هذه النظرية .

(٢) نقض مصرى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية الجزء الثانى ص ٦٨ نمرة ٧٥ .

لكننا أخذنا بنظرية السبب الملائم بعدما أدخل عليها الفقيه الايطالى Antolesei البعض من التعديلات فى نظريته السبب الانسانى المطلق (١).
يقول Antolesei أن هناك عاملين فى إيجاد الرباط السببى المادى :
عامل إيجابى وعامل سلبى .
العامل الايجابى هو فى تدخل الانسان فى مجرى الأمور التى تسفر عن
نتيجة معينة .

أما العامل السلبى فهو عدم رجوع النتيجة الضارة إلى فعل آخر .
إذن السببية المادية يجب أن ترجع إلى فعل الانسان أو بواسطة الانسان .
وعلى ذلك نعتقد أن الأخذ بنظريه السبب الملائم مع التعديلات التى
ضافها Antolesei سيحقق استقراراً بين وجهات نظر رجال الفقه والقضاء .

(1) Antolesei, il rapporto di Causalita del diritto penale. ed 1934 p . 178
Suiv, manuele di diritto penale, Parte Generale, ed. 1955, p . 170 .

القسم الثاني

الجزاء والتعويض في جريمة الإهمال

مقدمة القسم الثانى

تكلمنا فى القسم الاول عن الشروط الواجب توافرها فى جريمة الاهمال فاذا توافرت هذه الشروط فان الفاعل يسأل جنائيا . لذلك سنتناول فى القسم الثانى من الكتاب الجزاء والتعويض إذا ما وقعت جريمة من جرائم الاهمال . سنعرض أولا دراسة سريعة لجرائم الاهمال المنصوص عليها فى قانون العقوبات وهى : القتل والاصابة الخطأ ، والحريق غيرى العمدى ، وهرب المحبوسين باهمال الحراس واهمال الموظفين والمستخدمين ؛ وسوف لا نتعرض للاضرار الناتجة عن احدى وسائل النقل لانه موضوع يستحق الدراسة على حده .

ودرستنا لجرائم الاهمال فى قانون العقوبات يجعلنا نتجه نحو فكرة جديدة وهى اهمال ذى الخبرة أو الحرفة لأن هذا النوع من الاهمال أكثر خطرا على المجتمع ، فجمهور الناس يعطون ثقتهم لهؤلاء الاشخاص لخبرتهم المهنية أو لمؤهلهم العلمى . معنى ذلك أن اهمالا من أحد هؤلاء الذين يحوزون ثقة المجتمع ، يسبب فيه ذعرا أشد من الاهمال الذى يقع من الفرد العادى . ومثل هؤلاء ، الاطباء والمهندسين وسائقى السيارات . . . الخ .

ولم يكن قانون العقوبات قبل تعديله بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ يذكر شيئا عن هؤلاء بل ولم يكن القضاء يفرق فى العقوبة بين الجريمة التى تقع من أحد هؤلاء وبين الجريمة التى تقع من الفرد العادى . ولقد إنتقدنا فى الطبعة الاولى من هذا الكتاب هذا النقص التشريعى ؛ الذى عاجله المشرع فى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ . فضلا عما تقدم فإن مسئولية الفاعل ، فى تعويض المجنى عليه عن الاضرار التى لحقت به ، وفى توقيع الجزاء الذى ينص عليه قانون العقوبات عليه ، تعتبر مسئولية عينية

Responsabilité objective لأن المسؤولية العينية مرتبطة بالصالح العام والدفاع عن المجتمع . ففى مجتمع يهدد سلامته بعض الافراد الذين تأخذهم نزعة الطيش والانانية ، لابد وأن يوقع عليهم الجزاء عن أخطائهم وأن يعوضوا المجنى عليهم أو ذويهم طبقاً لقواعد المسؤولية العينية . أن شركات التأمين التى تتكفل بدفع التعويض للجنى عليه أو لذويه ، جعلت عبء المسؤولية هيناً على الفاعل وخاصة أمام العقوبة المنصوص عليها فى المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات ، و خلقت فى الجمهور طائفة لا تكترث بأرواح الآخرين مادام التعويض المدنى تتحمل عباه شركات التأمين الآن .

وهذا الوضع هو الذى دفع البعض من رجال القانون المصرى وعلى رأسهم أستاذنا الدكتور القللى إلى المناداة بعقوبة أكثر صرامة من تلك المنصوص عليها حالياً فى مواد قانون العقوبات الخاصة بجرائم الاهمال (١) . وإن هذا رأى يتفق مع المذهب الوضعى حيث يرى **Ferri** بأن العقوبة فى جرائم الاهمال ، لا تهدف أمام التقدم الصناعى والعلمى إلا الدفاع عن المجتمع (٢) . فلا بد وأن تحقق هذا الهدف .

ليس الهدف من قانون العقوبات هو زج كل فاعل لجريمة من الجرائم فى السجن ، وإنما هدفه الاساسى هو الدفاع عن المجتمع وحمايته من كل فرد يهدد سلامته وطمأنينته .

قد يترتب على الاهمال الوفاة أو الاصابة بالامراض المعدية أو الحريق أو الاضطراب فى الأمن العام إذا ما هرب مسجون باهمال من حارسه ؛

(١) أنظر المسؤولية لدكتور القللى ص ٢٠٦ .

(٢) *La sociologie Criminelle*, P. 368 وعلى العكس من ذلك المذهب العلمى الذى يرى بأن العقوبة لا بد وأن تكون استثنائية : أنظر سوفار : رسالة دكتوراه باريس ١٨٨٩ ص ١٠٥ .

هذه كلها أضرار تحمل بالمجتمع الانساني من جراء اهمال وقع من أحد أفراده .
ولا يبحث الجمهور عما إذا كان الفاعل قد ارتكب الفعل باهمال منه أو
بقصد جنائي ، وإنما يبدى الجمهور رأيه متأثراً بمدى الاضرار الناتجة عن
هذا الفعل .

معنى ذلك أن العقوبة المنصوص عليها في قانون العقوبات عقوبة عينية
وليست عقوبة شخصية ، فهي ترجع إلى جسامة الفعل ومدى تأثير
المجتمع به .

إذن العقوبة ضرورة لحماية المجتمع . ومع ذلك فليس المقصود بها زج كل
فاعل في السجن وإنما في إيجاد جزاء تهديبي وقائي لا يحط من اعتباره أو
يؤثر على كيانه في المجتمع فيما بعد .

ويقسم الاستاذ Angiolini (١) الفاعلين لجرائم الاهمال من ناحية
الدفاع عن المجتمع والعدالة الجنائية إلى أربعة أقسام : -

١ - كل من يترتب عن خطئه أضرار أو أخطار إذا كان الخطأ ناتجاً
عن نقص في شعوره الأدبي نحو الغير ، وهذه هي حالة السائق الذي لهوى
في نفسه يسير بسرعة فائقة في طريق شديد الازدحام .

ب - كل من يحدث ضرراً بالغير نتيجة لنقص في خبرته المهنية كالطبيب
والموظف وعامل السكك الحديدية ... الخ ، فهو مدان لعدم قيامه بالشروط
التي تتطلبها المهنة .

(١) أنظر Entico Ferri في بحثه عن جرائم الاهمال المنشور بمجلة قانون
العقوبات وعلم الاجرام سنة ١٩٢٥ ص ٧ في ، delitti, colposi, Angiolini
Torino 1901 .

ج - كل من يتمتع بشعوره وجدير في القيام باعبائه ومع ذلك فهو ضعيف البصيرة لانه ذو حسياسيه مرهفة .

د - كل من كان مرهقاً من أعباء العمل ، ولا يرجع هذا الارهاق إلى خطئه فينسى القيام بعمل يلتزم به أو لم يتخذ الحيلة اللازمة في تصرف ما ، فيترتب على ذلك أضرار بالغير .

لقد أوضح لنا Angiolini الحالات المختلفة التي يقع بسببها الفرد في إحدى جرائم الإهمال . أنه يفرق بين الأشخاص حسب الحساسية والكفاءة والأعباء . فالبعض منهم لا يكثرث بأرواح الآخرين كما أن البعض الآخر يمتاز بالكفاءة وخدماته في المجتمع . إذن الحالة النفسية العامة للتهم لا بد وأن تكون موضع الاعتبار عند تقدير القاضي للخطأ (الإهمال أو عدم الاحتياط) ، فله أن ينزل بالعقوبة إلى حدها الأدنى أو يرتفع بها إلى الحد الأقصى .

يجب أن يكون الجزاء في جرائم الإهمال وسيلة من وسائل الدفاع عن المجتمع إذ أن جرائم الإهمال في عصرنا الحديث دائمة الازدياد . ولقد انتقدنا في الطبعة الأولى من هذا الكتاب النقص التشريعي في عدم تسلسل العقوبة بتسلسل الأضرار : ولقد تجنب المشرع في القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ هذا النقص التشريعي .

فقد كانت المادة ٢٣٨ عقوبات والتي تكلمت عن القتل الخطأ ، تعاقب بالحبس (لا يزيد عن ثلاث سنوات) أو الغرامة ٢٠٠ جنيه حتى إذا تعدد المجنى عليهم .

وكذلك كانت المادة ٢٤٤ عقوبات التي تتكلم عن الإصابة الخطأ ، فقد كانت العقوبة فيها لا تزيد عن ستة أشهر أو الغرامة عشرة جنيهات ، حتى إذا

ما أسفرت الاصابات عن عاهات مستديمة لأكثر من شخص .

وقد كانت المادة ٢٤٤ عقوبات مصرى قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ موضع نقد كبير لأنها لا تفرق بين الاصابات الجسيمة والعاهات المستديمة وما إذا كان هناك مصاب واحد أو عدد من المصابين ؛ وهذا بعكس بعض التشريعات الاجنبية كالتشريع الفرنسى مثلاً فى المادة ٣٢٠ عقوبات والى تفرق بين ما إذا كانت الإصابات أدت إلى عجز عن العمل الشخصى أكثر من ستة أيام أم لا .

فإذا كانت الاصابات أدت الى عجز عن العمل الشخصى أقل من ستة أيام ، فالمادة ٤٨٣ عقوبات فرنسى (مخالفة) هى الواجبة التطبيق . وإذا أدت الاصابة إلى عجز يزيد على ستة أيام فالمادة ٣٢٠ عقوبات فرنسى هى الواجبة التطبيق .

فضلاً عما تقدم ، فللقاضى فى التشريع الفرنسى الحق فى معاقبة الفاعل بالحبس مدة لا تزيد عن سنة والغرامة التى لا تزيد عن ٥٠٠.٠٠٠ فرنك (خمسمائة جنية تقريباً) أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وعلى ذلك فالقول بأن القاضى المصرى كانت له حرية تقدير العقوبة من حدها الأدنى الى حدها الأقصى لم يكن كافياً لحل مشكلة اجتماعية كما إذا تعدد المجنى عليهم مثلاً .

ولقد أحسن المشرع الايطالى فى المادتين ٥٨٩ و ٥٩٠ عقوبات واللتين فيهما أمر بتساعد العقوبة حسب جسامه الاضرار .

فالمادة ٥٨٩ عقوبات ايطالى تنص على معاقبة الفاعل فى القتل باهمال بالحبس من ٦ شهور إلى خمس سنوات . وإذا كان عدد القتلى أكثر من

شخص أو شخص واحد قد مات وواحد أو أكثر قد أصيبوا بأضرار
فالعقوبة لا تتجاوز ١٢ سنة .

وكذلك المادة ٥٩٠ عقوبات إيطالي التي تعاقب بالحبس لمدة لا تزيد
عن ثلاثة أشهر أو الغرامة التي لا تزيد عن ٥٠٠٠ ليرة لكل من تسبب
باهماله في إيذاء الغير (١) .

أما إذا كان الإيذاء على درجة من الجسامة فالعقوبة الحبس الذي لا
يزيد عن ستة أشهر أو الغرامة التي أقصاها ١٠٠٠٠ ليرة ، وإذا كان الإيذاء
جسيما للغاية فالحبس لا يزيد عن سنتين أو الغرامة التي لا تزيد عن
٢٠٠٠٠ ليرة .

وإذا ترتب عن الإيذاء تعدد المجنى عليهم ، فإن العقوبة لا تزيد عن
خمس سنوات .

وأمام هذا النقص التشريعي الذي تكلمنا عنه كثيراً في الطبعة الأولى
من هذا الكتاب سنة ١٩٥٨ صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ معدلاً
للمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات مصرى .

فالمادة ٢٣٨ عقوبات بعد تعديلها تنص على أن : تكون العقوبة الحبس مدة
لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنين وغرامة لا تقل عن مائة جنيه
ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين إذا وقعت الجريمة
نتيجة إخلال الجاني إخلالاً جسيماً بما تفرضه عليه أصول وظيفته أو مهنته
أو حرفته أو كان متعاطياً مسكراً أو مخدراً عند ارتكابه الخطأ الذي نجم عنه
الحادث أو نكل وقت الحادث عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة أو عن

(١) اللجنة المصرية بساوى ١٦٠٠ لير تقريبا

طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك . وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سبع سنين إذا نشأ عن الفعل وفاة أكثر من ثلاثة أشخاص ، فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على عشر سنين .

وكذلك تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٤٤ عقوبات على أن تكون العقوبة الحبس إذا نشأ عن الجريمة إصابة أكثر من ثلاثة أشخاص ، فإذا توافر ظرف آخر من الظروف الواردة في الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنين .

وان كنا نتفق مع المذهب الإبطالى فى تصاعده بالعقوبة حسب جسامة الضرر ، وكذلك ماذهب إليه المشرع المصرى فى القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الا أننا لا نوافق إطلاقاً على الاختلاط القائم بين المسجونين عن مختلف الجرائم : فالسجن لا يؤدى رسالته التهديبية أو الإصلاحية بل سيكون مدرسة لانتشار الاجرام اذا ماوضع الفاعل لجريمة اهمال مع الفاعلين للجرائم الاخرى كالقتل والسرقه . . الخ .

ان الهدف من الجزاء وخاصة فى جرائم الاهمال إصلاح الفاعل وحماية المجتمع من طيشه وعدم احتياطه . اذن هل سيتحقق هذا الهدف إذا زج به مع آخرين أكثر منه خطورة على المجتمع ممن يتخذون الاجرام حرفة لهم ؟ هل من الأفضل إيقاف او منع من وقع منه الاهمال عن قيامه بعمل مماثل مدة من الزمن بدلاً من زجه فى السجن ؟

حقاً ليس السجن هو الوسيلة الوحيدة للدفاع عن المجتمع ضد المذنب وسوف نتوسع فى هذا الموضوع فيما بعد قبل أن نتكلم عن التعويض عن الاضرار .

ان التعويض عن الاضرار ضرورة لتعادل الذمم ، لأن الاضرار التي لحقت بالمجنى عليه أحلت به خسائر كما حرمته من الكسب . اذن على الفاعل أن يعرض المجنى عليه عما أصابه من أضرار .

والتعويض عن الاضرار قد يطالب به المضرور إما أمام القاضى الجنائى تبعاً للدعوى الجنائية أمامه وإما أمام المحكمة المدنية التى هى أصلاً مختصة بذلك . ومع ذلك فإنه من الملاحظ أن شركات التأمين هى التى تتحمل عبء التعويض دون الفاعل للجريمة (خاصة فى حالة التأمين عن الخطأ أو بمعنى أكثر وضوحاً التأمين ضد المسؤولية) ، وهذا ما يدفعنا دائماً إلى تأييد فكرة العقوبة وإنما العقوبة التأديبية التى تساعد المجتمع على الاقلال من النسبة المرتفعة فى جرائم الإهمال .

الباب الأول

جرائم الاهمال فى قانون العقوبات المصرى

جرائم الاهمال قد وردت فى القانون على سبيل الحصر كالقتل والاصابة الخطأ (المادتان ٢٣٨ و ٢٤٤) ، والحريق غير العمدى (المادة ٣٦٠) ، وهرب المحبوسين نتيجة اهمال المسكفين بحراستهم (المادة ١٣٩) والحوادث التى تقع على احدى وسائل النقل بغير عمد (المادة ١٦٩) وسرقة المستندات أو الاوراق الرسمية المودعة نتيجة اهمال الموظف المختص (المادة ١٥١) والاهمال الجسيم الذى يقع من الموظف العمومى ويلحق ضرراً جسيماً بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها ... الخ (المادة ١١٦ مكرراً ب) .

وجرائم الاهمال الواردة بقانون العقوبات ليست قاصرة على ما جاء بباب الجرح ؛ بل ورد الكثير منها أيضاً بباب المخالفات كمن يتسبب فى جرح أو موت بهائم أو دواب الغير باهمال (ثانياً من المادة ٣٨٩) ومن يهمل فى أداء أعمال مصلحة أو بذل المساعدة وكان قادراً عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء فى حالة الفيضان أو الغرق أو الحريق (أولاً من المادة ٣٨٦) ومن يهمل فى تنظيف أو اصلاح المداخل أو الافران أو المعامل التى تستعمل فيها النار (المادة ٣٧٧ وأولاً من المادة ٣٧٨) ومن يهمل فى وضع مصباح على المواد أو الاشياء التى وضعها أو تركها فى طريق عام أو على الحفر التى عملها فيه (الفقرة الثانية من المادة ٣٧٦) ومن يلقى بغير احتياط قاذورات على انسان يجازى بدفع غرامة لا تزيد على خمسين قرشاً مصرياً ... الخ (المادة ٣٩١) ... إلى آخره .

سوف لا نتعرض فى دراستنا إلى المواد الخاصة بالمخالفات وسيقتصر

بمحتنا على الجنب سوا تلك التي تقع من فرد عادي أو من فرد ذي خبرة ، ومعنى ذلك الشخص الذي يهمل في قيامه باصول مهنته أو حرفته ، ومثال ذلك الطبيب أو الجراح ، والسائق والمهندس ، لأنهم أفراد لا يحصلون على الرخصة التي تبيح لهم القيام بعملهم الا بعد خبره طويلة أو بعد اجتيازهم لاختبارات علمية وعملية ، وهذا ما يجعل الجمهور يأتمن لهم ويثق في تصرفاتهم؛ وعلى ذلك فان اهمالا من أحد ذي حرفة أو مهنة يقلل ثقة الناس بالكفاءات العلمية والمهنية مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي .

وسوف نعرض في دراستنا إلى حالة خاصة وهي حالة « الحلاق » الذي يزاول الطب في بعض القرى المصرية . وهي حالة ليست قاصرة على مصر بل منتشرة في الكثير من بلاد الشرق . وان مزاولة هؤلاء لمهنة الطب أو التمريض يؤدي إلى وفاة المرضى أو اصابتهم بعااهات مستديمة .

اننا نرى أن الحلاق يرتكب جريمة عمدية وهي المزاولة غير الشرعية للطب ، وقد يترتب على هذه الجريمة العمدية نتائج ضارة كان من الميسور عليه توقع حدوثها (كالوفاة أو العاهة المستديمة) . لذلك نرى أن الفاعل ينطبق عليه في هذه الحالة نظرية القصد الاحتمالي ، وسوف نوضح ذلك فيما بعد عقب ما سنذكره عن مسئولية الاطباء .

الفصل الأول

جناح الإهمال في قانون العقوبات المصري

المبحث الأول

القتل والاصابة الخطأ

تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ عقوبات مصرى بعد تعديلها بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أن : « من تسبب خطأ في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم احترازه أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ... الخ .

كما تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ عقوبات بعد التعديل على أن « من تسبب خطأ في جرح شخص أو إيدائه بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله أو رعونته أو عدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح والأنظمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين » ... الخ .

فمن الملاحظ أن المادة ٢٣٨ عقوبات تتكلم عن القتل الخطأ والمادة ٢٤٤ عقوبات تنص على الاصابة الخطأ ...

ورغم ذلك فإن الشروط اللازمة لتكوين الجريمة لا تختلف في كل من المادتين عن الأخرى (الخطأ — الضرر — رباط السببية) ، ولكن

الخلاف بينهما يرجع إلى درجة جسامته النتيجة الضارة .
ويلاحظ أيضاً أن المادتين لاتعاقبان فقط كل من أحدث الضرر بفعله
المادى بل كذلك كل من تسبب فى ذلك الضرر كما هو الحال فى حالة الامتناع
عن عمل شئ .

وقد حكمت محكمة الجنح المختلطة بالقاهرة فى ١٥ أبريل ١٩٣٩ بأن
الشخص الذى يترك « كلبه » بدون رباط أو كمامة مما جعله يعرض المجنى
عليه ويحدث به بعض الجروح ، يعد مسئولاً عن الجرح بإهمال (١) .

وأصدرت محكمة Jonzac الفرنسية حكماً شبيهاً لذلك فى ١٩ ديسمبر
١٩٥٠ إذ قضت بمعاقبة صاحب الكلب الذى تركه ضالاً فى الطريق العام
عن القتل خطأ إذ أن كلبه الضال تعرض لأحد راكبي الموتوسيكل مما أدى إلى
إنقلاب الموتوسيكل به ووفاته على الفور (٢) .

هذا ، وكانت المادة ٢٤٤ عقوبات قبل تعديلاتها لا تنص إلا عن الجروح
غير العمدية . وإن هذا النقص فى التشريع كان موضع نقدنا فى الطبعة
الأولى من هذا الكتاب (٣) . ولقد أحسن المشرع فى اضافته للمادة ٢٤٤
عقوبات كلمة إيذاء التى نصت عليها معظم التشريعات الاجنبية لتعبر بها عن
كافة الاضرار التى تلحق بالشخص ولا تؤدى إلى وفاته كالأضرار المعدية
والخدمات الداخلية (٤) .

فالمادة ٢٣٦ عقوبات بولندى (قانون العقوبات البولندى الصادر
سنة ١٩٣٢ والذى يجرى العمل به حتى الآن) تنص على أن : كل من تسبب

(١) مجلة التشريع والقضاء السنة ٥١ ص ٢٥٨ .

(٢) دالوز ١٩٥١ ص ٧٢ .

(٣) الدكتور أبو اليزيد المتيت فى جرائم الإهمال طبعة ١٩٥٨ ص ٣١ .

(٤) أنظر المواد ٥٩٠ عقوبات أيطالى ، ٢٣٠ عقوبات المانى ، ٢٣٦ عقوبات بولندى ،

٢٢٠ عقوبات فرنسى .

فى إىذاء بدنى أو ارتباك فى الصلحة الأمر الذى يهدد الحىاة أو يجعلها فى
خطر لمدة أكثر من عشرين يوماً ، يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن
خمس سنوات .

أما الفقرة الثانية وهى التى تهمنا تنص على معاقبة من تسبب فى الاصابة
خطأً بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو منعه من حق زاوله المهنة مدة لا تزيد
عن سنة .

وفى فرنسا صدر مرسوم بقانون فى ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥ باضافة عبارة :
الأمراض المعدية ، إلى نص المادة ٣٢٠ عقوبات فرنسى الخاصة بالاصابة
الخطأ .

وهذا لأن الاصابة الخطأ ليست قاصرة على الجروح الخارجية فقط
ولأنما تشمل أيضاً كل اعتداء على جسم المجنى عليه سواء أكان الاعتداء
داخلياً أو خارجياً بما فى ذلك الأمراض التى قد تنتقل إليه باهمال
من الغير .



ونقتصر على هذه النبذة لأن معظم الحالات التى تعرضنا إليها من قبل
متعلقة بالقتل أو الاصابة ، فسبق أن أوضحنا أركان هذه الجرائم وما استقر
عليه الفقه والقضاء فيها .

المبحث الثانى

الحريق غير العمدى (باهمال)

المادة ٣٦٠ عقوبات تأمر بأن : « الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو
ترميم الافران أو المداخن أو المحلات الأخرى التى توقد فيها أو من النار
الموقدة فى بيوت أو مبان أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب

من كيما ن تبن أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن المشتملة على مواد
الوقود وكذا الحريق الناشئ عن إشعال سوار يخ فى جهة من جهات البلدة
أو بسبب إهمال آخر إلى آخره ، (١) .

أخذ المشرع المصرى المادة ٣٦٠ عقوبات عن المادة ٤٥٨ عقوبات
فرنسى ؛ كما أنه لم يتبع نفس الطريقة التى اتبعها المشرع الفرنسى فى وضع الحريق
باهمال فى باب « التخريب والتعيب والاتلاف » .

و الواقع أن المشرع المصرى قد أحسن فى وضعه الحريق باهمال فى
هذا الباب ، وكان من باب أولى أن يضع الحريق العمدى تحت هذا الباب
أيضاً لأن النتيجة المترتبة عن الحريق هى التخريب والاتلاف ، وهذا كما
فعل المشرع البلجيكى ، إذ نجد تحت باب التخريب والتعيب والاتلاف المادة
٥١٠ عقوبات وما بعدها وهى الخاصة بالحريق العمدى كما نجد أيضاً تحت
نفس الباب المادة ٥١٩ التى تنص على الحريق غير العمدى (٢) .

وعلى العكس من وجهة نظرنا يقول الدكتور محمود مصطفى بأن « وضع
الشارع هذا النص فى باب التخريب والتعيب والاتلاف على اعتبار أن
الحريق يصيب مالا بالتلف ، وهو وضع شاذ إذ أن الجرائم المنوّه عنها فى

(١) تقابل المادة ٤٥٨ عقوبات فرنسى الملقاة بلائحة ١٤ أكتوبر ١٩٤٥ وهى ذلك أصبح
الحريق باهمال فى فرنسا مخالفة طبقاً للمادة ٤٨٣ عقوبات : أنظر فى هذا المعنى دالوز ١٩٤٦
ص ١٥٧ ومذكرة العبد *voirin* .

صدر قانون فى ٤ مايو ١٩٥٠ (أنظر دالوز ١٩٥٠ ص ١٢١) يضيف المادة
٣٢٠ عقوبات مكرر وهى تتعلق بالحريق غير العمدى الذى يترتب عنه الوفاة أو الإصابة
لشخص أو لاكثر من شخص فى حدود ما هو منصوص عنه فى الفقرة الرابعة من المادة
٤٨٣ عقوبات .

(٢) أنظر أيضاً المشرع الايطالى فى المواد من ٤٢٢ إلى ٤٥١ عقوبات تحت باب
« الجرائم المخلّة بالسلامة العامة » .

هذا الباب جرائم عمدية . . . فكان موضعه اللائق به هو الحريق لاتحاد العلة في العقاب ، (١) .

هذا الرأي محل نظر لأننا سبق أن أوضحنا بأن الحريق العمدى كالحريق غير العمدى ، يدخل كل منهما في باب التخريب والنعييب والاتلاف معنى ذلك أنه من الأرجح أن يضع المشرع المواد المتعلقة بالحريق العمدى في باب التخريب والاتلاف .

هذا ولم توضح المادة ٣٦ عقوبات ما إذا كان الشيء المحترق يجب أن يكون عقارا أو منقولا . والواقع أن النص جاء عاماً فشمّل العقارات والمنقولات (٢) . ومن جهة أخرى حتى نستطيع تطبيق هذا النص ، يجب أن يكون الشيء المحترق مملوكا للغير *appartient à autrui* ، فلا تنطبق المادة على المالك المنسب في حريق ملكه (٣) إذا لم يسفر عنه ضرر بالغير .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ما هو الحكم بالنسبة للفعلة والخدم الذين يحرقون باهمالهم أموالا مملوكة للسيد أو لرب العمل ؟

حتى نوضح ذلك يجب أن نفرق بين ما إذا كان الفاعل يقوم بالتصرف عن تلقاء نفسه أو بناء على أمر من سيده ؛ فإذا كان الفاعل يقوم بالتصرف من تلقاء نفسه ، فهو مشمول عن الحريق غير العمدى الذى نتج عن تصرفه (٤) .

(١) شرح قانون العقوبات طبعة ١٩٤٨ ص ١٥٠ فقرة ٢٢٦ .

(٢) المادة ٤٥٨ عقوبات فرنسي ملغاة كانت صريحة في أن الحريق يقع على المنقول وعلى العقار .

(٣) محكمة أسبوط ٢٠ أغسطس ١٩٢٣ الهامة السنة الرابعة ص ٤٦٤ .

(٤) أنظر جارسون : الجزء الثانى طبعة ١٩٣٠ ص ٣٢٨ فقرة ٩ حيث ذكرى هذا المعنى حكما لمحكمة السين فى ١٦ يناير ١٨٩٩ ، وعكس ذلك محكمة الباط فى ٢٤ أبريل ١٩٢٣ الهامة السنة الثالثة ص ١٣٦ .

وعلى العكس من ذلك إذا كان الفاعل قد تصرف بناء على أمر من سيده فإنه يتساوى مع السيد في هذه الحالة ، لأن القانون يريد حماية المالك من الأضرار التي تقع من الغير . وبما أن المالك هو الذي سمح للفاعل القيام بالتصرف الذي نتج عنه الأضرار ، فالفاعل لا يسأل عن الحريق غير العمدى (١) .

ونحن نرى أن هذه التفرقة يمكن الأخذ بها في حالة الحريق باهمال الذي يقع من الأقارب الذين يعيشون في كنف المالك .

وقد حكمت محكمة جنح العياط في ٢٤ أبريل ١٩٢٢ بأن المادة ٣١٥ عقوبات (المادة ٣٦٠ في القانون الحالي) لا تطبق على الزوجة التي تحرق باهمال منها أمتعة أزواجها لأن رابطة الزوجية تجعل منها شخصاً واحداً (٢) .

كذلك حكمت محكمة بني سويف في ٢١ أبريل ١٩٢٨ (٣) بأن : لا تقع جريمة الحريق باهمال المنصوص عليها في المادة ٣١٥ (٣٦٠ حالياً) إذا كان الإهمال المنسوب إلى المتهم قد وقع أثناء عمل له علاقة بالحالة المعيشية المشتركة بين الزوجين أو الأقارب أو أثناء أداء خدمة المالك إن كان المهمل زوجاً أو قريباً أو خادماً أو وكيلًا . . . فإذا كان الإهمال واقعاً من أحدهم وهو يعمل عملاً خاصاً به لا علاقة له بالمعيشة العائلية المشتركة ، فيجب تطبيق المادة ٣١٥ المذكورة (٣٦٠ عقوبات حالياً) .

والذي يؤخذ على حكم محكمة بني سويف أنه وضع الزوجة في مصاف

(١) أنظر المرجع السابق جارسون ص ٣٢٨ نمرة ١٠ متحدثاً عن حكم لمحكمة تولوز في ٢٧ يونيو ١٨٦٨ .

(٢) العياط ٢٤ أبريل ١٩٢٢ المحاماة السنة الثالثة ص ٨٧ وأنظر أيضاً جندى عبد الملك : الجزء الثالث ص ٢١١ .

(٣) بني سويف ٢١ أبريل ١٩٢٨ المحاماة السنة ٩ ص ١٠٧ .

اقرب او الخادم حيث تسأل عن الحريق باهمال ان كانت قد قامت بالعمل من تلقاء نفسها بدون أمر من الزوج ، أما إن كانت تتصرف بناء على طلب من الزوج أو أثناء قيامها بعمل يتعلق بالمعيشة المشتركة ، فإنها لا تؤاخذ عن الحريق باهمال ، وإنه لمن الواضح أن هذا الحكم صدر في الوقت الذي كان القانون لا يحكم فيه بعقوبة ما على من يرتكب سرقة إضراراً بزوج أو زوجته أو أصوله أو فروعه (المادة ٣١٢ عقوبات قبل التعديل سنة ١٩٤٧) .

لذلك أداع النائب العمومي على النيابة منشوراً جاء فيه : « تبين من التفتيش القضائي أن تصرف النيابة لا يجري على سنن واحد في قضايا الحريق الذي يقع باهمال زوج المجنى عليه أو ولده أو خادمه ممن يقيمون معه »

فالزوجة والاولاد الذين في كنف أيهم مكانهم منه مكان نفسه هذه الاعتبارات تغلب في نظرنا اعتبار الحريق الواقع باهمال الزوجة أو الاولاد الذين في كنف أيهم فعلاً لا جريمة فيه (منشور رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٤) فما ذهب اليه النائب العام في منشوره يتفق مع قواعد العدالة التي كانت تقتضيها أحكام قانون العقوبات في ذلك الوقت .

لكننا نرى أن الاشكال يثار من جديد بعد أن عدلت المادة ٣١٢ عقوبات بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٧ .

« لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضراراً بزوج أو زوجته أو أصوله أو فروعه الا بناء على طلب المجنى عليه . . . »

إذن حتى نتمشى مع التعديل الذي أحدث في المادة ٣١٢ عقوبات الخاصة بالسرقة من الاصول أو الفروع ، وإذا إتبعنا طريق القياس ، فإن الحريق باهمال الذي يقع من أحد الاصول أو الفروع لا يعاقب عليه إلا إذا حركت الدعوى العمومية بناء على طلب المجنى عليه .

وليس الحريق باهمال قاصراً على الحالات التى نصت عليها المادة ٣٦. عقوبات، بل هى حالات جاءت على سبيل المثال ، لذلك يعتبر حريق باهمال ذلك الذى يقع بسبب قاطرة أو بسبب احدى الآلات الصناعية (١). فمناط العقاب فى جريمة الحريق باهمال هو شخصية الخطأ . فيسأل الجانى عن أعماله الشخصية التى تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانوناً والتى يتسبب عنها الضرر (٢) .

وإن سوء تركيب الاسلاك الكهربائية مما يجعل سير التيار الكهربائى يؤدى إلى حريق يدخل أيضاً تحت حكم المادة ٣٦. عقوبات (٣) ، وهذا يتفق مع نص المادة ٣٦. إذ جاء فيها : أو بسبب اهمال آخر ، .

معنى ذلك أن نص المادة جاء عاماً ويتسع لكل شيء . ينجم عنه الحريق (٤)

هذا ومناط العقاب فى جريمة الحريق باهمال هو شخصية الخطأ ، فلا يسأل الجانى إلا عن أعماله الشخصية التى تندرج تحت صور الخطأ المؤثم قانوناً والتى يتسبب عنها الضرر ، ولا يسأل الشخص عن فعل غيره اذا لم يثبت أنه ارتكب خطأ شخصياً مرتبطاً بالنتيجة ارتباط السبب بالمسبب (٥) .

-
- (١) نقض فرنسى ٢٨ مايو ١٩٢١ Bull. Cirm. ٢٣٠
(٢) نقض جنائى مصرى ٥ مارس ١٩٦٣ .. مجموعة المكتب الفنى لاحكام النقض - السنة ١٤ ص ١٦٩ رقم ٣٦ .
(٣) قد اختلف القضاء الفرنسى فى ذلك فيأخذ بوجهة نظرنا ديجون ٧ مارس ١٩٤١ دالوز التحليل ١٩٤١ ص ٢٠٣ ، عكس ذلك أورليان ١٠ يناير ١٩٢٢ دالوز الدورى ١٩٢٢ القسم الثانى ٤٨ ، جنح Chaumont ٢٦ نوفمبر ١٩٤٠ دالوز الاسبوعى ١٩٤٠ ص ٢٢٠ .
(٤) نقض مصرى ١٨ مارس ١٩٤٠ - جازيت المحاكم المختلطة السنة ٣١ ص ١٢٠
(٥) نقض جنائى مصرى ٥ مارس ١٩٦٣ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٤ ص ١٦٩ رقم ٣٦ .

الفصل الثاني

إهمال الموظفين

لقد تضمن قانون العقوبات قبل تعديل بعض نصوصه بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ بعض الحالات الخاصة بإهمال الموظفين في أداء واجباتهم كما هو مبين في المادة ١٥١ عقوبات بشأن سرقة الاوراق أو الدفاتر أو المستندات المودعة في المخازن العمومية المعدة لها أو المسلمة لشخص مأمور بحفظها نتيجة إهماله ؛ والمادة ١٣٨ عقوبات والمتعلقة بهرب المحبوسين نتيجة إهمال المكلفين بالحراسة ؛ والمواد من ١٢٠ الى ١٣٧ عقوبات والخاصة بالجرائم المترتبة على إساءة استعمال السلطة .

ومع ذلك وضع المشرع القانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ متضمنا تعديل أحكام المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات كما سبق أن ذكرنا ، وفقا لما كنا قد نادينا به في الطبعة الأولى من هذا الكتاب ، كما أضاف بعض المواد بما يتفق والتطور الاجتماعي والاقتصادي في البلاد ، وكان من بين المواد التي أضافها المشرع في القانون سالف الذكر المادة ١٦٦ مكرراً ب لمعاقبة الموظف العمومي الذي يتسبب بخطئه الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته، أو بأموال الافراد أو مصالحهم المعهود بها اليها ؛ وذلك نظرا لما يوجبه بناء المجتمع الجديد على كل فرد من ضرورة التزام الحيطة والحرص على هذه الأموال والمصالح حرصه على ماله ومصالحته الشخصية (١).

(١) المذكرة الإيضاحية لقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، في نفس المعنى المواد ٢٨٦ إلى ٢٩٣ عقوبات بولندي .

المبحث الاول

هرب المحبوسين باهمال حراسهم

L'évasion des détenus par la négligence des gardiens
تنص المادة ١٣٨ عقوبات على أن . « كل أنسان قبض عليه قانونا
فهرب الخ » .

نلاحظ- أن المادة السابقة لا تذكر الا كلمة « فهرب » ، والواقع انه لا يتصور
حدوث الهرب إلا باحدى وسيلتين :-

إما باهمال الحراس أو بالتواطىء معهم ؛ وإما باستعمال العنف .
واستعمال العنف قد يكون بكسر الاقفال أو بثقب الجائط ، أو غير
ذلك من وسائل العنف .

وهذا واضح من مضمون حكم محكمة النقض المصريه فى ٢٠ يناير
١٩٤١ (١) والذى فيه تقول « يشترط للعقاب على جريمة الهرب فى حكم
المادة ١٣٨ عقوبات أن يكون الهارب قد قبض عليه ، فاذا لم يكن قد
حصل القبض عليه بالفعل ، فلا جريمة ، فاذا كان الظاهر من الحكم أن
المتهم - المحكوم بحبسه - عندما علم من سكرتير النيابة بأنه سيقبض عليه
تنفيذا للحكم هرب قبل أن يقبض عليه بالفعل ، فليس هذا ما يعد هربا
معاقبا عليه قانونا »

وأنا لا نتكلم هنا عن هرب المحبوسين وإنما عن مسئولية الحراس عن
الهرب الذى وقع باهمال منهم .

ونحن أمام المادة ١٣٩ عقوبات التى تنص على ذلك بقولها : « كل من كان مكلفا

(١) المجموعة الرسمية السنة ٤٢ العدد السادس رقم ١٥٨ .

بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله وهرب باهمال منه . . . (١) ،
جاء بالنص كلمة ، مقبوض عليه ، وهي كلمة عامة ؛ لكن ليس معنى ذلك
أن النص واجب التطبيق إذا كان الهرب قد وقع من أى فرد مقبوض عليه ،
وأنما يسرى النص فقط إذا كان المقبوض عليه متهما أو معاقبا بسبب
جناية أو جنحة وقعت حتى ولو برىء بعد التحقيق أو بعد المحاكمة ، كما يشترط
أن يكون القبض صحيحا وليس باطلا . وقد ذهبت المحاكم الفرنسية إلى
عدم اعتبار الشخص مقبوض عليه إذا كان معاقبا بالإكراه البدنى أو بعقوبة
إحدى المخالفات (٢) .

ومع ذلك ، ماهو الوضع إذا كان الهارب أحد أسرى الحرب؟ هل تطبق على
الحارس الذى أهمل فى واجب الحراسة أحكام المادة ١٣٩ عقوبات؟ جاء بنص
المادة عبارة فى الاحوال الأخرى ، فهل يقصد بذلك تعميمها على كل الحالات؟
ليس من المنطق الموازنة بين أسير الحرب والمقبوض عليه فى جناية أو
جنحة ، لأن أسير الحرب لم يرتكب جناية أو جنحة ، وإنما قام بواجبه
نحو وطنه . واجب يلتزم به كل مواطن فى الدفاع عن سلامة بلاده
وحرية أبنائه .

معنى ذلك أن المادة ١٣٩ عقوبات لا تنطبق إذا هرب الأسير
نتيجة أهمال الحارس ، وإنما قد يعاقب الحارس طبقا لقواعد القانون
العسكرى عن إهماله .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لم تتعرض المادة ١٣٩ عقوبات لحالة

(١) فى نفس المعنى المادة ٢٦٨ عقوبات فرنسى ، والمادة ٣٣٢ وما بعدها عقوبات بلجيكي .

(٢) نقض فرنسى ١٧ نوفمبر ١٨٩٤ سبرى ١٨٩٥ القسم الأول ص ١٥٢ ، ٢٨ يونيو

١٨٩٥ دالوز ١٨٩٩ القسم الأول ص ٣٣٩ .

عودة المحبوس أو القبض عليه من جديد ، وهذا بعكس نص المادة ٢٤٧ عقوبات فرنسي والتي تعنى الحارس من العقاب إذا عاد الهارب أو قبض عليه خلال أربعة أشهر من الهرب بشرط ألا يكون الهارب قد ارتكب جنابة أو جنحة أثناء هربه .

وكذلك لم تبين المادة ١٣٩ عقوبات مصري المكان الذى يهرب منه المحبوس أو المقبوض عليه حتى تتحدد مسئولية الحارس ، وعلى ذلك فقد يهرب المقبوض عليه من السجن وقد يهرب من قسم البوليس (١) ، كما قد يهرب من المستشفى إذا كان قد نقل إليها بسبب مرض أحل به (٢) .

لقد أقتصر بحثنا على حالة الهرب الذى يقع باهمال من المكلفين بالحراسة ، فلم نتعرض لجريمة الهرب نفسها (المادة ١٣٨ عقوبات) ؛ كما لم نتعرض لجريمة الحارس الذى يسهل أو يساعد المقبوض عليه على الهرب (المادة ١٤٠ عقوبات) لأنها جرائم تخرج عن موضوع بحثنا .

المبحث الثانى

خطا الموظف الجسيم الذى يؤدى الى ضرر جسيم

تنص المادة ١١٦ مكرراً ب على أن : كل موظف عمومي تسبب بخطئه الجسيم فى إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التى يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الافراد أو مصالحهم المعهود بها اليها ، بأن كان ذلك ناشئاً عن إهمال جسيم فى أداء وظيفته أو عن اساءة استعمال السلطة أو عن اخلال جسيم بواجبات الوظيفة يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ست سنوات

وغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه إذا ترتب على الجريمة اضرار بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

ولا يجوز لغير النائب العام أو المحامي العام رفع الدعوى الجنائية .
فيبين من هذه المادة أنها تكملت عن الخطأ الجسيم (١) الذي يقع من الموظف العمومي والذي يترتب عليه ضرر جسيم بالأموال العامة أو بأموال الافراد (٢) .

فيشترط إذن لتطبيق أحكام هذه المادة أن يكون الفاعل موظفاً عمومياً، وأن يرتكب خطأ جسيماً يترتب عنه ضرر جسيم . فالخطأ الجسيم والضرر الجسيم ركنان متلازمان لوقوع هذه الجريمة ولا يكفي أحدهما دون الثاني .

ولقد نصت الفقرة الثانية على تشديد العقوبة إذا ترتب على الفعل ضرر بمركز البلاد الاقتصادي أو بمصلحة قومية لها .

إن نص المادة ١١٦ مكرراً ب ذات طبيعة خاصة لأن، الركن الاساسى فيها هو أن يكون الخطأ الجسيم والذي أدى الى ضرر جسيم قد وقع من

(١) تكملت المادة ٣٠٠ فقرة أولى من القانون المدنى الألمانى عن الاهمال الجسيم وكذلك المادة ٤٤ فقرة ثانية والمادة ١٠٠ فقرة أولى من قانون الالتزامات السويسرى، والمادة ١٦ من القانون الصادر فى ١١ يونيو ١٨٧٤ بشأن التأمين فى بلجيكا، والمادة ١٦١ مدنى بولندى .

(٢) يراعى ما تنص عليه المادة ١٦٧ مدنى مصرى ألا يكون الموظف العام مسئولاً عن عمله الذى أضر بالغير إذا قام به تنفيذاً لأمر صدر اليه من رئيس ، متى كانت اطاعة هذا الأمر واجبه عليه ، وأثبت أنه كان يعتقد مشروعية العمل الذى وقع منه ، وكان اعتقاده مبنياً على أسباب معقولة ، وأنه راعى فى عمله جانب الحيطة .
ومع ذلك فان عدم مسئولية الموظف لا ينفى مسئولية الدولة عن أعمالها المخالفة للقوانين .

موظف عمومي أو من في حكمه. ووفقا لما جاء بالمادة ١١٩ عقوبات يعتبر في حكم الموظفين العموميين في تطبيق أحكام هذا الباب الاشخاص المشار اليهم في المادة ١١١ من قانون العقوبات وهم :-

- أ- المستخدمون في المصالح التابعة للحكومة أو الموضوعة تحت رقابتها.
 - ب- أعضاء المجالس النقاية العامة أو المحلية سواء أكانوا منتخبين أو معينين .
 - ج- المحكمون أو الخبراء ووكلاء الديانة والمصفون والحراس القضائيون .
 - د- الاطباء والجراحون والقبالات بالنسبة إلى ما يعطونه من بيانات أو شهادات بشأن حمل أو مرض أو عاهة أو وفاة (يراجع أيضا التعديل الوارد بالمادة ٨ من القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٥٧) (١) .
 - هـ- كل شخص مكلف بخدمة عمومية .
 - و- أعضاء مجالس إدارة ومديري ومستخدمي المؤسسات والشركات والجمعيات والمنظمات والمنشآت التي تساهم فيها الدولة (أضيفت بالمادة الثانية من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) .
- معنى ذلك أن نص المادة ١١٦ مكررا ب ينطبق أيضا على هؤلاء الذين يملكون بمؤسسات وشركات القطاع العام .

وقد يدفع البعض من الموظفين أو المستخدمين العموميين بعدم تطبيق أحكام المادة ١١٦ مكررا ب عليهم بمقولة أن تعيينهم في وظائفهم أو عملهم صدر

(١) في نفس المعنى المادة ٢٤٦ عقوبات بلجيكي .

باطلا لعدم توافر الشروط أو الاجراءات التي يتطلبها القانون .
والواقع أنه ليس من اختصاص القضاء العادى البحث في صحة تعيين
الموظف أو المستخدم من عدمه لأن هذا الأمر يدخل في اختصاص مجلس
الدولة . فإذا ما تعرض القضاء العادى بالبحث في صحة التعيين من عدمه ،
فيعتبر ذلك خروجاً منه عن ولايته القانونية ، إذ العبرة أمام القضاء العادى
بالواقع . أى أنه على الرغم من الافتراض بأن قرار تعيين الموظف أو
المستخدم يعتبر باطلا من الوجهة الادارية إلا أن الموظف أو المستخدم
كان يعتبر في نظر الهيئة التابع لها وكذلك في نظر الجمهور موظفاً أو
مستخدماً عاماً (١) .

ولقد استقر الفقه والقضاء على أنه لا يجوز للمحاكم الجنائية أن تتعرض لما
يتضمنه القرار الادارى بالتفسير أو الاستنتاج . وان ما تقضى به المحاكم
الجنائية من إدانة أو براءة لا يؤثر على القرارات الادارية ولا يؤدي إلى
إيقافها أو إلغائها (٢) .

il est interdit aux tribunaux repressifs de statuer
sur la portée et l'interprétation d'un acte administratif
individuel, lorsque ces questions sont prejudicielles
à une decision sur des poursuites engagées devant
eux ()

(١) نقض جنائي مصرى ٢٥ مايو ١٩٣٦ - مجموعة القواعد القانونية - ٢٥ سنة ص
١٥٤ رقم ١٥ .

(٢) المحكمة الادارية العليا في الدعوى رقم ٣٢٧ لسنة ٦ ق بتاريخ ٢٩-٤-١٩٦١
والمشور بمجموعة المبادئ القانونية - السنة السادسة العدد الثالث ص ٩٤٤ رقم ١٢١ .

(٣) نقض جنائي فرنسى ٢٢ فبراير ١٩٥١ J. C. P. سنة ١٩٥١ رقم ٦٦٢٣
وتعليق Homont ومنشور كذلك في Bull. Crim. سنة ١٩٥١ رقم ٦٣ ، ٨ نوفمبر
١٩٥٠ دالوز الدورى ١٩٥١ القسم الاول ص ٢٥٥ .

ويراجع في تفصيل تقدير القاضى الجنائى لشرعية القرارات الادارية الاستاذ كريستيان
بليسييه طبعة باريس ١٩٥٤

L'appréciation de la légalité des actes administratifs par le juge repressif
Par Christian Pelletier, ed. Paris 1954.

هذا ويلاحظ أن المشرع قد أفرد في هذا النص عبارة الخطأ الجسيم والضرر الجسيم ؛ فمقى يكون الخطأ جسيماً والضرر جسيماً ؟
لقد سبق أن ذكرنا بأن الخطأ الجنائي أيا كانت درجته يؤدي إلى عقاب الفاعل في جرائم الإهمال إذا ما ترتب عنه ضرر بالغير . ولكن جاء المشرع في المادة ١١٦ مكرراً ب واشترط لمؤاخذة الموظف بالعقوبة الواردة بها أن يكون قد ارتكب خطأ جسيماً أدى إلى ضرر جسيم .

فالخطأ الجسيم كما قال عنه جستنيان في الدايجست يتساوى مع القصد *Culpa lata dolo Comparabitur* (١) ؛ وهذا لأن الخطأ في عهد جستنيان كان ينقسم إلى قسمين : الخطأ الطفيف والخطأ الجسيم . وكان الخطأ الطفيف يقصد به الخطأ الذي لا يقع من الرجل الذي يتخذ الحيلة والحذر في تصرفاته ، أي لا يقع من رب الأسرة الرشيد ؛ أما الخطأ الجسيم فهو الذي يعتبر بمثابة تدليس أو الذي يرتكبه الفاعل عن قصد . والواقع أن ما ذهب إليه الدايجست في هذا الصدد لا يتفق مع التشريعات الحديثة أو ما يهدف إليه المشرع ، وهذا لأن الفرق كبير بين الخطأ الجسيم والقصد الجنائي ؛ فالفاعل في حالة الخطأ الجسيم لا تتحرك إرادته الواعية إلى إحداث النتيجة الضارة وإن كان من الميسور عليه توقع حدوثها . فالخطأ الجسيم هو الخطأ الفاحش الذي يقع من شخص منحه المجتمع ثقته ولا ينم عن إهمال أو رعونة فحسب بل عن انحراف عن المسلك الطبيعي للموظف العادي .

وسبق أن أوضحنا التفرقة بين الخطأ والقصد الجنائي ، ففي القصد الجنائي تنبئه نية الفاعل إلى إحداث النتيجة الضارة بعكس الخطأ ولو كان جسيماً ، إذ

(١) الدايجست - الكتاب ٥٠ الباب ١٦ بند ٢٢٦ ، وكذلك يراجع جيفارفي الموجز في القانون الروماني - الجزء الثاني طبعة ١٩٢٨ ص ٣١٢ .

لا يهدف الفاعل إلى تحقق النتيجة الضارة وان كان من الميسور عليه توقع حدوثها . ومع ذلك يلاحظ أن الفقرة الثانية من المادة ٢١٧ مدني قد ساوت بين الغش والخطأ الجسيم في عدم الاعفاء من المسؤولية ، فقد جاء بها : « يجوز الاتفاق على اعفاء المدين من أية مسؤولية تترتب على عدم تنفيذ التزامه التعاقدى إلا ما ينشأ عن غشه أو عن خطئه الجسيم .. »

كما ساوت أيضا بين الخطأ الجسيم والغش الذي يقع من تابعي المدين وجواز إعفائه في هذه الحالة الأخيرة من المسؤولية بقولها « يجوز أن يشترط عدم مسؤوليته عن الغش أو الخطأ الجسيم الذي يقع من اشخاص يستخدمهم في تنفيذ التزامه .

وفي هذا يقول الاستاد ليون مازو (١) بأن تشابه الغش بالخطأ الجسيم ليس معناه اتحاد طبيعتهما ؛ وإنما يرتكز هذا التشابه على كيفية الاثبات فقط . ففي الخطأ الجسيم لا يهدف الفاعل إلى أحداث الضرر . فالخطأ الجسيم شأنه شأن الخطأ الطفيف ولا يفترق عنه إلا في خطورته .

ويقول العلامة جوسران (٢) :

أن الخطأ قد يفسر إما لصعوبة واعباء المهنة ، أو بسبب الخلل العقلي أو

(١) Leon Mazeaud, L' assimilation de la faute lourde au dol D .H (١)

1933 , Chronique P. 49 .

يلاحظ أن القانون الفرنسي الصادر في ٢٧ مايو ١٩٤١ قد نص على عدم مساواة السكة الحديد عن التلفيات أو العوارية بالبضائع الا عن الخطأ الجسيم ، يراجع أيضا سوفاج في فكرة الخطأ الجسيم في عقد النقل البحري أو البري ، بحث منشور في دالوز الاسبوعي سنة ١٩٢٢ ص ٢٦

(٢) جوسران في بحثه المنشور بدالوز الاسبوعي سنة ١٩٣٩ ص ٢٩ عن La renaisance de

la faute Lourde sous Le signe de la profession ، يبين كذلك من

ثالثا من المادة ٦١ عقوبات إيطالي أن المشرع يشدد العقوبة إذا كان من الميسور على الفاعل في جريمة الإهمال أن يتوقع النتيجة الضارة aggravano il reato

(3) L' avere , nei delitti colposi , agito nonostante La previsione dell evento

التعود على ارتكاب الأخطاء والاضرار التي تؤدي إلى سوء القيام بأعباء الوظيفة ؛ فالخطأ لا يؤدي إلى مسئولية فاعله إذا كان ناتجاً عن اعباء الوظيفة أو مهامها ؛ لأن الخطأ في هذه الحالة يرجع إلى المهنة وليس إلى الشخص الذي يؤديها . أما إذا كان الخطأ إلى شخص الموظف فهو يسأل عنه ؛ ولكن حتى تسرى أحكام المادة ١١٦ مكرراً ب من قانون العقوبات يشترط أن يكون الخطأ جسيماً .

وعلى الرغم من كل ما تقدم فإن معيار التفرقة بين الخطأ الطفيف والخطأ الجسيم أمر يترك للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع ؛ فهو الذي يقدر جسامة الخطأ وجسامة الضرر الذي ترتب عليه .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد حددت المادة حالات الإهمال الجسيم الذي يقع من الموظف العمومي . فقد جاء بها ؛ إهمال جسيم بواجبات الوظيفة . وإن كانت هذه الحالات قد وردت بالمادة على سبيل الحصر إلا أنها تتضمن كافة حالات الإهمال التي قد تقع من الموظف أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها .

الفرع الأول الإهمال الجسيم في أداء الوظيفة

يبين هذا الإهمال واضحاً لدى الموظف الذي يتقاعس عن تنفيذ الأوامر الصادرة إليه من رؤسائه ، أو عدم الاكتراث بتنفيذها أو رعونته عند تنفيذها (١) . ولقد تعرضت لذلك المادة ٣٢٨ عقوبات إيطالي والتي جاء بها : امتناع الموظف أو رفضه أو تأخيرها في تنفيذ الأوامر الصادرة إليه من رؤسائه .
Omissione, rifiuto o ritardo (٢) .

(١) أنظر المادة ١٨٨ عقوبات فرنسي .

(٢) يراجع المادة ٦٣ عقوبات مصري فلا يسأل الموظف جنائياً أو مدنياً إذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه إطاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه . أما إذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو اعتقد أن إجراؤه من اختصاصه ، فنتعدم مسئوليته الجنائية دون مسئوليته المدنية .

ويقول الدكتور سليمان الطهاوى (١) أنه إذا كان الاصل وجوب احترام أوامر الرئيس ، فيجب ألا يصل الأمر بالمرموس إلى حد ارتكاب جريمة يطلب منه اقترافها ، وأيد الدكتور الطهاوى رأيه بما نصت عليه المادة ٦٣ من قانون العقوبات « إذ قيدت رفع المسؤولية الجنائية عما يرتكبه الموظف من جرائم تنفيذاً لأمر صدر إليه أو تنفيذاً للقوانين واللوائح يتطلبها من الموظف . . أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة . وهذا هو منطوق المادة ١٦٧ من القانون المدنى . . » فالطاعة الواجبة على المرموس قبل رئيسه لا تمنعه من ابداء رأيه (٢) ما دام لم يجانب ما تقتضيه وظيفته من تحفظ ووقار وما تستوجبه علاقته برئيسه من التزام حدود الادب واللياقة وحسن السلوك إذ الصراحة في ابداء الرأى بما فيه وجه المصلحة العامة مطلوبة . . » (٣) وان استظهار قيام رابطة السببية بين الخطأ والوظيفة ، وهو الشرط الذى تتحقق به مسئولية المتبوع عن فعل تابعه ، هو من المسائل التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع (٤) .

الفرع الثانى

اساءة استعمال السلطة

واساءة استعمال السلطة إما أن تكون بتقصير الموظف فى أداء الواجبات المتعلقة بوظيفته الأمر الذى قد يترتب عليه الاضرار بالاموال العامة أو

(١) مبادئ القانون الادارى - الطبعة الرابعة سنة ١٩٦١ ص ٦٥٧ ، وحكم المحكمة الادارية العليا المشار اليه فى الهامش رقم ٢ والصدار بتاريخ ٢٥ يناير ١٩٥٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٦٥٥

(٣) مجلس الدولة المصرى ٢١ يونيو ١٩٥٠ مجموعة مجلس الدولة - السنة الرابعة

ص ٩١٦

(٤) نقض جنائى مصرى ٥ أبريل ١٩٥٥ مجموعة المكتب الفنى - السنة السادسة ص

٧٤٤ وما بعدها رقم ٢٤٢ .

بمحقوق الافراد . وقد نص المشرع على عدة جرائم عمدية في المواد من ١١٦ إلى ١٣٧ مكرر وهي تتضمن اساءة استعمال السلطة ضد المصلحة العامة أو ضد أفراد الناس .

واساءة استعمال السلطة ضد المصلحة العامة تتحقق باضراب الموظفين عن العمل (المادة ١٢٤ عقوبات) أو باستعمال سطوة الوظيفة في توقيف تنفيذ أوامر الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح (المادة ١٢٣ عقوبات) أو بتعطيل سهولة المزايدات المتعلقة بالحكومة أو السعى بطريق الخس في الاضرار بها (المادة ١٢٥ عقوبات) .

أما اساءة استعمال السلطة بالنسبة للأفراد فتتحقق إذا ما توسط أحد الافراد لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو اضراراً به أو إذا امتنع القاضى عن الحكم فى الدعوى أو حكم فيها بغير حق لصالح أحد الخصوم (المادة ١٢٠ وما بعدها) أو إذا قام الموظف بتعذيب المتهم لحمله على الاعتراف (المادة ١٢٨ عقوبات) أو انتهاك حرمة المنازل (المادة ١٢٨ عقوبات) أو اغتصاب ملك الغير (المادة ١٣٠ عقوبات) أو أخذ المأكول أو العلف قهراً بدون ثمن أو بضمن بخس (المادة ١٣٢) أو استعمال القسوة مع الناس (المادة ١٢٩) أو اخفاء الخطابات أو التلغرافات أو فتحها وافشاء ما تحتوية (المادة ١٥٤) (١) .

وسبق أن ذكرنا بأن جميع المواد السابق الإشارة إليها متعلقة بجرائم عمدية ؛ أى لا بد وأن يتوافر فيها القصد الجنائى ؛ ولذلك لا يسرى عليها أحكام المادة ١١٦ مكرراً ب من قانون العقوبات .

ومع ذلك فإن كان الركن المعنوى فى هذه الجرائم ليس هو ذات الركن

(١) تقابل المادة ١٨٧ عقوبات فرنسى .

المعنوى في جرائم الإهمال إلا أنها تتفق معها في الركن المادى .
وقد جاء بالمذكرة التفسيرية للمادة ١٢٤ عقوبات ان الموظفين العموميين هم الدعامه الكبرى التى يقوم عليها بناء الدولة والامناء على المصلحة العامة واليهـم يعود الفضل فى صلاح الاداة الحكومـية إذا أدوا واجبهم على وجه حسن كما تقع عليهم تبعه فساد هذه الاداة إذا قصرُوا أو أهملوا فى القيام بواجباتهم ، لذلك اجمعت تشريعات الدول على تقرير أحكام اختصت فيها الموظفين العموميين ببعض القيود ورتبت على مخالفتها عقوبات تختلف فى الشدة باختلاف الضرر الذى تحدثه أو قد تلحقه بالمصلحة العامة ، وقد عنيت تلك الأحكام بنوع خاص بمقاومة الحركات الاجتماعية التى تكون الغاية منها ترك العمل أو الاضراب عن أدائه كى لا يودى الاتفاق على القيام بهذه الأفعال إلى تعطيل دولاب العمل (١) .

ويكون امتناع الموظفين أو تركهم للعمل على شكل إضراب أو على شكل استقالة ؛ ولا يشترط أن يكون الامتناع أو الترك لكل الأعمال المتعلقة بوظيفتهم بل يكفى امتناعهم عن تأدية واجبات الوظيفة (٢) .

وإساءة استعمال السلطة بالنسبة لأفراد الناس تظهر بوضوح فى حالة انتهاك حرمة المنازل أو استعمال القسوة مع الناس اعتماداً على الوظيفة .
فتنص المادة ١٢٨ عقوبات على أنه : « إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتماداً على وظيفته منزل شخص من أفراد الناس بغير رضائه فيما عدا الأحوال المبينة فى القانون

(١) تقابل المادة ١٢٣ عقوبات فرنسى ، إلا أن المشرع المصرى اشتق المادة ١٢٤ عقوبات من المادتين ٣٣٠ و ٣٢٣ عقوبات إيطالى

(٢) محكمة جنح السين فى ٤ ديسمبر ١٩٣٤ دالوز الدورى ١٩٣٥ القسم الثانى ص ٥٧ وتعليق مارسيل فالين .

أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيهًا مصرياً (١) .

هذا ونص المشرع في المادة ٤٥ إجراءات جنائية على أنه : « لا يجوز لرجال السلطة الدخول في أى محل مسكون إلا في الأحوال المبينة في القانون ، أو في حالة طلب المساعدة من الداخل ، أو في حالة الحريق أو الغرق أو ما شابه ذلك » .

فيبين بوضوح أن المشرع في المادة ١٢٨ عقوبات ذكر كلمة « منزل » بينما ذكر في المادة ٤٥ إجراءات جنائية كلمة « مسكن » على الرغم من أنه أورد هذا النص في الفصل الرابع المتعلق بدخول المنازل وتفتيشها وعبر عن المسكن في المواد اللاحقة على المادة ٤٥ إجراءات بكلمة « المنزل » . ولذلك يبدو لنا أن المشرع المصري استعمل كلمة المنزل بمعنى المسكن .

ومبدأ عدم الاعتداء أو دخول مسكن الغير من المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الدستور ؛ فتتص المادة ٣٣ من دستور سنة ١٩٦٤ بأن « للمنازل حرمة ، فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه » ؛ وهذا لأن حرمة المنازل مرتبطة بحرية الأفراد المدنية *liberté civile des citoyens* . وعلى الرغم من ذلك فلم ينص قانون العقوبات على جزاء رادع في هذا الشأن كما فعل التشريع الانجلوسكسوني (٢) .

(١) ومع ذلك يجوز لرجال البوليس ولو لم يكونوا من رجال الضبطية القضائية أن يدخلوا المحال العامة المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح : نقض جنائي مصري ٥ أبريل ١٩٥٥ في الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٥ قضائية والمنشور بمجموعة المكتب الفني السنة السادسة ص ٨٧٦ رقم ٢٤٣ .

(٢) راجع Esmail في القانون الدستوري الطبعة الثامنة ١٩٢٨ الجزء الاول ص ٥٨٤ والجزء الثاني ص ٥٩١ ، جارسون الجزء الأول طبعة ١٩٥٢ تحت المادة ١٨٤ ص ٧٢٣ رقم ٢ .

المعيار القانوني للمسكن :-

المنزل أو المسكن الذى يقيم فيه الشخص على أرض الجمهورية هو مأوى له لا يجوز الاعتداء عليه . فالقانون يحمى مسكن كل فرد حتى ولو لم يكن مسكنه القانوني أو مسكنه المعتاد ، فقد يعتبر مسكنا وفقا لهذا التعريف الحجر في اللوكاندة حتى ولو استأجرها المسافر ليوم واحد ، وهذا واضح بما قضت به محكمة النقض من أن الحماية تشمل المسكن الدائم أو المؤقت الذى يشغله الفرد برضائه أو بمقتضى حق (١) ، فليس ضروريا أن يكون شاغل المسكن مالكا أو منتفعا به بمقتضى تصريح من المالك . فيحمى نص المادة ١٢٨ عقوبات من يقطن في شقة معارة اليه من مستأجرها لأنها تعتبر مسكنه طبقا لمضمون النص .

فالمادة ١٢٨ عقوبات لا تهدف إلى حماية الاشخاص وانما مسكن الأشخاص ، ولذلك لا يشترط أن يكون الشخص الذى اعتدى على مسكنه حاضرا أو غائبا . فيعتبر مرتكبا للجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٨ عقوبات الموظف الذى يدخل مسكن مفروش مهجور في الريف ، لا يقطنه صاحبه الا خلال فصل الصيف (٢) .

هذا ولا يقصد بالنص حماية الملكية العقارية ضد الاغتصاب usurpation ولو كان مصحوبا بالاكراه ، وانما يقصد به حماية مسكن أحد الرعايا un citoyen ، ولذلك فالنص لا يسرى على من دخل مسكنا نزعت ملكيته ولكنه لا يزال مهجورا .

(١) نقض جنائي فرنسي ٢٤ يونيو ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٥ القسم الاول

ص ٤٠٧

(٢) جنائي فرنسي أول مارس ١٨٩٥ دالوز ١٨٩٥ القسم الاول ص ٣٣٤ .

ولكن تعتبر الحجرة المفروشة في اللوكاندة مسكنا لأنها لا تعتبر مكانا عاما يمكن لرجال السلطة العمومية دخولها دون الحصول على اذن بذلك، وهذا لأنها وان كانت لاقامة عارضة الا أنها مخصصة للسكنى (١) .

يتبين من ذلك أن المادة ١٢٨ عقوبات خاصة بحماية مسكن أحد الافراد وليس حماية الملكية . وعلى ذلك فانتهاك ملكية الغير العقارية كالارض الزراعية أو المسورة لا يدخل تحت حكم هذه المادة (٢) .

ويرى الاستاذ جارو أن بعض أجزاء العقار كالصالون وحجرة الطعام يمكن اعتبارها أما كن عامة يجوز لرجال السلطة دخولها (٣) . ويبدو ان هذا الرأي لا يتفق مع كلمة « مسكن » والتي يقصد بها الاماكن التي يقيم فيها الفرد والتي تندمج في الحجرات الأخرى . ومن جهة أخرى فإن ذلك يتعارض أيضا مع كلمة منزل الواردة بالمادة ٤٥ اجراءات . لذلك ولم يأخذ القضاء الفرنسي بما ذهب اليه العلامة جارو، فقد قضت محكمة النقض الفرنسية في ١٢ ابريل ١٩٣٨ بأن المسكن قد يمتد أيضا إلى الاجزاء المسورة التي تحيط به، فلا اعتداء على المسكن يمتد إلى كل الملحقات (٤) وكذلك الحال بالنسبة لمن يصعد على السلم المؤدى إلى إحدى الشرفات التي بالمسكن لأنها من المكملات للمسكن ولا يجوز القول بأنها خارجة عن مكان السكن (٥) .

(١) نقض جنائي فرنسي ٣١ يناير ١٩١٤ سيري ١٩١٦ القسم الاول ص ٥٩ ، دالوز ١٩١٨ القسم الاول ص ٧٦ .

(٢) في نفس المعنى جارو - جزء خامس رقم ١٥٤٥ نمرة ١٨ .

(٣) المرجع السابق الجزء الرابع رقم ١٥٤٥ نمرة ٢٤

(٤) سيري ١٩٣٩ القسم الاول ص ٢٨٠ ، مجلة العلوم الجنائية ١٩٣٨ ص ٧١٠ وتعليق

L. Hug ueney

(٥) تولوز • أغسطس ١٨٩٦ دالوز ١٨٩٧ القسم الثاني ص ٢٤٢ .

وقد ذهب القضاء الفرنسى إلى أبعد من ذلك، فقضى بأن المـكان المخصص لمزاولة العمل أو المهنة يعتبر مسكنا (١). كما قضت محكمة بوردو بأن العمدة الذى يدخل بصفة غير منتظمة أحد المصانع ليتأكد من حسن سير العمل فيه يعتبر معتديا على مسكن الغير (٢).

والواقع أن هذا الرأى الأخير لا يتفق مع معنى كلمة مسكن ويعد تفسيراً واسعاً للنص ويخرج بنا عن القاعدة الجنائية : « لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص ».

فالركن المادى يتوافر باعتداء الموظف على مسكن الغير بدخوله دون رضاه . أما إذا كان دخول الموظف فى مسكن دون اعتراض من المقيم به ، فإن الجريمة لا تتحقق .

ولكن يشترط حتى تتكون الجريمة فى حق الموظف أن يدخل مسكن الغير كرها بصفته من موظفى الدولة أو من مستخدميها أساءة منه فى استعمال السلطة المخولة له . فإذا دخل الموظف مسكن الغير كرها ولكن ليس بصفته موظفاً يستعمل سلطة من سلطات وظيفته، وإنما بصفته فرداً عادياً فإن الجريمة لا تتوافر فى حقه بل يخضع فى هذه الحالة إلى جريمة انتهاك حرمة ملك الغير شأنه فى ذلك شأن سائر الافراد (٣).

هذا ويجب أن يلاحظ أن نص المادة ١٢٨ عقوبات قد ورد به صراحة « دخول الموظف اعتماداً على وظيفته منزل شخص من آحاد الناس بغير

(١) باريس ١٦ فبراير ١٩١٦ دالوز ١٩٢٠ القسم الثانى ١١١ ، نقض جنائى فرنسى ٧ يوليو ١٩١٦ سبرى ١٩١٦ القسم الاول ص ٧٦ .

(٢) بوردو ١١ يوليو ١٩٣٦ جازيت المعاكم ١٩٣٦ القسم الثانى ص ٢٥٢ .

(٣) المواد ٣٢٩ الى ٣٧٣ عقوبات وأنظر أيضاً الفقرة الثانية من المادة ١٨٤ عقوبات فرنسى .

رضائه . فالنص قاصر على دخول المسكن بغير رضاء المجنى عليه ، وعلى ذلك . فلا جريمة إذا دخل الموظف مسكن الغير بدون إذن منه ، إذا لم يرفض أو يعترض هذا الغير على ذلك .

من ذلك يتضح انه لا يشترط أن يطلب الموظف اذنا من النيابة العامة للدخول في المسكن إذا لم يعترض الساكن على ذلك ، ولكن يكفي لتوافر الجريمة أى اعتراض بسيط أو التعبير عن عدم الرضاء ، أو إذا ما عبر الساكن عن رضائه تحت تأثير اكراه أو استخدام للقوة أو للغش *Fraude* أو كان مشوباً بطرق تدليسية *Vicié par manoeuvres dolosives* كما إذا دخل أحد ضباط البوليس أثناء الليل مسكن امرأة بمقوله انه جاء ليتم التحقيق الذى اجراه بالامس مع سيدة مجنونة تقيم فى نفس المنزل .

وتقتضى محكمة النقض الفرنسية بأن الرضاء السابى وهو لا يكون الا نتيجة الخوف والرهبة، يعتبر بمثابة عدم رضاء من المجنى عليه (١)، الا ان العلامة جازو قد اعترض على ما جاء بهذا الحكم ، لأنه يحمل الموظف المسؤولية الجنائية لا لشيء الا لأنه لم يتمكن من معرفة حقيقة ما يحول بفؤاد المجنى عليه (٢) .

هذا وقد استقر القضاء المصرى والفرنسى على أن رضاء الساكن يجعل التفتيش الذى اجراه الموظف صحيحاً حتى ولو كان قد تم بدون إذن من النيابة (٣) .

(١) نقض جنائى فرنسى ٢٥ يونيو ١٩٠٩ القسم الاول ص ٥٤١ ، جازيت المحاكم ١٩٠٩ القسم الثانى ص ٥١١ .

(٢) جازو الجزء الخامس رقم ١٥٤٦

(٣) نقض جنائى فرنسى ١٧ أكتوبر ١٩١١ المجموعة الجنائية ١٩١١ رقم ٤٩٦ .
نقض ١٢ مايو ١٩٢٣ دالوز ١٩٢٤ القسم الاول ص ١٧٤ ، نقض ٢ يناير ١٩٣٦ دالوز ١٩٣٦ القسم الاول ص ٤٥ ، نقض جنائى مصرى ٢٧ مايو ١٩٦٣ - مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض - السنة ١٤ ص ٤٦٠ رقم ٩٠ .

وكذلك الحال إذا ما تبين أن محضر التحقيق موضح به وموقع عليه من الساكن من أن دخول المسكن قد تم بناء على رضائه (١) (٢).

الاسباب التي تبرر دخول الموظف مسكن الغير بدون رضائه :

يحق لرجال السلطة العامة دخول مسكن الغير بدون رضائه إذا كانت المصلحة العامة وضروريات العدالة تقتضي ذلك . وهذا واضح من العبارة الواردة بالمادة ١٢٨ عقوبات وهي : « فيما عدا الاحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه ... » (٣) وعلى ذلك فهذا الاستثناء الوارد بالمادة لا يعتبر من الاعذار المعفية من العقوبة وإنما يعتبر من أسباب الإباحة. وقد أوضحت المادة ٤٥ إجراءات جنائية بعض الحالات التي تبرر دخول مسكن الغير بدون رضائه كالخربق أو الفرق أو طلب المساعدة .

والواقع أن هذا الاستثناء ما هو الا تطبيق للنظرية العامة لحالة الضرورة فليس من المتصور ان يقال ان دخول رجال المطافىء في مسكن دون رضائه أو علم من صاحبه لاطفاء حريق يعتبر جريمة دخول مسكن الغير بدون رضائه، لان حالة الضرورة هي التي دفعت رجال الاطفاء إلى دخول المسكن. وكذلك إذا ما دخل رجل الاسماء مسكن الغير لانتقاذه من الانتحار . وعلى الرغم من ذلك لا يشترط للدخول بدون رضائه الساكن أن تكون الاستغاثة من داخل المنزل بل قد تكون صادرة من الخارج أو من أحد المارة (٤) .

(١) نقض جنائي مصري ٢٩ يناير ١٩٦٢ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٤ ص ٤٣ رقم ١٠ .

(٢) نقض جنائي فرنسي ١٧ يونيو ١٩٤٢ المجموعة الجنائية ١٩٤٢ رقم ٧٥ .
أما دخول المنازل لغير تفتيشها فلا يعد تفتيشاً بل هو مجرد عمل مادي قد تقتضيه حالة الضرورة : نقض جنائي مصري ١٧ ديسمبر ١٩٦٢ مجموعة المكتب الفني - السنة ١٣ ص ٨٥٣ رقم ٢٠٥ .

(٣) أنظر كذلك المادة ٤٥ إجراءات والمادة ٣٢ دستور .

(٤) في نفس المعنى جارسون تحت المادة ١٨٤ عقوبات ص ٧٢٨ رقم ٤٨ .

نقض جنائي مصري ١٧ ديسمبر ١٩٦٢ - مجموعة المكتب الفني لأحكام النقض - السنة ١٣ ص ٨٥٣ رقم ٢٠٥ .

فضلا عما تقدم فان تنفيذ الاحكام والاوامر تبرر بدون أدنى شك
احقية الموظف المكلف بذلك من دخول مسكن الغير بدون رضائه كما هو
الحال بالنسبة للمحضرين . فقد نصت المادة ٦٠١ مرافعات (١) والخاصة
بالحجز التحفظي والتي تنص على أن : للدائن أن يوقع الحجز التحفظي على
منقولات مدينه في الاحوال الآتية . -

- ١ - إذا لم يكن للمدين موطن مستقر بمصر .
 - ٢ - إذا خشي الدائن فرار مدينه وكان لذلك أسباب جدية .
 - ٣ - إذا كانت تأمينات الدين مهددة بالضياع ... الخ .
- كما تنص المادة ٦٠٣ على أن : لمالك المنقول أن يوقع الحجز التحفظي
عليه عند من يجوز .

وكذلك المادة ٦٠٤ مرافعات التي تنص على أن . د لا يوقع الحجز
التحفظي في الاحوال المتقدمة الذكر الا بأمر من قاضي الأمور الوقفية
بالمحكمة التابع لها موطن المحجوز عليه ولا يجوز الامر به لحق غير حال
الاداء أو غير محقق الوجود

وطبقا للمادة ٥٨٧ مرافعات فرنسي يجب على المحضر إذا وجد الابواب
مغلقة أن يستعين برجال السلطة العامة في فتحها ، والا تعرض للجزاء
المنصوص عليه في المادة ١٨٤ عقوبات فرنسي (التي تقابل المادة ١٢٨
عقوبات مصري) .

وهذا الاستثناء لا يكون إلا في حالة الحجز التحفظي . أما في حالة
اعلان صحف الدعاوى فلا يحق للمحضر دخول مسكن الغير بدون رضائه

(١) تقابل المادة ٥٨٧ مرافعات فرنسي .

إذ يحق له إذا وجد الباب مغلقا أن يعطى الاعلان لاحد الخدم أو التابعين أو يسلمه إلى العمدة أو الى البوليس حسب ما هو وارد في المادة ١٢ مرافعات مع مراعاة المواعيد التي يجب الاعلان خلالها اذ لا يجوز الاعلان أثناء الليل أو أثناء العطلات الرسمية (المادة الثامنة من قانون المرافعات). أما بالنسبة لرجال البوليس المكلفين بالقبض على المتهم فيحق لهم دخول مسكن المتهم بدون رضائه حتى يستطيعون القبض عليه (١) ، وهذا واضح من المادة ٤٧ ، ٤٨ اجراءات جنائية . فالمادة ٤٧ اجراءات تجيز تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس . كما أن المادة ٤٨ اجراءات تجيز التفتيش بالنسبة للأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس .

ولاكن تستلزم المادة ٥١ اجراءات جنائية أن يتم التفتيش بحضور المتهم أو من ينيبه عنه كلما أمكن ذلك ، والا فيجب أن يكون بحضور شاهدين ، ويكون هذان الشاهدان بقدر الامكان من اقاربه البالغين أو من القاطنين معه بالمنزل أو من الجيران ، ويثبت ذلك في المحضر (٢) .

فهذه النصوص قاصرة على المتهم ، فلا يحق اذن لرجال السلطة العامة دخول مسكن الغير بدون رضائه ولو كان المتهم يختفي لديه ، وإنما يحق لهم فقط مراقبة المسكن حتى لا يتمكن المتهم من الهرب (٣) .

أما في حالة الاحكام العرفية وحالات الطوارئ ، فإنه يجوز لرجال السلطة العامة دخول مسكن الغير بدون رضائه . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد

(١) جارو - الجزء الرابع رقم ١٥٤٧ ، شوفووهيلي - الجزء الثالث رقم

٨٦٧ ، ٨٧١

(٢) نقض جنائي مصري ١٠ ديسمبر ١٩٦٢ - مجموعة المكتب الفني - السنة ١٣ ص ٨٣٠ رقم ٢٠٠ ، ٩ فبراير ١٩٦٠ مجموعة المكتب الفني - السنة ١١ ص ١٥٨ رقم ٢٢ .

(٣) شوفووهيلي ، جارو - المراجع السابقة ، نقض جنائي فرنسي ١٧ فبراير ١٩٥٠ منشور بالمجموعة الجنائية رقم ٦٣ .

قضت محكمة النقض الفرنسية في ٧ أغسطس ١٩٢٩، على العكس من القضاء المصري، بأنه يحق لرجال السلطة العامة دخول مسكن الغير بدون رضائه في جرائم الدعارة أو لعب القمار (١). أما بالنسبة للمحلات العمومية كالمقاهى والكازينوهات والمحلات التجارية ودور الملاهى فإنه يحق لرجال السلطة العامة الدخول فيها مراعاة قواعد النظام والآداب ومراقبة الموازين والمكاييل . . . الخ، وكذلك الحال بالنسبة لرجال الجمارك (٢). هذا ويحق لرجال وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دخول المنشآت التى تعمل أثناء الليل لمراقبة حسن سير العمل (٣).

استعمال القسوة مع الناس اعتمادا على الوظيفة .

تنص المادة ١٢٩ عقوبات على أن : « كل موظف أو مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية استعمال القسوة مع الناس اعتمادا على وظيفته بحيث أنه أخل بشرفهم أو أحدث آلاما بابدانهم يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا . »

فتبين من هذه المادة انها تعاقب الموظف الذى يلجأ الى عمل غير مشروع خلال تأدية وظيفته باستعمال القسوة مع الناس أو الاخلال بشرفهم أو بأحداث آلام بابدانهم .

وعلى ذلك فان استعمال القسوة مع الناس قد يكون مباحا إذا كانت البواعث التى أدت إلى وقوعه بواعث مشروعة . أما اذا كانت البواعث أو

(١) سبرى ١٩٣١ القسم الاول ص ١١٤ ، دالوز ١٩٢٩ القسم الاول

ص ١٥٥

(٢) تفتيش الامتعة والاشخاص الذين يدخلون إلى الدائرة الجمركية أو يخرجون منها أو يمرون بها هو ضرب من الكشف عن أفعال التهريب إستهدف الشارع به صالح الخزانة ويجريه عمال الجمرك وحراسة لمجرد قيام فطنة التهريب فيمن يوجدون بمنطقة المراقبة دون أن يتطلب الشارع توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية : نقض جنائى مصرى ٦ فبراير ١٩٦١ مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٢ ص ١٨١ رقم ٢٨ .

(٣) نقض فرنسى ١٢ يوليو ١٩٠٢ دالوز ١٩٠٣ القسم الاول ص ٤٢٧ ، ٢٩ ،

يونيو ١٩١١ دالوز ١٩١٢ القسم الاول ص ٢٩٣ ، ١٤ ديسمبر ١٩١٢ سبرى ١٩٠٤

القسم الاول ص ١٨٠ ، ١٤ يونيو ١٩٢٢ سبرى ١٩٢٢ القسم الأول ص ٢٩٦ .

الاسباب غير مشروعة فإن الموظف أو المستخدم العمومي يعاقب بما قضت به المادة ١٢٩ عقوبات (١) .

حدد المشرع في المادة ١٢٩ عقوبات حالات القسوة التي يلجأ إليها المستخدم العمومي ولكنه لم يتعرض إلى الإيذاء الذي يؤدي إلى الوفاة كما فعل المشرع الفرنسي في المادة ١٨٦ عقوبات إذ أقرن الجزاء بجسامة الضرر *Il sera puni selon la nature et la gravité de ces violences.* المستخدم العمومي الذي يحدث بأحد الأفراد إحدى العاهات أو يؤدي به إلى الوفاة فإنه يكون أمام تعدد في الأفعال غير المشروعة وبالتالي فهو يعاقب بعقوبة الجريمة الأشد . أما إذا كان الإيذاء لا يؤدي إلى عاهة مستديمة أو إلى الوفاة ، فإن المادة ١٢٩ عقوبات هي الواجبة التطبيق .

هذا ويشترط لمؤاخذة الفاعل بعقوبة هذه الجريمة أن يقع منه الفعل المخالف للقانون أثناء تأديته لمهام وظيفته أو بسببها .

فبغلا عما تقدم فإن الموظف يؤاخذ عن خطئه سواء أكان قد أساء استعمال الحق أو تعسف في استعمال الحق *L'abus de droit et le depassement de droit* (٢)

٣ - الإخلال الجسيم بواجبات الوظيفة

تنص المادة ١٢٣ عقوبات على أن « يعاقب بالحبس والعزل كل موظف

(١) أنظر بلانش - الجزء الثالث من ٤٦١ ، شوفو وهيلي الجزء الثالث من ٨٨١ ، جبارو - الجزء الرابع رقم ١٥٥٣ نقض جنائي مصري ١٤ أبريل ١٩٥٢ - مجموعة المكتب الفني السنة الثالثة من ٨٣٠ ، ١٦ نوفمبر ١٩٥٤ - مجموعة المكتب الفني السنة السادسة من ١٨٣ .

(٢) في تفصيل التفرقة بين أساءة استعمال الحق والتعسف في استعمال الحق الدكتور حسن كبره في شرح الحقوق العينية طبعة ١٩٥٧ ص ٢٨٠ وما بعدها ، بلانيول - ريبير وبولانجي الجزء الأول من القانون المدني طبعة ١٩٥٠ ص ١٦٠ وما بعدها ، جوسران في سوء استعمال الحق طبعة ١٩٠٥ ص ٤٣ .

عمومى استعمال سلطة وظيفته فى وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين واللوائح أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم أو وقف تنفيذ حكم أو أمر صادر من المحكمة أو من أية جهة مختصة ، (١) .

فیشترط لتوافر هذه الجريمة :-

١ - أن يكون الفاعل موظفاً عمومياً .

ب - أن يستعمل سلطة وظيفته فى حدود اختصاصه .

ج - أن يقوم بعمل أو يمتنع عن عمل من الأعمال الواردة بالنص على سبيل الحصر .

د - بقصد جنائى .

وأمام صراحة هذا النص لا يستطيع الموظف أن يتقاعس عن تحصيل الرسوم المستحقة للدولة ، بل عليه أن يقوم بالأجراءات اللازمة لتحصيل هذه المبالغ وتتبع المدين وتوقيع الحجز على المنقولات المملوكة له ، إذا استدعى الأمر إلى اتخاذ مثل هذا الاجراء . ولا جريمة إذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذياً لما أمرت به القوانين أو إذا ما اعتقد أن الاجراء الذى قام به يدخل فى اختصاصه (الفقرة الثانية من المادة ٦٣ عقوبات) ، ولذلك لا يجوز مساءلته جنائياً أو مدنياً (٢) ؛ لأن سبب الإباحة فى هذه الحالة يعد من الأسباب المادية (٣) .

(١) تقابل المادة ١٨٨ عقوبات فرنسى والمادة ٣٢٨ عقوبات أيطالى .

(٢) يراجع فى تفصيل ذلك الدكتور محمد كامل مرسى والدكتور السعيد مصطفى السعيد فى شرح قانون العقوبات - طبعة ١٩٤٦ ص ٤٥٢ وما بعدها .

(٣) جندى عبد الملك فى الموسوعة الجنائية - الجزء الأول طبعة ١٩٢١ ص ٥١٠ بند

(٧) ، الدكتور سليمان الطماوى - المرجع السابق ص ٦٥٥ .

ويقصد بواجبات الوظيفة ، الاعباء التى يجب أن يقوم بها الموظف لحسن سير العمل فيها . ولذلك يدخل فى واجبات الوظيفة عدم إفشاء الاسرار التى تصل إلى علمه بحكم علمه (١) كما يجب أن يبالغ عن كافة الجرائم التى يعلم بها أثناء قيامه بوظيفته (٢) وتجنب كل ما يمس السمعة أو الشرف أو ما يحيط نشاطه بالريبة أو الشبهات (٣) .

ومع أن الاهمال الجسيم فى أداء الوظيفة يؤدى إلى المحاكمه التأديبية الا أنه يؤدى أيضاً إلى المحاكمه الجنائية . ولكن قد لا يكون الاهمال جسيماً الأمر الذى يؤدى إلى مؤاخذة الموظف تأديبياً دون المحاكمه الجنائية ؛ وهذا لأن المحاكمه التأديبية تتعلق بسلوك الموظف وعدم مراعاته لواجبات الوظيفة ، أما المحاكمه الجنائية فلا تكون الا إذا توافرت أركان إحدى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات .

فالجزاء التأديبية يعاقب به الموظف عن خطئه الوظيفى ؛ فهو بهذا يختلف عن الجزاء المقرر فى قانون العقوبات من حيث طبيعته والغاية منه (٤)

(١) الدكتور سليمان الطحاوى - المرجع السابق ص ٦٥٨

(٢) المحكمة الادارية العليا ٨ ديسمبر ١٩٥٦ مجموعة المبادئ السنة ٢ ص ١٧٧

رقم ٢١

(٣) المحكمة الادارية العليا ١٤ ديسمبر ١٩٥٧ مجموعة المبادئ السنة ٣ ص ٢٨٩

رقم ٣٧ ، مارس ١٩٥٨ السنة ٣ ص ٨٦٨ رقم ٩٧ ، ٦٠ يونيو ١٩٥٩ السنة ٤ ص ١٤٢٣ رقم ٢٤ ، يراجع أيضاً الدكتور سليمان الطحاوى - المرجع السابق ص ٦٦٣ .

(٤) الدكتور محمد عصفور فى جريمة الموظف العام طبعة ١٩٦٣ ص ١٣٧ وما بعدها ، أندري

لوبادير فى مطولة القانون الادارى طبعة ١٩٥٣ ص ٧٠٥ وما بعدها ، المحكمة الادارية

العليا ١١ نوفمبر ١٩٦١ - مجموعة المبادئ القانونية السنة السابعة ص ٢٧ رقم ٣ ،

المحكمة الادارية العليا أول مارس ١٩٥٨ - مجموعة المبادئ القانونية - السنة الثالثة ص

٧٥٧ رقم ٨٧ .

فقانون العقوبات يسرى على الكافة ، الموظفين منهم وغير الموظفين ، اذا
ما وقع من أحدهم فعلا يعاقب عليه قانون العقوبات .

ومن جهة أخرى ، فقد سبق أن ذكرنا بأن « لا جريمة ولا عقوبة الا بنص » .
فهذا المبدأ الدستوري المتعارف عليه منذ العصور الأولى من التاريخ (١)
في قانون العقوبات لا ينطبق على الجرائم التأديبية التي لا يمكن حصرها .
فالجريمة التأديبية تخضع لتقدير السلطة التأديبية التي ترعى مقتضيات الوظيفة
وما يجب أن يكون عليه الموظف .

وهذا واضح من نص المادة ٥٥ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة
والتي جاء بها : كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون
أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال
بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبيا وذلك مع عدم الإخلال بإقامة الدعوى المدنية
أو الجنائية عند الاقتضاء » .

هذا وتختلف الجزاءات التأديبية عن الجزاءات الجنائية . فتحدد المادة
٦١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الجزاءات التأديبية بأنها : الانذار
أو الخصم من المرتب أو تأجيل موعد إستحقاق العلاوة أو الحرمان منها
أو الوقوف عن العمل أو الفصل من الوظيفة . وبالنسبة لشاغلي الدرجات

(١) أنظر فردان في دراسة الطب الشرعي في الاجهض رسالة دكتوراه ديجون سنة
١٩٤٢ ص ٣٠ وما بعدها فيقول فردان نقلا عن ديودور دي سيسل بأنه لم يكن مباحا لدى
الفراعنة أن يقاضى الملك أحدا أو يعاقبه إرضاء للمواطن أو بغيه الانتقام أو لأى باعث غير
عادل . . . وإنما كان التقاضى والعقاب وفقا للقوانين الموجودة ، وأنظر أيضا في شرمية الجرائم
والعقوبات الدكتور السعيد مصطفى في كتابه شرح قانون العقوبات طبعه ١٩٤٦ ص
٩٨ وما بعدها .

من الثالثة فما فوقها فلا توقع عليهم إلا عقوبات اللوم والاحالة إلى المعاش والعزل من الوظيفة مع الحرمان من المعاش أو المكافأة وذلك في حدود الربع .

وفي هذا المعنى قضت المحكمة الإدارية العليا في ١٤ ديسمبر ١٩٥٧ (١) بأنه : إذا ثبت أن ما أبداه الموظف من أقوال في مقام الدفاع عن حقه قد جاوز مقتضيات هذا الدفاع إلى سلوك ينطوي على تحدى رؤسائه أو التطاول عليهم ، فإن هذا السلوك المستفاد من جماع هذه الأفعال يكون المخالفة الإدارية وهي الإخلال بواجبات الوظيفة والخروج على مقتضياتها .

وكذلك ما أكدته المحكمة الإدارية العليا في ٢٤ يناير ١٩٥٩ (٢) من أن المحاكمة الإدارية إنما تبحث في سلوك الموظف وفي مدى إخلاله بواجبات وظيفته حسبما يستخلص من مجموع التحقيقات ؛ أما المحاكمة الجنائية فإنما ينحصر أثرها في قيام جريمة من جرائم القانون العام قد يصدر حكم بالبراءة فيها ، ومع ذلك فإن ما يقع من المتهم يشكل ذنباً إدارياً ، وإن كان لا يكون جريمة خاصة ، إلا أنه لا يتفق ومقتضيات السلوك الوظيفي ، فيكون ذنباً يجوز مساءلته عنه بطريق المحاكمة التأديبية .

البحث الثاني

سرقة الأوراق أو المستندات المتعلقة بالحكومة نتيجة إهمال من كانت في عهده .

تنص المادة ١٥١ من قانون العقوبات على أنه . إذا سرقت أوراق أو مستندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية

(١) مجموعة المبادئ القانونية - المكتب الفني السنة الثالثة ص ٣٨٢ رقم ٤٧ .

(٢) مجموعة المبادئ القانونية - السنة الرابعة ص ٦٦٣ رقم ٥٥ .

أو اختلست أو أتلقت وكانت محفوفة في المخازن العمومية المعدة لها أو مسلبة إلى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب إهماله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيتها مصريا^(١).

وحتى يمكن تطبيق هذه المادة لابد من توافر الشروط الآتية :-

- ١ - الفعل المادى وهو سرقة أو إختلاس أو إتلاف
- ٢ - طبيعة الأشياء التى وقع عليها الإختلاس أو السرقة أو الإتلاف .
- ٣ - أن تكون هذه الأشياء مودعة في المخازن العمومية المعدة لها أو مسلبة إلى شخص مأمور بحفظها .
- ٤ - أن تكون واقعة السرقة أو الإختلاس أو الإتلاف قد تمت نتيجة خطئه أو رعونته .

١ - فالفعل المادى هو الذى يتحقق فى هذه الجريمة إما بالسرقة أو الإختلاس أو الإتلاف . ومع ذلك عبارات سرقة أو إختلاس أو إتلاف الواردة بالنص تثير عدة ملاحظات . فالإتلاف قد يكون إما بفعل المودع لديه أو بفعل الغير .

أما السرقة ؛ فالوضع فيها يختلف ؛ إذ لابد وأن يفترض لتحقيقها وضع اليد على الشيء وسيازته حيازة مادية ، وهذا أمر لا يمكن أن يكون ممن له الحق فى تملك الشيء أو المودع لديه الشيء . وعلى ذلك فإن واقعه السرقة لا يمكن حدوثها من الموظف المكلف بحفظ هذه الأشياء ؛ وهذا على العكس من الإختلاس إذ قد يقوم الموظف المكلف بحفظ الأشياء باختلاسها .

(١) تقابل المادة ٢٥٤ مقوبات فرنسى .

ب - هذا ويجب أن تكون هذه الأشياء مودعة في المخازن العمومية المعدة لها. فقد تضمن النص الأشياء التي ينطبق عليها وهي أوراق أو مستندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية . وبين من هذه العبارات أنها عامة تتضمن كافة الأوراق أو السجلات أو الدفاتر . ولكنها في حد ذاتها لا تشمل كل الأشياء المنقولة المودعة في المخازن العمومية (١) .

ج - وليس بشرط أن يكون الشخص المكلف بحفظها من موظفي الدولة أو من ذوى المرتب ، وهذا واضح من عبارة النص والتي جاء بها « أو مسلبة إلى شخص مأمور بحفظها » ، ولذلك قضت محكمة جنح فاقوس بأن أحكام هذا النص تسرى على المأذون الذي أهمل في حفظ دفاتر قسائم الزواج واشهادات الطلاق (٢) ، كما يسرى النص على نقاش الاختتام الذي تسبب في إتلاف بعض أوراق دفتره (٣) .

د - ويقصد بالمخازن العمومية المعدة لها . . كافة الأماكن التي تودع فيها هذه الأوراق أو السجلات أو الدفاتر ، كالمكتبات العمومية والمتاحف والمعارض (٤) . ولا يشترط أن يكون لهذه الأوراق قيمة مادية كما إذا

(١) أنظر المادة ٢٥٤ عقوبات فرنسي والتي تضمنت كلمة *actes et effets* مما أدى بالشراح إلى تطبيق النص على كافة الأشياء المودعة في المخازن العمومية سواء أكانت أشياء منقولة أو أوراق: يراجع بلائش الجزء الرابع رقم ٢١٧ و ٢١٨ شوفووهيلي ، الجزء الثالث رقم ١٠٥١ ، جارو - الجزء الرابع رقم ١٧٠٩ .

(٢) محكمة جنح فاقوس ١٠ مارس ١٩٠٩ - المحلة السنة ١٠ ص ٢٨٢

(٣) محكمة جنح مينا القمع ١٧ أبريل ١٩٠٩ المحلة السنة ١٠ ص ٣٠٨

(٤) شوفووهيلي - الجزء الثالث رقم ١٠٥١ ، نقض فرنسي ٢٥ مايو ١٨٣٢ سيرى ١٨٣٢ القسم الأول ص ٧٧٧ ، ١٠ سبتمبر ١٨٤٠ سيرى ١٨٤١ القسم الأول ص ١٦٤

اختلاس أحد الأفراد بعض الخطابات البريدية من حقيبة ساهى البريد (١) أو إذا ما اختلاس أحد عمال هيئة البريد بعض الخطابات من مكتب بريد آخر غير الذى يعمل به (٢) أو من عربة البريد الملحقة بالقطارات (٣) ويقصد بأوراق المرافعة القضائية كافة الأوراق المتعلقة بالمنازعات التى يثار بشأنها أو يمكن أن يثار بشأنها منازعات أمام القضاء ، كما إذا وقع الاختلاس على محاضر التحقيق التى تجرى بإقامة البوليس أو على دفتر الاحوال (٤) .

ومع ذلك قضت محكمة النقض الفرنسية فى ١٨ أكتوبر ١٩٣٥ بعدم تطبيق أحكام هذه المادة إذا ما وقع الاختلاس على بعض المستندات المودعة داخل ملف جنحة كان موضوعا بقاءة المحكمة ، ليس فى حراسة الشخص المأمور بحفظه ، وإنما الواقعة تعتبر فى حكم السرقة البسيطة (٥) . ويرى جارو كذلك عدم تطبيق أحكام هذه المادة إذا كان الاختلاس قد وقع من الحجرة المخصصة للقاضى بالمحكمة (٦) ، وإن كان رأيت محكمة النقض الفرنسية فى حكم حديث لها عكس ذلك (٧) إذ أن كافة الملفات فى حراسة أمين السر أو كاتب الجلسة وهو مكلف بالمحافظة عليها .

أما الاختلاس الذى يقع على بعض الخطابات المتبادلة بين الهيئات .

(١) فى هذا المعنى نقض فرنسى ٩ أغسطس ١٨٨٩ سبرى ١٨٨٩ القسم الأول ص ٤٩٣ .

(٢) محكمة Amiens فى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ سبرى ١٨٨٣ القسم الثانى ص ٢١ .

(٣) نقض فرنسى ٦ أغسطس ١٩١٤ دالوز ١٩١٨ القسم الأول ص ٥١ .

(٤) نقض فرنسى ١٦ يوليو ١٩٤٨ - المجلة الجنائية ١٩٤٨ رقم ٢٠١

(٥) نقض فرنسى ١٨ أكتوبر ١٩٣٥ سبرى ١٩٣٦ القسم الأول ص ١٥٩ .

(٦) جارو - الجزء الرابع رقم ١٧٠٩

(٧) نقض فرنسى ٦ يوليو ١٩٣٤ سبرى ١٩٣٥ القسم الأول ص ١١٤ .

العامّة أو المصالح الحكوميّة قبل إيداعها في المكان المخصّص لحفظها أو تسليمها لأحد الأشخاص ليتولّى حفظها ؛ فلا يسرى في حقّه أحكام المادة ١٥١ عقوبات (١) .

يبين بما تقدّم أنّه يكفي إساءة الشخص المكلف بالحفظ ومعاقبته بالعقوبة الواردة بالمادة ١٥١ عقوبات أن تكون الأوراق أو الدفاتر أو السجلات أو المستندات قد اختلست أو سرقت أو اتلفت نتيجة إهماله سواء أكان هذا الإهمال طفيفاً أم جسيماً .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإن كانت المادة ١٥١ عقوبات قد تضمنت واقعة الاختلاس أو التلف أو السرقة التي تقع بإهمال من المكلف بالحفظ ، فإن المادة ١٥٢ عقوبات قد نصت على الجزاء في حالة ما إذا وقع الاختلاس أو التلف أو السرقة من الشخص المكلف بالحفظ عن عمد (٢) .

ومع أن المادة ١٥٢ عقوبات ليست من جرائم الإهمال ، إلا أننا سنضطر إلى إيضاح التفرقة بينها وبين أحكام المادة ١١٢ عقوبات ، وهذا لأن المادة ١٥٢ عقوبات تتحد مع المادة ١٥١ عقوبات في كافة الأركان باستثناء الركن المعنوي ، فضلاً عما يشير به تطبيق هذه المادة من لبس مع وجود المادة ١١٢ عقوبات .

فتنص المادة ١١٢ عقوبات على أن يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدّة كل موظف

(١) نقض فرنسي ٧ أغسطس ١٩٢٧ سي ١٩٣٩ القسم الأول ص ٣٨ ، مجلة العلوم الجنائية ١٩٢٨ ص ٧٠ وتعليق الاستاذ لويس هوجني .

(٢) نقض جنائي مصري ٢٥ / ١٢ / ١٩٤٤ المجموعة الرسمية - السنة ٤٥ العدد ٨ رقم ١٠٦ ، ٩ / ٤ / ١٩٥٦ - مجموعة المكتب الفني لأحكام النقض - العدد الثاني السنة ٧ ص ٥١٢ .

أو مستخدم عمومي اختلاس أموالا أو أوراقا أو أمتعة أو غيرها مسلمة اليه بسبب وظيفته... الخ ، (١) .

فالمادة ١١٢ عقوبات تنص على جناية اختلاس أموال أو أمتعة أو أشياء أو أوراق، فهي عامة تتضمن كافة الأشياء (٢)، بينما يقتصر نص المادة ١٥٢ عقوبات على الأوراق أو المستندات أو السجلات أو الدفاتر المتعلقة بالحكومة. فضلا عن ذلك فإن المادة ١٥٢ عقوبات قاصرة على اختلاس السندات أو الأوراق المودعة في كل مكان معد لذلك مع غيرها من السندات والأوراق مادامت قد أودعت في الحفظ fait partie d' un depot public كما إذا وقع الاختلاس على سند قديم مودع بمحفوظات المحافظة أو إحدى الوزارات . فمسألة الشخص المالك بالحفظ عن الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٥٢ عقوبات تتوافر بمجرد تسليم الأوراق أو المستندات اليه بصرف النظر عن وظيفته الأصلية التي يشغلها ، وهذا لأن إعتبار الشخص حافظا للورقة لا يترتب على حالة قانونية بل يترتب على واقعة مادية وهي مجرد تسليم هذه الورقة اليه (٣) وهذا على عكس المادة ١١٢ التي تستلزم لتطبيق جنايته الاختلاس أن يكون السند أو الورقة قد سلمت للموظف المختلاس بسبب وظيفته وليس أمينا على المحفوظات .

يضاف إلى ما تقدم ان المادة ١١٢ عقوبات قاصرة على الموظفين والمستخدمين العموميين، بينما ينطبق نص المادة ١٥٢ عقوبات على كل فرد مختلس أو يسرق أو يتلف الأوراق أو السندات بعض النظر عما إذا كان موظفا أم لا (٤) كذلك يقتصر حكم المادة ١١٢ عقوبات على واقعة

(١) يراجع في تفصيل ذلك بمحاثنا عن اختلاس الأموال - منشور بمجلة المحاماة .

(٢) نقض جنائي مصري ١٠/٢٦/١٩٥٤ - مجموعة أحكام النقض - العدد الأول السنة

٦ ص ١٢٩ .

(٣ - ٤) نقض جنائي مصري ١٢/٢٦/١٩٥٥ - مجموعة القواعد القانونية - ٢٥

سنة ص ١٥٩ رقم ٥ و ٦ .

الاختلاس بينما تنص المادة ١٥٢ على الاختلاس وأيضا السرقة والاتلاف .
واذا ما اختلس الموظف الأمين على المحفوظات الأوراق أو المستندات التي
تسلم اليه بسبب وظيفته، ففي هذه الحالة ينطبق على الواقعة نص المادتين ١١٢
و ١٥٢ عقوبات ولكن يعاقب الفاعل بالعقوبة الواردة بالمادة ١١٢ لأنها تتضمن
عقوبة أشد من الأخرى ، وهذا طبقا للمادة ٣٢ عقوبات والتي تنص على أنه : إذا
كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم
بعقوبتها دون غيرها . . وتأيدا لذلك قضت محكمة النقض المصرية في
٢٢ نوفمبر ١٩٤٩ بأنه متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم بوصف كونه حوّل
بلوكات النظام ورئيس مكتب رئاسة البلوكات المذكورة ، من مقتضى عمله
فتح المظاريف المسجلة الواردة من وزارة الداخلية والتي تحوى اذون صرف
بدل السفر للعساكر ورصد هذه الأذون في دفتر خاص والتأشير عليها وعرضها
على القومندان ، فهو يكون أمينا على هذه الأوراق من وقت تسليمها حتى
بمعرضها على رئيسه ويتولى تسليمها لذويها . وما دام قد أوتى بسبب وظيفته
على حفظها فهو يعتبر في القانون أمينا على الودائع . فإذا هو اختلسها حق
عليه العقاب بمقتضى المادة ١١٢ عقوبات وكان عمله جناية اختلاس
لا جنحة (١).

الفصل الثالث

الاهمال الذى يقع من ذوى المهنة أو الخبرة

l'imprudence qualifiée

لقد تكلمنا فى الفصل الأول عن جرائم الاهمال التى تعد جنحاً فى قانون العقوبات ، ولم نسهب فى الكلام عن كل منها ، لأن موضوع دراستنا يشملها جميعاً ، لذلك اكتفينا بإيضاح ما رأيناه ضرورى فى كل جنحة .

أما فى الفصل الثانى فسنحدث عن جرائم الاهمال الشائعة والتى يتأثر بها المجتمع أكثر من غيرها . سنتحدث عن جرائم الاهمال التى تقع من ذوى المهنة أو ذوى الخبرة . وأهمية هذه الدراسة ترجع إلى الثقة التى يضعها الجمهور فى هؤلاء ، لأن هذه الثقة ترجع إما إلى مؤهلاتهم العلمية أو إلى خبرتهم المهنية .

فلما أن نتساءل عن الاهمال الذى يقع من طبيب أو جراح ، أو من قبطان السفينة أو من سائق السيارة ، أو من مهندس أو من صيدلى (1) فالاهمال الذى يقع من أحد هؤلاء يؤدي إلى أسوأ العواقب كما يخلق قلقاً عاماً ورعباً فى نفوس أفراد المجتمع ؛ وسوف تقتصر بذكر بعض الحالات التى يتعرض لها القضاء من وقت لآخر فى اهمال ذوى الخبرة أو المهنة ، وخاصة بعد أن فرق المشرع المصرى بين الاهمال الذى يقع من الفرد العادى والاهمال الذى يقع من ذوى الخبرة أو المهنة أو الحرفة .

البحث الاول

الاهمال الذى يقع من الطبيب او الجراح^(١)

كان الطبيب فى العصر الفرعونى يلتزم بدفع التعويضات المناسبة ، إذا ما تسبب باهماله فى وفاة أحد مرضاه ، وهذا لأنه قضى على حياة فرد من أفراد المجتمع . أما إذا كان الطبيب قد إتبع القواعد المنصوص عليها فى الكتب المقدسة ، فإنه غير مسئول عن الوفاة^(٢) . وقد أعطانا أرسطو مثلاً لمدى

مسئولية الأطباء فى العصر الفرعونى :

Apud Aegyptios, non licuisse ante tertiam diem mouere quod antea movisset medicus, pericule idfaciebat suo^(٣)

« لا يسمح للأطباء المصريين بأن يصرحوا للمريض بأن يتحرك من فراشه ثلاثة أيام متتالية . فاذا أباح له أحدهم بذلك فعليه أن يتحمل مسؤولية المخاطرة » .

هذا وقد كان بعض رجال الفقه يرون عدم مساءلة الطبيب حتى لا نعرقل التقدم العلمى ، إذ أن مساءلة الطبيب عن كل خطأ يقع منه سوف لا يحث الأطباء على البحث والقيام بتجارب علمية جديدة ، وسيكون المريض هو ضحية توقف البحث العلمى فى النهاية^(٤) . ومع ذلك فإن أغلبية رجال الفقه يرون ضرورة مساءلة الطبيب عن إهماله فى العناية بمرضاه .

(١) E. Schimdt. Der Arzt im Strafrecht, éd. 1939, Kornbroet. la responsabilité médicale, éd. 1955.

(٢) Manche, la responsabilité médicale au point de vue pénal, thèse, Paris, 1913p. 9

(٣) المرجع السابق .

(٤) سوفار : المرجع السابق ص ١٦٨ ، ريدل : المرجع السابق ص ٥٥ حيث يقول : المسؤولية الجنائية غير جائزة أمام ضخامة المصالح الاجتماعية .

التقدم العلمى يستلزم معاقبة الطبيب أو الجراح الذى ثبت إهماله فى أصول المهنة أو جهله بها . إن مسئوليته تتحدد باتباعه أصول المهنة : فهو لا يسأل إلا عن إهماله فيما استقر عليه الطب وتعارف عاينه الأطباء (١) . فإباحة عمل الطبيب أو الصيدلى مشروطة بأن يكون ما يجريبه مطابقاً للأصول العلمية المقررة ، فإذا فرط أحدهما فى إتباع هذه الأصول أو خالفها حقت عليه المسؤولية الجنائية بحسب تعمدته الفعل ونتيجته أو تقصيره وعدم تحرزه فى أداء عمله (٢) . وقد أدانت محكمة الجيزة فى ٢٦ يناير ١٩٣٥ عن جريمة القتل خطأ (٣) الجراح الذى أجرى عملية استخراج الحصوة لفتاة ولم يجر الدرنة اللازمة ولا ما يقوم مقامها ، فامتد التقيح من المثانة إلى البريتون ، الأمر الذى أدى إلى وفاة الفتاة .

رغم ذلك أفضت محكمة النقض المصرية فى ٢٣ أبريل ١٩٣١ (٤) بأن الطبيب الذى كان يجرى عملية شعره ، وتحرك المريض أثناء العملية ، فضربه على رأسه وصدره بقبضة يده دفعتين وبالكف دفعة واحدة ، ولما كان المريض مصاباً من قبل بمرض فى صدره ، فأحدث به الضرب انفجاراً فى الأوعية الداخلية ، الأمر الذى أدى إلى وفاته ، يعتبر مسئولاً عن ضرب عمدى أفضى إلى موت .

-
- (١) أنظر فى هذا المعنى جندى عبد الملك فى الموسوعة الجنائية : الجزء الخامس ص ٨٦٢ ، جارو : الجزء الخامس ص ٤٢٠ هامش نمرة ٣٢ .
- (٢) نقض جنائى مصرى ٢٧ يناير ١٩٥٩ - مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض السنة ١٠ ص ٩١ رقم ٢٣ . فيتوافر خطأ الطبيب إذا طلب تحضير مخدر موضعى بنسبة معينة دون أن يعين المخدر أو يطلع على الزجاجة التى وضع فيها (الحكم سالف الذكر) .
- (٣) المحاماة السنة ١٥ ص ٤٧١ نمرة ٢١٦ ، وفى نفس المعنى محكمة القاهرة فى ٣ مايو ١٩٢٧ المجموعة الرسمية السنة ٢٩ ص ٢٠ نمرة ١١ ، محكمة الاستئناف المختلطة ٢ نوفمبر ١٩٣٣ المحاماة السنة ١٥ ص ١٥٦ نمرة ٧٣ .
- (٤) المحاماة السنة ١٢ ص ١٩٧ وتعليق الدكتور القللى .

ويرى الدكتور القللى فى تعليقه على هذا الحكم أن الطبيب لم يلجأ إلى الضرب إلا كوسيلة من الوسائل اللازمة لتمكينه من إجراء العملية ، ولكنه بدل أن يلجأ إلى وسيلة طبية لمنع حركة المريض ، لجأ إلى هذه الوسيلة الشاذة ، ولذلك أقرب إلى القانون أن يكون مسئولاً عن جريمة غير عمدية (١) .

وعلى ذلك تتوقف مسؤولية الأطباء والجراحين على الأخطاء التى تقع منهم وخاصة إذا كانوا يريدون القيام بتجربة أو بطريقة علاج جديدة ذات خطورة ولا يعرفها الطب من قبل (٢) . أما اتباعهم طريقة علاج لم يستقر الطب بعد على صحتها ولا زالت موضع نقاش علمي ، فانهم لا يسألون عن الأضرار التى تنتج عنها (٣) (٤) .

وقد حكمت محكمة مصر الابتدائية بهيئة استئنافية بأن الطبيب الذى يعمل عملية جراحية بعرض نساء عنها نزيه غزير استدعى علاجه خمسين يوماً ، يسأل جنائياً ومدنياً إذا إتضح أن حدوث النزيه تسبب عن قطع شرايين صغيرة فى محل العملية وعدم ربطها مع أن الأصول الطبية كانت تقضى بذلك (٥) ، فالطبيب يسأل إذا ثبت جهله بأصول المهنة أو

(١) أنظر فى المسؤولية الجنائية للدكتور القللى ص ٢٢٩ .

(٢) نقض جنائى فرنسى ١٦ أبريل ١٩٢١ دالوز الدورى ١٩٢١ القسم الأول ص ١٨٤

(٣) جنح السين ٢٠ يوليو ١٩٠٧ دالوز الدورى ١٩١٢ القسم الثانى ص ٢٢٧ .

(٤) نقض جنائى مصرى ١١ يونيو ١٩٦٣ مجموعة المـكتب الفنى - السنة ١٤ ص ٦٠٥ رقم ٩٩ .

(٥) نقلا عن جندى عبد الملك الجزء الخامس ص ٦٨٣ ، والقللى ص ٢٢٩ .

إهماله في القيام بالوسائل المتبعة (١) .

وقد أدانت محكمة باريس في ١٠ فبراير ١٩٥٤ الجراح بعقوبة القتل الخطأ لأن أحد الجرحى جاءه وأجرى له العملية دون أن يتأكد ما إذا كان « التمرجى » قد حقنه قبل اجراء العملية ضد الميكروب أم لا . فإهماله في اتخاذ الاحتياطات اللازمة أدى إلى تفشى الميكروب في جسم الجريح ووفاته على الفور .

وقد رأت محكمة باريس أن الحقنة ضد الميكروب أمر ضرورى لوقاية الجريح، وهذا هو ما استقر عليه الطب . فعدم تأكد الجراح من حقن الجريح بمثل هذه الحقنة يعد إهمالا في أصول المهنة وطرق العلاج المتبعة ، ويجب أن يؤخذ عن النتائج المترتبة على هذا الإهمال (٢) .

وكذلك إذا طلب الطبيب الجراح إلى الممرضة والتمرجى أن يقدماله بنجما موضعيا بنسبة ١ / ١٠ دون أن يعين هذا المخدر ودون أن يطلع على الزجاجة التى وضع فيها ليتحقق مما إذا كان هو المخدر الذى يريد أم غيره ومن السكمية التى حقنت بها المجنى عليها ؛ فإن الحادث يكون نتيجة مباشرة لإهماله وعدم تهرزه (٣) .

وكذلك ، قضت محكمة استثنائى الاسكندرية فى ١٠ أبريل ١٩٥٥ بمعاينة

(١) نقض فرنسى ١٨ أكتوبر ١٩٣٧ دانوز الأسبوعى ١٩٣٧ ص ٥٤٩ ، إسيرى ١٩٣٨ القسم الأول ص ٧ .

(٢) الأسبوع القضائى (وهو الذى يسمى حاليا J. C. P.) القسم الأول فقرة ٨١٢٨ يراجع أيضا القانون الصادر فى بولندا بتاريخ ١٨ يوليو ١٩٥٠ عن مسئولية الاطباء والصيدلة والمرضين

(٣) نقض جنائى مصرى ٢٧ يناير ١٩٥٩ فى الطعن رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٨ قضائية بمجموعة المسكتب الفنى لاحكام النقض - السنة ١٠ ص ٩١ رقم ٢٣ .

المرضى بعقوبة القتل باهمال (١) لأنهم أرادوا تهدأة أحد نزلاء مستشفى الأمراض العقلية بأن ضغطوا على بطنه أثناء هياجه فأدى ذلك إلى تمزق في الأنسجة الداخلية وحدث نزيف داخلي قضى على حياته .

هذا وبإلا حظ أن بين الطبيب والمريض رابطة تعاقدية حيث يلتزم الطبيب بالعلاج وليس بالشفاء . إنه يتعهد إلى المريض بأن يقوم بالعناية اللازمة التي يتبعها جمهور الأطباء ؛ إلا إذا كان العقد المحرر بينهما جاء على خلاف ذلك (٢) .

ومع ذلك ، ليست كل الحالات التي يمكن القول فيها بأن الطبيب يلتزم بناء على عقد ، فقد يتقدم الطبيب مثلاً من تلقاء نفسه لعلاج أحد الجرحى وهو في حالة خطره . فإن المريض لم يعهد إليه العلاج ، وإنما الضرورة هي التي ألزمت الطبيب (أو الجراح) من القيام بالإسعافات اللازمة (الفقرة الثانية في كل من المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات) . فإن الخطأ الجسيم أو الخطأ الذي يدل على الجهل بأصول المهنة يعتبر في مثل هذه الحالة الأخيرة خرقاً من جانب الطبيب لا لتزامه القانوني ، وللمجنى عليه أو ذويه الحق في تحريك الدعوى العمومية ضده ؛ كما يجوز لهم أيضاً المطالبة بالتعويض بدعوى فرعية للدعوى الأصلية المقامة أمام المحكمة الجنائية .

وسواء أكانت مسؤولية الطبيب تعاقدية أو تقصيرية فإن عبء إثبات الخطأ يقع على كاهل المضرور .

ومع ذلك فإن كانت مسؤولية الطبيب إزاء المريض هي مسؤولية تعاقدية

(١) نقلاً عن الأستاذ الدكتور القلبي في المسؤولية ص ٢٣٣ هامش نمرة ١ ، وأنظر أيضاً مصر الانتدائية ٣ أكتوبر ١٩٤٤ المحاماة السنة ٢٦ ص ١٣١ رقم ٥٥ .

(٢) نقض فرنسي ٢٠ مايو ١٩٣٦ سيري ١٩٣٧ القسم الأول ص ٣٢١ وتطبيق بريتون دالوز ١٩٣٦ القسم الأول ص ٨٨ .

فهذا لا ينفى مساءلته جنائيا عن جريمة الاهمال طبقا للمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات حسب جسامه الضرر الذى لحق بالمجنى عليه (١) .

فاذا نسي الجراح إحدى آلات الجراحة فى بطن المريض ، الامر الذى يلزم هذا الاخير إلى اجراء عملية أخرى اكثر خطورة من الاولى فيموت على أثرها ، فإنه يسأل عن جريمة قتل باهمال ، وتبدأ الدعوى العمومية فى التقادم من يوم وفاة المجنى عليه وليس من يوم إجراء العملية (٢) .

ومن جهة أخرى اذا كان بين الطبيب والمجنى عليه رابطة تعاقدية، فان للمجنى عليه الحق فى المطالبة بالتعويض طبقا لقواعد المسؤولية التعاقدية أو طبقا لقواعد المسؤولية الجنائية (عن جريمة الاهمال) ؛ وفى كلتا الحالتين تخضع الدعوى لمدة التقادم المنصوص عليها فى المادة ١٧٢ مدنى والتى جاء بها : « تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه »

على أنه اذا كانت الدعوى ناشئة عن جريمة فان دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية .

أما اذا كانت مسؤولية الطبيب ناتجة عن عدم قيامه بالتزامه التعاقدى فقط ولم يسفر عن ذلك أية جريمة جنائية . . فإن تقادم الدعوى المدنية

(١) المسؤولية العقدية هى جزاء عن الاخلال بالالتزام العقدى أما المسؤولية التقصيرية فهى جزاء عن الاخلال بالالتزام القانونى - يراجع فى وجوب التمييز بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية الوسيط للدكتور السهورى - الجزء الاول طبعه ١٩٥٢ ص ٧٥٢ وما بعدها .

(٢) أنظر فى هذا المعنى محكمة استئناف إيكس فى ١٢ يناير ١٩٥٤ - دالوز ١٩٥٤ قسم القضاء ص ٣٣٨ ، الاسبوع القضائى (J. C. P.) ١٩٥٤ القسم الاول نمرة ٨٠٤٠ وتعليق سافاتييه .

لا يخضع لقواعد المادة ١٧٢ مدني ، وإنما إلى القواعد العامة طبقاً للمادة ٣٧٤ مدني (بانقضاء خمس عشرة سنة) لأننا نكون بصدد دعوى تعويض عن الإخلال بالالتزام التعاقدى . من ذلك يبين أن عدم مسئولية الطبيب أو الجراح عن الأضرار التي تلحق بمرضاه إذا ما اتبع أصول المهنة ، ترجع إما إلى الحق الذي أعطاه القانون لمعالجة المرضى ، وإما إلى رضا المريض الذي يأتيه طالباً العلاج .

ولكن لا يجوز الجمع بين المسئوليتين : العقدية والتقصيرية ، إذ الجمع بينهما غير مستساغ وهذا لأن الضرر الواحد لا يجوز تعويضه مرتين ، ولأن كلا من دعوى التعويض العقدية ودعوى التعويض التقصيرية لها خصائصها ، ولا يستطيع الدائن أن يرفع إلا إحدى الدعويتين . أما الدعوى التي يخلط فيها الدائن بين خصائص كلتا الدعويتين فهي دعوى ثالثة لا يعرفها القانون (١) .

إلا أن الدكتور السنهوري قد ذهب إلى أبعد من ذلك بقوله بالآخيرة للدائن ، وليس له إلا دعوى المسئولية العقدية ، ذلك أن الالتزام العقدى الذى صار المدين مسئولا عن تنفيذه لم يكن قبل العقد التزاماً فى ذمته (٢) .

(١) محكمة الجيزة الابتدائية ١٨ مايو ١٩٦٠ - المجموعة الرسمية - السنة ٦٠ العدد الاول ص ٣٢١ رقم ٤٣ ، محكمة باريس ٢٢ أكتوبر ١٩٤١ دالوز الانتقادي ١٩٤٢ قسم القضاء ص ٢٠ وتعليق لالو ، دائرة العرائض الفرنسية ١٤ ديسمبر ١٩٢٦ دالوز الدورى ١٩٢٧ الجزء الأول ص ١٠٥ وتعليق جوسران ، بحثنا فى المسئولية المدنية عن حوادث المصاعد الكهربائية - المحاماة (عدد أكتوبر ١٩٥٧) ، الدكتور السنهوري فى الوسيط - الجزء الاول ص ٧٥٧ رقم ٥١٤ .

(٢) الوسيط فى شرح القانون المدنى الجديد - الجزء الاول طبعة ١٩٥٢ ص ٧٥٨ رقم ٥١٥ .

المزاولة غير الشرعية لمهنة الطب

لقد أدى التأمين الصحى فى البلاد التى أخذت به أحسن النتائج وخاصة فى هولندا والمانيا. ونحن لسنا بصدد الكلام عن التأمين الصحى (١) ؛ وإنما الظروف المالية لدى الكثيرين من الفقراء والفلاحين فى مصر تحيل بينهم وبين الذهاب إلى أحد الأطباء ، فيلتجئون إلى أحد الممرضين أو أحد الحلاقين . لذلك نلاحظ فى معظم القرى أن الحلاق يزاول مهنة الطب ، ومما يؤسف له أن أغلبية العمليات الجراحية والمداواة التى يقوم بها الحلاق ، تؤدى إلى نتائج سيئة وأحيانا إلى عاهات مؤقتة أو مستديمة ، وهذا إن لم تؤد إلى وفاة المريض .

وقد أقرت محكمة النقض المصرية فى ٨ يناير ١٩١٧ بأن الحلاق الذى يجرى لمريض عملية جراحية بقصد شفائه ليست من اختصاصه عد فعله جنحة أحداث جروح بعدم مراعاة اللوائح أو جنحة قتل خطأ على حسب النتيجة التى ترتبت على فعله ، لأنه كان يقصد شفاء المجنى عليه وليس القيام بتجربة علمية أو جراحية لا ضرورة لها (٢) .

ومع ذلك فإن اتجاه محكمة النقض المصرية فى ذلك الوقت (سنة ١٩١٧) فى اعتبار مزاولة الحلاق لمهنة الطب جريمة إهمال لا يخلو من المبررات ؛

(١) صدر فى الجمهورية العربية المتحدة القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٤ بشأن التأمين الصحى للعاملين فى الحكومة وهيئات الإدارة المحلية وهيئات العامة والمؤسسات العامة . ويقصد بالتأمين الصحى العلاج فى حالة المرض أو الإصابة والرعاية الطبية فى حالتى الحمل والوضع على نفقة هيئة التأمين الصحى ، كما تضمن قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ التأمين الصحى لكافة العاملين الذين تسرى عليهم أحكامه .

(٢) أنظر جندى عبد الملك : الجزء الخامس ص ٨٦١ ، القللى : فى المسئولية الجنائية :

فهذا يرجع الى أن بعض الحلاقين في السنوات الماضية ، كانوا يسمون
« حلاقى الصحة » ، حيث لم تكن مهنة الطب منتشرة في مصر وكان يباح لهم
بترخيص خاص القيام ببعض الاعمال الطبية أو الجراحية التي لا تستلزم
مجهوداً خاصاً (١) . هذا فضلاً على أن محكمة النقض المصرية في ذلك الوقت
تأثرت بأحكام محكمة النقض الفرنسية في هذا الشأن (٢) .

بعد ذلك عدلت محكمة النقض المصرية عن هذا الاتجاه وقضت باعتبار
القتل أو الجرح الذى ينتج من مزاولة الحلاق لمهنة الطب جريمة عمدية ،
لأن القصد الجنائى لدى الحلاق يتوافر فى مثل هذه الحالات ، اذ أنه يكون
على علم وادراك بان تصرفه فيه مساس بجسم المريض وهو ليس مباح
له بذلك (٣) .

وقالت محكمة النقض بان : كل شخص لا يحميه قانون مهنة الطب ولا
يشمله بسبب الإباحة ، يحدث جرحاً بآخر وهو عالم بان هذا الجرح يؤلم المجرع
يسأل عن الجرح العمد وما ينتج عنه من عاهة أو موت ، سواء تحقق الغرض
الذى قصده بشفاء المجنى عليه أو لم يتحقق (٤) .

-
- (١) أنظر القوانين الخاصة بتنظيم مهنة الطب الواردة فى الأمر العالى الصادر فى ٨ فبراير
١٨٨٦ والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٢٠ ورقم ٦ لسنة ١٩٢٨ وهى تبيع لحلاقى الصحة
عمليات الختان وتلقيح الجدري والحجاء .
- (٢) جارسون : الجزء " لاول طبعة " ١٩٠١ - ١٩٠٦ ، نمرة ٢١٧ تحت المواد ٣١٩ -
٣٢٠ عقوبات ، جندى عهد الملك : الجزء الخامس ص ٨٦١ . وأنظر أيضاً نقض جنائى مصرى
١٩٣١ ١٢٨ ، المحاماة السنة ١٢ ص ٢٨٨ رقم ١٩٨ .
- (٣) نقض جنائى مصرى ٢٤ أكتوبر ١٩٢٢ مجموعة القواعد القانونية الجزء الثانى ص
٦٠٣ نمرة ٢٦٨ ، ١٢ يونيو ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية الجزء الرابع ص ٧٦ .
نمرة ٤٠٧ .
- (٤) نقض جنائى مصرى ١٨ ديسمبر ١٩٤٤ مجموعة القواعد القانونية الجزء السادس
ص ١٧٠ نمرة ٤٣٢ .

وبينما عدلت محكمة النقض المصرية عن رأيها الأول وقضت بأن الحلاق الذى يجرى عملية جراحية يعاقب بعقوبة الجريمة العمدية، قضت فى ٢٧ مايو ١٩٣٥ بان التمرجى الذى يجرى عملية جراحية أدت الى الوفاة يعاقب بجريمة القتل الخطأ، لا بجريمة القتل العمد (١). وموجز الواقعة أن المجنى عليه شعر بالأم عند النبول فذهب إلى منزل المتهم الذى كان يعمل تومرجيا بعيادة أحد الأطباء، وتولى المتهم علاجه بأن أدخل فى قبة قسطرة معدنية، فساءت حالة المجنى عليه وتفاقمت حالته الى أن توفى واتضح من الكشف التشريحي أنه مصاب بجرحين بالمثانة وبمقدم القبل نتيجة ايلاج القسطرة المعدنية بمرجى البول بطريقة غير فنية مما نشأ عنها تسمم دموى أدى الى الوفاة.

ولنا أن نتساءل عن الأسباب التى دفعت محكمة النقض المصرية إلى التفرقة فى الجزاء بين الحلاق والنمرجى.

فالقصد الجنائى يتوافر لدى الفاعل سواء أكان حلاقا أو تمرجيا اذا كان وقت قيامه بعمله حر الارادة وعلى علم بأن فعله فيه مساس بجسم المجنى عليه. هذا بالإضافة إلى أن القانون لا يبيح له مزاوله مهنة الطب. أما عن البواءث. فهما كانت قليلة لا تنفى وجود القصد الجنائى لديه. وعلى ذلك تتوافر الجريمة ولو فام المتهم بعمله على سبيل الرأفة والشفقة بالمريض (٢).

اذن ما ذهبت اليه محكمة النقض المصرية فى حكمها فى ٢٧ مايو ١٩٣٥ يتعارض مع القواعد العامة للقانون الجنائى.

واننا نلاحظ أن البعض من شراح القانون فى مصر كالاستاذ جندى

(١) مجموعة القواعد القانونية الجزء الثالث ص ٤٨٤ فقرة ٣٨٢

(٢) فى نفس المعنى أنظر نقض جنائى مصرى ٢٨ مارس ١٩٢٨ المجموعة الرسمية السنة

٣٩ ص ٤٠٨ وما بعدها.

عبد الملك والدكتور محمود مصطفى يؤيدون هذه التفرقة ويرون أن ما ذهب إليه محكمة النقض صحيح (١) ونحن لا نرى أية تفرقة بين الحلاق والتمر جى لأن كلا منهما يزاول عملاً محرماً عليه قانوناً .

ومعنى ذلك أن كلا منهما يتوافر لديه القصد الجنائى ، ولكن ليس القصد الجنائى المباشر وإنما القصد الجنائى غير المباشر (الاحتمال) ، لأن المتهم لم يعتمد القتل أو الجرح وإنما كان يهدف إلى شفاء المريض ، فنتج عن مخالفته للقوانين نتيجة كان من المتوقع حدوثها .

هذا ومشكلة الحلاق لا تعرض في فرنسا أمام المحاكم لنفس الأسباب التى تعرض من أجلها في مصر ، وإنما يقوم الحلاق في فرنسا بعد تصريح خاص بعمليات التجميل ؛ وقد يترتب على عملية التجميل بعض الأضرار (٢) ومثال ذلك ما قضت به محكمة استئناف بواتينية في ١٩ نوفمبر ١٩٥٣ بأن السيدة التى ذهبت إلى « صالون حلاقة » لصبغة شعرها ، فأحدثت الصبغة بحرقها حروقاً ، الأمر الذى أعجزها عن القيام بعملها أكثر من ستة أيام ، لها أن تطالب صاحبة الصالون بالتعويض عما أصابها من أضرار طبقاً لقواعد المسؤولية المدنية ، كما أن العاملة التى وضعت لها الصبغة على رأسها تعتبر مسؤولة جنائياً عن الجرح باهمال (٣) لأنها لم تتخذ الاحتياطات اللازمة التى تستلزمها أصول المهنة .

(١) أنظر جندى عبد الملك الجزء الخامس ص ٨٦٢ ، محمود مصطفى : المرجع السابق ص ٢٠٠ نبذة ٣٠٢ .

(٢) فوان : مجلة العلوم الجنائية ١٩٥٢ ص ٣٤٥ .

(٣) دالوز ١٩٥٤ قسم القضاء ص ١٥٠ وتعليق العميد فواران . ويجب مراعاة المعجز من العمل أكثر من ستة أيام ، فهذا يعد جنحه جرح باهمال طبقاً للمادة ٣٢٠ عقوبات فرنسي أما إذا كان المعجز عن العمل أقل من ستة أيام فأنها تعد مخالفة جرح باهمال طبقاً للمادة ٤٨٣ عقوبات فرنسي .

وفي مثل هذه الحالات رضا المجنى عليه لا يعفى الفاعل من المسؤولية (١) لأن الدعوى هنا لا يتوقف تحريكها على شكوى أو طلب من المجنى عليه وإنما تحركها النيابة العامة باسم المجتمع (٢).

وعلى ذلك ، فإن رضا المجنى عليه لا يحول بينه وبين الحق في المطالبة بالتعويض بدعوى فرعية أمام المحكمة الجنائية التي تنظر في الدعوى العمومية ، وإن كان هذا الرضاء له أثره على القاضي عند تقديره للتعويض (٣) المطالب به .

يخلص من كل ما تقدم أنه لا جدال في أن الرابطة بين الطبيب والمريض رابطة تعاقدية ، وهي أن المريض أو ذويه قد عهدوا إلى الطبيب معالجته بالطرق التي يتبعها عادة الأطباء ، والعقد بين الطبيب والمريض نوع من عقود العمل . فإريض يستجر الطبيب للقيام بعمل معين وهو العلاج Louage d'ouvrage وليس الشفاء .

لكن قد لا تكون بين الطبيب والمريض رابطة تعاقدية إذا كان الطبيب قد قام من تلقاء نفسه في ظروف حرجية لانقاذ المريض ، فمسئوليته في مثل هذه الحالة تعتبر مسؤولية تفصيرية .

وسواء أكانت مسؤولية الطبيب أو الجراح مسؤولية تعاقدية أو تفصيرية

(١) قد حكمت محكمة النقض الفرنسية في أول يوليو ١٩٣٧ بأن رضا المجنى عليه للجرح أو الضرب لا يكون سببا معفيا للفاعل من العقاب ، أنظر دالوز الأسبوعي ١٩٣٧ ص ٥٢٧ سيري ١٩٣٨ القسم الأول ص ١٩٣ وتعليق تورتات .

(٢) توجد بعض الحالات إذا رضى المجنى عليه فيها مقدما لا تتوافر الجريمة ، كاختصاب أنثى لابد وأن يقع الاختصاب بدون رضاها حتى تتوافر الجريمة ، كذلك السرقة . . . الخ .

(٣) أنظر روبير فوان : مجلة العلوم الجنائية ١٩٥٢ ص ٢٤٥ ، وأنظر أيضا

E. Schaeffer " quelques aspects de l'autonomie du droit pénal " p. 377.

تحت إشراف الأستاذ ستفاني طبعة ١٩٥٦ .

فإنها إذا اقترنت بمنحة فإن الدعوى تتقدم بتقديم الدعوى العمومية (ثلاث سنوات) ، وليس بالتقدم الطويل (خمسة عشر سنة) طبقا للقواعد العامة في القانون المدني . ولقد تكلمنا في القسم الأول من هذا الكتاب عن وحدة الخطأ في القانون المدني والقانون الجنائي والآثار المترتبة على ذلك . أما الفقة والقضاء في فرنسا فيرون عكس وجهة نظرنا اذ يقولون بأن الدعوى المدنية المبنية على عقد تعتبر ذات مصدر يختلف تماما عن الدعوة المدنية المبنية على جريمة يعاقب عليها القانون ؛ وعلى ذلك فهي ذات طابع خاص ولا تسقط الا بالتقدم المنصوص عليه في المادة ٢٢٦٢ مدني (ثلاثين سنة) (١) .

أما كل من يمارس مهنة الطب بغير ترخيص بذلك ، فلا يعد مهملًا في أداء عمل مباح له ، وإنما يعتبر قد أقدم على العمل وهو مدرك مدى خطورته ، ولذلك فهو مسئول عن النتائج المترتبة عن قصده الاحتمالي .

المبحث الثاني

الاهمال الذي يقع من السائقين على وجه العموم (٢)

قلنا يمر يوم دون أن توافقنا صفحات الجرائد بحوادث السيارات التي يذهب ضحيتها عدد من أفراد الشعب .

فهل يرجع هذا إلى إهمال سائقي السيارات أم إلى إهمال جمهور المارة الذين

(١) عكس وجهة نظرنا ، أنظر نقض فرنسي ٢٠ مايو ١٩٣٦ دالوز الدوري ١٩٣٦ القسم الأول ص ٨٨ ، سيرى ١٩٣٧ القسم الأول ص ٣٢١ وتعليق بريتون ، أنظر أيضا هنري مازو : Rev. Trim. Civ. ١٩٤٧ ص ١٩١ وما بعدها ، سافاتييه : في محاضراته التي ألقاها بجامعة لوفان بيلجيكا في أبريل ١٩٤٨ ص ٦٣ وما بعدها .

(٢) أنظر في هذا الموضوع : كولون : في المسؤولية عن حوادث السيارات : رسالة دكتوراه باريس ١٩٠٧ ، جان لو : مسؤولية الحوادث المترتبة عن السيارات : رسالة دكتوراه باريس ١٩٣٢ .

يسهرون أحيانا في وسط الطريق أم إلى سوء تنظيم المرور في شوارع المدن المزدحمة بالسكان ؟ إن حوادث السيارات تعد من أكبر مشكلات المجتمع الحديث وخاصة وهي دائمة الازدياد . فحينما أخذت السيارة في مصر كوسيلة من وسائل النقل أصدر وزير الداخلية قراراً في ١٦ يوليو ١٩١٣ بشأن لائحة السيارات يتضمن أنه لا يجوز لأحد أن يقود سيارة ما لم يكن حائزاً للرخصة كما يشترط لإعطاء هذه الرخصة أن يكون الشخص قد بلغ ثمانى عشر سنة كاملة على الأقل . . . هذا فضلاً على عدم تجاوز سرعة السيارة عن حد معين . أما عن السيارات المعدة للأجرة فأشترط ألا يزيد عدد ركابها عما هو وارد برخصتها .

وعلى كل سائق أن يلزم الجانب الايمن من الطريق حتى تنظم حركة المرور وإذا أراد أن يتجه نحو الشمال ليسبق سيارة أخرى أو ليتجنب عائقاً على الجانب الايمن، فيجب أن يكون على يقين من أن ذلك سوف لا يؤدي إلى أى ضرر مهما كان بسيطاً (١) ، وإذا كان السائق يسير في طريق فرعى متجهاً نحو طريق رئيسى ، فعليه أن يبطئ من السرعة حتى يتجنب وقوع الحوادث إذا ما كانت هناك سيارات أو مارة يعبرن الطريق الرئيسى (٢) . وقد أدانت محكمة الزقازيق في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٨ السائق عن القتل باهمال لأنه وقت قيادته للسيارة قد أعرف إلى اليسار فجأة لتفادى سيارة أخرى فأصاب أحد المارة في ساقه مما أدى إلى وفاته (٣) لأنه لم يتخذ الحيلة اللازمة للتأكد من خلو الطريق .

أما إذا كان يسير في طريق رئيسى متجهاً نحو طريق رئيسى آخر ،

(١) استئناف مختلط ٢٨ فبراير ١٩٣٥ جازيت المحاكم المختلطة - السنة ٢٧ ص ٦
(٢) استئناف مختلط ٢٣ يونيو ١٩٤٣ مجلة التعرير والقضاء السنة ٥٥ ص ١٩٤ .
(٣) المحاماة السنة ٩ رقم ٤٩٤ ، أنظر أيضاً نقض جنائى ٢٦ يونيو ١٩٥٦ المحاماة السنة ٣٧ ص ١٢٦١ رقم ٥٢٢ .

فان أولوية المرور تكون للسيارة التي تأتي من الجانب الايمن بالنسبة
للأخرى (١).

رغم ذلك لا يقع الاشكال بهذه البساطة ، وإنما إزدیاد عدد السيارات
ووسائل النقل الأخرى من جانب وكثرة المارة من جانب آخر وخاصة في
الأياديں الكبرى يجعل من العسير تجنب الأخطار . ولذلك أقرت محكمة
النقض المصرية في أول مارس ١٩٤٣ (٢) « بأن السرعة التي تحدث عنها
لائحة السيارات هي السرعة التي يجب ألا تتجاوز في الظروف العادية ولكن
مراعاة مقتضى الحال واجبة دائماً . فاذا كان الحال يستلزم التقليل من تلك
السرعة كان ذلك متعيناً » .

معنى ذلك ان السرعة التي حددتها اللوائح بثلاثين كيلومترا في الساعة هي
السرعة العادية ، لكن يجب على السائق ان يهوى من سرعة السيارة إذا كان
هناك ما يدعو لذلك (٣)؛ فالسرعة التي تعتبر خطراً على حياة الجمهور وتصلح
أساساً للمساءلة الجنائية عن جريمة القتل أو الإصابة الخطأ إنما يختلف تقديرها
بحسب الزمان والمكان والظروف المحيطة بالحادث وهو أمر موضوعي
متروك لتقدير محكمة الموضوع (٤) « فمن المقرر أن السرعة التي تصلح

(١) محكمة مصر المدنية المختلطة ١٤ يونيو ١٩٢٩ جازيت المحاكم المختلطة السنة ٢٩
ص ٢٧٢ ، وفي نفس المعنى محكمة الاسكندرية المدنية المختلطة ٢ ديسمبر ١٩٤٤ مجلة التشريع
والقضاء السنة ٥٧ ص ١٦ .

(٢) مجموعة القواعد القانونية الجزء السادس ص ١٨٦ رقم ١٢٦ .

(٣) أنظر في نفس المعنى حكماً لمحكمة النقض المصرية في ٤ ديسمبر ١٩٥١ نقول فيه :
إذا كان الحكم قد أخذ المتهم في جريمة الإصابة الخطأ على تجاوز الحد الذي يمكنه من إيقاف
سيارته وتفادى الاصطدام بالسيارة التي تقف أمامه ، فلا محل للنفي عليه أن القانون لم يقرر سرعة
معينة في الجهة التي وقع فيها الحادث حتى تصبح مساوية عن تجاوزها - المحاماة السنة ٢٣ ص
١٥٤٠ و رقم ٦٥٨ .

(٤) نقض جنائي مصري ٣٠ أبريل ١٩٥٦ المحاماة السنة ٢٧ ص ٩٥٦ رقم ٤٢٩ ،
وأنظر القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ الخامس بقواعد المرور .

أساساً للمسألة الجنائية في جريمة القتل والاصابة الخطأ هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتنسب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح ، ولا يغير من ذلك أن تكون السرعة داخلية في الحدود المسموح بها طبقاً للقرارات واللوائح المنظمة لقواعد المرور — وتقدير ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصراً من عناصر الخطأ أو لا تعد ، هو مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها ، (١).

وإذا كان هذا هو حكم السائق الذي يقود السيارة أو العربة فما هو حكم المدرب الذي يعلم الآخر على القيادة ؟

إن المدرب يعتبر فاعلاً معنوياً للجريمة لأن الذي يتدرب على القيادة يكون تحت مباشرته ورقابته — فله أن يأمره بإيقاف السيارة أو بتهديته السرعة ... الخ. أما المدرب فيعتبر فاعلاً مادياً لها .

وفي حكم لمحكمة الخزانة الجزئية في ٢٤ ديسمبر ١٩٤٩ (٢) تقضى فيه بأنه لا يشترط لمعاقبة المدرب أن يرتكب بنفسه الحادث . بل يكفي أن يقع القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ من فعل غيره نتيجة خطأ شخصي يمكن

(١) نقض جنائي مصري ٢٧ يونيو ١٩٦١ في الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣١ قضائية مجموعة المكتب الفني لأحكام النقض - السنة ١٢ - العدد الثاني ص ٧٤٣ رقم ١٤٣ . يشين من ذلك أن السرعة لا تقاس بالنظريات والمعادلات الحسائية فهي تختلف باختلاف الزمان والمكان والظروف الملائمة للحادث (نقض جنائي مصري ١١/١٠/١٩٦٠ في الطعن رقم ١٠٣٨ لسنة ٣٠ ق .

(٢) الهامة السنة ٣١ ص ١٢٦٥ رقم ٢٦٨ ، وانظر أيضاً في مسئولية صاحب السيارة إذا ما أتى بشخص ليس لديه رخصة قيادة وأحدث أثناء قيادته قتل خطأ : نقض جنائي مصري أول مايو ١٩٣٠ مجموعة القواعد القانونية الجزء الأول ص ٣١ رقم ٣٨ .

نسبته اليه . اذ أن من يتدرب على القيادة يكون مركزه بالنسبة للمدرب كمركز التابع بالنسبة للمتبع . وبما أن المتبع كان مرافقا للتابع وقت وقوع الحادث إذن يتعبر المتبع فاعلا معنويا للحادث والتابع فاعلا . ماديا له وهذا يرجع إلى أن نظرية الاشتراك لا تتوافر في جرائم الإهمال ؛ وسوف نوضح ذلك في الباب القادم .



وليس معنى ذلك أن السائق مسئول عن كل الأضرار التي تحدث وإنما يجب أن يتوافر لديه ركن الخطأ . فإذا كان المجنى عليه ينام في إحدى ساعات الليل وسط الطريق العام . فالسائق غير مسئول عن إصابته أو عن وفاته . لأن الخطأ يرجع إلى المجنى عليه (١) كذلك إذا تقدم شخص يريد الانتحار وقذف بنفسه أمام السيارة أثناء مرورها في الطريق .

الفرع الأول

مسئولية السيد عن الحوادث التي تقع بخطأ السائق

بينما يسأل السائق مدنيا وجنائيا عن اعماله الذي ترتب عنه قتل أو إصابة خطأ . الا أن السيد يسأل مدنيا عن الأخطاء التي تقع من تابعيه طبقا للمادة ١٧٤ مدني . يكون المتبع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه في حال تأدية وظيفته أو بسببها . وتقوم رابطة التبعية . ولو لم يكن المتبع حرا في اختيار تابعه . متى كانت عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه .

(١) حكمت محكمة استئناف ديجون في ١٢ مايو ١٩٥٤ بتبرئة سائق السيارة الذي أتهم بالقتل خطأ شخصا كان يرقد على قارعه الطريق وهو في حالة سكرين : دالوز ١٩٥٤ قسم القضاء ص ٤٤٤ ، وفي نفس المعنى نقض جنائي فرنسي ٢٩ نوفمبر ١٩٢٨ دالوز الدوري ١٩٢٩ القسم الأول ص ٤١ وتعليق سافاتييه .

معنى ذلك إن قوام علاقة المتبوع بالتابع هو ما للمتبوع على التابع من سلطة في توجيهه ورقابته . فكلما تحققت هذه السلطة قامت تلك العلاقة سواء أطالت هذه المدة أم قصرت .

ونحن أمام حكم لمحكمة النقض المصرية في ١٥ فبراير ١٩٤٣ ذات أهمية بالغة في هذا الصدد (١) وموجز الواقعة أن ناظراً لأحدى المدارس طلب من صديقه الطبيب أن يعيره سيارته ليقوم برحلة مدرسية ، ثم توجه بعد ذلك لصديق آخر حيث وجد سائقه عنده . فطلب من السائق أن يذهب الى الجراج الذى به عربة الطبيب ويحضرها الى المنزل . فذهب السائق الى الجراج وأخرج منه السيارة ثم عرج بها من شارع الى آخر لشحن بطارياتها . وفي أثناء ذلك صدم المجنى عليه فقتله

لذلك أدانت محكمة الجنح السائق الذى تسبب فى القتل بغير قصد ولا تعمد لاهماله وعدم مراعاة اللوائح بأن قاد السيارة بسرعة زائدة ولم يتخذ الحيطة الكافية فصدم المجنى عليه . وتدخل والد المجنى عليه فى الدعوى وأدخل ناظر المدرسة فيها وطلب الزامه مع المتهم بتعويضه عن الضرر الذى لحق به . فأدانت محكمة أول درجة المتهم وحكمت عليه بالعقوبة والزمته هو وناظر المدرسة والطبيب صاحب السيارة بمبلغ التعويض الذى قضت به . لكن المحكمة الاستئنافية التى أخذت بهذا رأى فيما يخص بالسائق وناظر المدرسة، ألغت الحكم الابتدائى بالنسبة للطبيب قائلة : بأن التحقيقات التى تمت فى البوليس وأمام المحكمة خالية بما يدل على أن الطبيب المدعى عليه

(١) المجموعة الرسمية السنة ٤٣ من ٢٧٠ ، مجموعة القواعد القانونية - الجزء السادس من ١٥٥ رقم ١٠٧ ، أنظر فى نفس المعنى هنرى وليون مازو : المسئولية - الجزء الأول من ٧٧٠ ، محكمة استئناف القاهرة ٢٦ مايو ١٩٤٧ - المجموعة الرسمية - السنة ٤٨ من ٧٠٠ حيث تقضى بأن الخدمة العسكرية تجعل الجندي تحت سلطة الحكومة وخاضعاً لمباشرتها منذ بدء الخدمة إلى نهايتها .

الأول في الدعوى المدنية تدخل بأية طريقة كانت في إختيار المتهم لقيادة السيارة .. وأن الناظر هو الذى اختار المتهم وعهد له بقيادة السيارة . فعليه تقع تبعه هذا الاختيار وما ترتب عليه من مسئولية .

وطمن ناظر المدرسة فى الحكم فرفضت محكمة النقض بقولها انه يكون مسئولاً عن تعويض الضرر عن قتل المجنى عليه ولو أن المأمورية مؤقتة بزمان وجيز ، أو ان المتهم تابع فى الوقت ذاته لمتبوع آخر ولو كان المتهم قد ذهب من تلقاء نفسه لشحن البطارية ، ما دام القانون لم يعين مدة لقيام علاقة المتبوع بالتابع ، وما دامت علاقة المتهم بمتبوع آخر ليس لها اتصال بالحادث الذى إرتكبه المتهم بسبب المأمورية المكلف بها من قبل الطاعن ، وما دام شحن البطارية لم يكن إلا لمناسبة القيام بالرحلة التى اعتمدها الطاعن .

وإن العلة فى مسئولية المتبوع عن أخطاء التابع ترجع إلى ما للمتبوع من حق التوجيه والإرشاد كما قد ترجع إلى ما يأمر به المتبوع تابعه فى أداء الخدمة الذى يكلفه بها.

وبمفهوم المخالفة لا يكون المتبوع مسئولاً عن أخطاء تابعه التى يرتكبها وهو خارج حدود عمله أو وظيفته ، إذا كانت مستقلة عنها وليست على علاقة بها (١).

وعلى ذلك يخرج عن نطاق مسئولية المتبوع ما يرتكبه التابع من خطأ لم يكن

(١) مثال ذلك ما قضت به محكمة الاسكندرية المدنية المختلطة فى أول يونيو ١٩٣٣ بأن صاحب السيارة إذا كان يتركها فى جراج تعهد اليه صاحبه بأن يحضرها له فى محل اقامته ثم يعيدها إلى الجراج، لا يعتبر مسئولاً عن الحادث الذى وقع بإهمال من حامل الجراج المكلف بقيادتها الى محل اقامته : جازيت المعاكم المختلطة — السنة ٢٥ من ٧ .

بينه وبين ما يؤدي من اعمال الوظيفة ارتباط مباشر ولم تكن هي ضرورية فيما وقع من خطأ ولا داعية اليه (١) .

أما إذا توافرت مسئولية المتبوع عن أخطاء تابعه فإنه يلتزم بتعويض المجنى عليه أو ذرية عما أصابهم من اضرار . وسوف نعود في الباب الخاص بالتعويض عن الاضرار الى الكلام عن هذا الموضوع .

ونظرا للازدياد المطرد في حوادث السيارات وضع المشرع المصري القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والقوانين المعدلة له منظما قواعد المرور لتتفق مع التقدم الصناعى والمدنية فى العصر الحديث .

الفرع الثانى

المسئولية عن الحوادث التى تقع على إحدى وسائل النقل

تنص المادة ١٦٩ عقوبات على أن: كل من تسبب بغير عمد فى حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية من شأنه تعريض الاشخاص الذين بهم للخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا. اما إذا نشأ عنه موت شخص أو إصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس .

نلاحظ ان المشرع نص على عقوبة مشددة لكل من يقع منه اهمال على إحدى وسائل النقل؛ إذ ان أى حادث يقع على احدى هذه الوسائل يسبب اضرارا بالغة .

لذلك حتى تطبق المادة ١٦٩ عقوبات وليست المادة ٢٣٨ أو ٢٤٤ عقوبات يجب ان يكون حادثا قد وقع على احدى وسائل النقل ايا

(١) نقض جنائى مصرى ١٣/١٢/١٩٦٠ - المجموعة الرسمية السنة ٥٩ - العددان

كانت (١) ، وكان نتيجة لهذا الحادث ان تعرض الاشخاص الوجودين بها للخطر .

إذن إذا أعطى الكسرى لسائق الترام إشارة للسير دون ان يتأكد من نزول احد الركاب، الأمر الذى أدى إلى وقوعه تحت عجلات الترام ووفاته فإنه لا يعاقب بالمادة ١٦٩ عقوبات وإنما بالمادة ٢٣٨ عقوبات، إذ ان الحادث لم يقع على الترام كوسيلة من وسائل النقل .

وهذا لأن نص المادة ١٦٩ عقوبات قاصر على معاقبة من يتسبب باهمال في وقوع حادث لوسائل النقل العامة الأمر الذى يعرض حياة الاشخاص الذين بها للخطر .

وقد قضت محكمة النقض المصرية في ١٠ برقم ١٩٤٧ بمسئولية مصلحة السكة الحديدية عن الحوادث التى تقع على عابرى المزلقات باهمال من الملاحظين المكلفين بحراستها (٢) .

وتقول محكمة النقض بأنه اذا صح أن مصلحة السكك الحديدية غير مكلفة فى الأصل بأن تقيم حراساً على المجازات لدفع الخطر من قطاراتها عن عبور خطوط السكك الحديدية ، الا أنها متى أقامت بالفعل حراساً

(١) المادة ٣١٥ عقوبات المانيا الاتحادية الغربية تعاقب عن الجريمة العمدية التى تقع على احدى وسائل النقل . ويجب ملاحظة أن عقوبة الاعدام قد ألغيت من المانيا الاتحادية الغربية بصريح نص المادة ١٠٢ من القانون التأسيسى للجمهورية الاتحادية الالمانية فى ٢٣ مايو ١٩٤٩ .

والمادة ٣١٦ عقوبات المانى تنص على عقاب كل من تسبب بغير عمد فى حصول حادث لاحدى وسائل النقل بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات أو الغرامة .
أما المادة ١٠٥ عقوبات بلجيكي فهى قاصرة على حالات الحريق .

(٢) مجموعة القواعد القانونية الجزء السابع ص ٢٩٥ رقم ٤١٠ .

لا قفالهالهاكلماكان هناك خطر من اجتيازها ، وأصبح ذلك معهودا للناس ، فقد حق لهم أن يعولوا على ما اوجبه على نفسها من ذلك وان يعتبروا ترك المجاز مفتوحا حيث كان ينبغي ان يقفله ، فعمله هذا اهمال بالمعنى الوارد في المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات ، تكون المصلحة مسئولة عما ينشأ عنه من ضرر للغير عملا بما قضت به المادة ١٥٢ (المادة ١٧٤ مدنى حاليا) .

فلا محل للتحدى بأن على الجمهور أن يحتاط لنفسه أو التحدى بنص لائحة السكك الحديدية على أنه لا يجوز اجتياز خطوط السكة الحديدية بالمجازات السطحية (الزلقنات) عمومية كانت أو خصوصية أو ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القاطرات أو عربات المصلحة — لا محل لذلك متى كانت الواقعة لا تفيد أن سائق السيارة التى كان بها المجنى عايتها قد حاول المرور من المجاز مع علمه بالخطر ، ولقد يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك للمجاز حراس معينون لحراسته . ولا يغير من هذا النظر تغيب الحارس المعين من الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية عن مقر حراسته أو وجوده به — ذلك أن مرد الأمر ليس بوجود الحارس فى مقر عمله أو بغيابه عنه — بل بقيامه بواجباته المفروضة عليه والتي تواضع الناس على إدراكهم إياها والتي تتمثل فى إقفال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازها وهو ما قصر الحارس فى القيام به (١) .

وعلى ذلك يعتبر الحارس مسئولاً عن القتل أو الجرح باهمال ، ويستتبع هذا مسئولية الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على ما قرره المادة ١٧٢ من القانون المدنى .

يخلص من ذلك أن المادة ١٦٩ عقوبات لا تنطبق الا إذا كان اهمال

(١) نقض جنائى مصرى ٣٠ يناير ١٩٦١ فى الطعن رقم ١٢٥١ السنة ٣٠ قضائية مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض - السنة ١٢ رقم ٢٢ من ١٣١ .

الغير ادى الى وقوع حادث لاحدى وسائل النقل وجعل حياة الاشخاص الذين بها مهددة بالخطر ، ان لم يكن قد مات أو اصاب أحدهم فعلا . أما الحوادث التي تقع باهمال على الاشخاص من احدى وسائل النقل أو بسبب إحدى وسائل النقل فإن المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوباتهما الواجبتين التطبيق أو أحدهما فقط حسب الاحوال .

ونص المادة ١٦٩ عقوبات مصرى يتفق مع ما جاء بالفقرة الثانية من المادة ٤٤٩ عقوبات ايطالى ؛ وان كانت المادة ٤٤٩ من قانون العقوبات الايطالى قد أضافت كلمة « حريق » بقولها كل من تسبب بخطئه فى احداث حريق أو أى تخريب آخر . .

ولا يقصد بوسائل النقل العامة ، وسائل النقل المملوكة للدولة فقط ، بل يتسع النص لكافة وسائل النقل سواء أكانت مملوكة للدولة أو لفرد من الأفراد مادامت تقوم بخدمة الجمهور عامة .

وفى هذا المعنى قضت محكمة النقض المصرية فى ٢٣ فبراير ١٩٥٤ (١) بأن الحماية شاملة لكل وسائل النقل العامة من مائية أو برية أو جوية ؛ وأن المشرع كشف فى نص المادة ١٦٦ بأن ما يعنيه من وصف وسائل النقل العامة هو ابراز ما يجب أن يحققه الملتزم بتلك الوسائل المشمولة بالحماية من خدمات للجمهور بلا تفريق وعلى أساس المساواة التامة بين الافراد بغض النظر عن يملك تلك الوسائل سواء أكانت حكومية أم شركة أم فرد من الافراد . وبما يوضح قصد الشارع ما جاء فى المادة ١٦٦ عقوبات فى شأن الخطوط التليفونية « تسرى أحكام المواد الثلاثة السابقة على الخطوط التليفونية التى تنشئها

(١) مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض - السنة الخامسة من ٣٧٨ .

الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عامة « (١) . وهذا المعنى ذاته هو الذى أشار إليه المشرع المصرى فى المادتين ٦٦٨ و ٦٦٩ من القانون المدنى فى باب التزام المرافق العامة .

الفرع الثالث

التكليف القانونى لمسئولية الناقل على سبيل المجاملة

كثيرا ما يستهوى الفرد دعوة أحد أصدقائه أو أقاربه للتنزه معه فى سيارته أو مصاحبته فى رحلته أو لتوصيله إلى مقر عمله أو مسكنه ، وقد يقع خلال الرحلة حادث من حوادث النقل يؤدي الى اصابه أحد المسافرين أو وفاته فما هو التكليف القانونى للمسئولية فى هذه الحالة ؟

هل هى مسئولية تعاقدية ؟ أم مسئولية تقصيرية ؟ المسئولية التعاقدية تشترط وجود عقد بين الناقل والمسافر يلتزم بمقتضاه الناقل سلامة وصول المسافر . ولسكننا بهدد نقل بالجمان أى على سبيل المجاملة . ألا يعتبر النقل فى هذه الحالة عقد من عقود التبضع ؟

ومع ذلك ، إذا استبعدنا فكرة العقد وبالتالي المسئولية التعاقدية ، لا يتبقى أمامنا سوى المسئولية التقصيرية . ولكن هل هى مسئولية تقصيرية يفترض فيها خطأ الناقل وفقا لمبدأ الحراسة على الاشياء (المادة ١٧٨ مدنى) أم مسئولية تقصيرية يلتزم المجنى عليه فيها إثبات خطأ الناقل طبقا للمادة ١٦٣ مدنى ؟

ثار الجدل بين رجال الفقه والقضاء ، وترددت محكمة النقض الفرنسية طويلا حتى قررت فى حكمها الشهير الصادر فى ١٧ مارس ١٩٢٨ (المنشور

(١) يلاحظ أن المادة ١٦٣ عقوبات تنص على معاقبة كل من يتسبب بإهماله فى تعطيل المخبرات التلغرافية أو فى ائلاف آلاتها بفراطة لا تتجاوز الخمسين جنيها .

بدالوزالدورى ١٩٢٨ القسم الاول ص ١٤٥) القاعدة الاصولية لهذه المسؤولية والتي على اساسها استقر الفقه والقضاء ، ليس فى فرنسا فحسب بل وفى شتى البلدان التى أخذت بالنظرية اللاتينية فى التشريع .

كقاعدة عامة ، يركب المسافرون السيارات وغيرها من وسائل النقل بأجر أو بدون أجر . فهؤلاء الذين يدفعون أجرة الرحلة ، انما يدفعونها مقابل الرحلة المأمينة ، أى نتيجة لعقد من عقود النقل . وعلى ذلك ' إذا مالحق أحد المسافرين ضرر أثناءها ، فيكون من حقه المطالبة بالتعويض وفقاً لاحكام المسؤولية التعاقدية . اما هؤلاء الذين لا يدفعون أجرة الرحلة ، أى هؤلاء الذين يركبون مجاملة ، فانهم قد قبلوا مقدماً تطوع السائق لركوبهم معه ، كما قد قبلوا كافة الاخطار التى قد تنجم عن استعمال السيارة التى يركبونها . انما لا نستطيع ' فتراض خطأ الناقل اذا مالحق بأحد المسافرين مجاملة ضرر أثناء الرحلة بل يجب اثبات خطئه حتى يتسنى للضرر مطالبته بالتعويض عما اصابه من اضرار .

المادة ١٧٨ مدنى تنص على افتراض خطأ الحارس على الاشياء التى تتطلب حراستها عناية خاصة ، وهذا حتى يتسنى لكل فرد يلحقه ضرر من ذلك الشيء دون أن يكون له دخل فى استعماله أو فى وقوع الضرر الذى لحق به ، المطالبة بالتعويض . فمسؤولية الحارس على الشيء وفقاً للمادة ١٧٨ مدنى تعتبر مسؤولية عينية *responsabilité objective* لا ترجع إلى شخص الحارس على الشيء وانما إلى التطور الصناعى وما تهدف اليه التشريعات من الدفاع عن المجتمع . . . ومع ذلك فللحارس ان ينفي خطاه المفترض باقامة الدليل على ان الضرر كان نتيجة لسبب اجنبى *cause étrangère* لا يد له فيه كالقوة القاهرة ، أو الظرف الطارىء أو فعل المجنى عليه أو فعل الغير . فخطأ الحارس يفترض حتى يتقدم بالدليل على عدم وقوع خطأ منه .

وهذا على عكس المادة ١٦٣ مدنى التى تشترط اثبات خطأ المتسبب فى الضرر حتى يحق للضرور مطالبة بالتعويض.

اولاً : النقل التطوعى لا يعتبر عقد نقل :

أراد البعض من فقهاء القانون اعتبار النقل التطوعى عقد نقل يلتزم بمقتضاه الناقل سلامة وصول المسافرين معه ، فاذا لحق باحدهم ضرر أثناء الرحلة فانه يسأل عنها وفقاً لأحكام المسؤولية التعاقدية لإخلاله بالتزامه التعاقدى ، شأنه فى ذلك شأن الناقل بعوض .

ولما كان النقل بعوض لم يثر أى خلاف بينهم لأنه عقد نقل يلتزم بمقتضاه الناقل أن ينقل المسافرين وأن يضمن لهم سلامة الوصول (١) ، فان المسؤولية التعاقدية تعتبر أساساً للمطالبة بالتعويض عن الحوادث التى تنجم عن نقل الأشخاص . وان الراكب المصاب فى الحادث الذى يقع أثناء النقل لا يطالب إلا باثبات الضرر والظروف التى حصل فيها هذا الضرر (٢) ، وكذلك الحال بالنسبة لمسئولية السكك الحديدية إزاء المسافرين بقطاراتها (٣) .

ولا يشترط أن يكون المسافر قد دفع كامل الأجرة بل يكفى لتطبيق أحكام المسؤولية التعاقدية أن يكون النقل بعوض (٤) . فيعتبر عقد النقل قد أبرم بمجرد ركوب السيارة فى أى موضع منها ، بل وأكثر من ذلك يبرم

(١) نقض فرنسى ٢١ نوفمبر ١٩١١ - دالوز الدورى ١٩١٣ القسم الاول ص ٣٤٩ وتعليق Sarrut ٢٢ فبراير ١٩٢٦ دالوز الاسبوعى ١٩٢٦ ص ١٩٤ .

(٢) استئناف الاسكندرية ٥ فبراير ١٩٥٠ - المحاماه السنة ٣٠ ص ٥٠١ .

رقم ٢٧٦ .

(٣) محكمة مصر الابتدائية ١٣ مارس ١٩٥١ - المحاماه السنة ٣١ ص ١٢٨٦ .

رقم ٣٩٣ .

(٤) جرنوبل ١٥ مارس ١٩٢١ دالوز الدورى ١٩٢٢ القسم الثانى ص ٢٥ .

وتعليق Rouast .

عقد النقل بمجرد تخطى المسافر إلى سلم الباخرة المؤدى إليها . والالتزام بضمان السلامة يتأتى في التزام متعهد النقل بوصول الراكب سالماً إلى الجهة المقصودة .

بهذا ترجع المسؤولية عند الاخلال به إلى الدائرة العقدية بما لا يصح معه الرجوع إلى ما تقضى به المادة ١٧٨ مدنى الخاصة بالمسئولية المفترضة على الأشياء . ثم ان الاخلال بهذا الالتزام هو التزام بتحقيق غاية ، فانه يقوم بمجرد عدم تنفيذه بغير حاجة إلى بحث سلوك المسئول . ويكفى فيه بما يبينه المضرور من أن المسافر لم يصل سالماً . ولا يعنى المسئول من المسؤولية إلا ما يثبت أنه هو من أن عدم تنفيذ الالتزام لا يدل له فيه ، وإنما يرجع إلى سبب أجنبي (١) .

وما ذهب إليه الفقه والقضاء يتفق مع ما ورد بنص المادة ١٤٨ فقرة ثانية من القانون المدنى : « لا يقتصر العقد على إلزام المتعاقد بما ورد فيه ، ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقاً للقانون والعرف والعدالة بحسب طبيعة الالتزام » ؛ وما تأمر به المادة ١١٥ مدنى من أنه « إذا استحال على المدين أن ينفذ الالتزام عيناً ، حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه ، ما لم يثبت ان استحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبي لا يدل له فيه ، ويكون الحكم كذلك إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه » . فمسئولية أمين النقل هي مسئولية تعاقدية ناتجة عن اخلاله بواجبه في تنفيذ عقد النقل . وإنما يكون له اذا أراد دفع المسئولية عن نفسه أن يثبت أحد الأسباب التي

(١) استئناف القاهرة في ١٦ - ٢ - ١٩٥٨ - المجموعة الرسمية - السنة ٥٧

تعفيه من المسؤولية والمنصوص عليها قانونا ، فان عجز عن هذا الالبات
وجب اعتباره مسئولا (١) .

ومع ذلك استلزمت محكمة النقض المصرية في حكمها الصادر بتاريخ
١٥ مايو ١٩٥٨ ضرورة اثبات الخطأ اذا كان الضرر نتيجة للنقل بطريق
الجو؛ فقالت محكمة النقض بأن وقوع الحادث للطائرة والذي اودى بحياة
طيارها دون أن يعرف سببه لا يلزم منه اعتبار شركة الطيران مرتكبه
لخطأ يقتضى الحكم عليها بالتعويض اذ يتعين على المضرور ان يثبت وقوع
الخطأ المعين الذي نشأ عنه الحادث وأرتبط معه برابطة السببية، وانه متى
كان سبب احتراق الطائرة في الجو غير معلوم لا يمكن اسناده لعيب معين
في تركيب الطائرة ، فان مسئوليتها عن التعويض تعتبر منتفية (٢) .

وقد اعتبرت بعض المحاكم النقل التطوعى عقد نقل شأنه في ذلك شأن
سائر عقود النقل بموضع (٣) ، واراد الفقه والقضاء في ذلك الوقت تبرير
هذا الاتجاه، فاعتبروا النقل التطوعى عقدا وادرجوه بين العقود غير المسماه
contrat innomé فهو عقد — على حد قولهم — من عقود التبرع
contrat de bienfaisance ، ويحق لمن ارتضى السفر بهجامة ، إذا ما
لحقه ضرر أثناء الرحلة ، ان يطالب الناقل بالتعويض عن هذه الأضرار
وفقا لأحكام المسؤولية التعاقدية (٤)

(١) نقض مدنى مصرى ٧ - ١ - ١٩٥٤ - - للمجموعة الرسمية السنة ٥٤
رقم ١١٩ .

(٢) نقض مدنى مصرى ١٥ - ٥ - ١٩٥٨ فى الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٣ ق والمنشور
بمجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض — السنة التاسعة ص ٤٤١ رقم ٥١ .

(٣) تولوز ٢٢ يونيو ١٩١٤ دالوز الدورى ١٩١٧ القسم الثانى ص ٨٣ ، بوانتييه
١٧ فبراير ١٩٢٥ دالوز الدورى ١٩٢٥ القسم الثانى ص ٤١ .

(٤) افينيون ٢٢ أكتوبر ١٩٢٤ — دالوز الاسبوعى ١٩٢٤ ص ٧١٠ .

فإذا كان البيع عقد يلتزم به البائع أن ينقل للمشتري ملكية شيء أو حقا ماليا آخر في مقابل ثمن نقدي (المادة ١٨ مدني) فإن الهبة عقد يتصرف بمقتضاه الواهب في مال له دون عوض (المادة ٤٨٦ مدني) . وعلى ذلك فالنقل التطوعي عقد يلتزم بمقتضاه الناقل تعويض المأفر عن الأضرار التي لحقت به أثناء الرحلة وفقا لأحكام المسؤولية التعاضدية (١) .

وسرعان ما انقسم الفقه والقضاء واستبعدوا فكرة العقد عن النقل التطوعي الذي يؤدي على سبيل المجاملة . ولكنهم ظلوا يؤيدون فكرة العقد إذا كان الناقل يهدف إلى تحقيق مصلحة من نقل المسافر كما إذا اصطحب مالك الجراح أحد الأفراد معه في السيارة لمعانة سيارة قبل شرائها Il agit en vertu d'un contrat de transport et, en cas d'accident, il est responsable par application de l'art ; 1784 c c i v. (٢) .

والسمسار الذي يدعو معه في السيارة من يرغب في شراء متجر دعروض للبيع (٣) . والجزار الذي يدعو آخر معه في السيارة كشاهدة الماشية التي يرغب في شرائها (٤) ، ومنتج الفيلم السينمائي الذي يصطحب معه ممثلة الفيلم (٥) .

(١) سافانييه في بحثه بالمجلة الانتقادية سنة ١٩٣٩ المسؤولية المتولدة عن عقود الخدمة بالهجان ص ٢٢ ، تيتار في بحثه عن النقل بالمجان في نفس السنة من المجلة ص ١٧١ .
(٢) محكمة استئناف جرينوبل ٢ مايو ١٩٣٢ دالوز الاسيوعي ١٩٣٢ ص ٣٥٥ سيري ١٩٣٢ القسم الثاني ص ٦٣ .

(٣) نقض فرنسي ١٥ أكتوبر ١٩٤٠ دالوز الاسيوعي ١٩٤٠ ص ١٤٣ .
(٤) نقض مدني فرنسي ٣ يونيو ١٩٤٠ دالوز الاسيوعي ١٩٤٠ ص ١٤٣ .
(٥) باريس ٢٤ يوليو ١٩٢٩ جازيت المحاكم ١٩٢٩ : القسم الثاني ص ٦٨٢ - راجع : ديوج في بحثه عن النقل التطوعي في المجلة الفصلية للقانون المدني R.v. Trim. Civ. سنة ١٩٣٢ ص ٧٦٦ ، نفس مدني فرنسي ٣ يونيو ١٩٤٢ جازيت المحاكم ٥ سبتمبر ١٩٤٢ .

واستمرت المحاكم مدة طويلة تعتبر النقل في حالة وجود مصلحة للناقل عقد نقل كما سبق أن أوضحتنا^(١)؛ إلا أن محكمة النقض الفرنسية عدلت عن هذا الرأي . كما استبعدت من قبل اعتبار النقل على سبيل المجاملة عقد نقل ، وأخذت بفكر الحراسة على الاشياء طبقا للمادة ١٣٨٤ فقرة أولى مدني فرنسي (تقابل المادة ١٧٨ مدني مصري)^(٢).

فمن يتطوع بنقل آخر لا يترتب في حقه أية التزامات قبل المسافر . أنه يؤدي خدمة له ؛ ومن حقه أن يتنحى عن أداء هذه الخدمة في أية لحظة دون أن يكون مسئولاً قبل المسافر .

فضلا عن ذلك ، أنه لمن العسير تحديد ما إذا كان النقل على سبيل المجاملة البحتة أو أن الناقل كان يبغي تحقيق مصلحة من جراء ذلك . ليس في النقل التطوعي عموماً تحقيق مصلحة ولو أدبية !

في حالات النقل التطوعي ، لا تنحرك ارادة الناقل إلى الالتزام قبل المسافر أو الراكب . أنه يقوم بدور المجامل لأحد أصدقائه أو أقاربه ، فإرادته قد تحركت لأداء خدمة دون مقابل ، وله أن يتنحى عن أداء هذه الخدمة في أية لحظة دون أن يؤدي ذلك إلى مسئولية إزاء المسافر عن إخلال بالتزام تعاقدى، وهذا لأن العقد له أركانه وخصائصه وهي لا تتوافر

(١) محكمة السين ١١ مايو ١٩٤٦ جازيت المحاكم القسم الاول من ٢٦٨ ، نقض مدني فرنسي ٧ ابر ١٩٢٩ سيري ١٩٢٩ القسم الاول من ٤٩ وتعليق بول اسمان ومنشور أيضا في دالوز الاسبوعي ١٩٢٩ من ١١٥ ، نقض مدني ٢٩ أكتوبر ١٩٤٠ سيري ١٩٤١ القسم الاول من ٩٧ .

(٢) راجع له تفصيل ذلك الاخوين مازو في المسئولية المدنية - الجزء الاول من الطبعة الرابعة من ١١٩ نبذة ١١٠ هامش .

في النقل التطوعى (١). فالنقل التطوعى يظل دائماً وفقاً لرغبة الناقل ولكن لا يستطيع الناقل أن يقيم دعوى يلزم المسافر بالركوب معه ، كما لا يستطيع المسافر إقامة دعوى لإلزام الناقل بدعوته لركوب السيارة . إن فكرة العقد لا تجد لها مكاناً في الحالة التي نحن بصددتها حتى ولو كان الناقل يبغي تحقيق مصلحة شخصية من جراء دعوة الغير لركوب السيارة معه (٢). فالنقل في هذه الحالة ليس بعقد لأن الطرفين لم يقصدا أن يرتبطا ارتباطاً قانونياً ، فتستبعد إذن المسؤولية التعاقدية (٣) ؛ وهذا لأن المسافر لم يشترط أية اشتراطات على الناقل وكذلك قد يتنحى الناقل عن النقل في أى وقت وفقاً لرغبته دون أدنى مسؤولية .

وقد أرادت محكمة ديجون أن تبرر فكرة العقد بقولها أن الناقل يلتزم بسلامة النقل (٤).

ويرد على ذلك بأن السيارة إذا ما توقفت لحمل أصابها أثناء الطريق ، لا يستطيع المسافر مطالبة الناقل بالتعويض عن سلامة النقل أو عن تأخره عن الموعد الذى رسمه لنفسه ، حتى ولو كان الناقل يعرف مقدماً الحالة التى عليها سيارته .

(١) راجع العلامة الدكتور السهورى فى الوسيط فى شرح القانون المدنى - الجزء الاول طبعة ١٩٥٢ من ٧٤٨ رقم ٥٠٩ فى التمييز بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية .
(٢) دائرة العرائض الفرنسية ١٩ مارس ١٩٢٧ دالوز ١٩٢٧ القسم الاول ص ١٢٣ وتعليق العميد جوسران ، سيرى ١٩٢٧ القسم الاول ص ٢١٧ وتعليق هنرى مازو ، ٢٧ مارس ١٩٢٨ سيرى ١٩٢٨ القسم الاول ص ٢٥٤ وتعليق Geny ، دالوز ١٩٢٨ القسم الاول ص ١٤٥ وتعليق العلامة جورج ريبير .

(٣) الدكتور السهورى - أترجع السابق ص ٨١٤ .

(٤) ديجون ٨ أكتوبر ١٩٢٨ جازيت المحاكم ١٩٢٨ القسم الثانى ص ٨٨٥ .

وكذلك الحال إذا ما أقامت إحدى الفرق الرياضية ألعابها بالمجان في مكان عام وأقدم الجمهور على مشاهدتها ، فإذا ما ترتب على ذلك إصابة أحد المتفرجين فإننا لا نكون بصدد مسؤولية تعاقبية وإنما بصدد مسؤولية تقصيرية تبني على الخطأ المنسوب، أي على المجنى عليه إثبات خطأ اللاعب^(١) . وفي حالة اللعب بالكرة تكون الكرة أثناء اللعب في حراسة اللاعبين جميعاً ، فلا يفترض مسؤولية اللاعب الذي تذفها ، وأثناء اللعب لا يعتبر أعضاء الفريق تابعين للجمعية الرياضية التي يمثلونها^(٢) ؛ فعلى الدائن أن يثبت أن المدين قد أخل بالالتزامه القانوني ، فلم يتخذ الحيطة الواجبة في عدم الإضرار بالغير ، بأن انحرف عن السلوك المألوف للرجل العادي ، فالحق الضرر بالدائن^(٣) .

ثانياً : أوجه الخلاف بين المادتين ١٦٣ ، ١٧٨ مدني :

بعد أن استبعدنا فكرة العقد في النقل التطوعي سواء أكان على سبيل المجاملة أم كان الناقل يبغي منه تحقيق مصلحة شخصية ، فما هو التكليف القانوني لمسئولية الناقل إذا ما ترتب على النقل التطوعي أضرار بالمسافر ؟ ليس أمام المجنى عليه إلا أحكام المسؤولية التقصيرية . ولكن هل يفترض خطأ الناقل طبقاً للمادة ١٧٨ مدني أم يجب على المضرور إثبات خطأ الناقل طبقاً للمادة ١٦٣ مدني ؟

حتى يتسنى لنا إيضاح ذلك يجب أن نبين أوجه الخلاف بين هاتين المادتين . فالمادة ١٦٣ مدني تشترط إثبات الخطأ والمادة ١٧٨ تفترض خطأ الحارس

(١) مازو - المرجع السابق ص ٢٦ ؛ رقم ١١٥ .

(٢) في نفس المعنى محكمة ريبوم ٣٠ نوفمبر ١٩٢١ دالوز ١٩٣٢ تقسم الثاني ص ٨١ وتعليق جازلو .

(٣) الدكتور السنهوري المرجع السابق ص ٧٨٥ رقم ٥٣٠ .

معنى ذلك أن الشخص المضرور إذا ما استطاع إقامة الدليل على خطأ الناقل كما أمرت المادة ١٦٣ مدني ، فإنه يستطيع أن يقيم دعواه المدنية أمام المحكمة الجنائية كدعوى فرعية للدعوى العمودية المرفوعة أمامها . أما المضرور والذي يستند على افتراض خطأ الحارس طبقاً للمادة ١٧٨ مدني ، فإنه لا يستطيع أن يطالب بالتعويض إلا أمام المحكمة المدنية .

وعلى ذلك إذا قضت المحكمة الجنائية ببراءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه فلا يحق للمضرور بعد ذلك رفع دعوى مدنية مبتدئة أمام المحكمة المدنية طبقاً لأحكام المادة ١٦٣ مدني لانتفاء خطأ المدعى عليه والذي قضت المحكمة الجنائية ببراءته ولعدم توافر رابطة السببية بين تصرف المدعى عليه والنتيجة الضارة التي لحقت بالمضرور . والقول بغير ذلك يؤدي إلى التعارض مع مبدأ حجية الشيء المحكوم فيه^(١) .

هذا ، ولا نستطيع افتراض خطأ شخص براءته المحكمة الجنائية لعدم ارتكابه أي خطأ يؤاخذ عليه . وكذلك الحال إذا ما رفعت الدعوى المدنية ضد المتبوع أو السيد لأن مسؤولية كل منهما لا تفترض إلا إذا أقيم الدليل على خطأ التابع أو الخادم^(٢) .

ومع ذلك ، إذا قضت المحكمة الجنائية ببراءة المتهم لعدم ثبوت خطئه فإن للمدعى بالحق المدني أن يطالب بالتعويض ليس عن التهمة التي قضت

(١) نقض مدني فرنسي ٢٤ أبريل ١٩٣٠ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٣٥ دالوز ١٩٣٠ القسم الاول من ٤١ وتعليق سافاتييه .

(٢) جرائم الاهمال للدكتور أبو اليزيد الميت طبعة ١٩٢٨ من ٢٢٩ ، مبرود : حجية الشيء المحكوم فيه جنائياً على المدني : رساله دكتوراه تولوز ١٩٢٩ من ٤٥٤ وما بعدها .

فيها المحكمة الجنائية بالبراءة ، وانما طبقا لمبدأ الحراسة على الأشياء حيث يفترض خطأ الحارس ، على الشيء . وفقا للمادة ١٧٨ مدني (١) ، وهذا يرجع إلى أن الحراسة على الأشياء التي نصت عليها المادة ١٧٨ مدني ترتبط بفكرة السلطة القانونية التي يتمتع بها الحارس في إدارة الشيء واستعماله (٢) . ولذلك يعتبر حارسا مالك السيارة الذي يترك عجلة القيادة لاحد أقاربه أثناء الرحلة (٣) وصاحب الجراج الذي يعطى السيارة لمن يرغب في شرائها لكي يجربها (٤) أما اذا انتقل الشيء الى فرد آخر بمقتضى عقد اجارة أو وكالة ، فان المستأجر أو الوكيل يعتبر حارسا على الشيء (٥) ومع ذلك ذهبت محكمة النقض المصرية في حكمها الصادر بتاريخ ٢٤/٥/١٩٥١ في الطعن رقم ١٤٣/١٩٠٩ ق (٦) بأنه متى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعن الأول أجر إلى الطاعنين الثاني والثالث السيارة التي صدمت مورث المطعون عليهم بمقتضى عقد اشترط فيه انتقال ملكية العين المؤجرة إلى المستأجرين بعد دفع كل

(١) المسؤولية المدنية عن حوادث المصاعد الكهربائية للدكتور أبوليزيد المتيت - المحاماة السنة ٣٨ ض ٢٥٨ وما بعدها .

(٢) نقض مدني ٢٤ نوفمبر ١٩٤١ - دالوز الانتقادي ١٩٤٣ قسم القضاء ص ٢٠ وتعليق F.G. ، الدوائر مجتمة ٢ ديسمبر ١٩٤١ - دالوز الانتقادي ١٩٤٢ قسم القضاء ص ٢٥ وتعليق العلامة Ripert ، دائرة العرائض ٢٢ يونيو ١٩٤٣ دالوز ١٩٤٧ ص ١٤٥ وتعليق Tunc ، مدني ٣٠ أبريل ١٩٥٢ دالوز ١٩٥٢ ص ٤٧١ .

(٣) دائرة العرائض أول مايو و ١٥ يوليو ١٩٣٠ دالوز الاسبوعي ١٩٣٠ ص ٣٣ .

(٤) دائرة العرائض ٧ يونيو ١٩٢٧ دالوز الاسبوعي ١٩٣٧ ص ٤٧١ .

(٥) دائرة العرائض الفرنسية ٣ يوليو ١٩٢٤ دالوز الأسبوعي ١٩٢٤ ص ٤٤٣ .

نقض مدني ١٦ يونيو ١٩٣٦ دالوز الأسبوعي ١٩٣٦ ص ٤٢٧ ، نقض جنائي ٩ يناير ١٩٣١ دالوز الدوري القسم الأول ص ١٧١ وتعليق M. Dallant .

(٦) منشور بمجموعة القواعد القانونية ٢٥ سنة ص ٩٧٤ رقم ٤٣ .

الأقساط - عقد اجارة المبيع - وكان الحكم المطعون فيه إذ حمل ذلك الطاعن
المسئولية عن الحادث بالتضامن مع الطاعنين الثاني والثالث قد أقام قنماه على
ما استخلصته المحكمة استخلاصا سائغا من نصوص العقد من أنه ما زال وقت
الحادث مائكا للسيارة وله بمقتضى العقد حق الإشراف والرقابة على من كان
يقودها إذ ذاك وتسبب بخطئه في وقوعه ، كان هذا الذى أورده الحكم كافيا
لحمله ومؤديا إلى ما انتهى إليه ، ومن ثم يكون النعى عليه بالقصور على غير
أساس . ولكن يجب أن يلاحظ أن ما قضت به محكمة النقض في حكمها
المشار اليه كان متعلقا بعقد إيجار محرر في أول يناير ١٩٤٠ وضعتا في حكم
صادر من محكمة استئناف القاهرة في ٢٢ مايو ١٩٤٩ أى قبل سريان العمل
بالقانون المدنى الحالى والذى بدأ في ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ ^(١) وكذلك إذا كان
الشيء قد انتقل إلى المستعير ^(٢) أما إذا سلم الشيء إلى أحد التابعين ، فإن المتبوع
يظل دائما الحارس على الشيء وهذا لأن التابع يعمل تحت إشرافه وتوجيهه
ورقابه ^(٣) ، ولذلك يعتبر أمين النقل البحرى محتفظا بالإشراف والرقابة على
السفينة على الرغم من سلطة الإدارة التى يتمتع بها القبطان خلال الرحلة ، إذ
أن القبطان لا يزاوئ القيادة إلا بصفته تابعا لأمين النقل الذى يحتفظ لنفسه
بالحراسه على الباخرة ^(٤) .

(١) يراجع في تفصيل هذا الحكم مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض السنة الثانية ص
٨٥٧ رقم ١٣٧ .

(٢) نقض مدنى ٢٤ نوفمبر ١٩٤١ دالوز الانتقضى ١٩٤٣ قسم القضاء ص ٢ وتعليق
F. G. ١٣ ، نوفمبر ١٩٥١ دالوز ١٩٥٢ ص ٥٦ .

(٣) نقض مدنى فرنسى ٢٧ فبراير ١٩٢٩ دالوز الدورى ١٩٢٩ القسم الأول ص
١٣٩ وتعليق Ripert ، دائرة المرائض أول مايو ١٩٣٠ دالوز الدورى ١٩٣٠ القسم
الأول ص ١٣٧ .

(٤) نقض مدنى - الدائرة التجارية ١٩ يونيو ١٩٥١ دالوز ١٩٥١ ص ٧١٧
وتعليق Ripert .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن الدعوى المدنية التي تستند على الخطأ المنسوب طبقاً للمادة ١٦٣ مدنى ، تسقط بالتقادم الثلاثى شأنها فى ذلك شأن الدعوى العمومية فى جنح القتل والإصابة الخطأ ، فى حين أن الدعوى المدنية التى تبنى على الخطأ المفروض قد لا تسقط بالتقادم الثلاثى إذا لم يتمكن المضرور من العلم بالضرر أو بالشخص المسئول عنه (راجع الخلاف الجوهري بين النص العربى للمادة ١٧٢ مدنى والتي ورد بها عبارة الشخص المسئول عنه وبين الترجمة الفرنسية للنص والتي جاء بها ainsi que de la personne qui l'a causé . أى الشخص الذى أحدثه) .

فلا تسقط الدعوى فى هذه الحالة الأخيره إلا بمرور خمس عشرة سنة (المادة ١٧٢ مدنى) .

وتأييداً لذلك قضت محكمة النقض المصرية فى ٢٤ مارس ١٩٥٣ (١) بأن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية ، وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية . فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة ، بل كان نتيجة لفعل آخر ، ولو كان متصلاً بها ، سقطت تلك الإباحة ، وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية (٢) .

يفهم من ذلك أن الحكم الجنائى لا يحوز الحجية أمام القاضى المدنى إذا كانت الدعوى المدنية المرفوعة أمامه تستند على الخطأ المفروض ، وهذا لأن

(١) انعاماً السنة ٣٤ ص ١٢٠٣ وما بعدها .

(٢) فى نفس المعنى نقض جنائى مصرى ٢١ فبراير ١٩٦١ - مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض - السنة ٢٢ ص ٢٦٣ . رقم ٤٧ .

القاضي المدني عند نظر الدعوى يفرض أساساً خطأ الحارس وتقصيره في واجب الحراسه على الشيء ، بعكس القاضي الجنائي الذي يشترط أولاً إثبات خطأ المتهم^(١) الذي أدى إلى وقوع جريمه يعاقب عليها قانون العقوبات، تماماً كما جاء بحكم محكمة النقض المصرية في ٩ يونيو ١٩٥٣ بأن القانون أباح بصفة استثنائية رفع الدعوى المدنية إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية ، متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، جنابة كانت أو جنحة أو مخالفة ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن جريمة ، إنتفت عنه الاستثناء وانتفى هذا الاختصاص^(٢) .

فضلاً عما تقدم ، إذا أقيمت الدعوى المدنية أمام القاضي المدني على أساس المادة ١٦٣ مدني ، فلا يجوز للمحكمة أن تصدر حكمها على أساس المادة ١٧٨ مدني^(٣)

وكذلك إذا أقام المدعى دعواه أمام محكمة أول درجة تأسيساً على المادة ١٦٣ مدني ، فلا يجوز له بعد ذلك أن يستند أمام المحكمة الاستئنافية على ما ورد بالمادة ١٧٨ مدني لأنه يعد طلباً جديداً لم يسبق إثارته أمام محكمة

(١) تعليق تيرى تحت حكم دائرة المرائض الفرنسية في ٢٠ فبراير ١٩٤٦ دالوز ١٩٤٧ ص ٢٢١ .

(٢) المحاماة - السنة ٣٥ ص ٦٣٢ ، في نفس المعنى ستيغاني في محاضراته بجامعة باريس ١٩٥٤ من أولوية الجنائي على المدني ص ٣٨٨ ، ٤٠٧ ، وعن الدعوى الجنائية والدعوى المدنية ١٩٨٦ ص ١٨ وما بعدها ، نقض جنائي مصري ١٣ يونيو ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية - الجزء السابع ص ٩٢٣ رقم ٩٤٠ ، نقض جنائي فرنسي ١٥ مارس ١٩٢٨ دالوز الاسبوعي ١٩٢٨ ص ٣٢٠ .

(٣) في نفس المعنى جان لوى المسئولية من حوادث السيارات رسالة دكتوراه باريس ١٩٣٢ ص ١١٩ وما بعدها ، نقض مدني فرنسي ١٩ مارس ١٩١٢ دالوز ١٩١٢ القسم الاول ص ٣٢٥ ، دائرة المرائض الفرنسية ٢٣ نوفمبر ١٩٢٧ دالوز ١٩٢٨ القسم الاول ص ١٢١ وتعليق بيسون .

أول درجة^(١)، فإذا أسس المجنى عليه الذى أصيب خلال سفره بالقطار، دعوى التعويض، أمام محكمة أول درجة على إهمال المستخدمين ومخالفاتهم للوائح فإنه لا يستطيع أن يطالب لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية بالمسئولية طبقاً للمادة ١٧٨ مدنى، لأن هذا السبب هو فى حقيقته طلباً جديداً لم يسبق إثارته أو التمسك به أمام محكمة أول درجة . وعلى المحكمة الاستئنافية أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول هذه الطلبات الجديدة فى الاستئناف (المادة ٤١١ مرافعات مصرى تقابل المادة ٤٦٤ مرافعات فرنسى) ولكن يجوز للاستئناف إثارة أسباب جديدة لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية (الفقرة الأخيرة من المادة ٤١١ مرافعات) وهذا لأن الأسباب تختلف عن الطلبات .

ومع ذلك يجوز للمدعى بالحق المدنى الذى خسر دعواه التى استند فيها على المادة ١٦٣ مدنى ، أن يرفع دعوى مبتدئة على أساس المادة ١٧٨ مدنى إذا لم يكن حقه فى رفع الدعوى قد سقط بالتقادم^(٢) .

وبالرجوع إلى موضوع بحثنا عن النقل التطوعى ، تتساءل عن أى المادتين يمكن تطبيقها لمسائلة الناقل عن الأضرار التى لحقت بالمسافر؟ المادة ١٦٣ مدنى تستلزم إثبات الخطأ ، وإذا ثبت خطأ الناقل ، لا بد وأن يقدم للمحاكمة الجنائية عن جريمة الإهمال التى وقعت منه ، أما إذا أخذنا بما جاء بنص المادة ١٧٨ مدنى فيفترض خطأ الناقل ، ولا يجوز محاكمته أمام المحكمة الجنائية التى تستلزم إثبات التهمة الموجهة إليه .

ثالثاً : الآثار المترتبة على ذلك :

ذهب العميد جوسران إلى القول بأن الراكب مجاملة شأنه شأن غيره من الأفراد الذين يصابون بأضرار من أشياء تستدعى حراستها عنابة

(١) نقض مدنى فرنسى ٢٤ مايو ١٩٢٧ دالوز ١٩٢٨ القسم الأول ص ١٢٨ .

(٢) هنرى كاييتان فى بحثه المنشور بدالوز الأسبوعى ١٩٢٠ ص ٦١ عن مسئولية

الحراسة على الأشياء .

خاصة ، فيستطيع إذن أن يطالب بالتعويض وفقاً لأحكام المادة ١٧٨ مدني (١) .

ولقد ظل القضاء مدة طويلة متفقاً مع ما ذهب إليه العميد جوسران (٢) .
ويبدو أن التقدم الصناعي وانتشار وسائل النقل أدى إلى ازدهار
نظرية المسؤولية العينية وعدم التفرقة بين المسؤولية عن فعل الشيء
والمسؤولية عن فعل الشخص . فإذا ما كان الضرر الذي لحق المسافر نتيجة
شيء كعربة أو قطار أو سيارة ، تخضع لحراسة وإدارة الناقل طبقاً
للمادة ١٧٨ مدني فهي تكفي لتوافر أركان المسؤولية العينية *responsabilité objective* (٣) .

ولكن عدل كل من الفقه والقضاء عن هذا الرأي بالنسبة للنقل على
سبيل المجاملة والذي لا يهدف منه الناقل تحقيق مصلحة شخصية أو مادية ،
واستبعد على أثر ذلك تطبيق المادة ١٧٨ مدني (تقابل المادة ١٣٨٤ فقرة
أولى مدني فرنسي) كما استبعد من قبل فكرة عقد النقل .
تبادل الإرادة بين الناقل والمسافر لا تكون عقداً إلا إذا تولد عن ذلك

(١) جوسران في بحثه المنشور بدالوز الاسبوعي سنة ١٩٢٦ عن النقل التطوعي ص ٢١ ، وكذلك في تعليق له منشور بدالوز الدوري ١٩٢٧ القسم الأول ص ١٣٧ .

Rien ne s'oppose à ce que la responsabilité du transporteur de personnes soit isolée de l'art. 1382 pour être rattachée à l'art. 1384 et lex pour être objectivée.

(جوسران في كتابه « النقل » طبعة ١٩٢٦ ص ٩٠٩ رقم ٨٨٢) .

(٢) نقض مدني فرنسي ١٦ يونيو ١٨٩٦ دالوز الدوري ١٨٩٧ القسم الأول ص ٤٣٣ وتعليق Saleilles ، دائرة المرائض ٢٢ يناير ١٩٠٨ القسم الأول ص ٢١٧ ، دائرة المرائض ٢٥ مارس ١٩٠٨ دالوز الدوري ١٩٠٩ القسم الأول ص ٧٣ ، سيرى ١٩١٠ القسم الأول ص ١٧ وتعليق اسمان ، ١٥ مارس ١٩٢١ دالوز الدوري ١٩٢٢ القسم الأول ص ٢٥ وتعليق Ripert ، ٢٩ يوليو - و ١٩٢٤ دالوز الدوري ١٩٢٥ القسم الأول ص ٥ .
وتعليق Ripert ، مجلس الدولة الفرنسي ٢٢ ديسمبر ١٩٢٤ دالوز الدوري ١٩٢٥ القسم الثالث ص ٩ وتعليق جان أبلتون .

(٣) جوسران - النقل طبعة ١٩٢٦ ص ٩٠٨ رقم ٨٨١ .

التزام قانوني وهذا موضع شك بالنسبة للنقل بالمجان^(١).

أما القول بأن النقل التطوعي من العقود غير المسماه وشبيهه يعقد الهبة^(٢)، فهو قول مردود عليه بأننا لا نستطيع إدراج النقل التطوعي بين عقود النقل لأن عقد النقل نوع من عقود الاستئجار التي تكون دائماً يعوض (راجع المادة ٥٥٨ مدني) كما يشترط دائماً ضمان الناقل لسلامة الوصول (المادة ٩٧ تجاري) وهذا واضح من نص المادة الثانية من القانون ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور على أنواع السيارات: (أ) سيارة خاصة (ملاكي) وهي المعدة للاستعمال الشخصي. (ب) سيارة أجرة (تاكسي) وهي المعدة لنقل الركاب بالأجر (ج) سيارة تحت الطلب (ريمز) وهي التي توضع تحت الطلب في حظائر السيارات لنقل الركاب بأجر لمدة محددة^(٣). فالتعاقد الذي يلزم الناقل بأن يضمن سلامة الوصول، يلزم المسافر أيضاً بأن يدفع الأجر. ولكن يبدو واضحاً أن المسافر لا يلتزم بدفع الأجر في حالة النقل التطوعي. معنى ذلك أن فكرة العقد التي نادى بها البعض لا تجد مكاناً في حالة النقل التطوعي^(٤). وكذلك الحال بالنسبة لمبدأ الحراسة على الأشياء، لأن المسافر إذا ما أخذ مكاناً في إحدى السيارات على سبيل المجاملة، فإنه يعتبر قد قبل مقدماً مخاطر الرحلة والطريقة التي يبعها الناقل في قيادة السيارة، مما يستبعد افتراض خطأ الناقل وفقاً لمبدأ الحراسة على الشيء. ومع ذلك لا نستطيع القول بأن المجنى عليه قد أخطأ في قبوله النقل التطوعي، وهذا لأن قبوله السفر في شيء من الأشياء التي تحتاج إلى عناية خاصة ليس معناه رعونته أو إهماله

(١) راجع بيرو في المجلة الفصلية للقانون المدني ١٩١٤ ص ٤٨٩ في بحثه عن

Courtoisie, Complaisance et usages non obligatoires.

وأيضاً الدكتور السهوري - المرجع السابق ص ٨١٤.

(٢) سافاتييه في تعليقه بدالوز الدرري ١٩٢٥ القسم الثاني ص ٤٤.

(٣) راجع أيضاً القانون ٦٩٩ لسنة ١٩٥٤ في شأن النقل العام للركاب بالسيارات.

(٤) أنظر الدكتور محمد لبيب شاب في المسؤولية عن الأشياء طبعة ١٩٥٧ ص ١٨٣

وما بعدها.

والا لما أقدم فرد على استعمال شيء من الأشياء التي تحتاج إلى عناية خاصة ؛ وإنما هؤلاء الذين يساءلون في استعمال الشيء يساهمون أيضاً في حراسته^(١) .

معنى ذلك أن المسافر على سبيل المجاملة يعتبر قد ساهم في الحراسته على السيارة وإن لم يكن في استطاعته التدخل في عجلة القيادة ، فلا يجوز له إذن في حالة وقوع ضرر المطالبة بالتعويض وفقاً للمادة ١٧٨ مدني وإنما عليه إقامة الدليل على خطأ الناقل طبقاً للمادة ١٦٣ مدني^(٢) ؛ وكذلك إذا كان الناقل أحد أبري المجنى عليه .

وقد يتسأل البعض عن العلة في هذا الاتجاه الفقهي والقضائي مع أن الناقل هو الذي يتحكم في عجلة القيادة وبالتالي فهو الحارس على السيارة . ويرد على ذلك أن من يسافر على سبيل المجاملة يعتبر قد قبل مقدماً مخاطر الرحلة دون قيد أو شرط ، ولكنه يحتفظ لنفسه بالحق في إثبات خطأ الناقل^(٣) .

وإن كان ذلك ، فإن هذا الاتجاه يدفعنا إلى القول بعدم تطبيق المادة ١٧٦ مدني والخاصة بالحراسة على الحيوان إذا ما لحق المسافر بمجاملة

(١) هنري مازو Rev. Trim Civ. سنة ١٩٢٥ ص ٧٩٣ في بحثه عن

La Faute dans la garde

(٢) نقض مدني فرنسي ، ١ مارس ١٩٢٨ دالوز الدرري ١٩٢٨ القسم الاول ص

١٤٥ وتعليق Ripert ، سيرى ١٩٢٨ القسم الاول ص ٣٥٣ وتعليق Geny ، ٢٧ فبراير

١٩٢٩ سيرى ، ١٩٢٩ : سيرى القسم الاول ص ٢٤٩ وتعليق بول اسمان ، ٣٠ ديسمبر

١٩٣١ دالوز الاسبوعي ١٩٣٢ القسم الاول ص ١٣ ، ٢ مارس ١٩٤١ سيرى ١٩٤١

القسم الاول ص ٩٧ ، ٢٨ مايو ١٩٤١ دالوز التحليلي ١٩٤١ ص ٣٠٦ .

(٣) نقض مدني فرنسي ١٩ فبراير ١٩٤٥ دالوز ١٩٤٥ ص ١٥١ وتعليق Jour

دائرة المرائض ٦ مايو ١٩٤٦ جازيت المحاكم ١٩٤٦ القسم الاول ص ٢٥٤ .

(٤) دائرة المرائض ٣١ أكتوبر ١٩٤٤ جازيت المحاكم ١٩٤٤ ديسمبر ١٩٤٤ .

على ظهر الدابة أية أضرار خلال الرحلة ^(١) ، وضرورة إثبات خطأ الحارس طبقاً للمادة ١٦٣ مدنى .

ويرجع الفضل فى إستقرار الفقه والعضاء على هذا الرأى والذي يستلزم إثبات الخطأ طبقاً للمادة ١٦٣ مدنى إلى تقرير المستشار Ambroise Colin فى الطعن الذى قضت فيه الدائرة المدنية بمحكمة النقض الفرنسية بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٢٨ ^(٢) ، فمسئولية الناقل التطوعى ترجع إلى التدليس فى الثقة المشروعة *Confiance legitime trompée* التى منحها له الراكب ، فيجب على هذا الأخير إثباته ^(٣) .

ولذلك قبلت محكمة النقض الفرنسية الطعن بالنقض فى كثير من الأحكام التى بنت المسؤولية على مبدأ الحراسة على الأشياء طبقاً للمادة ١٣٨٤ مدنى فرنسى (١٧٨ مدنى مصرى) . فافتراض الخطأ طبقاً للمادة ١٧٨ مدنى لدى الحارس على الشيء الذى تتطلب حراسته عناية خاصة يكون بالنسبة للاخطار التى تلحق بالآخرين ، فلا يمكن إذن إثارته من أحد هؤلاء الذين قبلوا الركوب بحاملة أو توسلوا لدى الغير لاستعمال الشيء بحاملة وهم على علم بالآخطار التى قد يتعرضون اليها . فاقدامهم على السفر بالمجان إنما كان بمحض إرادتهم ^(٤) .

يعنى بذلك أن من يستعمل السيارة بحاملة يستطيع أن يحصل على

(١) دائرة العرائض الفرنسية ١١ مايو ١٩٣١ دالوز الأسبوعى ١٩٣١ ص ٢٨١ .

(٢) سبرى ١٩٢٨ القسم الاول ص ٢٥٢ وتطبيق Ceny ، دالوز ١٩٢٨ القسم الاول

ص ١٤٥ وتعليق Ripert .

(٣) عبارة عمانويل ليفى وردت بتعليق Ripert فى دالوز الدورى ١٩٢٨ القسم الاول

ص ١٤٧ .

(٤) توابون ومور فى الاضرار البدنية والمعنوية ط ١٩٥٥ ص ٧٦ وكذلك الاحكام

العديدة التى أشارا إليها فى اعامش .

التعويض من حارس السيارة إذا ما أثبت خطأه طبقاً للمادة ١٦٣ مدنى .
وجوهر التفرقة بين هاتين الدعويتين واضح فى الشروط اللازمة لكل منهما .
انهما يتحدان فى الموضوع ولكنهما يختلفان فى السبب القانونى ، مما يؤدى إلى
أن حجبه الشئ المقضى بالنسبة لإحدى الدعويتين ليس له أثر بالنسبة لقيام
الدعوى الأخرى . فلا يجوز إذن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقه
الفصل فيها ^(١) .

وفضلاً عن الدوافع الاخلاقية التى دفعت الفقه والقضاء إلى عدم تطبيق
مبدأ الحراسة على الأشياء الذى يفترض خطأ الحارس لأن الناقل التطوعى
أراد أن يحامل المجنى عليه ويؤدى له خدمة ، فليس من المتصور افتراض
خطأ من تتحرك إرادته إلى مثل هذا العمل ، ومن جهة أخرى ، فإن أساس
المسئولية عن الحراسة على الأشياء ترجع إلى مساهمة المجنى عليه فى استعمال
هذا الشئ الذى أحدث به الضرر ، وإمكن فى النقل التطوعى يعلم المجنى عليه
بالأخطار التى يقدم عليها بمحض إرادته . انه قد قبل استعمال الشئ أو
الاشتراك بالمجان فى استعماله فقبوله لأخطار الرحلة تكفى وحدها لاستبعاد
افتراض خطأ الناقل . La connaissance que la victime avait
des dangers auxquels elle s'exposait volontairement
وان سلمنا بقبول المجنى عليه لمخاطر الرحلة ، ألا يمكن القول أن فى ذلك
موافقته على شرط عدم مسئولية الناقل ؟ ولذلك يضطر إلى إثبات خطأ
الناقل حتى يستطيع مطالبته بالتعويض عن الأضرار التى لحقت به .

ان شرط عدم المسئولية لا يعتبر تنازلاً عن المطالبة بالتعويض عن

(١) ١٩ فبراير ١٩٤٥ دالوز ١٩٥٤ قسم القضاء ص ١٨١ وتعليق Flour ، دائرة
المرائض ٦ مايو ١٩٤٦ الاسبوع القضائى ١٩٤٧ القسم الثانى رقم ٢٦٢٢ وتعليق R.R.

الأضرار . وإنما ينقل عبء الإثبات ؛ فيقع على عاتق المضرور إثبات خطأ الناقل . فالشخص الذي يسير في الطريق العام ويصاب من إحدى السيارات يلتزم بإثبات خطأ السائق وإن كان من العسير عليه إثبات ذلك . أما في النقل التطوعي ، فإن المجنى عليه يجلس مع السائق ويعرف السبب في الحادث ، فيستطيع إذن إثبات خطأ الناقل إن كان هناك ثمة خطأ وقع منه . ولقد أرادت محكمة دييجون في ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٨ ^(١) أن تفرق بين الخطأ الجسيم والخطأ الضئيف بقولها إن المجنى عليه في النقل التطوعي لا يستطيع أن يرجع على الناقل مطالباً بمسئوليته عن الأخطار التي تنجم عن السيارة نفسها أو عن استعمالها استعمالاً عادياً usage normal لأن قبوله السفر على سبيل المجاملة يعتبر قبولاً ضمناً لهذه المخاطر ، والاعفاء من المسؤولية في مثل هذه الحالة لا يعتبر مخالفاً للنظام العام ، أما إذا انفجرت العجلة خلال الرحلة أو احتراق الموتور ، فإنها جميعاً من الحالات التي يحتمل وقوعها خلال الرحلة ، ولا تعد سبباً خارجاً عن إرادة السائق إذ عليه مراعاة مثل هذه الاحتمالات أثناء قيادته . وأوضحت دائرة العرائض الفرنسية في حكمها الصادر في ٢٧ نوفمبر ١٩٣٤ ^(٢) أن الخطأ الجسيم شبيه بالتدليس يلزم فاعله بتعويض المجنى عليه تعويضاً كاملاً عن الأضرار التي لحقت به دون أن يتصل من ذلك بالادعاء بأن هناك اتفاق على عدم المسؤولية . أما عند وقوع خطأ طفيف فيقول الأستاذ René Roger في تعليقه تحت حكم النقض الصادر في ١٨ يوليو ١٩٣٤ ^(٣) بأن التنازل

(١) المنشور بجازيت المحاكم ١٩٢٨ القسم الثاني ص ٨٨٥ ، دالوز الأسبوعي ١٩٢٠ موجز ص ٢٢ .

(٢) دالوز الأسبوعي ١٩٢٥ ص ٥١ .

(٣) دالوز الأسبوعي ١٩٢٥ القسم الأول ص ٣٨ وما بعدها .

الصريح أو الضمني عن المطالبة بالتعويض عن الخطأ الطفيف لا يعتبر مخالفاً للنظام العام ، مبرراً وجهة نظره بالقول بأن المادة ١٣٨٢ مدني فرنسي (المادة ١٦٣ مدني مصري) لم ترد بين النصوص المرتبطة بالنظام العام بل ولم تتضمن بطلان الاتفاق على مخالفتها (١) .

ومع ذلك فقد فات هؤلاء أنه لا يشترط أن ينص القانون صراحة على بطلان الشرط أو النص صراحة على أن القاعدة مرتبطة بالنظام العام . هذا فضلاً عن أن المسؤولية التقصيرية التي تبنى على الخطأ المنسوب لا تخضع لإرادة الأفراد بل هي من عمل المشرع وتعتبر قواعد أمره imperative . ان الاتفاق مقدماً على التنازل عن المطالبة بالتعويض يعتبر مخالفاً للنظام العام ولذلك فإن حق المسافر يظل قائماً في المطالبة بالتعويض إذا ما لحقه ضرر أثناء الرحلة ، وعليه في هذه الحالة اثبات خطأ الناقل . لأن الواقعة في حد ذاتها تكون جريمة قتل أو إصابة خطأ يعاقب عليها قانون العقوبات ، فهي من النظام العام التي لا يجوز للأفراد التنازل عنها (٢) . وفي هذا المعنى قضت محكمة استئناف مصر في ٣١ مارس ١٩٤٦ (٣) بأن المسؤولية العقدية تتميز عن المسؤولية الخطئية بإمكان اتفاق العاقدین مقدماً على عو المسؤولية التي تترتب على عدم الوفاء أو الإخلال بأي شرط يتضمنه العقد اللهم إلا إذا كان الإخلال بالغاً جسامة الغش أو الخطأ الفاحش . أما شرط الإعفاء من المسؤولية عن الخطأ فلا تعاقدي فهو باطل إذ لا يمكن مثلاً أن ينفق المخطيء مقدماً مع المصاب وقبل وقوع الخطأ على عدم مسؤوليته عن خطئه لأن

(١) في نفس المعنى تعليق Ricot بدالوز ١٩٢٦ القسم الثاني ص ١٢١ إذ يستلزم إثبات الخطأ الجسيم .

(٢) نقض مدني فرنسي ٢٧ فبراير ١٩٥٥ دالوز ١٩٥٦ ص ١٧ وتعليق اسمان .

(٣) المنشور بالحاماة السنة ٢٧ ص ١٩٠٥ .

القواعد التي ترتب المسؤولية المدنية الناشئة عن الخطأ يفرضها النظام العام ، ومن أجل ذلك فلا يجوز الاتفاق على ما يخالفها ، وهذا راجع إلى أن الدعوى الجنائية من حق النيابة العامة ، ولكن للضرور ، على الرغم من حقه في المطالبة بالتعويض ، ألا يقيم الدعوى المدنية . فقبول المجنى عليه للاخطار ليس معناه موافقته على عدم المسؤولية (١) . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فبعد أن تبين مما تقدم أن أحكام المادة ١٦٣ مدني تعتبر من النظام العام ، فلا يوجد ما يبرر التفرقة بين الخطأ الطفيف والخطأ الجسيم (٢)

يتبين مما تقدم أن عبء إثبات خطأ الناقل يقع على عاتق المضرور حتى يحق له المطالبة بالتعويض ولو كان قد تعهد مقدما باعفاء الناقل من المسؤولية (٣) وعلى المحكمة أن تقدر التعويض وفقاً للحالة التي عليها المضرور وقت صدور الحكم مراعية في تقديرها كل ما ترتب عن الحادث من آثار ومدى تغير الحالة المعيشية وارتفاع الأسعار (٤) .

هذا ما يتعلق بالنقل التطوعي والذي يتم على سبيل المجاملة ، أما إذا كان النقل وإن كان قد أخذ مظهر النقل التطوعي . كان ينبغي منه تحقيق مصلحة شخصية للناقل ، فأننا أيضاً لا نستطيع تطبيق أحكام المسؤولية التعاقدية إذا

(١) نقض مدني فرنسي ٢٠ مارس ١٩٥٦ دالوز ١٩٥٦ ص ٤٤٥ وتعليق

. Savatier

(٢) نقض مدني فرنسي ٢٣ يناير ١٩٥٧ دالوز ١٩٥٧ ص ١٨٢ .

(٣) نقض مدني فرنسي ٢٢ فبراير ١٩٤٤ دالوز التفصيلي ١٩٤٤ قسم القضاء ص ٥٧
تعليق Tunc في دالوز ١٩٤٧ ص ٢٨٧ ، نقض مدني فرنسي ٢٤ مارس ١٩٥٣ دالوز
١٩٥٣ ص ٣٢٦ .

(٤) نقض مدني فرنسي ١٨ فبراير ١٩٥٢ دالوز ١٩٥٢ ص ٣٢٣ ، ٢٤ مارس

١٩٥٣ دالوز ١٩٥٣ ص ٣٢٦ .

ما لحق المسافر ضرراً أثناء الرحلة ، لعدم التزام الناقل قانوناً باصطحاب المسافر معه . وسبق أن ذكرنا في بدء هذا البحث أن الفقه والقضاء استقرا فترة طويلة على اعتبار المسؤولية في مثل هذه الحالة مسؤولية تعاقدية ، وأوضحنا في حينه أنها قد عدلا عن هذا الرأي ، بعد أن تبين لهما عدم وجود أى التزام قانوني بين الطرفين (١) . ولكن هل نكون بصدد تطبيق لأحكام المادة ١٧٨ مدني ، لأن الناقل لم يفعل ذلك لمجرد الخدمة أو على سبيل المجاملة بل كان ينبغي نفعا من جراء ذلك ؟ أم نكون بصدد تطبيق لأحكام المادة ١٦٣ مدني ؟

لقد اعتبرت محكمة استئناف شامبري في ٣/٣/١٩٥٩ د ان الجزار الذي قصد الحقول لشراء ثور واصطحب معه في سيارته مالك الحيوان وعمره وصهره ، لم يفعل ذلك لمجرد المجاملة ونباله الشعور ، إنما كان يعتزم فائدة يرجوها من شراء الثور وهو في حاجة لاصطحاب مالك الثور ليسارع في عقد الشراء إن اطمأن للصفقة . . . وإزاء ذلك لا يكون النقل على سبيل المجاملة وبالتالي لا يلتزم الراكب باثبات خطأ الناقل ، وإنما يجوز مؤاخذته عن خطئه طبقاً للمادة ١٣٨٤ فقرة أولى من قانون المدني الفرنسي (٢) .

وكذلك الحال بالنسبة للنقل بالأسانسير حتى ولو كان الحارس عليه قد تركه لاستعمال سائر الأفراد الذين يدخلون المنزل بدون عوض ، وهذا لأنه لم يترك استعمال الأسانسير للأفراد مجاملة لهم ، بل بغية تحقيق مصلحة

(١) يراجع محكمة استئناف أسكندرية في حكمها الصادر في ٥ فبراير ١٩٥٠ — المحاماه السنه ٣٠ ص ٥٠١ .

(٢) يراجع في ذلك الاستاذ عبد الوهاب الازرق في تعليقه على الاحكام الاجنبية بمجلة إدارة قضايا الحكومة — السنة ٤ العدد ٢ ص ١٣٨ .

شخصية وهي ارضاء السكان الذين يدفعون مقابل استعمال المصعد ، هذا بالإضافة إلا أن الاسانسير في بعض المنازل ضرورة لسرعة الوصول إلى المكان ، وانجاز الأعمال . فالفائدة التي تعود على المستأجرين ، تعود أيضاً على المالك بعدم سعي السكان إلى الرحيل من المنزل . فإذا اعتبر مسئولاً مسئولية تعاقدية إزاء المستأجرين إلا أنه يعتبر مسئولاً طبقاً لمبدأ الحراسة عن الأشياء الذي نصت عليه المادة ١٧٨ مدني إزاء الغير (١) . فالشخص لا يستطيع عمل شيء وهو بداخل الاسانسير أكثر من الانتظار حتى يقف آلياً ليخرج منه . إننا لا نستطيع التكهن بأن المجنى عليه قد استعمل السيارة مع الناقل وإن هذا يعد قبولاً منه للخطر وعليه اثبات خطأ الحارس ، إن الناقل هو الذي يتحكم في عجلة القيادة ، وهو الذي دعا المسافر للركوب معه بغية تحقيق مصلحة شخصية له ، أي أن المسافر لم يركب مجاملة ولم تحرك إرادته إلى المساهمة في استعمال السيارة وتحمل أخطار الرحلة . وإذ ما ذهبنا إليه يتفق مع الاتجاه الفقهي الحديث نحو عدم افتراض الخطأ في حالة الحراسة القانونية بل في حالة الحراسة الفعلية (٢) . وليس أدل على ذلك هو عدم افتراض مسئولية مالك السيارة إذا ما سرقت منه وهذا لا انتقال الحراسة إلى الحائر . فبعد أن ظل القضاء الفرنسي فترة طويلة يكتفي لافتراض مسئولية مالك السيارة توفر حراسته القانونية (٣) ، عدلت محكمة النقض

(١) راجع في تفصيل ذلك الدكتور أبو اليزيد المتيت - في المسئولية محوادث المصاعد الكهربائية - المحاماة - السنة ٣٨ ص ٢٥٨ وما بعدها .

(٢) نقض فرنسي ٢ ديسمبر ١٩٤١ ، دالوز الانتقادي ١٩٤٢ ص ٢٥ وتعليق Ripert سيري ١٩٤٢ القسم الأول ص ٢١٧ ، وتعليق Mazeaud ، ويراجع في تفصيل ذلك بلانيول - ريبير وبولانجي في مطولة القانون المدني - الجزء الثاني طبعه ١٩٤٨ ص ٣٧١ رقم ٦٨ - ٦٩ .

(٣) نقض مدني ٣ مارس ١٩٢٦ - دالوز الدوري ١٩٣٦ القسم الأول ص ٤٨ وتعليق Capitant ؛ مجلس الدولة الفرنسي ٦ مايو ١٩٣١ دالوز الدوري ١٩٣٣ القسم الثالث ص ٥٧ وتعليق Waline .

الفرقسية عن هذا الرأي بدوائرها المجتمعة في ٢ ديسمبر ١٩٤١^(١) .
وأوضحت بأن المقصود بالحراسة هي الحراسة الفعلية وليست الحراسة
القانونية والتي يصعب تحديد معالمها ووقت بدئها ونهايتها . فالمبدأ الذي
وضعت الدوائر مجتمعة هو الذي حد من فكرة الحراسة القانونية و أعطى
للإادة ١٣٨٤ فقرة أولى مدني فرنسي (المادة ١٧٨ مدني مصري) طابعها
المميز وهو ان المقصود بالحراسة هي الحراسة الفعلية على الشيء .

حقا أن الاشياء التي تستدعي حراستها عناية خاصة قد تكون عقارات
كما قد تكون منقولات^(٢) ، ولا يستثنى من ذلك ألا تهدم البناء والذي
تحمكه المادة ١٧٧ مدني .

ولذلك فمبدأ الحراسة على الاشياء ينطبق على البواخر^(٣) وكذلك
على الطائرات^(٤) .

ومع ذلك يجب حتى نطبق مبدأ الحراسة أن يكون الشيء هو السبب في
الاضرار التي لحقت بالمجنى عليه سواء أكان هذا الشيء جامداً أو متحركاً^(٥) .

(١) دالوز الانتقادي ١٩٤٢ ص ٢٥ وتعليق Ripert ، سيرى ١٩٤١ القسم الأول
ص ٢١٧ وتعليق H. Mazeaud .

(٢) دائرة العرائض الفرنسية ٦ مارس ١٩٢٨ دالوز الدوري ١٩٢٨ القسم الأول
ص ٩٧ وتعليق جوسران ، نقض مدني فرنسي — ٢٥ يونيو ١٩٥٢ دالوز ١٩٥٢
ص ٦١٤ .

(٣) نقض مدني فرنسي — الدائرة التجارية ١٩ يونيو ١٩٥١ دالوز ١٩٥١ ص ٧١٧
وتعليق Ripert ، محكمة باريس ٤ يوليو ١٩٥٦ دالوز ١٩٥٦ ص ٦٨٥ وتعليق Ripert
ومراجع أيضا بحث الاستاذ Rodiere بدالوز ١٩٥٧ ص ١٧١ .

(٤) محكمة بوردو ١٠ نوفمبر ١٩٥٤ دالوز ١٩٥٥ ص ٣٢ وتعليق Ripert .

(٥) نقض مدني فرنسي ٢٠ فبراير ١٩٤١ دالوز الانتقادي ١٩٤١ قسم القضاء ٨٥

وتعليق Ripert .

وهذا على عكس ما ذهبت إليه محكمة النقض المصرية في حكمها الصادر في ١٥ مايو ١٩٥٨ (١).

يخلص مما تقدم أنه لا يجوز للبجني عليه أن يطالب بالتعويض على أساس المسؤولية عن الحراسة على الأشياء طبقاً للمادة ١٧٨ مدني إذا ما ساهم مجاملة في استعمال ذلك الشيء ، وإنما عليه بتقديم يثبت خطأ الناقل ، لأنه قبل مقدماً مخاطر الانتقال (٢) .

أما إذا كان الناقل قد اصطحب معه المسافر رغبة منه في تحقيق مصلحة شخصية ، فإنه يسأل عما يلحق بالسافر من أضرار طبقاً للمادة ١٧٨ مدني لأن المسافر كما سبق القول لم تتجه نيته إلى المساهمة في استعمال السيارة أو تحمل الأخطار وإنما اتجهت نيته إلى تحقيق خدمة للناقل .

وإن ما ذهبت إليه محكمة استئناف شامبري في ١٩٥٩/٣/٣ (المشار إليه من قبل) ليس بالجديد على القضاء الفرنسي ، إذ أن محكمة النقض الفرنسية قد قضت بذلك في ١٦ نوفمبر ١٩٥٦ (٣) ، ولكن ورد بحكم محكمة النقض الفرنسية أن المصلحة لا بد وأن تكون مصلحة مادية :

‘La notion de profit ne s'appliquant qu, à un intérêt d'ordre patrimonial’.

ومع ذلك فإن هذه التفرقة لا تسند على أي أساس عن المنطق أو القانون. لأن العبرة بالمصلحة أو المنفعة التي تعود على الناقل سواء أكانت مادية أو معنوية . وقد تكون المصلحة في ظاهرها معنوية ويترتب عليها آثار مادية .

(١) مجموعة المصنف الفني — السنة التاسعة ص ٤٤١ رقم ٥١٠.

(٢) نقض مدني فرنسي ٢٠ مارس ١٩٥٦ دالوز ١٩٥٦ ص ٤٤٥ وتعليق Savatier .

١٢ ديسمبر ١٩٥٦ دالوز ١٩٥٧ ص ٧٣ .

(٣) منشور بدالوز ١٩٥٧ ص ١٨٠ وتعليق Ponsard .

ولذلك أوضح العميد سافاتيه في تعليقه على حكم الدائرة المدنية بمحكمة
النقض الفرنسية الصادر في ١٤ مارس ١٩٥٨ أن هذه التفرقة لا أساس لها
من الصحة لان القضاء يخضع النقل بعوض الى فكرة العقد والمسؤولية تعتبر
مسئولية تعاقدية ، أما الناقل الذي يهدف الى تحقيق مصلحة من جراء النقل
فانه يخضع لاحكام المادة ١٣٨٤ فقرة أولى مدنى (تقابل المادة ١٧٨ مدنى
مصرى) .

. . .

يخلص من كل ما تقدم أن المجنى عليه فى النقل على سبيل المجاملة
لا يستطيع التمسك باحكام المسؤولية التعاقدية عند مطالبة بالتعويض عما
يلحقه من أضرار خلال الرحلة ، وهذا يرجع الى عدم توافر أى التزام
قانونى بينه وبين الناقل ، فعليه إذن إثبات خطأ الناقل طبقا للمادة ١٦٣ مدنى
لأنه قد قبل المساهمة فى استعمال السيارة وتحمل أخطار الرحلة . أما إذا
كان هدف الناقل من النقل تحقيق مصلحة مادية أو معنوية ، فانه يسأل عن
الاضرار التى تلحق بالمجنى عليه طبقا للمادة ١٧٨ مدنى حيث يفترض خطؤه فى
الحراسة على الشئ ، لأن المجنى عليه لم يقدم على استعمال السيارة من
تلقاء نفسه بل أقدم على استعمالها تلبية لرغبة الناقل الذى ينبغي من ذلك
تحقيق مصلحة شخصية .

البحث الثالث

إهمال المهندسين والمقاولين (١)

ان اهمال المهندس أو المقاول في إختيار تربة الأرض أو في التصميم أو في البناء ليس أقل خطورة من الإهمال الذى يقع من الأطباء أو من سائقي السيارات ... الخ ، لأن إهمالا من هذا القبيل قد يترتب عنه نتائج أسوأ من تلك التى يحدثها إهمال الطبيب أو السائق

فمن واجب المهندس أن يختبر تربة الأرض والعمق والمساحة التى سيدنى عليها ... الخ. فالمهندس والمقاول مسئولان عن خطئها الفنى كما يسألان أيضا عن الاضرار التى تترتب على هذا الخطأ . وليست مسئولية المهندس أو المقاول ، تقتصر على الحوادث فى أثناء العمل ، لكنها تستمر حتى إلى ما بعد اتمام البناء (٢)

فالمقاول مسئول عن حادث سقوط بلكون منزل سيدة ، ووفاة من كان فى البلكون إذا كان سبب السقوط يرجع الى خطأ فى عملية الاسمنت المسلح وإلى عدم وجود كوابيل تحمل البلكون ، ولا يعد عذرا مقبولا ادعاه بأنه كان يجرى عملية الاسمنت المسلح تحت مباشرة المالك الذى هو مزارع ولم يكن عنده فكرة عن هذا الفن ، ولا يعفيه من المسئولية تدخل المالك

(١) G. E. Corterand, manuel juridique de la responsabilité des architectes et entrepreneurs, éd Paris 1928 : Leblond : de la responsabilité des architectes et des entrepreneurs, these droit Lille 1893

(٢) محكمة السين المدنية فى ٢٧ يونيو ١٩٣٢ أدانت المهندس الذى أمر بالبناء على مساحة أرض كبيرة دون أن يتخذ الاحتياطات اللازمة مما أدى إلى حدوث أضرار بالغة ، Gaz. Trib. ١٧ نوفمبر ١٩٣٢ أنظر أيضا لالو : المسئولية طبعة ١٩٤٨ ص ٤٤١ رقم ٧٣٨.

ومنه من تركيب الكواويل اذ كان يجب عليه الامتناع عن عمل ما يخالف
أصول الفن ، كما لا يقبل منه قوله أنه ليس اخصائيا في هذا الفن ولا يمكنه أن
يؤيده إلا تحت اشراف مهندس لأنه كان عليه أن يعرض ذلك من بادية
الامر . . . فاقدامه على هذا العمل الخطير بعد رعونته منه وعدم احتياط
يجعلانه مسئولا عن الاضرار التي حدثت (١) ؛ لكن مسؤولية المقاول لا تعفى
المالك متى ثبت انه التجأ إلى شخص غير اخصائي في فن التسليح دون أن
يتلجىء الى مهندس فنى يباشر هذه العملية تحت مسؤوليته ، هذا فضلا عن
تدخله فى العمل ومنع تركيب الكواويل (٢) .

. . .

ولما كانت الفقرة الأولى من المادة ٦٥١ مدنى تنص على أن : يضمن
المهندس المعماري والمقاول متضامنين ما يحدث خلال عشر سنوات من تهدم
كلى أو جزئى فيما شيدوه من مبان أو أقاموه من منشآت ثابتة أخرى ،
وذلك ولو كان التهدم ناشئا عن عيب فى الأرض ذاتها . . الخ ، (٣) .

كما تنص المادة ٦٥٢ مدنى على أنه : إذا اقتصر المهندس المعماري على
وضع التصميم دون أن يكلف الرقابة على التنفيذ لم يكن مسئولا إلا عن
العيوب التى أتت من التصميم .

فطبقا للمادتين السابقتين تعتبر مسؤولية المهندس أو المقاول مسؤولية

(١) مصر الابتدائية ١١ مايو ١٩٢٧ المجموعة الرسمية السنة ٢٩ رقم ١٢ ، نقض
جناثى مصرى ٧ فبراير ١٩٢٩ مجموعة القواعد القانونية الجزء الاول ص ١٦٢ رقم ١٥٤ .

(٢) أنظر أيضا نقض مصرى ٢٨ مارس ١٩٠٨ المجموعة الرسمية السنة ٩ رقم ١٢٠ ،
وفى نفس المعنى نقض فرنسى ١٢ فبراير ١٩٤٤ دالوز التحليلي قسم القضاء ص ٦٣ .

(٣) فى نفس المعنى المادة ١٧٩٢ مدنى فرنسى .

تعاقدية إذا أخل أحدهما بالتزاماته قبل التعاقد الآخر . معنى ذلك أن التعويض عن عدم تنفيذ العقد يخضع لأحكام المادة ٢٢١ مدنى .

هذا فيما يتعلق بالعلاقة بين المتعاقدين . أما مسؤولية المهندس أو المقاول عن أخطائه التى أحدثت أضرارا بالغير ، فإن المادة ١٦٣ مدنى هى الواجبة التطبيق ، هذا فضلا عن مسؤوليته الجنائية عن القتل أو الاصابة الخطأ طبقا للمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات .

معنى ذلك أن مسؤولية المهندس أو المقاول تكون مسؤولية مدنية . (تعاقدية أو تقصيرية) وجنائية (جريمة إهمال) (١) .

. . .

و مع ذلك فقبل تسليم البناء ، لا يسأل المالك عن الحوادث التى تقع على الغير لأن من حقه أن يرفض العمل الذى قام به المهندس أو المقاول (٢) . وبلا حظ أن المهندس أو المقاول لا يعد تابعا للمالك ، فلا نستطيع إذن تطبيق المادة ١٧٤ مدنى على المالك (المسؤولية عن عمل الغير) والتى تؤاخذ المتبوع عن أخطاء تابعه : لأن المالك ليس فنيا حتى يكون من حقه توجيه ومباشرة أعمال المهندس أو المقاول . وهذا ما يؤدى إلى انتفاء مسؤولية المالك مادام البناء لم يسلم إليه بعد ، رغم ذلك يمكن مؤاخذته عن أى خطأ شخصى يقع منه خلال هذه الفترة .

(١) باريس ٢١ ديسمبر ١٩٢١ دالوز الدورى ١٩٢٤ القسم الثانى ص ٩٩ وتعليق مينيل ، دائرة المرائض ٢٩ يونيو ١٩٢٩ دالوز الدورى ١٩٣٠ القسم الاول ص ١٦٩ وتعليق مينيل ، نقض فرنسى ٥ مارس ١٩٤٦ دالوز الدورى ١٩٤٦ ص ٩٦٨ .

(٢) كوربيران : المرجع السابق ص ١٥٨ رقم ١٢٤ ، وفى نفس المعنى استئناف مختلط ٤ فبراير ١٩٣٧ جازيت المحاكم المختلطة السنة ٢٩ ص ٣٨٨ .

إن الرابطة بين المتبوع وتابعه تجعل للمتبوع حق الرقابة على جميع تصرفات التابع ، وليس لهذا الأخير أى استقلال فيما يعهد اليه من عمل ؛ وهذا ما لا يمكن قوله عن الرابطة بين صاحب البناء والمهندس أو المقاول .

أما بعد الانتهاء من عملية البناء ، وبعد استلامه من المهندس أو المقاول فإن كل من يصبه ضررا ، له الحق فى المطالبة بالتعويض عما لحقه من أضرار من المكلف بحراسة البناء ، حتى ولو لم يكن هو المالك ، إلا إذا أقيم الدليل على أن الحادث نتيجة عيب فى البناء (الفقرة الأولى من المادة ١٧٧ مدنى) (١) . يرجع إلى خطأ المهندس أو المقاول . ففى هذه الحالة الأخيرة يكون لكل من أصابه ضرر أن يرجع على المهندس أو المقاول لتعويضه عن الأضرار التى لحقت به (٢) .

فيسأل المقاول أو المهندس عن القتل أو الإصابة الخطأ التى تحدث لأحد العمال إن كان ثمة إهمال قد وقع من أحدهما ، وبعد تسليم البناء يسأل المقاول أو المهندس عن جرائم الإهمال بالنسبة للغير ؛ وعن عدم القيام بتنفيذ العقد كرب الأسرة الرشيد bon Père de famille بالنسبة للمالك إذا ما كان هناك عيب فى البناء .

وقد قضت محكمة بنها الابتدائية فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٣ بمسئولية مهندس التنظيم جنائيا عن الضرر الناشئ عن سقوط البناء إذا ثبت أنه بعد أن عاين البناء قبل سقوطه بخمسة شهور وطلب بإشارة تليفونية لبندرالبوليس التنبيه .

(١) فى نفس المعنى المادة ١٣٨٦ مدنى فرنسى .

(٢) دائرة العرائض الفرنسية ٤ أبريل ١٩٤٠ دالوز الاسـبوعى ١٩٤٠ ص ١١ .

وأنظر أيضا 'Guillemont -- Saint Vinebault : manuel juridique de l'architecte'

Paris 1913 p. 491 suiv.

على الملاك بهدم حائطه فوراً لوجود خلل فيه وإفادته بأسماء هؤلاء الملاك ،
لم يحرك ساكناً رغم عدم وصول رد إليه على هذه الإشارة ، فلم يبلغ رئيسه
المباشر بحالة البناء فور معاينته له ، ولم يتخذ من الاجراءات ما يكفل له
التحقق من تنفيذ أمره بالهدم حتى سقط البناء بالفعل ، وهو مسئول مدنياً
كذلك طبقاً لنص المادة ١٦٣ مدنى (١) .

. . .

فما سبق تسكماً عن مسؤولية المهندس والمقاول ، أما مالك البناء فهو
مسئول عن الأخطاء التي تقع منه وتحدث أضراراً بالغير . فإذا عين مهندس
التنظيم منزل المالك (الطاعة) فوجده بحالة تنذر بالسقوط العاجل وإن
ذلك يرجع إلى شروخ عابثة فيه لا تدرك إلا بعين ذى الفن وطلب إلى
الساكنين فيه إخلاءه في ظرف أربعة وعشرين ساعة وسقط المنزل قبل
إنهاء هذه المدة ، فأصبحت المجنى عليها أثناء سيرها في الطريق وهى ذاهبة
إلى الطريق المجاور للمنزل ؛ فليس فى هذه الواقعة ما يصح معه نسبة أى
خطأ أو إهمال للمالك حتى تكون مسئولة عن الحادث (٢) .

لكن ، إذا قتل أحد سكان المنزل خطأ ، نتيجة هدم إتخاذ الاحتياطات
اللازمة لحماية السكان عند إجراء إصلاحات به ، فإنه مسئول عن ذلك ، إذ
لا يشترط لمسئولية صاحب المنزل أن تكون هناك رابطة قانونية بينه وبين
المجنى عليه . وإن رابطة السببية تتوافر بين خطأ المالك والضرر حتى ولو

(١) المحاماة السنة ٣٤ ص ١٣٠١ رقم ٦٤٤

(٢) نقض جنائى مصرى ٢٧ نوفمبر ١٩٣٩ - المحاماة - السنة ٢٠ ص ٧٢٩ رقم ٢٧٥

أذن السكان لطلب الإخلاء الموجه إليهم من مالكه ، إذ سبق أن بينا أن الخطأ المشترك لا يبنى المسؤولية (١) .

ولا مصلحة للتهمة فيما يثيره في شأن مسؤولية جهة الإدارة انراخيتها في إخلاء المنزل من سكانه بعد أن تحقق لها خطر سقوط المنزل ، ذلك أن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم . فإذا جاز القول بأن خطأها في هذا التقدير يعرضها للمسؤولية من ناحية القانون العام ، فذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس ؛ كما أنه بفرض هذه المسؤولية فإن هذا لا يبنى مسؤولية المتهم عن الحادث إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم والمجنى عليه فلا يبنى خطأ أحدهما مسؤولية الآخر (٢) .

المبحث الرابع

الافلاس بالتقصير

الافلاس هو توقف التاجر عن دفع ديونه ، وكما هو واضح من المادة ١٩٥ من القانون التجاري يلزم لاشهار افلاس التاجر الذي يتوقف عن دفع ديونه أن يصدر بذلك حكم من المحكمة الابتدائية السكّان محله في دائرة اختصاصها

ومعنى ذلك أنه يجب لاشهار الافلاس : أن يكون المدين تاجراً ، وأن يتوقف عن دفع ديونه ، وأن يصدر بذلك حكم من المحكمة الابتدائية .

(١) نقض جنائي مصري ١٢ ديسمبر ١٩٥٥ - المحاماة - السنة ٣٧ ص ٨ رقم ١٩ ،
٢٢ مارس ١٩٦٠ - مجموعة المكتب النقي لأحكام النقض - السنة ١١ ص ٢٩٦ رقم ٥٩ -
(٢) نقض جنائي مصري ٢٢ مارس ١٩٦٠ سالف الذكر .

أما الإفلاس بالتقصير فهو توقف التاجر عن دفع ديونه نتيجة إهماله ورعونه . ونص المشرع على التفالس بالتقصير في المادتين ٣٣٠ و ٣٣١ من قانون العقوبات وعلى العقوبة في المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات .

ويختلف الإفلاس بالتقصير عن الإفلاس بالتدليس والذي يعتمد فيه التاجر المدين على الإضرار بحقوق دائنيه ، ولذلك فالإفلاس بالتدليس أشد خطراً من الإفلاس بالتقصير .

والإفلاس قاصر على التجار دون غيرهم من سائر الأفراد الذين يعجزون عن سداد ديونهم (١) . وإن كان القانون التجاري نظم الاجراءات الواجب اتباعها إزاء التاجر الذي يتوقف عن سداد ديونه ، فقد نظم القانون المدني الاجراءات الواجب اتباعها إزاء الأفراد الذين يتوقفون عن سداد ديونهم المدنية (المواد من ٢٤٩ الى ٢٦٤ من القانون المدني) .

فإذا كان الدين نتيجة حساب خسارة في شركة انجار معقودة بين الدائن والمدين والموقع سنده من المدين بصفته تاجر ، فهو دين تجارى يصح من أجله تفليس المدين (٢) .

أما إذا دفع أمام المحكمة بان الدين المطلوب اشهار إفلاس الشركة للتوقف عن دفعه ليس ديناً تجارياً بل مدنياً ثم قضت المحكمة بالإفلاس دون رد على هذا الدفع الجوهري الذي لو صح لتغير به وجه الحكم في الدعوى كان حكمها بذلك باطلاً لقصوره في التفسير (٣) . والمراد بالتاجر هنا هو ما عرفت

(١) عكس ذلك : اشهار الإفلاس في ألمانيا والنمسا لا يقتصر على التاجر المدين الذي يتوقف عن دفع ديونه ، بل يشمل أيضاً سائر الأفراد من غير التجار (أنظر المادة ٣٢ من القانون التجارى الألمانى والنمساوى والقرار الصادر فى ١٠ فبراير ١٨٧٧ بشأن الإفلاس فى ألمانيا والتعديلات اللاحقة التى أدخلت عليه ، والقرار الصادر فى ديسمبر ١٩١٤ الخاص بالإفلاس فى النمسا) .

(٢) نقض مصرى ٣ يناير ١٩٤٦ - مجموعة القواعد القانونية - ٢٥ سنة

المادة الأولى من القانون التجارى بانه هو كل من اشتغل بالمعاملات التجارية وائخذها حرفة معتادة له . أما اذا قام شك حول طبيعة دين التاجر ، وجب اعتباره تجاريا وفقا للقريضة التى تقضى بتجارية كل أعمال التاجر حتى يقوم الدليل على مدنيتهما (١) .

فضلا عن ذلك ، يجب أن يكون التاجر الذى يشهر افلاسه متمتعاً بالاهلية التجارية ، أى يكون قد بلغ من العمر احدى وعشرين سنة ومتمتعاً ببقواه العقلية ، أو يكون قد تجاوز ثمانى عشرة سنة وحصل على تصريح لمزاولة التجارة من المحكمة الابتدائية (المادة ٤ من القانون التجارى) .

ومعنى ذلك أنه لا يجوز اشهار افلاس القاصر أو المحجور عليه لعاهة عقلية .

ويجب كذلك حتى يحكم باشهار افلاس التاجر أن يكون قد توقف عن دفع ديونه أى أنه عجز عن الوفاء بديونه فى تاريخ استحقاقها حتى لو كانت لديه من الأموال ما يساعده على سداد ديونه أو كانت ذمته المالية دائمة وليست مديونة ، إذ العبرة بعجزه عن سداد ديونه فى تاريخ استحقاقها . فيشترط إذن لشهر الافلاس أن يكون التاجر قد وقف عن دفع ديونه ولا يشترط ان يكون المدين معسرا وانما يكتفى بوقوفه عن الدفع ؛ فيجب شهر الافلاس متى عجز عن أداء ديونه فى مواعيد استحقاقها ولو كانت ذمته موسر . وقيام أو عدم قيام حالة الوقوف عن الدفع تتعلق بوقائع الدعوى وتتوقف على تقدير المحكمة (٢)

ففى كانت الدعوى قد رفعت بطلب اشهار افلاس شركة ، فإنه يتعين على

(١) نقض مصرى ٢ أبريل ١٩٤٨ - مجموعة القواعد القانونية - ٢٥ ص ٢٤٣ رقم ٤ .

(٢) استئناف القاهرة ٢٦ يناير ١٩٦٠ - المجموعة الرسمية السنة ٥٩ رقم ٥١ .

(٣) محكمة استئناف القاهرة ٢٦ يناير ١٩٦٠ المشار إليه .

المحكمة بحث كافة أوجه النزاع المتعلقة بقيام الشركة المطلوب إشهار إفلاسها سواء اتصل النزاع بقيام الشركة أم بصفتها التجارية (١).

وعلى المحكمة التي تقضى بإشهار الإفلاس أن تحدد يوم التوقف عن الدفع حتى يتيسر عليها نتيجة لذلك أن تحدد فترة الرتبة ، وهي الأيام العشرة السابقة على التوقف عن الدفع (المادة ٢٢٧ تجارى) لإلغاء جميع تصرفاته خلالها وعدم الاعتداد بها في مواجهة الدائنين . وعلى المحكمة أيضا أن تعين مأمورا للتفليسة ليلاحظ إجراءات وأعمال التفليس (المادة ٢٣٤ تجارى) ولتقدم لها التقارير بالمنازعات التي تنشأ عن التفليس (المادة ٢٣٥ تجارى) .

ولا يشترط للحكم بإشهار الإفلاس تعدد الديون التي يتوقف المدين عن وفائها بل يحيز القانون إشهار إفلاسه ولو ثبت توقفه عن وفاء دين واحد ، وكان المدين قد نازع في بعض الديون ولم ينازع في البعض الآخر ، فإن هذه المنازعة ليس من شأنها منع الحكم بإشهار إفلاسه (٢) .

ويترتب على إشهار الإفلاس آثار بالنسبة للتاجر المدين وآثار بالنسبة للدائنين . وهذه الآثار لا تختلف سواء أكان الإفلاس بسيطا أو بالتقصير أو بالتدليس .

فبالنسبة للتاجر المدين يترتب على إشهار إفلاسه سقوط حقوقه السياسية والمدنية والمهنية ، وحرمانه من إدارة أمواله أو التصرف في شيء منها ، وهذا واضح من نص المادة ٢١٦ من القانون التجارى التي تأمر بأن : الحكم بإشهار الإفلاس يوجب بمجرد صدوره رفع يد المفلس من تاريخ هذا الحكم عن

(١) نقض مصرى ٢ فبراير ١٩٦١ - مجموعه المـكتب الفنى لأحكام النقض السنة ٩٢

ص ١٠٦ رقم ١٠ -

(٢) نقض مصرى ٧ يوايه ١٩٥٥ مجموعه القواعد القانونية - ٢٥ سنة ص ٢٤٤ رقم ١١

ادارة جميع أمواله وعن ادارة الأموال التي تؤول اليه الملكية فيها وهو في حالة الإفلاس . ويجب أيضا فرز روكيه مداين التركة الآيلة للمدين عن روكيه مداين تفلسته ، وهذا هو أقل اجراء بالنسبة لشخص أساء ادارة أعماله ، أدى الى ضياع ثقة دائنيه به .

ولكن للمفلس الحق في مباشرة الدعاوى الشخصية التي لا ترتبط بالحقوق المالية طبقا للمادة ٢١٩ تجارى والتي جاء بها : الدعاوى المتعلقة بنفس المفلس يجوز اقامتها منه أو عليه . ويقصد بالدعاوى الشخصية هنا الدعاوى المتعلقة بكيانه العائلي من زواج أو طلاق أو نسب أو المتعلقة بسمعته وشرفه واعتباره أو بحريته أو بذاته (١) أما بالنسبة للدائنين فيترتب على اشهار الافلاس عدم السير في الدعاوى أو الاجراءات الفردية .

فالمادة ٣١٧ من القانون التجارى تأمر بانه لا يجوز من تاريخ الحكم باشهار الافلاس رفع دعوى بخصوص منقولات المفلس أو عقاره ولا اتمام الاجراءات المتعلقة بدعوى من هذا القبيل مرفوعة من قبل ذلك ولا اجراء الطرق التنفيذية على المنقولات أو العقار الا في وجه وكلاء المداينين .

ونتيجة لذلك لا يجوز للدائن رفع الدعوى باسم المدين المفلس للمطالبة بحقوقه (المادة ٢٢٠ من القانون التجارى) .

كما يترتب على اشهار الافلاس سقوط آجال جميع الديون التي على المفلس وتصبح مستحقة للوفاء (المادة ٢٢١ تجارى) وعدم سريان الفوائد على الديون (المادة ٢٢٦ تجارى) .

(١) الدكتور محسن شفيق في الافلاس طبعة ١٩٥١ ص ٢٨١ بند ٢٦٦ .

كما تقدم يتبين أن الإفلاس بالتقصير هو الإفلاس الناتج عن إهمال ورعونة التاجر المدين .

ففضلاً عن أن الإفلاس بالتقصير يؤدي إلى نفس النتائج الناجمة عن الإفلاس البسيط . إلا أن المادة ٣٣٤ عقوبات تنص على معاقبة التاجر المتفالس بالتقصير بمقوبة الجنحة (١) .

وبالرجوع إلى المادة ٣٣٠ من قانون العقوبات يتبين لنا أنها تنص على بعض الحالات التي يجب اعتبار التاجر على أساسها مقلساً بالتقصير . فطبقاً لهذه المادة يعد متفالساً بالتقصير على وجه العموم كل تاجر أوجب خساره دائنيه بسبب عدم حزمه أو تقصيره الفاحش وعلى الخصوص :

- ١ - إذا رثى أن مصاريفه المخصصة أو مصاريف منزله باهظة .
- ٢ - إذا استهلك مبالغ جسيمة في القمار أو أعمال النصب المحض أو في أعمال البورصة الوهمية أو في أعمال وهمية على بضائع .
- ٣ - إذا اشترى بضائع لبيعها بأقل من أسعارها حتى يؤثر إشهار إفلاسه أو اقترض مبالغ أو أصدر أوراقاً مالية أو استعمل طرقاً أخرى مما يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود حتى يؤثر إشهار إفلاسه .
- ٤ - إذا حصل على الصلح بطريق التدليس .

أما المادة ٣٣١ عقوبات فقد نصت على الحالات التي يجوز للمحكمة بمقتضاها اعتبار التاجر مقلساً بالتقصير أي أن الحالات الواردة بالمادة ٣٣١ عقوبات لا توجب اعتبار التاجر متفالساً بالتقصير بل هي جوازية للمحكمة متروكة لسلطة تقدير قاضي الموضوع المعروض أمامه النزاع .

(١) في نفس المعنى المادة ٤٠٢ عقوبات فرنسي والمادة ٤٨٩ عقوبات بلجيكي .

لذلك تجيز المادة ٣٣١ عقوبات اعتبار التاجر متفالساً بالتقصير إذا لم يمسك دفاتر تجارية طبقاً للقانون ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ (وهو القانون الذى الغى المواد من ١١ إلى ١٤ من القانون التجارى) ، أو عدم إعلانه التوقف عن الدفع فى خلال خمسة عشر يوماً من يوم وقوفه عن دفع ديونه (المادة ١٩٨ تجارى) أو عدم تقديمه الميزانية (المادة ١٩٩ تجارى) أو عدم صحة البيانات الواردة بالميزانية (المادة ٢٠٠ تجارى) أو عدم التوجه بشخصه إلى مأمور التفليسة أو إذا أعيد الحكم عليه بأشهر الإفلاس قبل أن يقوم بالتعهدات المترتبة على صلح سابق .

. . .

يتبين مما تقدم أن الحالات التى يجب أن يعتبر فيها التاجر متفالساً بالتقصير طبقاً للمادة ٣٣٠ عقوبات ليست واردة على سبيل الحصر بل جاءت على سبيل المثال (١) ، وللمحكمة أن تقدر الأفعال التى ينتج عنها خسارة للدائنين بسبب رعونة التاجر المفلس أو عدم احتياظه حتى تعد فعله إفلاساً بالتقصير مستوجبا عقابه بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين ؛ وهذا واضح من الفقرة أولى من المادة ٣٣٠ عقوبات والتى ورد بها رد وعلى الخصوص التاجر الذى يكون فى إحدى الأحوال الآتية . . .

أما حالات الإفلاس بالتقصير الجوازى للمحكمة ، فقد وردت فى المادة ٣٣١ عقوبات على سبيل الحصر وليست على سبيل المثال .

وإن كان قانون التجارة جعل إشهار إفلاس التاجر منوطاً بتوقفه عن الدفع لا بعدم إتخاذ الدفاتر المقررة ، إلا أن ما جاء فى المادة ٣٣١ عقوبات من

(١) الدكتور محسن شفيق - المرجع السابق ص ٧٢٨ و ٩٨٥ .

الإعتداد بذلك فمحله أن تكون حالة الإفلاس قد ثبتت أولاً على التاجر وعندئذ يترتب على عدم إتخاذ الدفاتر اعتباره مفسداً بالتقصير (١).

. . .

يخص بما تقدم أن جريمة الإفلاس بالتقصير جريمة غير عمدية لا يبنى التاجر فيها وقوع الضرر بالدائنين ولذلك يشترط لتحقيق هذه الجريمة توافر عناصر ثلاثة : - الخطأ والضرر ورابطة السببية .

فالخطأ هو الإهمال في تقدير قيمة التصرف الإرادى سواء أكان هذا التصرف إيجابياً (عمل شئ) أو سلبياً (الامتناع عن عمل شئ). فركن الخطأ في جريمة الإفلاس بالتقصير هو العنصر المميز لها عن جريمة الإفلاس بالتدليس ، والتي يعتبرها المشرع جريمة عمدية عقوبتها السجن من ثلاث سنوات إلى خمس (المادة ٣٢٩ عقوبات) .

وعلى ذلك تحرك الدعوى العمومية عن جريمة الإفلاس بالتقصير أمام محكمة الجناح سواء من النيابة العامة بصفقتها صاحبة سلطة الاتهام أو بناء على طلب أحد الدائنين (المادة ٣٩٦ تجارى) ، وهذا على عكس الاجراءات فى الإفلاس بالتدليس حيث لا تحرك الدعوى العمومية إلا من النيابة العامة لأنه جنابة تنظرها محكمة الجنايات .

وقد ذكرت المادة ٣٢٨ عقوبات الحالات التي يعتبر فيها التاجر المتوقف عن دفع ديونه متفالساً بالتدليس وهي إذا ما أخفى دفاتره أو أعدمها أو غيرها أو إذا إختلس أو خبأ جزءاً من ماله إضراراً بدائنيه أو إذا اعترف

(١) نقض مصرى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ - مجموع القواعد القانونية - ٢٥ سنة س ٢٤٣

أو جعل نفسه مدينا بطريق التدليس بمبالغ ليست في ذمته حقيقة .

يظهر من ذلك أن المشرع راعى جريمة الافلاس بالتقصير بحماية خاصة لدقتها ، فهي ليست بالافلاس البسيط وليست بالافلاس التدليسي لأن إهمال التاجر هو الذى يؤدي إلى الاضرار بدائنيه . أما جنابة الافلاس بالتدليس فهي جريمة عمدية تتجه نية التاجر المفلس فيها إلى الاضرار بحقوق دائنيه .

فاختلاف الركن المعنوي ، وبمعنى آخر اختلاف إتجاه نية التاجر المفلس هو جوهر التفرقة بين الإفلاس بالتقصير والافلاس بالتدليس

. . .

وإن تقديم طلب إشهار الإفلاس من غير ذى صفة لا يترتب عليه حتماً الحكم بعدم قبول دعوى اشهار الافلاس إذ يجوز للمحكمة في هذه الحالة وعملاً بنص المادة ١٩٦ من قانون التجارة أن تحكم من تلقاء نفسها بإشهار الافلاس متى تبينت من ظروف النزاع المطروح عليها أن المدين قد توقف عن الوفاء بديون تجارية لدائن أو دائنين آخرين مما تتوافر معه الشروط الموضوعية في خصوص إشهار الإفلاس^(١) .

وسبق أن ذكرنا أنه حتى يحق للمحكمة الجنائية أن تقضى باعتبار التاجر متفلساً بالتقصير ، يجب أن تتوافر إزاءه أولاً الشروط الواجبة للإفلاس وهي كونه تاجراً ، وتوقف عن دفع ديونه ثم عليها بعد ذلك أن تبحث عما إذا كان التاجر المفلس قد ترتب على أفعاله وقوع اضرار بدائنيه وما إذا

(١) نقض مصرى ٧ يوليو ١٩٥٥ - مجموعة القواعد القانونية - ٢٥ سنة ص ٢٤٤

كان يعتبر متفالساً بالتقصير الوجوبي أو بالتقصير الجوازي حسب ما هو وارد بالمادتين ٣٣٠ و ٣٣١ عقوبات .

ولكن الدعوى العمومية التي تحرك ضد التاجر المدين لادائته بالافلاس بالتقصير ، هي دعوى مستقلة عن الحكم بإشهار الافلاس (١) .

وطبقاً للقواعد العامة في قانون العقوبات ، لا يعاقب على الشروع في الافلاس بالتقصير ، لأن جريمة الافلاس بالتقصير جنحة ولا يعاقب على الشروع في الجنح إلا بنص خاص ، وكذلك لا يتصور وجود اشتراك في الافلاس بالتقصير لأن الركن المعنوي في هذه الجريمة هو الخطأ أى كما سبق أن ذكرنا سوء التصرف الارادى ولا يتصور عقلاً أن يكون هناك اشتراك في سوء تصرف الفرد الارادى لأن الاشتراك يتطلب توافر القصد الجنائي لدى الشريك (٢) .

يخلص مما تقدم أن الافلاس بالتقصير أشد وضأة من الافلاس البسيط ولكنه أخف خطورة من الافلاس بالتدليس . وحتى يمكن إدانة التاجر بالتفالس بالتقصير ، يجب أن يثبت في حقه أولاً توافر أركان الافلاس وهي أن يكون تاجراً ، توقف عن دفع ديونه ثم بعد ذلك يقع منه أحد الأفعال المنصوص عليها في المادتين ٣٣٠ و ٣٣١ عقوبات .

(١) نقض بلجيكي ١٨ أكتوبر ١٩٣٨ - مجلة بازيكريزى ١٩٣٨ القسم الاول ص ٢٢٠

(٢) يراجع في تفصيل ذلك بحثنا عن القصد الجنائي لدى الشريك في الجريمة - مجلة المحاماة - السنة ٣٧ - عدد يونيو ١٩٥٧ ص ١٤١٠ وما بعدها .

المبحث الخامس

امتناع ذوى المهنة أو الحرفة عن مساعدة من وقعت عليه الجريمة
أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك .

ساوى المشرع فى الفقرة الثانية من المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ من قانون
العقوبات بين الإخلال الجسيم لأصول الوظيفة أو المهنة أو الحرفة وبين
الامتناع عن تقديم المساعدة أو طلبها لمن لحقه ضرر اذا كان فى استطاعة
ذوى المهنة أو الحرفة تقديم تلك المساعدة أو طلبها

فهذا المبدأ الجديد الذى تتضمنه الفقرة الثانية من المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤
عقوبات يسوى فى العقوبة بين الاحتمال الجسيم بأصول المهنة أو الحرفة أو
الوظيفة وبين الامتناع عن تقديم المساعدة أو طلبها لمزوقعت عليه الجريمة،
وذلك تمشيا مع التشريعات الجنائية الحديثة (١) .

وعلى الرغم من المساواة فى العقوبة بين الإخلال الجسيم والامتناع
المنصوص عليه فى الفقرة الثانية ، الا أنه يبين من مضمونها أن الامتناع عن

(١) أنظر المادتين ٦٢ و ٦٣ من قانون العقوبات الفرنسى وهما تتضمنان أربعة حالات
للامتناع :-

أ - عدم التبليغ عن جريمة وقعت أو شرع فى تنفيذها (المادة ٦٣)

ب - الامتناع عن منع جريمة (المادة ٦٣ فقرة أولى)

ج - الامتناع عن مساعدة شخص معرض للخطر (المادة ٦٣ فقرة ثانية) .

د - الامتناع عن الادلاء بالشهادة لصالح شخص برىء (المادة ٦٣ فقرة ثالثة) .

أنظر أيضا المواد ٤٠١ مكرر و ٤١٠ و ٤٢٠ مكرر من قانون العقوبات البلجيكي،
المادة ١٥٦ من قانون العقوبات السوفيتى الصادر سنة ١٩٢٦ أما المادة ١٥٧ من ذات
القانون فتعاقب على عدم تقديم المساعدة لأحد المرضى . هذا وقد تضمن القانون السوفيتى
الصادر بتاريخ ١٧ يونيو ١٩٣٦ بشأن تحريم الاجهاض معاقبه كل من يمتنع عن تقديم
المساعدة أو الغذاء للأطفال (المادة ١٥٨ عقوبات) .

تقديم المساعدة أو طلبها لمن وقعت عليه الجريمة يستلزم توافر القصد الجنائي لدى الفاعل . فهذه الفقرة ليست اذن متعلقة بجرائم الإهمال بمعناها القانوني ، اذ كما سبق القول لا يتوافر القصد الجنائي في جرائم الإهمال ، بينما لا تتحقق جريمة الامتناع الواردة بنص المادتين ٢٣٨ و ٤٤ عقوبات إلا اذا توافر لدى الفاعل ركن القصد الجنائي (١) .

ومما تقدم يتبين أن أركان جريمة الامتناع المستحدثة في التشريع المصري هي :-

- (أ) أن يكون هناك شخص وقعت عليه جريمة ما .
- (ب) ألا يتقدم ذو الحرفة أو المهنة بتقديم المساعدة أو طلبها للمجنى عليه سواء أكان المجنى عليه من الغير أو أحد أقاربه أو تابعيه .
- (ج) أن يكون ذو المهنة أو الحرفة قادرا على تقديم المساعدة أو طلبها دون أن يلحقه من ذلك أى ضرر .
- (د) أن يكون الامتناع عن تقديم المساعدة أو طلبها بمحض ارادته (٢) . وعلى ذلك يعاقب الممتنع عن إمتناعه سواء أكانت الجريمة التى لحقت بالغير تامة أو فى حالة شروع ، وكذلك إذا كانت نتيجة لفعل الغير أو المجنى عليه

(١) Gend, du delit du commission par omission, th. Paris 1900

Vesrière, du refus de secours, Paris 1905 ; Marcel Reynaud, l'omission de porter secours en droit penal, th. Dr. Bordeaux 1945.

(٢) نقض جنائي فرنسي ٣١ مايو ١٩٤٩ دالوز ١٩٤٩ قسم القضاء ص ٢٤٩ ،

سبى ١٩٤٩ القسم الاول ص ١٢٦ .

نفسه كما إذا حاولت امرأة اجهاض نفسها وتعرضت لنزيف حاد قد يؤدي إلى وفاتها .

وفي هذا المعنى قضت محكمة جنح أنفيل بفرنسا في ١٢ يوليو ١٩٤٣ بمعاقة رجل يجيد السباحة لم يتقدم لأنقاذ طفل وهو يغرق في البحر أمام عينيه في حين أنه كان من اليسير عليه إنقاذه أو يلقي إليه بقطعة من الخشب أو بجبل ليمسك به^(١) كما يلتزم ذو المهنة أو الخبرة بتقديم المساعدة المجنى عليه حتى ولو كانت الجريمة التي لحقت بالمجنى عليه قد وقعت نتيجة إهمال أو رعونة ذي المهنة أو الخبرة نفسه . ففي ذلك قضت محكمة استئناف Rennes في ٢٠ نوفمبر ١٩٤٨ بمعاقة الطبيب الذي أصاب بسيارته أحد المارة ولاذ بالفرار دون أن يتقدم لمساعدته أو علاجه من الإصابات التي لحقت به^(٢) . فطعن الطبيب بالنقض إلا أن محكمة النقض الفرنسية قضت بتاريخ ٢٣ مارس ١٩٥٠ برفض الطعن وتأييد الحكم المستأنف^(٣) .

ومع ذلك فتوافر القصد الجنائي من عدمه متروك لسلطة المحكمة التقديرية ولذلك قضت محكمة استئناف ريمس في ٢١ مارس ١٩٤٧ ببراءة الطبيب الذي أشعلت النيران في سيارته ولم يتقدم لأنقاذ أحد العمال الذين جاءوا لاختفاء نيران السيارة تأسيساً على أن الطبيب كان في حالة ضرورة وهي إطفاء نيران سيارته خشية وقوع انفجار بها يؤدي إلى أضرار أكثر جسامه^(٤) .

(١) J. C. P. ١٩٤٤ القسم الثاني رقم ٢٦٢٤ ، في نفس المعنى محكمة ايكس ٢٧ مارس ١٩٤٧ دالوز ١٩٤٧ ص ٣٨٤ ، جرينوبل ٩ أبريل ١٩٥٤ دالوز ١٩٥٤ ص ٣٧٥ .

(٢) سيرى ١٩٤٩ القسم الثاني ص ٦١ وتطبيق بوزات ، دالوز ١٩٤٩ ص ٢٣٠ ، موجنى في بحثه المنشور بمجلة العلوم الجنائية سنة ١٩٤٩ ص ٥٧١ .

(٣) المجموعة الجنائية سنة ١٩٥٠ رقم ٢٧٥

(٤) دالوز ١٩٤٧ ص ٤٠٤ .

إلا أن جريمة الامتناع تنفي لعدم توافر ركن من أركانها إذا كان المجنى عليه قد لقي حتفه قبل إستطاعة الغير تقديم المساعدة اليه أو طلبها له^(١)، أو كانت هناك قوة قاهرة أو ظرف طارئ. أو إكراه يحول بين تقديم المساعدة للمجنى عليه. وهذا واضح من عبارة «مع تمكنه من ذلك»^(٢) الواردة بالفقرة الثانية من المادتين ٢٣٨ و ٣٤٤ عقوبات. فالامتناع لا يعاقب عليه إلا إذا كانت المساعدة لا يترتب عنها إضرار بالمجتمع أو بالغير، وهذا لأن قانون العقوبات لا يستلزم الشجاعة في الافراد^(٣).

.

وإن كان المشرع المصرى قد اقتبس هذه الفقرة من التشريعات الاجنبية الحديثة، إلا أن هذه التشريعات الاجنبية قد اقتبست بدورها جريمة الامتناع عن تقديم المساعدة لمن يتعرض للخطر من القوانين الفرعونية. تماما كما يقول الاستاذ مارسيل روسليه في كتابه تاريخ العدالة^(٤) إن قانون العقوبات المصرى القديم كان يتضمن معيارا في المسؤولية الجنائية قريب الشبه (بمعيار المسؤولية الواردة في المادتين ٦٢ و ٦٣ عقوبات فرنسى)، ونقلا عن ديودور دى سيسيل كان القانون المصرى القديم يعاقب بالاعدام كل من يرى في طريقه رجلا تحت قبضة قاتل ولا يتقدم لانقاذه.

-
- (١) محكمة بواتيه ٢٧ أبريل ١٩٥٠ J. C. P. ١٩٥٠ القسم الثانى رقم ٦١٨ .
وتعليق باجو ، هوجنى في مجلة العلوم الجنائية سنة ١٩٥٠ ص ٤٧٣ .
(٢) جارسون الجزء الاول طبعة ١٩٥٢ ص ٢٦٤ رقم ١١٣ .
(٣) دوندي دى فابر - مطوله قانون العقوبات طبعة ١٩٤٧ ص ٧٤ بند ١١٩ ،
بواتيه ٢ فبراير ١٩٤٣ دالوز الأتقادی ١٩٤٤ قسم القضاء ص ٤٥ وتعليق هنرى دييوا .
(٤) مارسيل روسليه في تاريخ العدالة طبعة ١٩٤٨ ص ١١٦ ، دوندي دى فابر -
المرجع السابق ص ٧٤ بند ١١٩ ، جارسون - المرجع السابق ص ١٩٣ رقم ١١

Le vieux droit penal egyptien avait eu une conception de la responsabilité pénale sensiblement voisine: d'après Diodore de Sicile. il punissait de mort celui qui, voyant sur son chemin un homme aux prises avec un assassin ne le secourait pas.

. . .

هذا ويراعى أن جريمة الامتناع عن تقديم المساعدة أو طلبها والواردة بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات تختلف كلية عن الجريمة الإيجابية بواسطة الامتناع Le delit de commssion par omission^(١) . فالجريمة الإيجابية بواسطة الامتناع تستلزم من الفاعل أن يقف موقفا سلبيا بقصد تحقيق النتيجة الضارة كحالة الأم التي تمتنع عمداً عن إرضاع طفلها بقصد قتله^(٢) . فهي كغيرها من الجرائم العمدية ، حيث يقوم الفاعل بعمل سلبى بدلا من العمل الإيجابى بغية تحقيق النتيجة المخالفة للقانون . أما في جريمة الامتناع فيقع على المجنى عليه جريمة يعاقب عليها القانون ، ويمتنع ذو المهنة أو الحرفة عن تقديم المساعدة اليه . فهي وإن كانت جريمة عمدية إلا أن القصد الجنائى فيها هو الوقوف موقفا سلبيا إزاء المجنى عليه على الرغم من قدرته على مساعدته . معنى ذلك أنه لم يسع الى تحقيق النتيجة الضارة^(٣) ؛ فالعقاب ليس

(١) دوندي دي فاير ص ٧٤ ، جارسون ص ١٩٣ .

(٢) أنظر في تفصيل ذلك السيد مصطفى السيد في شرح قانون العقوبات طبعة ١٩٤٦ ص ٦٨ وما بعدها .

(٣) يلاحظ أن المشرع المصرى نص في الفقرة الاولى من المادة ٣٨٦ في باب المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية على معاقبة كل من امتنع أو أهمل في أداء أعمال مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادرا عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو نزول مصائب أخرى عمومية وكذا في حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجريمة أو ضجيج غام أو في حالة تنفيذ أمر أو حكم قضائى ، بغرامة لا تتجاوز جنيتها مضربا ، والمادة ١٣ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٣٩ بشأن المحافظة على النظام =

متعلقا بحدوث النتيجة وإنما في الامتناع عن بذل المساعدة أو طلبها للمجنى عليه .
لذلك قضت محكمة استئناف مونتيلييه في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٣ بمعاينة
جراح عن جريمة الامتناع لأنه رفض أن يستقبل في عيادته مصابا بجروح
بالغة مهدد بالمرت أذ كانت حالته تستلزم العناية سريعا به ومعالجته (١) .
وعلى الرغم من كل ما تقدم فقد استلزم المشرع في جريمة الامتناع أن
تكون هناك جريمة وقعت بالمجنى عليه ويمتنع ذو المهنة أو الحرقة عن تقديم
المساعدة أو طلبها للمجنى عليه . فكان الأخرى بالمشرع ألا يقيد جريمة
الامتناع بوقوع جريمة بالمجنى عليه .

فكثيرا ما يصاب الإنسان بأذى دون أن يكون ذلك نتيجة لجريمة ما ، كما
إذا انقلبت سيارة وأصيب ركبها على مرأى من أحد الأطباء أو شاب
يتعرض للفرق على مرأى من أحد السباحين ... الخ (٢) .

ومن جهة أخرى كان على المشرع المصري ألا يدرج جريمة الامتناع
وهي جريمة عمدية في نص المادتين ٢٣٨ و ٣٤٤ عقوبات والمتعلقين بالقتل
والإصابة الخطأ . فجريمة الامتناع ذات طبيعة خاصة ، فضلا عن أنها
ليست قاصرة على الحالة التي نص عليها المشرع المصري وهي تقديم المساعدة
أو طلبها لمن وقعت عليه الجريمة ، فهناك امتناع أيضا إذا لم يتقدم الشخص
ليحول بين تحقق إحدى الجرائم وكان قادرا على منع وقوع الجريمة (٣) . وفي

= والتأديب في البواخر والتي تنص على أن يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بفرامة
لا تتجاوز مائة جنيه كل ربان لم يبذل ما يستطيعه من جهد لا يترتب عليه خطر جدي لباحرته
أو للأشخاص الراكبين فيها لا ينفذ بأخرة تشرف على الفرق أو شخص يمتد عليه في البحر .
(١) J. c. p. سنة ١٩٥٣ رقم ٧٤٩٩ .

(٢) أنظر المادة ٦٢ عقوبات فرنسي والتي نصت في فقرتها الثانية على جريمة الامتناع
من تقديم المساعدة لشخص في خطر ...

de porter secours à une personne en péril .

(٣) في نفس المعنى الفقرة الأولى من المادة ٦٢ عقوبات فرنسي .

هذا المعنى قضت محكمة النقض الفرنسية بمعاينة بعض الشبان بالمعقوبة المنصوص عليها في المادة ٦٣ فقرة أولى عقوبات فرنسي لأنهم لم يمنعو اثنين منهم قاما بقتل الخفير الذي حال بينهم وبين الصيد في إحدى الملكيات الخاصة وكانوا على علم بذلك قبل ارتكابهما للجريمة (١) .

فجريمة الامتناع - كما ذهب المشرع الفرنسي - ليست قاصرة على تقديم المساعدة لمن تعرض للخطر ، فقد تتوافر جريمة الامتناع عند عدم التبليغ عن جريمة وقعت أو شرع في تنفيذها ، والامتناع عن منع وقوع جريمة والامتناع عن الإدلاء بالشهادة لصالح شخص برى .

. . .

لقد بينا فيما سبق بفكرة وجيزة جنح الإهمال التي نص عليها قانون العقوبات ولم نتعرض للمخالفات لعدم أهميتها الكبيرة بالنسبة لهذه الدراسة التي نقوم بها ، كما أن وقوعها عن عمد أو بغير عمد لا يؤثر على الجزاء المنصوص عليه .

هذا وقد تكلمنا عن الجرائم التي فيها إعتداء على الجسم البشري كالقتل أو الإصابة الخطأ وهي التي تشمل الجرح أو الضرب أو المرض المعدى ، كما تكلمنا عن الحريق غير العمدى والذي يقع على المنقول أو على العقار المملوك للغير ، ولاحظنا اتجاه المشرع الفرنسي حديثاً من جعل الحريق غير العمدى مخالفة طبقاً للمادة ٨٣ عقوبات وليس جنحة وهذا بالغائه المادة ٥٨ عقوبات في ١ أكتوبر ١٩٤٥ ، وأخيراً تكلمنا عن هرب المحبوسين بإهمال حراسهم ؛ والأسباب التي استلزمت النص على معاينة الحراس في هذه الحالة .

(١) نقض جنائي فرنسي ١٨ يناير ١٩٥١ - المجموعة الجنائية بنفس التاريخ .

وحيثما تسكمننا عن هرب المحبوسين ، تراءى للقارىء لأول وهلة أنه أمام جريمة من نوع خاص ... جريمة إهمال الحارس وهو مكلف من قبل الدولة بذلك . معنى ذلك أننا أمام موظف قد أهمل في أداء وظيفته . وهذا ما دعا المشرع من أن يشدد العقاب على الحارس المهمل (المادة ١٣٩ عقوبات) لأنه قد أهمل في عمله المكلف به من قبل الدولة .

وهذا الإهمال يعتبر من قبيل إهمال ذى الخبرة أو المهنة كالطبيب أو المهندس أو سائق السيارة ... الخ والذي أفردنا له الفصل الثانى من هذا الباب . إن خطأ من أحد ذى خبرة أو مهنة له خطورته وأثره فى المجتمع للثقة التى ينفردون بها .

وإن حديثنا عن الأطباء دفعنا إلى الحديث عن هؤلاء الذين يزاولون خفية مهنة الطب كالحلاق أو التمرجى فى القرية ، ولا حظنا أن الجريمة التى تقع من أحد هؤلاء ليست جريمة إهمال وإنما جريمة ذات قصد احتيالى .

الباب الثاني

الجزاء في جرائم الاهمال

لقد أنقسم الفقه في تفسيره لفكرة الجزاء سواء في جرائم الاهمال أو في الجرائم العمدية الى مذهبين :-

١ - المذهب العلمى هو ما يسميه البعض بالمذهب التقليدى
la théorie classique

٢ - المذهب الوضعى la théorie positive
وكانت الظروف مواتية لنجاح المذهب العلمى فى القرن الثامن عشر ، وخاصة بعد ما كتبه الفيلسوف جان جاك روسو فى العقد الاجتماعى ، فالتف حول المذهب نفر كبير من الفلاسفة وتأثر به بعد ذلك رجال القانون .

فالقرن الثامن عشر ، كان عصر النظريات والاوهام الاجتماعية التى كانت تهدد الانسانية . . . ونحن لانريد أن نتكلم الا عن العدالة والقانون فى ذلك العصر ، فان العلاج السريع للمشكلة القانونية والفوضى وعدم الاستقرار الذى كان يهدد المجتمع ، هو الذى أدى إلى التخفيف من قسوة العقوبة وتحديد سلطة القاضى الذى يفصل فى الدعوى المعروضة أمامه (١) .

ومع ذلك لم يعترض المذهب العلمى على تقديم الجزاء لكل فرد يحدث بمحض ارادته نتائج ضارة بالغير مخالفة للقانون ومتعارضة مع المصلحة العامة

ومعنى ذلك أن العقوبة كما يراها أنصار هذا المذهب شخصية تتوقف على الشخص وما إذا كان يستحق الادانة أم لا ١

فالمسئولية ليست الامسئولية شخصية ولا تتكون الابتوافر عنصرين :-

١ — كل شخص أمام عمل ما ، له الحرية التامة فى ارتكابه أو فى الامتناع عن ارتكابه .

٢ — كل عمل يقوم به الفاعل بإرادته يكون قد قام به بحرية تامة .
اذن يرى أنصار المذهب العلمى أن الارادة تساوى الحرية ، وهذا الراى غير الصحيح . هو الذى دفع الاستاذ Saleilles إلى انتقاده بقوله :
ان التصرف الارادى يختلف تماما عن حرية التصرف " وهذا لأن الارادة *volonté* شىء والحرية *liberté* شىء آخر .

إن الارادة تتوافر لدى الشخص العادى ، فاذا أخذنا بالمذهب العلمى فاننا لا نفرق بين الجريمة وكل ما يوجب بخاطر الفرد قبل أن يقوم بفعله المادى *acte materiel* ، وبمعنى آخر تناسى ركن الادراك لدى الفرد . كل فرد لا بد وأن يتوافر لديه الارادة الواعية *la volonté consciente* ، حتى يقال أنه حر التصرف .

هذه هى بعض أوجه النقد التى وجهت الى المذهب العلمى . فالقول اذن بأن كل عمل يقوم به الفاعل بإرادته يعتبر كأنه قد قام به بحرية تامة ، قول غير مقبول .

ان حرية التصرف هى حرية الاختيار بين القيام بالفعل أو عدم القيام به والمفاضلة بينهما . معنى ذلك أن حرية التصرف تعتبر بالنسبة للارادة ، الباعث الذى يحركها إلى القيام بفعل ما أو الامتناع عن القيام به .

وبعد هذا النقد الذى وجه الى المذهب العلمى ، قام أنصار المذهب الوضعى
بالمناداة بالمسئولية العينية .

فقد قام Ferri بدافع عن نظرية المسئولية الاجتماعية بنقد المذهب العلمى
فما اتخذه من رأى بشأن الجرائم التى تقع فى حالات السكر en état
d'ivresse

فيقول Ferri فى نقده : اذا وقعت الجريمة فى حالة سكر ، فلا توجد
مسئولية أدبية لأن الشخص لم يتوقع حدوثها وهو بكامل حريته فى التصرف ،
ومع ذلك فهو مسئول من الناحية الاجتماعية عما أحدثه فى المجتمع من اضرار
واخطار (١) .

واذا نظرنا الى المسئولية الادبية فى هذه الحالة لوجدنا أن الجريمة التى
تقع فى حالة السكر تعتبر كأنها وقعت باهمال من الفاعل .

وفضلا عما تقدم يرى أنصار المذهب العلمى (٢) أن الخطأ فى جريمة
الاهمال عيب فى الارادة مؤداه الامتناع الارادى عن اتخاذ الحيطة والانتباه
اللازم (٣) الامر الذى يترتب عليه عدم توقع النتائج .

وحتى يبرر أنصار المذهب العلمى العقوبة فى جرائم الاهمال قالوا بأن
عدم توقع النتائج الضارة يكفى كدليل على سوء اتجاه ارادة الفاعل .
ولقد سبق أن فسرنا ركن الخطأ فى الباب الاول من هذا الكتاب وقلنا
بأنه هو عدم اتخاذ الحيطة اللازمة التى تتوافر فى الرجل العادى .

(١) أنظر Saleilles المرجع السابق ص ٨٤ .

(٢) كان أهم قادة المذهب العلمى Beccaria فى ايطاليا و Bentham فى انجلترا
و Feuerbach فى المانيا .

(٣) فيدال ومانبول Cours de droit criminel الطبعة التاسعة ص ١٩٠ .

حقاً يستطيع البعض الرد على قولنا بأن حيطة الرجل العادى مسألة نسبية تختلف باختلاف الاشخاص والبلاد والعادات والزمن . ولكن المقصود بالرجل العادى هو ما يتفق تصرفه مع افراد المجتمع الذى يعيش فيه .

وعلى ذلك فان أنصار المذهب العلمى وخاصة Carrara يتجنبون الصواب عند قولهم بأن الاهمال هو عيب فى الارادة (١) .

ويعقب الاستاذ ferri على هذا الخلط الفقهى بقوله أن الخطأ فى الاهمال ليس بالعيب فى الارادة وإنما العيب فى التمييز (٢) .

. . .

لو أمعنا النظر فيما ذهب اليه المذهب العلمى لوجدنا أنصاره يهدفون الى التخفيف من قسوة العقوبة ، ولكنهم لم يستطيعوا التوفيق بين نظريتهم وبين الجزاء . انهم ينظرون الى الدوافع الشخصية كعيار لتحديد مدى المسؤولية الأدبية ، ومن هذا البدء نشأ الخلاف بينهم وبين أنصار المذهب الوضعى ' لو أخذنا بالمسؤولية الأدبية فان العقوبة لا بد وأن تتسلسل حسب الحرية التى كان يتمتع بها المتهم ، وهذا ما سيدفع كل متهم الى البحث عن دليل ينفى تمتعه بالحرية وقت قيامه بفعله الاجرامى . ان عدم المسؤولية سيرتبط بالدوافع النفسية لدى كل فرد ... وما اكثرها اختلافا وتشعبا ، لذلك سينتهى المطاف بنا الى نقطة البدء وهى تحكم القاضى ، واتساع سلطته فى تقدير كل دعوى معروضة أمامه . وهذا ما أراد أنصار المذهب العلمى تلافيه من بادىء الامر .

(١) Ferri فى Sociologie Criminelle ص ٣٦٨ .

(٢) المرجع السابق .

ولقد قام أنصار المذهب الوضعي بتبرير فكرة الجزاء بأنه وسيلة للاستقرار والدفاع عن المجتمع، ويقولون بأن القانون ما وضع إلا ليجمى المجتمع من كل عضو يهدد كيانه سواء أكان متعمدا أو غير متعمد. وعلى ذلك فالجزاء يعتبر ضرورة إجتماعية .

وإذا نظرنا إلى موضوع بحثنا وهو جرائم الإهمال لتبين لنا أنها جرائم عينية تتوقف العقوبة فيها على النتائج الضارة ، وعلى درجه تأثير المجتمع بها .

ومعنى ذلك أن الجزاء فى جرائم الإهمال يقع على كل فرد يعيش فى المجتمع ويخالف ما استقر عليه هذا المجتمع ، لأن علاقة الفرد بالآخر هى المصدر الأول لوجود الحقوق والواجبات ، وبما أن المجتمع دائم التطور فإن الدفاع عنه يختلف باختلاف العصور طبقاً للتطور الاقتصادى والصناعى والاجتماعى .

يخلص من ذلك أن الجزاء فى جرائم الإهمال ليس عن التصرف الإرادى المجرد ، وإنما عن النتيجة الضارة لهذا التصرف ؛ فالنتيجة الضارة إذن هى المعيار الفاصل بين المسئولية وعدمها .

. . .

وإن كنا قد تأثرنا بالمذهب الوضعي فليس معنى ذلك أن هذا المذهب يخلو من العيوب أو النقد . فما لا شك فيه أن نظرية سيزار لومبروزو Lombroso فى درس الطبيعة الاجرامية *L'anthropologie criminelle* والى وضعها سنة ١٨٧٦ فى كتابه الرجل المجرم ^(١) ، موضع نقد كبير من

(١) كان أنصار هذه النظرية يرون أن المجرم إما أن يكون :

١ - مجرم بالطبيعة إذا ما توافرت فيه عدة صفات كقصر القامة وضيق الجبهة وصغر الرأس . . . الخ .

الكثيرين من رجال القانون (١) هذا بالإضافة إلى أننا لا نستطيع الأخذ بها في أية جريمة من جرائم الإهمال .

. . .

إننا لسنا بصدد الكلام عن مزايا كل من المذهبين : العلمى والوضعى، وإنما نريد أن نعرف الاسس القانونية التى يبنى عليها الجزاء فى جرائم الإهمال ! لقد ساهمت كل من النظريتين فى خدمة المجتمع وفى تقدم العلوم . . كل منهما قامت بقسط فى تدعيم مبادئ العدالة . فان كنا قد تأثرنا بالمذهب الوضعى فهل هذا ينفى أن الادانة الادبية la culpabilité morale هى الشرط الأول للدفاع عن المجتمع ؟ إن توافر توجيه التهمة إلى فرد ما هى الشرط الرئيسى للادانة وبالتالي لتحمل المسؤولية . وسبق أن اسهبنا فى الكلام عن ذلك فى باب الخطأ .

فضلا عن ذلك فان قانون العقوبات لا يعاقب إلا الشخص العادى الذى يتصرف بمحض إرادته وهو مدرك لماهية أعماله .

وعلى الرغم من أن الركن الشخصى فى الجرائم العمدية يكون أكثر وضوحا منه فى جرائم الإهمال إلا أننا لا نستطيع القول بان هناك جريمة ما إلا إذا توافر فيها عنصران : عنصر شخصى وعنصر مادى أى ركن أدبى وآخر مادى .

= ب - مجرم لاختلال فى قواه العقلية .

ج - مجرم بالعاطفه كالحب أو الغيره أو الكراهية .

د - مجرم بالتعود تبعاً للوسط الاجتماعى الذى يعيش فيه الفرد .

هـ - مجرم بالصدفه وهو الذى تدفعه الظروف إلى ارتكاب الفعل الاجرامى (راجع تفصيل ذلك فى دوندي دى فاير - المطوله طبعه ١٩٤٧ ص ٣٦ رقم ٦٦ وما بعدها .

(١) Liezt يعارض الأخذ بنظرية طبيعة الانسان الاجرامية للومبروزو سواء فى الجرائم العمدية أو جرائم الإهمال :

أنظر : Lehtbuch des Deutschen Strafrechts طبعة ١٩٠٥ ص ٧٢٩ .

الفصل الأول

الجزاء في جرائم الإهمال

معيار اجتماعي

ان ارتباط افراد المجتمع بعضهم بعضا يتطلب من كل منهم مراعاة حقوق الآخرين، والا إعتبر الفرد خارجا عنهم . لذلك نص المشرع على الجزاء لحماية المجتمع من كل فرد يخل بالتزاماته قبل الآخرين . إذن هدف الاجتماعى من الجزاء هو حماية المجتمع من الاضرار التى تقع من هؤلاء الذين لا يعبأون بالمصلحة العامة أمام مصالحهم الشخصية .

ولكن هناك معيار آخر لا يقل أهمية عن المعيار الاجتماعى ألا وهو المعيار الشخصى ، الذى يحدد مدى مسئولية الفاعل . فان الادانة لا تقع الا على شخص يتمتع بقواه العقلية وأن يقوم بتصرفه بمحض ارادته .

اذن الجزاء وان كان وسيلة للدفاع عن المجتمع بخلاف التوازن بين الحق والواجب ، الا أنه أيضا يتأثر بالطابع الشخصى والذى يتوقف على ما اذا كان الفرد يتمتع بحرية التصرف أم لا (1) ،

والمشاهد في جرائم الإهمال أن الجمهور يتأثر بالنتائج الضارة دون أن

(1) M. J. Déprez dans quelques aspects de l'autonomie du droit penal,

sous la direction de M. Stefani, ed. 1956 P. 159

لا تواجه مشكلة الجزاء إلا من زاوية l'angle du danger مدى سريان خطورة الفعل في المجتمع ولكننا نغيب على هذا الرأي أنه تجاهل الركن الأدبى في الجريمة ،

يبحث عن الركن الادبي أو عن الظروف التي أدت الى وقوع الفعل ؛ معنى ذلك أن النتائج الضارة تخلق روحا معادية لكل من يحدث أضرارا بالمجتمع . فهل وفاة شخص واحد في حادثة تصادم لها نفس الأثر في المجتمع كوفاة خمسة أو سبعة عن نفس الحادث ؟

وهل سقوط منزل ووفاة أحد السكان له نفس الأثر ان كان السقوط أدى الى وفاة عدة أفراد وأصابة آخرين ؟ مما لا شك فيه ان الاجابة ستكون بالنفي ، فان الأضرار المادية ليس لها نفس الأثر التي تحدثه الاصابات البدنية في المجتمع ، كما أن الاصابات البدنية ليست لها نفس أثر الوفاة .

اذن الجزاء في جرائم الاهمال يجب أن يتوقف على جسامة الأضرار واثرها في المجتمع

Sanction d'après sa gravité objective dans la société.

وهذه هي خير وسيلة للدفاع عن المجتمع . فان كان المعيار الشخصي للفاعل وهو الذي يحدد طبيعة العقوبة الا أن جسامة الضرر هي التي تحدد مدتها (١) .

يخلص من ذلك أن المجتمع لا يحكم إلا على النتائج الضارة ، لكن القاضى الذى يهدف الى تحقيق العدالة والاستقرار يبحث أولا عما إذا كان الفاعل مسئول جنائيا عن فعله أم لا ، وبعد ذلك يقدر الجزاء الذى يتناسب مع الأضرار التي نتجت عن فعله الاجرامى .

وعلى الرغم مما تقدم فإننا لو أبدينا الجزاء الادبي البحث ، فان هذا الجزاء الادبي سيقودنا من جديد الى عصر النفوذ الدينى I'influence religieuse

وبالتالى الى تحكم القضاة واتساع سلطتهم . لقد تطور المجتمع وانتقل من العصر الدينى الى عصر الاستبداد *la période du despotisme* (عصر اتساع سلطة الحاكم وسيطرته) ومنه الى عصرنا الحديث ... عصر تشريعى بحث يهدف الى ايجاد التوازن بين الجريمة والجـزاء ومن هذا انبثقت الفكرة الرئيسية للدفاع عن المجتمع .

ولقد تكلمنا فى مقدمة هذا الكتاب عن عقوبة القتل الخطأ فى العصر الاسلامى اذ يستغفر الفاعل ربه عن خطيئته بأن يحرر رقبة ويعوض المضرور عما أصابه من ضرر أو يصوم شهرين ... إن العتق عمل انساني والصيام رسالة اجتماعية . معنى ذلك أن القانون الاسلامى الذى ينحو نحو مثل سامية فى الدفاع عن وجود المجتمع واستقراره ، لا يتفق جزاؤه فى جرائم الاهمال مع روح العصر الحديث . إن الوازع الدينى غير متوافر لدى الجميع كما أن الصيام مسألة تتعلق بالضمير .

ففى العصر الحديث ، لاتهدف العدالة الجنائية الى الدفاع عن دين ضد آخر ، وانما تهدف الى تحقيق السلام والرخاء فى مجتمع قد وصل الى درجة من المدنية والوعى السياسى والاجتماعى . لذلك يجب أن تكون هدالة ذات أثر فعال تحول بين انتشار الجرائم فى المستقبل . معنى ذلك أن الجزاء لا بد وأن يكون وسيلة وقائية *mesure de sureté* لحماية المجتمع وليس وسيلة للانتقام *vengeance* تقوم به الدولة إزاء الأفراد الخارجين على القانون .

إن واجب العدالة الجنائية ليس فى ملء السجون بالمجرمين وانما واجبها أولا وقبل كل شئ هو حماية المجتمع من انتشار آفة الاجرام (١) .

(١) Marc Ancel, la defense sociale nouvelle éd. 1954 الدفاع الاجتماعى ليس

فى عقاب الخطأ وإنما فى حماية المجتمع من الاجرام ... ص ٣٥ .

أن الدراسة النفسية لشخصية الفاعل لا تقودنا الى حل لمعالجة مشكلة جرائم الإهمال وخطورتها . ومع ذلك فإننا نرى بأن دراسة علاقة الفرد بالمجتمع والالتزامات التي تقع على عاتق كل منهما قبل الآخر ، تيسر علينا إيجاد وسيلة للحد من الازدياد المستمر في جرائم الإهمال .

ولقد أوضحنا في الباب السابق بعض جرائم الإهمال التي تقع من ذوى الخبرة أو المهنة ، وبمعنى آخر هؤلاء الذين يكتسبون ثقة الجمهور *la confiance publique* إن إهمال سائق الأوتوموبيل يكون أشد خطورة على المجتمع من إهمال أى فرد عادى يقود سيارة .

فاذا كان الجزاء في جرائم الإهمال جزاء وقائي *préventive* فسيؤدى الى حرمان السائق الماهل من قيادة السيارة إما بصفة دائمة أو بصفة مؤقتة حسب ما يترأى لقاضى الموضوع عند نظر الدعوى .

إن القوانين الجنائية العالمية لازالت تتبع النص الرومانى « الايذاء بالايذاء » *Malum passionis propter malum actionis* وهذا النص اللاتينى هو الذى دفع البعض من شراح القانون الى القول بأنه لا يوجد ما يبرر اضافة أى جزاء وقائي مع العقوبة الأصلية التى نص عليها الآن هذا سيؤدى الى التناقض فى مبدأ العدالة (١) . والواقع أن العقوبة يجب أن تؤدى رسالتها الأساسية وهى وقاية المجتمع بردع كل معتمد على سلامته (٢) ، وهذا ما يوضح لنا أن فكرة « الايذاء بالايذاء » ، هى فكرة تبني أساءة أعلى تقديم الجزاء لكل خارج عن القانون ، كما أنها أيضا وسيلة للحد من اتساع

(١) Filippo Grispigni, la crise de la justice pénale, Rev. internationale de criminologie et de police technique, 1953 P. 5

(٢) المرجع السابق .

رقعة الاجرام ، اذ ليس المقصود بالايداء هو الزج في السجون وانما حماية المجتمع بابعاد العناصر التي تهدد سلامته من وقت لآخر .

المبحث الاول

المقوبة المنصوص عليها في جرائم الاهمال

لا يعاقب المشرع عن الخطأ في جرائم الاهمال إذا لم يسفر الخطأ عن ضرر يلحق بالغير (مع استثناء مخالفات لائحة المرور) ، وهذا أمر بديهي إذ لا يمكن مؤاخذه الفرد عن الانفعالات النفسية التي تدور بخلفه ، وإنما مؤاخذته فقط تكون عن تصرفاته المادية التي يلحقها المجتمع ، أو بمعنى آخر تلك التصرفات التي يترتب عنها نتائج ضارة بالمجتمع . ولهذا . . . فان المهندس الذي يعد أكثر من تصميم لبناء قطعة أرض ثم يختار أحد هذه التصميمات في تشييد البناء . انه لا يسأل عن التصميمات التي لم يخرجها الى عالم الوجود وإنما يسأل فقط عن التصميم الذي على اساسه شيد البناء . كذلك الطبيب الذي يفحص المريض فقد يفكر في أمراض كثيرة ولكنه في النهاية يستقر على أحدها . وهذا هو مادعا المشرع الى عدم مؤاخذه الفاعل عن الخطأ الذي لا يترتب عنه أضرار بالغير ، اذ من المحال معرفة ما يدور بخلد كل فرد من الأفراد .

وفيما يتعلق بالتدابير الوقائية التي اتخذها المشرع ازاء جرائم الاهمال، فإننا نلاحظ إنه يعاقب الفاعل في المخالفات وخاصة تلك التي تتعلق بلائحة المرور، وهذا حتى يحد من ازدياد عدد جرائم الاهمال التي تقع من وسائل النقل
les moyens de transport .

وبما يؤسف له أن لائحة المرور قلما يتبعها السائقون ، وقلما توقع عليهم

العقوبة المنصوص عليها سواء لعدم توافر الحزم لدى الكثير من القائمين بمراقبة حركة المرور ، أو للتلاعب الذى يلجأ اليه الكثير من السائقين .

سبق أن بينا أن جريمة الإهمال جريمة عينية ، فقانون العقوبات لا يعاقب الا على النتائج الضارة كوفاة المجنى عليه أو اصابته بجروح أو حدوث أضرار مادية كما فى حالة الحريق غير العمدى . وبما أن العقوبة ترتبط بالنتائج الضارة فإن الجزاء يجب أن يكون متسلسلا مع هذه النتائج الضارة حسب جسامتها كل منها .

وكنا فى الطبعة الأولى من هذا الكتاب (١) قد انتقدنا العقوبة المنصوص عليها فى المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات وأوضحنا بأنها ليست رادعة كما أنها لا تحقق الغرض منها ؛ فلم تكن هناك تفرقة فى العقوبة عن إهمال الفرد العادى وإهمال ذى الحرفة أو المهنة أو الخبرة كما لم تكن العقوبة متسلسلة بتسلسل الأضرار .

ولقد تفادى المشرع المصرى هذا النقص التشريعى بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ فنص على تسلسل العقوبة بتسلسل الأضرار كما فرق بين الإهمال الذى يقع من الفرد العادى وإهمال ذى الخبرة أو المهنة أو الحرفة .

ومع ذلك لم تفرق المادة ٢٤٤ عقوبات فى الجزاء بين الإصابة البسيطة *bénigne* والإصابة الجسيمة *grave* بل وأكثر من ذلك لا تفرق بين الإصابة التى تحدث بالمجنى عليه عاهة المستديمة وبين التى تحدث به عاهة مؤقتة *une infirmité permanente ou temporaire*.

(١) الدكتور أبو اليزيد على الميت فى جرائم الإهمال - الطبعة الأولى سنة ١٩٥٨

هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى فإنه على الرغم من الخطوة الموفقة التي ذهب اليها المشرع المصري من الفقرة الأولى من المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والتي فيها يجيز للنيابة العامة الحق في إيقاف سريان رخصة القيادة المنصرفة لقائد أية سيارة متهم بارتكاب قتل أو اصابة خطأ ، لمدة لا تتجاوز شهرا . . إلا أن النص قاصر على فترة الاتهام ، ولم يصبح من التدابير الوقائية التي تلي المحاكمة . فما يعاب على هذا النص أنه أعطى حق إيقاف رخصة القيادة لسلطة الاتهام ولم يعطه للقاضي الذي يفصل في موضوع الدعوى .

. . .

كذلك الحال في المادة ٣٦٠ عقوبات التي تنص على الحريق غير العمدى فتعاقب الفاعل بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بالغرامة التي لا تزيد على عشرين جنيهها ، ونحن في بلد زراعى في حاجة إلى بذل عناية خاصة لتجنب الاخطار التي تهدد الثروة الزراعية والتي تعد مورد رزق الكثيرين (١) .

وأخيراً المادة ١٣٩ عقوبات والتي تعاقب المكلف بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله ؛ وهرب باهمال منه ، بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو الغرامة لا تزيد على خمسين جنيهها .

ولقد سبق أن ذكرنا أن هذه الجريمة ذات طابعين : - تأديبي وجنائى .

(١) أنظر المادة ٥١٩ عقوبات بلجيكي التي تعاقب بالحبس من ٨ أيام الى ٣ أشهر والغرامة من ٢٦ فرنك بلجيكي إلى ٥٠ فرنك بلجيكي أو باحدى هاتين العقوبتين . كذلك المادة ٤٤٩ عقوبات ايطالى التي تعاقب بالحبس من سنة الى خمس سنوات . وقد قصت محكمة النقض الايطالية في أول فبراير ١٩٥١ بأن الوفاة التي نجمت عن الحريق غير العمدى لا تعتبر ظرفاً مشدداً بالدرجة للحرق وإنما ركناً من أركان جريمة القتل الخطأ . giust. pen. ١٩٥١ القسم الثانى ص ٧٥٦ .

إنها ذات طابع تأديبي لأن المسكف بالحراسة أحد موظفي الدولة، وفي هرب المقبوض عليه دليل على إخلاله بواجبات عمله ، فضلاً عن أن الهرب يهدد الأمن العام .

ولذلك جاء في الكتاب الدوري رقم ٨٨ لسنة ١٩٥٦ من تعليقات النيابة العامة بعدم رفع الدعوى الجنائية ضد رجال البوليس الذين يهملون في حراسة المسجونين أمام المحاكم الجنائية ، بل تترك محاكمهم إلى المجالس العسكرية ، إلا إذا كان معهم متهمون مدنيون غير المتهمين الفارين ، فترفع الدعوى أمام المحاكم الجنائية .

والذي يلاحظ في هذه المادة (١٣٩ عقوبات) أنها لا تتعرض لحالة ما إذا كان المقبوض عليه الهارب قد قبض عليه من جديد أو عاد من تلقاء نفسه إلى السجن بعكس بعض التشريعات الأجنبية كالتشريع الفرنسي (١) .

فهل يمكن القول بأن القبض على الهارب قبل محاكمة الحارس يمنع السير في الدعوى ضد الحارس ، لأن أركان الجريمة تصبح غير متوافرة ؟ إن أركان الجريمة تتوافر بمجرد الهرب، وإنما عودة الهارب فيه إصلاح للضرر الاجتماعي le préjudice social (٢) . إذن ما هي العلة القانونية من هذا الاعفاء ؟ فقد أعطانا الأستاذ جارو تفسيراً منطقياً لهذا الاعفاء ، إذ يقول بأنه نوع من أنواع العفو الشامل amnistie (٣) .

(١) أنظر المادة ٢٤٧ عقوبات فرنسي التي توقف عقوبة المسكف بالحراسة إذا قبض على الهارب أو عاد خلال الأربعة أشهر التالية على الهرب ولم يكن قد ارتكب جنابة أو جنحة بعد هربه .

(٢) جارو الجزء الرابع ص ١٦٩٥ ، شوفو وهيلي الجزء الثالث ص ١٠٣٢ ، بلانش الجزء الثالث ص ١٩٩ .

(٣) المرجع السابق .

ومع ذلك فهل لنا أن نطبق المادة ١٣٩ عقوبات اذا كان الهارب متهما في مخالفة أو محكوما عليه من أجل مخالفة ؟ إن الفقرة الثانية من المادة ١٣٩ عقوبات أتت بها عبارة « أما في الأحوال الأخرى » فهل يقصد المشرع بذلك الجنح والمخالفات ! لم يتعرض الفقه المصرى لهذا الحالة ، وهذا ما يدعونا الى الاتجاه نحو الفقه الفرنسى الذى يقر بالاجماع على عدم تطبيق المادة (٢٤٧ عقوبات فرنسى) الخاصة بهرب المحبوسين على المخالفات (١).

البحث الاول

الجزاء ضرورة اجتماعية

لقد لاحظنا مما سبق أن قانون العقوبات المصرى قبل التعديل الوارد بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ لم يكن ينص فى جرائم الإهمال على جزاء رادع بل ولم يتخذ تدابير وقائية لحماية المجتمع من التزايد المستمر فى جرائم الإهمال ولكن جاء التعديل فى المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات بما يتفق والحياة الاجتماعية الحاضرة حيث فرق المشرع بين إهمال الفرد العادى وإهمال ذى الخبرة أو المهنة كما أمر بتسلسل الجزاء تبعاً لجسامة الضرر ؛ و وفاة شخص واحد ليست كوفاة أكثر من شخص .

ولكن ليس معنى ذلك أننا نريد أن نجعل من الجزاء وسيلة للانتقام *un moyen de vengeance* وإنما وسيلة لتدعيم التوازن الاجتماعى .

يرى Ferri أن عقوبة الحبس فى جريمة القتل غير العمدى لا مبرر لها (٢)

(١) جارو : الجزء الرابع ص ١٦٨٣ رقم ٩ ، كذلك محكمة Corbeil فى ٣٠ نوفمبر ١٩٠٦ Gaz.Pal. القسم الاول من ٢ .

(٢) أنظر *Sociologie criminelle* طبعة ١٨٩٢ ص ٣٦٨ .

والحقيقة أن ما ذهب اليه Ferri لا يتفق مع عصرنا الحديث . إن الحبس جزاء ضروريا لنهضة الشعور العام ، وللمعاقبة الفاعل عن استهتاره بالتزاماته قبل المجتمع .

وليس الجزاء في نظرنا هو الحبس فقط وإنما في اتخاذ بعض التدابير الواقية أيضا كالحرمان من مزاولة المهنة فترة من الزمن .

معنى ذلك أن للمشرع أن ينص على عقوبة الحبس وعلى وسيلة وقائية ، وللقاضي أن يختار بينهما حسب ظروف الدعوى المعروضة أمامه .

إن ما نادى به العلامة Ferri في عدم النص على عقوبة الحبس في القتل غير العمدى يجعلنا نظن بأن سوء نظام السجون وهو الذي دفعه إلى هذا الرأي .

ففي أي سجن تنفذ عقوبة الحبس عن الجريمة باهمال؟ مع اللصوص والقتلة؟ أم مع الذين يتخذون الاجرام حرفة؟ هذا هو الاشكال الحقيقي والذي يبدو لنا أنه الدافع الأول الذي دفع أحد أنصار المذهب الوضعي (Ferri) إلى رأيه السابق الذكر. ونحن الآن في مصر نتعرض لنفس المشكلة؛ فالمحكوم عليه بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر يقضى عقوبته في سجن عمومي (١) وكقاعدة عامة ينفصل المسجونون عن بعضهم في الليل على أن يعملوا معاً أثناء النهار . ولكن لعدم كفاية الأماكن يسمح بإقامة أكثر من سجين في محل واحد خلال الليل (٢) .

(١) أنظر العقوبة للدكتور السيد مصطفى السيد طبعة ١٩٤٧ ص ٥٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٦٢ اذ يقول الدكتور السيد مصطفى : « الاصل في السجون المصرية أن يكون الحبس انفراديا ليلا والعمل جماعات نهارا . ولكن نظرا لضيق أماكن السجون فهذا النظام غير متبع في الغالب ، بل يحجز المسجونون غالبا بالليل جماعات يختلف عددها بحسب الاحوال » .

والواقع أن نظام السجون في مصر في حاجة إلى تعديل شامل ، لأن الهدف الأول من إقامة السجون هو تهذيب وإصلاح كل فرد يخرج على القانون . فيجب أن تؤدي العقوبة رسالتها الاجتماعية فلا تكون مزرية أو متنافية مع مبادئ الانسانية ؛ وليس معنى ذلك أننا نريد أن نجعل من السجن مأوى للترفية لمن يعاقبون في جرائم الإهمال ، وإنما وسيلة للوصول بالمذنب الى معرفة الحياة في المجتمع والتزاماته قبله .

الفصل الثاني

تطبيق قواعد قانون العقوبات

على جرائم الإهمال

بدأنا هذا الباب بالكلام عن الجزاء الواجب تطبيقه في جرائم الإهمال لأنها جرائم ذات طابع خاص .

ومع ذلك ، فهي جرائم تخضع للقواعد العامة لقانون العقوبات كالنقادم والظروف المشددة أو المخففة ... الخ ولكن توجد بعض الحالات التي لا يمكن أن تتوافر أو تتفق مع جرائم الإهمال كالشروع في الجريمة (١) .

هل من المنطق أن يتوافر الشروع في الجريمة التي لا يبغي الفاعل نتائجها الضارة ؟ هذا غير متصور حتى ولو لم يكن بقانون العقوبات المادة ٤٧ التي تنص على أن تعين قانونا الجنح التي يعاقب على الشروع فيها .

وهل يتصور الاشتراك في جريمة إهمال ؟ هذا ما نريد أن نتكلم عنه الآن !

(١) جaro : الجزء الخامس ص ٩ ؛ رقم ٢٠٥٧ ؛ كذلك الجزء الأول طبعة ١٩٠١ ص ٨٧٦

المبحث الاول

اشتراك وجرائم الاهمال

تقع الجريمة من فرد واحد كما قد تقع عدة أفراد يسألون جميعاً عنها، سواء باعتبارهم فاعلين أصليين أو فاعلين وشركاء.

وسوف لا نطرق النظرية العامة للاشتراك بل سنبحث فقط في معرفة ما اذا كان الاشتراك قد يتوافر في احدى جرائم الاهمال ؟

تنص المادة ٤٠٤ عقوبات على أن يعد شريكاً في الجريمة :

(١) كل من حرض على ارتكاب الفعل المكون للجريمة اذا كان الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض .

(٢) من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة ... الخ

(٣) من أعطى للفاعل ... سلاحاً ... مما يستعمل في ارتكاب الجريمة مع عليه بها أو ساعدهم بأي طريقة أخرى في الاعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها .

بعد ذكر المادة التي تتكلم عن القواعد العامة في الاشتراك، هل نستطيع القول بأن الاشتراك يتصور في جرائم الاهمال؟ الاشتراك يتحقق بمساهمة الشخص مع الفاعل الاصل في ارتكاب الفعل الذي يعاقب عليه القانون. معنى ذلك أن الشريك يتبع الفعل المعاقب عليه قانوناً وليس الفاعل المادى أو المعنوى للجريمة. إذن الاشتراك هو التعاون في الفعل المكون للجريمة (١)

une co opération à l'action principale

(١) أنظر بحثنا لنا عن « القصد الجنائي لدى الشريك في الجريمة » منشور بمجلة المحاماة

السنه ٢٧ ص ١٤١٠ وما بعدها .

لقد إتجه الفقه والقضاء فترة طويلة إلى تأييد صحة وجود الاشتراك في جرائم الإهمال . وقد كان العلامة جارو من المناصرين لهذه الفكرة بأن أعطانا مثلاً عن « الحوذى » الذى يحدث إصابة لأحد المارة ، فهو فاعل أصلى ، أما صاحب العربة الذى حرصه على السير بسرعة يعد شريكاً له (١) . ولكن بعد ذلك جاء الأستاذ جارو فى الطبعة الثالثة من موسوعته معارضاً وجود فكرة الاشتراك في جرائم الإهمال (٢) .

والواقع أن جرائم الإهمال لها طابع خاص ولا يستطیع أحد أن يؤكد صحة وجود الاشتراك فيها ، فإن كانت الجريمة العمدية تستلزم وجود القصد الجنائى لدى الفاعل ، فجريمة الإهمال تستلزم وجود الخطأ ، لأن الادانة فيها ليست عن اتجاه النية إلى فعل غير مشروع وإنما عن الخطأ الذى وقع من الفاعل (٣) .

وانعود إلى مثال الأستاذ جارو مرة أخرى « الحوذى » قد ارتكب خطأ لأن إرادته الحرة المميزة قد اتجهت إلى القيام بعمل يدل على عدم بعد بصيرته وهو السير بسرعة فى شارع مزدحم ، كذلك صاحب العربة قد ارتكب خطأ فى أن إرادته الحرة المميزة قد اتجهت إلى المطالبة بالإسراع

(١) جارو : الجزء الثانى من الطبعة الثانية ص ٣٩٣ ، فى نفس المعنى أنظر أيضا شوفو وهيلى : الجزء الرابع رقم ١٤٢٥ ، الجزء الثانى ٤٤٣ ، سوفار : المدجج السابق ص ١٤٤ .

(٢) جارو : الجزء الخامس من الطبعة الثالثة رقم ٢٠٨٥ ، كذلك فى باجيكا عارض nyples وجود الاشتراك فى الجرائم غير العمدية أنظر Code penal Belge interprété الجزء الثانى ص ٤٣٩ وما بعدها . ويقول الأستاذ Louis Saint Laurens بأن كل شخص ساهم فى وقوع الجريمة غير العمدية يسأل عنها مستقلاً عن الآخرين : أنظر Encyclopédie Dalloz القسم الجنائى — الجزء الثانى طبعة ١٩٥٤ ص ١٥٩ رقم ٧١ .

(٣) أنظر بحثنا عن القصد الجنائى لدى الشريك فى الجريمة — المحاماة — السنة ٣٧

في شارع مزدحم مما يدل على عدم بعد بصيرته أيضا . فإن كنا نستطيع القول بأن «الحوذي» يعد فاعلا ماديا إلا أن صاحب العرببة الذي حثه على الإسراع يعتبر فاعلا معنويا .

وقضت محكمة النقض المصرية في حالة شبيهة لمثال الأستاذ جارو بأنه إذا أمر صاحب السيارة سائقها بزيادة السرعة ، فنفذ الأمر مما تسبب عنه قتل شخص وإصابة آخر ، فإن السائق يعتبر فاعلا أصليا بينما صاحب السيارة يعتبر شريكا بالتجريض لسائق السيارة (١) .

ولم يمض ثلاث عشرة سنة على هذا الحكم حتى اتجهت محكمة النقض المصرية في أول مايو ١٩٣٠ اتجاها سلبيا حينما أقرت بأن صاحب السيارة الذي يسلم سيارته لشخص غير مرخص له بذلك ، فصدم إنسانا وأماته ، يسأل كل منهما عن الحادث (٢) .

. . .

المادة ٤٠ عقوبات تستلزم لوجود الاشتراك أن يقع فعل معاقب عليه وأن تنبج إرادة الفرد الحرة المميزة إلى التعاون في هذا الفعل بإحدى الطرق الواردة في النص (نص المادة ٤٠) .

إذن القصد الجنائي أحد الشروط اللازمة لتوافر الاشتراك . فكيف يتصور قصد جنائي في جريمة إهمال وهي التي تبنى أساسا على الخطأ (أى على عدم وجود القصد) ؟

(١) نقض مصرى ٩ يونيو ١٩١٧ المجموعة الرسمية السنة ١٨ ص ١٧٩ رقم ١٠٠

(٢) مجموعة القواعد القانونية : الجزء الثانى ص ٣١ رقم ٣٨ ، المجموعة الرسمية

السنة ٣١ رقم ٧٨ .

وهذا هو الذى دفع الكثير من فقهاء القانون إلى استبعاد فكرة الاشتراك فى الجرائم الخطيئة (١) ، أى فى جرائم الإهمال .

وعلى الرغم من ذلك ؛ فإن عددا كبيرا من فقهاء القانون الفرنسى ينادون بوجوب تطبيق نظرية الاشتراك فى جرائم الإهمال ، وقد تبعهم القضاء فيما ذهبوا إليه (٢) . فقد قضت محكمة النقض الفرنسية بأن الاشتراك يوجد فى أى جريمة إذا لم يصدر نص خاص بخلاف ذلك (٣) ، كما قضت محكمة جنح بوج Bourj بمعاينة الطبيب كشرىك لحراس مستشفى الأمراض العقلية الذين تسببوا بإهمالهم فى إحداث جروح بأحد نزلاء المصحة . وقد رفضت محكمة النقض الفرنسية الطعن المقدم من الطبيب لأن إهماله وعدم انتباهه كانا السبب فى الجروح التى وقعت على المريض من الحراس (٤) . وسبق أن بينا وجهة نظرنا فى عدم الأخذ بفكرة الاشتراك فى جرائم الإهمال لأن الاشتراك لا يمكن أن يتوافر إلا فى الجرائم العمدية ، إذ يشترط فى الشريك أن يتوافر لديه القصد الجنائى فى المساهمة فى الفعل الأصلى المعاقب عليه ، وهذا مالا يمكن تصوره فى جرائم الإهمال .

وفى حكم حديث لمحكمة جنح شامبرى Chambéry فى ٨ مارس ١٩٥٦ أقرت فيه بأن عربة الترحلق على الجليد bobsleigh التى تندفع بسرعة فائقة

(١) أنظر الدكتور محمد القللى : فى المسئولية الجنائية طبعة ١٩٤٨ ص ٢٢٤ وما بعدها .
(٢) شوفو وهيلى : الجزء الرابع رقم ١٣٢٥ ، جارو : الجزء الثانى من الطبعة الثانية رقم ٨٩٤ ، فيسدال ومانبول : رقم ٤١١ و ٤٢٦ ، دوندى دى فاير المطولة : الطبعة الثالثة رقم ٤٣٤ ، بوزات . المطولة طبعة ١٩٥١ رقم ٧٠٨ .

(٣) نقض جنائى فرنسى ٢١ أكتوبر ١٩٣٢ دالوز الاسبوعى ١٩٣٢ ص ٥٨٩ ، ١٢ مارس ١٩٣٦ دالوز الاسبوعى ١٩٣٦ ص ٢٥٤ .

(٤) نقلا عن جارسون : الجزء الأول طبعة ١٩٠١ تحت المادة ٣١٩ رقم ٤٦ .

وتصطدم بفتاة تسير على نفس الطريق المخصص لهذه العربى مما أدى إلى وفاتها على أثر كسر فى جمجمتها ، تؤدى إلى مسئولية سائق العربى عن القتل بإهمال إذ كان من الميسور عليه تفادى الحادث . . . كما يعتبر من يشغلون العربى معه شركاء له بالمساعدة .

وقد انتقد الأستاذ Vouin ما جاء بالحكم عن الاشتراك بقوله أنها رياضة لا تزاول انفرادية ، بل لابد من أن يقوم بها عدة أفراد un sport d'équipe وكل فرد منهم له عمل فى قيادة العربى . . . لذلك ، إذا كان هناك خطأ فإن كلا منهم يعد فاعلا وليس شريكا (١) . فالشارع إذ عبر فى المادة ٢٣٨ عقوبات بعبارة « التسبب فى القتل بغير قصد » يريد أن يمد نطاق المسئولية لتشمل من كان له نصيب فى الخطأ . وما دام يصح فى القانون أن يقع الحادث بناء على خطأ شخصين مختلفين أو أكثر ، لا يسوغ فى هذه الحالة القول بأن خطأ أحدهم استغرق خطأ الآخر أو ينفى مسئوليته ويستوى فى ذلك أن يكون أحد هذه الأخطاء سببا مباشرا أو غير مباشر فى حصول الحادث (٢) .

يخلص من كل ما سبق أن الفقه والقضاء حديثا يتجهان نحو استبعاد تطبيق فكرة الاشتراك على جرائم الإهمال ، لأن الشروط اللازمة للاشتراك

(١) J. C. P. ١٩٥٦ القسم الثانى رقم ٩٢٢٤ . ويريد الأستاذ Ghavanne أن يعطينا تحليلا آخر لوجود فكرة الاشتراك فى جرائم الإهمال ويقول بأن الاشتراك فى جرائم الإهمال قد يكون مباشرا أو غير مباشر ، فيعد شريكا من يعبر سيارته لشخص ليست لديه رخصة قيادة ، لسكن يعد فاعلا معنويا من يجلس على مقربة من السائق ويحضه على زيادة السرعة ، أنظر Rép. Dalloz القسم الجنائى الجزء الأول طبعة ١٩٥٣ تحت الاشتراك رقم ١٠٤ .

(٢) نقض جنائى مصرى ٢٧ يناير ١٩٥٩ - مجموعة المـكتب الفنى لأحكام النقض - السنة ١٠ ص ٩١ رقم ٢٣ .

لا يمكن تصورهما في جرائم الإهمال ، فكل من يساهم في حدوث الضرر يعتبر فاعلا للجريمة ، سواء أكان فاعلا ماديا أو معنويا (١) .

هذا كما تصح مساءلة شخصين في وقت واحد متى ثبت أن الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشترك بينهما (٢) .

وعلى ذلك ففي الجرائم العمدية يجب أن يتوافر لدى الشريك العلم بالفعل غير المشروع وأن يوجه إرادته الحرة المميزه إلى المساهمة في القيام به . أما جرائم الإهمال فهي تبنى على الخطأ ولا يسأل إلا كل من اتكب الخطأ الذي أحدث الضرر بالغير . فجميع الجناة في جرائم الإهمال يعتبرون في حكم الفاعلين سواء أكانوا فاعلين ماديين أو فاعلين معنويين .

الفرع الأول

المسئولية الجنائية عن فعل الغير

بعد أن استبعدنا فكرة الاشتراك في جرائم الإهمال ، يعتبر من قام بالفعل المادى فاعلا ماديا ومن قام بالتوجيه فاعلا أدبيا *auteur moral* . اذن مالك السيارة الذي يعهد بقيادتها لشخص غير جدير بذلك ، يعد تصرفه السبب غير المباشر لوقوع الحادث (٣) . مسئولية المالك في الواقعة السابقة

(١) على الرغم من أن الدكتور محمود مصطفى بناصر عسدم وجود الاشتراك في جرائم الإهمال إلا أنه استند على حكم لمحكمة النقض المصرية في ٩ يونيو ١٩١٧ بالجمعية الرسمية ص ١٧٩ يقر وجود الاشتراك في الجرائم الخطئية . أنظر المرجع السابق للدكتور محمود مصطفى ص ٢٢١ فبذه ٢٢٨ .

(٢) نقض جنائي مصرى ٢٦-٢-١٩٥٥ مجموعة القواعد القانونية ٢٥ سنة الجزء الثانى ص ٩٤٢ رقم ٥٧ .

(٣) نقض فرنسى ٢٢ يونيو ١٩٠٤ سبرى ١٩٠٦ القسم الاول ص ٢٤٠٢٤٧ =

ذكرها تعتبر في القانون المدني مسئولية عن فعل الغير، أما في قانون الجنائي فهو مسئول على الرغم من أنه لم يقم بالفعل المادى المكون للجريمة وإنما خطاه في ترك سيارته تحت قيادة شخص غير جدير بذلك يعد سببا في وقوع الحادث (١) ، وبالتالي يعتبر فاعلا معنويا للجريمة .

هل معنى ذلك أن السيد أو رب العمل وكذلك الآباء يسألون جنائيا عن أخطاء عمالهم وخدمهم وأولادهم ؟ .

تنص المادة ٢٦ من الدستور على أن « العقوبة شخصية » . كما أن هناك فرق كبير بين المسئولية الجنائية التي تبني على الخطأ المنسوب والمسئولية المدنية عن أفعال الخدم والتابعين والأولاد وهي التي تبني على الخطأ المفروض . وهذا واضح من نص المادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ عقوبات « من تسبب خطأ في موت شخص آخر بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله . . . » ، « من تسبب خطأ في جرح شخص أو إيدائه بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله » ، والمادة ١٧٤ مدنى « يكون المتبوع مسئولا عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع » . رغم هذه التفرقة فإن الاشكال لا يحل لأن المسئولية الجنائية قد تبني أحيانا على أساس الخطأ المفروض ، وهذا واضح في حالة مسئولية مديرى الشركات جنائيا على ما يقع فى الشركة من مخالفات (أنظر المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩) .

وفى فرنسا كذلك تؤدى المادة ٥٦ من لائحة ٣٠ يونيو ١٩٤٥ الخاصة

١٩٢٠ يوليو ١٩٢٠ دالوز الدورى ١٩٢١ القسم الاول ص ٣٠ ، ٧ ديسمبر ١٩٣٧ سىرى ٩٣٨ القسم الأول ص ٣١ ، جنح السين ٨ نوفمبر ١٩٤٠ Gaz. pall. ٢٢ نوفمبر ١٩٤٠ ، وكذلك دوندى دى فابر المطولة ص ١٨٤ و ٢٨٥ .

(١) نقض جنائى فرنسى أول ديسمبر ١٩٢٣ سىرى ١٩٢٤ القسم الاول ص ٢٨١ وتعليق رو ، دالوز ٩٢٤ القسم الاول ١٧٧ وتعليق هنرى ، كذلك كوست فى مجلة العلوم الجنائية ٩٣٩ ص ٦٤٣ .

بالجزاء عن الجرائم المتعلقة بالتشريع الاقتصادي بمسئولية مدير المؤسسة أو الشركة سواء أكانت المخالفة قد وقعت بتصرفه الشخصى أو بتصرف تابع يخضع لرقابته وتوجيهه .

معنى ذلك أن المرسوم بقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٣٩ (فى مصر) واللائحة الفرنسية لسنة ١٩٤٥ ينصان على مساءلة مدير الشخص الاعتبارى جنائيا عن أفعال الغير الخاضعين لتوجيهه وإرشاده .

ويبدو أن هذه التشريعات وضعت على أثر الخلاف الجوهري الذى ظل سائدا فترة طويلة بين رجال الفقه حول ماهية مسئولية الشخص الاعتبارى الجنائية . وقد استقر الرأى أخيرا بين الفقه والقضاء حول مسئولية المدير أو المباشر لأعمال الشخص المعنوى جنائيا عن الجرائم التى أنجم عنه (١) .

وقد قضت محكمة Rouen فى ٧ يوليو ١٩٥٢ بمسئولية أحد الاقتصاديين

(١) جارو : الجزء الاول ص ٥٢٨ رقم ٢٥٨ وما بعدها ، شارل فيل فرانش : المسئولية الجنائية عن أفعال الغير ، رسالة دكتوراه ديجون سنة ١٩١١ ، مانيول : مجلة العلوم الجنائية وقانون العقوبات المقارن سنة ١٩٢٦ ص ٢٢٦ ، ١٩٣٧ ص ٤٧٦ ، ١٩٣٨ ص ٤٨٢ ، ادوار غالى بطرس فى بحثه عن المسئولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية - منشور بمجلة إدارة قضايا الحكومة - السنة الثانية (١٩٥٨ العدد الرابع ٤٤ وما بعدها ، لمحكمة النقض الفرنسية ذهبت إلى أنه فى غير الأحوال الاستثنائية التى ينص عليها القانون لا تصح مساءلة الشخص الاعتبارى جنائيا ، بل أن الذى يسأل هو مرتكب الجريمة من الأشخاص الطبيعيين المسكونين للشخص الاعتبارى ص ٥٠ والأحكام العديدة المشار إليها بالبحث) ، نقض جنائى مصرى ٥ فبراير ١٩٥٧ - مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض - السنة الثامنة ص ١١٤ رقم ٢٥ ، ١٦ يناير ١٩٥٦ مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض - السنة السابعة ص ٤٠ رقم ١٦

جنائيا ، لأنه ترك عماله يلقون في إحدى القنوات المائية بعض المستحضرات التي قضت على ما في القناة من أسماك ^(١) .

المسئولية الجنائية عن فعل الغير التي سبق أن بينها تعد استثناء من القاعدة العامة التي تفيد بعدم مساءلة الفرد الا عن أخطائه الشخصية ، والواقع أن المشرع لم يأت بها الا للمصلحة الاقتصادية العامة في الدولة . وسوف يتراءى الى البعض بأن قانون العقوبات يرد به بعض النصوص التي تعاقب الفرد عن فعل الغير كاللادة ٦٩ عقوبات التي جاء بها إذا ارتكب الصغير بعد تسليمه لأحد من ذكروا في المادتين ٦٥ و ٦٧ جريمة في خلال سنة من تاريخ الأمر ، يحكم على من تسلمه بغرامة ... الخ .

ولكن مثل هذا النص لا يعد مسئولية الفرد جنائيا عن فعل الغير ، بل هو تطبيق للقواعد العامة في قانون العقوبات ؛ لأن الفرد في المادة ٦٩ يسأل جنائيا لا عن فعل الغير وانما عن اهماله في القيام بواجب الرقابة والارشاد طبقا للالتزام الذي جاء بالحكم والذي يقضى بتسليم الصغير اليه .

أما الاستثناء الحقيقي كما يبدو لنا فيرجع الى رغبة المشرع في حماية الاقتصاد

(١) محكمة Rouen في ٧ يوليو ١٩٥٢ سيري ١٥٣ القسم الثاني من ٤١ وتعليق Boitard

أنظر كذلك Hugueney في بحثه عن Destruction du poisson par pollution des eaux بمجلة العلوم الجنائية سنة ١٩٥٠ ص ٥٩٠ ، ١٩٥١ ص ٨٩ ، وأيضا محكمة جنح Dunkerque ٢ يونيو ١٩٥٤ J. C. P. ١٥٤ القسم الثاني رقم ٨٢٢٩ وتعليق Ghavanne وهذا الحكم يتعلق بتطبيق المادة ٤٨ من القانون الصادر في ٢٩ يوليو ١٨٨١ الخاص بالصحافة على مسئولية المدير أو الناشر للجريدة التي ترتكب جريمة نشر ضد محطة الاذاعة والتليفزيون الفرنسي .

القومى والامن العام (١) فى بعض المسائل دون غيرها (٢) .

وعلى ذلك فان تسييد أو المتبوع مسئول جنائيا اذا كان أحدهما قد ساهم بقسط فى تحقيق النتائج الضارة مع خادمه أو تابعه بفعل مادي أو معنوى ، ايجابى أو سلبى . أما اذا لم يساهم أحدهما فى النتائج الضارة فان مسئوليته لا تتعدى أن تكون مسئولية تقصيرية مبنية على الخطأ المفروض طبقا للمادة ١٧٤ مدنى .

فاذا ما عهد معلم السيارات الى أحد تلاميذه أن يقود السيارة ، فهو مسئول جنائيا عن الحوادث التى تنجم ، لان معلم القيادة له حق الرقابة والتوجيه على تلميذه كما أن من حقه أن يستعمل « الفرامل » فى أى وقت شاء اذا ما وجد خطرا على وشك الوقوع .

فان قلنا بأن التلميذ قد ارتكب عملا إيجابيا أدى الى وقوع الحادث فان المعلم قد ارتكب عملا سلبيا كان السبب أيضا فى وقوع الحادث . كذلك اذا أعطى رجل لطفل بندقية صيد محشوة وعلى أهبة الاستعمال (٣) .

اذن الاب والسيد والمتبوع لا يسألون الا مدنيا عما يقع من أبنائهم أو خدامهم أو تابعيهم من اضرار تلحق بالغير لاخلالهم بالواجب الذى افترضه فيهم القانون وهو واجب الرقابة والتوجيه (٤) ، اما إذا ساهم السيد المتبوع

(١) جارسون : الجزء الأول طبعة ١٩٥٢ ص ٥٨ رقم ٥٧ وما بعدها . أما الاستاذ لا بورد لا كوست فهو على عكس رأينا : فى المسئولية الجنائية وروابطها بالمسئولية الادبية طبعة ١٩١٨ ص ١٨٣ و ١٨٤ و ٢٠١ يرى بأن المسئولية عن فعل الغير لا توجد إلا فى المسائل المدنية ومن المحال أن تثار جنائيا .

(٢) تراجع المسئولية الشخصية لمديرى الشركات التجارية للاستاذ دانييل فو طبعة ١٩٤٧

(٣) Rev. Sc. Crim سنة ١٩٢٩ ص ٦٤٤ و ٦٤٥ بحثا للاستاذ Costes .

(٤) استئناف مختلط ٩ ابريل ١٩٤٧ — مجلة التشريع والقضاء السنة ٥٩ ص ١٨٩

أو الالب بخطيء يعد من الاسباب التى أدت الى وقوع الضرر فهو مسئول جنائيا عن الاضرار التى ترتبت عن اهماله .

ومعيار التفرقة كما سبق أن ذكرنا هو ان المسئولية الجنائية لا تفترض بل لا بد من اثبات خطأ المتهم ، وهذا بعكس مسئولية الآباء والمتبوعين والسادة الذين اقترضم القانون حتى يضمن المجنى عليه الرجوع فى المطالبة بالتعويض عن الاضرار التى لحقت به الى شخص أو الى هيئة تستطيع سداد المبالغ الذى يحكم به .

فبنى الشارع حكم المادة ١٧٤ من القانون المدنى على ما يجب أن يتحملة المتبوع من ضمان سوء اختياره لتابعه عندما عهد اليه بالعمل عنده ، وتقصيره فى مراقبته عند قيامه باعمال وظيفته . ولا ينفى هذه المسئولية ان تكون موزعة بين أكثر من شخص واحد عن مستخدم يؤدى عملا مشتركا . على انه يسكفى لتحقق مسئولية المتبوع عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع أن تكون هناك علاقة سببية قائمة بين الخطأ ووظيفة التابع ، يستوى فى ذلك أن يكون خطأ التابع قد أمر به المتبوع أو لم يأمر به . علم به أو لم يعلم ، ما دام التابع لم يكن يستطيع ارتكاب الخطأ لولا الوظيفة (١) .

وكذلك مسئولية الوالد عن تعويض الضرر الذى يحدثه ابنه الذى لم يبلغ خمسة عشر سنة أو بلغها وكان فى كنفه ، هى مسئولية مفترضة عملا بالمادة ١٧٣ مدنى ، تستند الى قرينة الاخلال بواجب الرقابة أو إلى افتراض أنه

(١) نقض جنائى مصرى فى ١٥ اكتوبر ١٩٦٢ مجموعة المكاتب الفنى لأحكام القضاة السنة ١٢ ص ٦٢٥ رقم ١٥٦ ، ٢٠ نوفمبر ١٩٦٢ — المراجع السابق ص ٧٥٠ رقم ١٨٥ ، ١٧ ديسمبر ١٩٦٣ — المرجع السابق السنة ١٤ ص ٩٥٤ رقم ١٧٥ .

أساء تربية ابنه أو إلى الأمرين معاً ؛ وهي لا تسقط إلا بإثبات العكس (١).

المبحث الثاني

أسباب تشديد العقوبة وتخفيفها في جرائم الإهمال

مبدأ شرعية الجريمة والجزاء : لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص (المادة ٢٥ دستور) ، يجبر القاضي على أن يفسر القانون تفسيراً ضيقاً في حدود ما جاء بالنص (٢) . ومع ذلك فالقاضي ليس مقيداً بتطبيق عقوبة موحدة في جميع الحالات المتشابهة ، فله أن يصعد بالعقوبة من أدناها إلى أقصاها ، فقد أباح له المشرع أن يقضى بالعقوبة التي يراها متلائمة مع الظروف المرتبطة بالدعوى الجنائية سواء المشددة منها أو المخففة .

إذن ، تقدير العقوبة في حدودها المقررة في النص ترجع إلى سلطة قاضي الموضوع وحده ، وهو غير ملزم في بيان الأسباب التي من أجلها أوقع على المتهم هذه العقوبة دون غيرها ، ما دام لم يتعد ما جاء بالنص ، ولكن قلما تخلو دعوى جنائية من ظروف شخصية أو ظروف عينية تستدعي تشديد الجزاء أو تخفيفه (٣) .

(١) نقض جنائي مصري ١٦ أكتوبر ١٩٦٢ - مجموعة المكتب الفني لأحكام النقض السنة ١٣ ص ٦٤٠ رقم ١٥٩ .

(٢) نقض جنائي مصري ٦ ديسمبر ١٩٦٨ مجموعة القواعد القانونية الجزء الأول رقم ٥٠٣٩ ديسمبر ١٩٦٢ مجموعة القواعد القانونية الجزء الثالث رقم ٤٦ - ١٤ مايو ١٩٢٤ مجموعة القواعد القانونية الجزء الثالث رقم ٢٤٩ - ١٥ يناير ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية الجزء السادس رقم ٤٦٤ .

(٣) نقض جنائي مصري ٢٦ نوفمبر ١٩٦٣ مجموعة المكتب الفني - السنة ١٤ ص ٣٨٩ رقم ١٥١ .

الفرع الأول

التعدد والعود في جرائم الإهمال من الأسباب المشددة للجزاء .

فضلا عن إهمال ذوى المهنة أو الخبرة وتعدد المجنى عليهم أو جسامه الأضرار التى لحقت بهم كما ذكرنا فى الباب السابق ، توجد أسباب أخرى تستدعى تشديد الجزاء كحالة التعدد Cumul وحالة العود recidive .

المادة ٣٢ عقوبات تنص على أنه : إذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة ، وجب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

كذلك تنص المادة ٣٦ عقوبات على أنه : إذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب أن لا تزيد مدة . . . الحبس وحدة عن ست سنين .

فالتعدد إذن هو ارتكاب المتهم عدة جرائم قبل أن يكون قد حكم عليه نهائيا فى واحدة منها .

ويقصد بالتعدد أيضا حالة ما إذا كان فعل المتهم يكون أكثر من جريمة واحدة .

وعلى ذلك فالتعدد إما أن يكون تعددا معنويا (أدبى) cumul idéal ou intellectuel كص المادة ٣٢ عقوبات وإما تعددا ماديا materiel ou réel لأن الفعل يقع تحت أكثر من نص من نصوص القانون .

ومثال ذلك : إذا وقعت خادثة تصادم ترتب عنها وفاة البعض وإصابة البعض الآخر بجروح . فالفعل يقع تحت حكم المادتين ٢٣٨ عقوبات (القتل خطأ) و ٢٤٤ عقوبات (الإصابة الخطأ) ، وعلى القاضى الذى يفصل فى

موضوع الدعوى أن يؤخذ الفاعل بعقوبة الجريمة الاشد وهى فى مثالنا ما نصت عنه المادة ٢٣٨ عقوبات .

وفى حالة التعدد المادى بالنسبة لجرائم الاهمال يعاقب الفاعل عن كل جريمة من الجرائم التى ارتكبها بشرط ألا تزيد العقوبة عن ست سنوات ^(١) (المادة ٣٦ عقوبات) وهذا إذا كانت الجرائم غير مقترنه بظرف من الظروف المشددة التى تؤدى إلى تشديد العقوبة وفقا للتعديلات الواردة بالمادتين ٢٣٨ و ٢٤٤ بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .

وتأخذ بلجيكا أيضا فى المادة ٦٠ عقوبات بتعدد العقوبة فى حالة التعدد المادى للجرائم بشرط ألا يزيد الجزاء عن ضعف الحد الأقصى للعقوبة الأشد (٢) .

والعود يختلف عن التعدد لأن العود هو ارتكاب الفاعل جريمة أو عدة جرائم بعد محاكمته نهائيا عن جريمة أخرى سابقة . ويرى المشرع أن العود دليل على عدم تأثر الجانى بالعقوبة الأولى ، فلم تكن رادعة له ، الأمر الذى يدفعه من جديد إلى ارتكاب جريمة أخرى لاحقة ، ولذلك يجب أن يشدد عليه الجزاء .

فالمادة ٤٩ (ثالثا) عقوبات تنص على أن يعتبر عائدا من حكم عليه لجناية أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالغرامة ، وثبت أنه

(١) فى فرنسا على الرغم من تعدد الجرائم الا أنه طبقا للمادة ٢٥١ اجراءات لا تعدد العقوبة بل يؤخذ الفاعل بعقوبة الجريمة الاشد (بعكس النظام المتبع فى المادة ٣٦ عقوبات مصرى) . أنظر فى تفصيل ذلك دوندي دى فابر المطوله ص ٤٦٣ رقم ٨٠٧ أنظر أيضا نقض فرنسى ١٣ مارس ١٩١٤ دالوز الدورى ٩٢٠ القسم الأول ص ١٦٥ وتعليق Degois ٢٦ مارس ١٩٣٥ Bull. crim. رقم ١٠٨ . ١٣ أبريل ١٩٢٢ دالوز الدورى ٩٢٥ القسم الأول ص ٢٢٥ وتعليق دوندي دى فابر .

(٢) نقض جنائى بلجيكى ١٢٨ أكتوبر ١٩٠١ . بازيكريزى ١٩٠٢ القسم الأول ٢٤ ، ١٠ أكتوبر ١٩٣٢ . بازيكريزى ٣٢ القسم الأول ص ٢٢٦ .

ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور .

والمادة ٥٥ عقوبات تجيز للقاضي في حالة العود المنصوص عليه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانونا للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف الحد الأقصى .

يخلص من ذلك أن العود نوعان :

١ - عود عام *récidive générale* .

٢ - عود خاص *récidive spéciale* .

فالعود العام هو ارتكاب الشخص لعدة جرائم كل منها ذات طبيعة قانونية مختلفة . ومثال ذلك : فلاج بعد أن حكم عليه نهائيا في جريمة قتل خطأ قد أحدثها بمحراثه وقت فلاحته لأرضه ، ارتكب حريقا غير عمدى بالحقل المجاور .

أما العود الخاص فهو حالة ارتكاب الشخص لعدة جرائم مماثلة ومن طبيعة قانونية واحدة ، كالمسائق الذى يقع فى أكثر من جريمة قتل بإهمال أو كالطبيب الذى بعد محاكمته نهائيا عن إعماله فى واجب العناية والرعاية ، يسأل فى دعوى أخرى عن إعماله فى معالجة مرضاه . . الخ .

الفرع الثانى

الأسباب التى تؤدى إلى تخفيف العقوبة

العقوبة فى جرائم الإهمال قد تكون فى حالة القتل الخطأ مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد بأى حال من الأحوال على عشر سنين (مادة ٢٣٨ عقوبات)

وفي حالة الإصابة الخطأ لا تقل عن أسبوع ولا تزيد باى حال من الأحوال على خمس سنين (٢٤٤ عقوبات) . الخ . معنى ذلك ان للقاضى ان ينزل بالعقوبة من حدها الاقصى الى حدها الادنى ، وهذا حسب تقديره لظروف الدعوى . وبناء عليه فإن الاعذار المخففة أو الظروف المخففة لا توجد مجالا للتطبيق فى جرائم الاهمال ما دام القاضى يستطيع ان ينزل بالعقوبة إلى اسبوع .

ومع ذلك فقد قضت محكمة الجنح المختلطة بالقاهرة فى ٧ ابريل ١٩٤٢ أنه فى تقدير العقوبة ، يراعى قيود الإضامة التى كانت مفروضة على السيارات وفى الشوارع مما يجعلها ظروفًا مخففة بالنسبة للسائق (١) .

ماذا تقصد المحكمة من عبارة «ظروف مخففة بالنسبة للسائق» ؟ هل تريد له جزاء أقل من الحبس لمدة أسبوع ؟ هذا ما لم تقض به المحكمة .

وزيادة على ذلك فإن المادة ١٧ عقوبات تنص على الظروف المخففة بالنسبة للجنايات ولم تعرض للجنح والتى تدخل فيها جرائم الاهمال .

الفرع الثالث الدفاع الشرعى وتجاوز استعمال الحق

تنص المادة ٦١ عقوبات على أنه : لا عقاب على من ارتكب جريمة الجأته إلى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخول فى حلوله ولا فى قدرته منعه بطريقة أخرى .

إننا نعتقد أن هذا النص يمكن تطبيقه على جرائم الاهمال وخاصة فى حالة القتال غير العمدى ، وهذا على الرغم من عدم تعرض رجال الفقه إلى هذه الناحية .

(١) مجلة التشريع والقضاء السنة ٥٤ م ١٦٩ .

فإن كان القانون يعنى من العقاب كل من يدفع الخطر المحقق على شخصه او على شخص الغير إذا ترتب عن دفاعه إحدى الجرائم التي يعاقب عليها القانون ، فمن باب أولى يعنى من العقاب كل من كان في حالة دفاع شرعى ووقعت منه جريمة غير عمدية . معنى ذلك أن الدفاع الشرعى يعفى من العقاب الفاعل في الجرائم العمدية وغير العمدية .

وان وجهة نظرنا ندرعها بحكم لمحكمة ميلانو بإيطاليا في ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨ حيث أن شخصا أحيط به عدة أشخاص يريدون الاعتداء عليه ، ولما وقع بصره على مسدس في يد أحدهم ، أراد أن يقاومه ويأخذه منه ، وأثناء المقاومة خرج من المسدس مقدوفا ناريا اصاب احد المعتدين ، فقضت محكمة ميلانو في الواقعة ببراءة المتهم من جنحة قتل غير عمدى لأنه لم يكن إلا في حالة دفاع شرعى (١) .

ونحن على نقيض من حكم لمحكمة النقض الفرنسية في ١٢ ديسمبر ١٩٢٩ (٢) ، والذي لم تقر فيه الدفاع الشرعى في حالة القتل بإهمال ، رغم أنه جاء بحكم المحكمة : « ان مقدوفا ناريا قد خرج من المسدس ولا يمكن تحديد الفاعل في جريمة القتل الخطأ ، . فإن كانت محكمة النقض الفرنسية قد رفضت الأخذ بمبدأ الدفاع الشرعى في القتل الخطأ . . كان من واجبه ان تأخذ بمبدأ الشك يفسر لصالح المتهم (٣) ، ولكن المحكمة لم تأخذ لا بهذا

(١) ميلانو ٢٩ سبتمبر ١٩٣٨ مجلة قانون العقوبات الإيطالية di Rivista italiano di diritto penale سنة ١٩٤٠ ص ٥٤٠ وتعليق Giacomo Delitala . كذلك نقض جنائى ايطالى ٢١ يناير ١٩٤٩ Giur. ital سنة ١٩٥٠ وتعليق Gallo .

(٢) Bull. Crim رقم ٢٨١ .

(٣) أنظر دوندي دي فاير : المطولة ص ٥٤ رقم ٩٨ . وفي نفس المعنى الاستاذان محمد كامل مرسى والسعيد مصطفى السعيد طبعة ١٩٤٦ ص ١٠٩ .

ولا بذلك بل أدانت المتهم عن القتل الخطأ . ويبدو أن القضاء المصرى لم يأخذ بوجهة نظرنا وبما استقر عليه القضاء الايطالى بتطبيق نظرية الدفاع الشرعى على جرائم الاهمال ، فأمام قاضى إحالة طنطا ، قدم المتهم بتهمة ضرب أفضى إلى الموت ، لأنه وهو في حالة دفاع شرعى أصاب آخر غير المعتدى بمقذوف نارى . مما أدى إلى وفاته ، فقرر القاضى بأن جريمة الضرب المفضى إلى موت لا تتوافر إلا إذا كان الفعل الذى أدى إلى الوفاة غير شرعى ، أما إذا كان شرعياً فيؤاخذ المتهم عن قتل باهمال (١).

فإذا كان الدفاع الشرعى يستلزم توافر النية (القصد) لدى الفاعل في درء الاعتداء الحال أو وشيك الوقوع ؛ فهذه النية لم تنجبه أصلاً إلى ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون (٢) ؛ وإنما في دفع الفعل الذى يعتبر جريمة على النفس وفقاً للقانون . لذلك يشترط أن يكون الدفاع متناسباً مع مقدار الاعتداء وطبيعته (٣) فإذا ما أسفر هذا الدفاع إلى قتل الغير أو إصابته بجراح؛ فإن الفاعل لا يعاقب عن ذلك (المادة ٢٤٥ عقوبات وما بعدها) .

وعلى المتهم أن يتمسك أمام المحكمة بحقه في الدفاع الشرعى وعليها أن توازن بين الاعتداء الواقع عليه والذى يخوله حق الدفاع وفى ما أتاه فى سبيل هذا الدفاع (٤).

(١) إحالة طنطا ٢٣ أكتوبر ١٩٦٢ مجموعة الرسمية السنة ١٤ رقم ١ وأنظر أيضاً فى المسئولية الجنائية الاستاذ الدكتور القللى ص ٢٣٢ .

(٢) لا تتوافر حالة الدفاع الشرعى إذا كان كل من المجنى عليه والمتهم قد قصد الاعتداء على الآخر ، ولا أهمية لبحث من منها بدأ بالعدوان على الآخر : نقض جنائى مصرى ١٩ مارس ١٩٦٢ - مجموعة المـكتب الفنى - السنة ١٣ ص ٢٥٢ رقم ٦٤ .

(٣) قيام حالة الدفاع الشرعى أو نفيها تخضع للسلطة التقديرية لقاضى الموضوع : نقض جنائى مصرى ١٢ فبراير ١٩٦٢ مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٣ ص ١٣٢ رقم ٢٦ .

(٤) نقض جنائى مصرى ٢٥ ديسمبر ١٩٦١ مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٢ ص

وتجاوز استعمال الحق في جرائم الاحمال يبدو واضحاً في حالة الاصابات التي تقع من الرياضيين أثناء الرياضة .

الرياضة عمل مشروع ومباح للجميع ، والدولة تشجع ممارسة الرياضة بالمكافآت المالية أو النياشين الفخرية ، وهذا لأن الرياضة تقوم بدور تربوي كبير في المجتمع . وليس معنى ذلك أن ممارسة الرياضة تبيح للرياضي أن يفعل ما يريد ، وإنما لكل رياضة قواعدها وشروطها . إذن هل الرياضي الذي يحدث نخصمه أو بأحد المتفرجين بعض الأضرار ، يسأل عنها ؟

الرياضي الذي يمارس حقاً مشروعاً تشجعه الدولة يسأل مدنياً وجنائياً عن كل خطأ يقع منه وينجم عنه أضرار بالغير ، لأنه وإن كان يزاوّل حقاً مشروعاً إلا أنه تجاوز استعمال هذا الحق بأحداث أضرار بالغير أو بالخضم adversaire ، وهذا لأن شروط اللعب تلزمه اتخاذ الاحتياطات الضرورية لئلا يتجنب وقوع نتائج ضارة على الغير (١) . وأن قواعد اللعب هي التي تقوم بالدور الأول عند تقدير القاضي لظروف الواقعة .

وعلى ذلك تنتفي مسئولية الرياضي في حالة إتياعه أصول اللعب وقواعده ، لأن القانون يبيحها (٢) (٣) .

والواقع ، وإن كان إتياع قواعد اللعب له أثر كبير على القاضي عند فصله في الدعوى إلا أن من واجبه أن يبحث عما إذا كان اللاعب منهم قد أساء

(١) Le Roux : la responsabilité en matière sportive, thèse, 1935 p. 24 ;

P. Garraud. les sports et droit penal. Rev. internationale de droit Pénal. 1924 p. 236

وانظر أيضاً بحكمة النقض المصرية ٧ مايو ١٩١٠ المجموعة الرسمية السنة ١١ ص ٢٨٦ رقم

١٠٦ Douai ٣ ديسمبر ١٩١٢ ص ١٩١٤ ص ٢١٧ وتعليق رو .

(٢) المرجع السابق ص ٤٤٨ :

(٣) دوندي دي قابر ص ٢٤٥ رقم ٤٢٢ ' J Azema, la responsabilité en

matière de sport, éd 1935, p 67

استعمال هذا الحق أم لا ١ ، وهل اتخذ الاحتياطات اللازمة ليتجنب أى ضرر يقع على خصمه أو على الغير من المتفرجين ١

ولقد أدانت محكمة بوردو في ١٤ ابريل ١٩٣١ أحد لاعبي كرة الريجي Rugby الذى تسبب باهماله في قتل خصمه إذ أنه خالف أصول اللعب بأن دفعه على الأرض دفعة قضت على حياته (١) .

الفرع الرابع

الانقضاء وجرائم الإهمال

إذا مات المتهم أثناء المحاكمة فإن الدعوى العمومية تنقضى (المادة ١٤ إجرامات جنائية) ، كذلك إذا مات بعد الحكم عليه ، فإن تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية ليس له محل .

أما فيما يتعلق بالغرامة والمصادرة الجوازية ، فيبدو أن مبدأ شخصية العقوبة يؤدي إلى رأى مشابه للحالات السابقة .

فاذا لم يدفع الجاني الغرامة المحكوم عليه بها قبل وفاته ، فإنها لا تنتقل الى ورثته (٢) ، وعلى العكس من ذلك اتجه الفقه والقضاء في فرنسا إلى إلزام الورثة بتحمل الغرامة في حدود التركة التى آلت اليهم (٣) .

(١) دالوز الدورى ١٩٣١ القسم الثانى ص ٤٥ وتعليق جان لو ، وأنظر أيضا بمحناكتبه Doubliez في quelques aspects de l'autonomie du droit penal طبعة ١٩٥٦ ص ٢٠٢ و ٢٠٥ .

(٢) دوندي دي فاير : المطولة ص ٥٢٦ رقم ٩٤٧ .

(٣) المرجع السابق .

أما في مصر فالمادة ٢٢ عقوبات تنص على أن العقوبة بالغرامة هي إلزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقدر في الحكم . . . الخ وعلى ذلك فنص المادة ٢٢ عقوبات صريح في أن الغرامة هي إلزام على المحكوم عليه وليس على ذويه بعد وفاته .

حقاً أن تركة المحكوم عليه تؤول الى ورثته ولكن ما هو الهدف من الغرامة ؟ ان الغرامة عقوبة كغيرها من العقوبات .

وللقاضي حرية التقدير سواء في اختيار عقوبة مقيدة للحرية أو عقوبة مالية (غرامة) لإيلاج الجاني مالياً .

معنى ذلك أنه بعد وفاة الجاني ، تفقد العقوبة أثرها سواء أكانت العقوبة مقيدة للحرية أو قاصرة على دفع غرامة مالية .

أما المصادرة ومعناها القانوني نزع ملكية الشيء من مالكه بدون مقابل وإضافته الى ملك الدولة ؛ فوفقاً لما جاء بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات ، تكون المصادرة اما عقوبة تكميلية ، جوازيه للحكمة . وعلى ذلك تصطبغ المصادرة في هذه الحالة بطابع العقوبة ، وتتبع مبدأ شخصية العقوبة ، أما إذا كانت المصادرة عقوبة تكميلية ، وجوبية بحكم القانون أى يلتزم القاضي الحكم بها ، فلا ينظر اليها في هذه الحالة كعقوبة فحسب بل وكذلك تدبيراً وقائياً أو اجراء بوليسيا يستلزمه الصالح العام . يبين من ذلك أن خصائص المصادرة تختلف في كل حالة من الحالتين السابقتين عن الأخرى . إلا أنها تأخذ طابع الغرامة (١) . لذلك قد يحكم بالمصادرة على الرغم من تبرئة المتهم حو ولو كانت الأشياء المضبوطة غير مملوكة له (٢) .

(١) فوان - شرح القانون الجنائي - طبعة ١٩٤٩ ص ٩٦ رقم ١٥٠ ، السيد مصطفى في العقوبة ، طبعة ١٩٤٧ ص ٩٤ وما بعدها .

(٢) أنظر في تفصيل ذلك بحثنا عن « المصادرة وأثرها على المنقول المادى المرهون رهنا حيازياً - منشور بمجلة الفرقة التجارية باسكندرية (اعداد اكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٦١) .

فالمصادرة تقع أصلاً على الشيء المرتبط بالجريمة ، ويحق للدولة أن تبيع هذا الشيء وتحصل ثمنه لصالح الخزنة العامة (١) . إذن يجب أن نفرق بين المصادرة كمقوبة تفرض على شيء تباع حرازته ، فينطبق عليها مبدأ شخصية العقوبة أي لا تقع إلا على الشخص الذي ارتكب الجريمة ، ولا تنتقل إلى الورثة إلا إذا كان الحكم قد حاز قوة الشيء المقضي به (٢) ، وبين شيء ضار أو خطر يخرج عن دائرة التعامل أو تعتبر حيازته غير مشروعة سواء بالنسبة للمالك أو بالنسبة للغير الذي لا علاقة له بالجريمة (٣) . فهي تسرى على الممنوع حق ولو برىء أو ثبت حسن نيته ، كما يحكم بها على الورثة والمسئولين بالحقوق المدنية والصغير الذي لا يعاقبه للقانون ، لأن هذا النوع من المصادرة ليس شخصياً ، لا يتوقف على شخص الفاعل ، بل عينياً يقصد به الصالح العام . فالمصادرة في هذه الحالة الأخيرة متعلقة بالنظام العام (٤) .

وتنقضي جرائم الإهمال كذلك بتقديم الدعوى العمومية . فالمادة ١٥ إجراءات جنائية تنص على أن تنقضي الدعوى في . . . مواد الجنح بمضي ثلاث سنين ، ويبدأ في إحتساب المدة من يوم اتمام وقوع الفعل المخالف للقانون (٥) .

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة Saint - Etienne في ٢٨ يونيو ١٩٢٩ بأنه :

-
- (١) نقض جنائي إيطالي ٢٤ مايو ١٩٤٨ بمجموعة القضاء الجنائي ١٩٤٨ القسم الثاني رقم ٧٢٧
(٢) نقض فرنسي ١٣ نوفمبر ١٩٢١ - المجموعة الجنائية رقم ٢٥٥ ، محمود إبراهيم اسماعيل في شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات طبعة ١٩٥٩ ص ٦٨٢ وما بعدها .
(٣) جاور - الجزء الثاني من شرح قانون العقوبات رقم ٦٤٩ ، دوندي دي فابر في مطوله القانون الجنائي التشريعات الجنائية المقارنة طبعة ١٩٤٧ ص ٣٩٣ رقم ٦٨٢ .
(٤) محمود إبراهيم اسماعيل - المرجع السابق ص ٦٨٣ .
(٥) دوندي دي فابر ص ١٠٦ رقم ١٨٤ ، أنظر أيضاً الاستاذان محمد كامل مرسى والسعيد مصطفى السعيد : المرجع السابق ص ٧٧ .

في حالة الحادث الذي أدى الى الوفاة ، يبدأ تقادم جنحة القتل الخطأ من يوم أن تحققت النتيجة الضارة لهذا الخطأ (١) .

وإن أهمية موعد بدء سريان الدعوى العمومية يظهر في حالة تقدير التعويض عن الاضرار عندما تتدهور قيمة العملة المالية (٢) .

. . .

فضلاً عما تقدم ، تنص المادة ٥٥ عقوبات على أنه : « يجوز للمحكمة عند الحكم في جنابة أو جنحة بالغرامة أو الحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود الى مخالفة القانون » .

فيبين من المادة ٥٥ عقوبات أن إيقاف تنفيذ العقوبة جائز في كل الجنح ما دامت العقوبة لا تزيد على سنة .

جاء النص قاصراً على الجنابات والجنح ولم يتعرض للمخالفات ، لذلك يقول الدكتور السعيد مصطفى (٣) إنه لمن التناقض أن يتهم شخص واحد بجنحة ومخالفة فيستطيع القاضي وقف تنفيذ العقوبة عليه في الجنحة ولا يستطيع ذلك بالنسبة للمخالفة .

ونحن نعتقد أن ما ذهب اليه الدكتور السعيد مصطفى لعدم النص في المادة ٥٥ عن حق القاضي في إيقاف تنفيذ العقوبة في المخالفات اذا اقترنت

(١) Gaz. Pal. 1929. II. 462 .

(٢) أنظر Vouin في الموجز في قانون العقوبات الخاص رقم ١٧٢ ، كذلك نقض جنائي فرنسي ١٠ مارس ١٩٣٢ دالوز الاسبوعي ١٩٣٢ ص ١٨٩ .

(٣) العقوبات : المرجع السابق ص ١٢١ .

بجناية لا يدعو الى هذا القلق ، لأن المخالفة المقترنة بجناية أو العكس ، ستؤدى بنا حتما الى تطبيق نظرية التعدد فى الجرائم سواء أكان التعدد مادمى أو معنوى . وبذلك يكون قد حل الاشكال .

وتنص الفقرة الأولى من المادة ٥٦ عقوبات على أن . د . يصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا ، .

فاذا ارتكب الفاعل أية جناية خلال هذه المدة فتتخذ عليه عقوبتان : الأولى التى أوقفت والثانية عن الجريمة التى ارتكبها قبل فوات الثلاث سنوات على الجريمة الأولى كما جاء بنص المادة ٥٦ فقرة أولى .

لكن إستلزمت الفقرة الثانية من المادة ٥٦ عقوبات أن يكون الحكم عن الجريمة الثانية لمدة أكثر من شهر حتى يلغى الإيقاف الصادر فى عقوبة الجريمة الأولى ، فعنى ذلك أن الفاعل إذا استفاد من إيقاف العقوبة الصادرة ضده فى جريمة قتل أو إصابة خطأ ، فإنه يستفيد أيضاً من الإيقاف حتى لو ارتكب جناية حريق باهمال قبل مرور ثلاث سنوات على الحكم فى الجريمة الأولى . والسبب فى ذلك أن جريمة الحريق غير العمدى هى الحبس مدة لا تزيد على شهر أو غرامة لا تزيد على ٢٠ جنيتها .

. . .

يخلص من كل ما تقدم أن الجزاء فى جرائم الإهمال هو أمر ضرورى حفظاً للنظام الاجتماعى . إلا أن الدفاع عن المجتمع هو دفاع أيضاً عن الأهداف الأدبية ، لأن المجتمع الذى يريد مواخظة الفاعل عن جريمته هو أيضاً المجتمع الذى ينظر بعين العطف والشفقة بذوى المعاصات العقابية .

وعلى ذلك يجب أن يكون الجزاء ناجماً وذو أثر فعال ، وليس بطريقة

فزرية أو حاطة للاعتبار وخاصة في هذا النوع من الجرائم . فلو أن الجزاء في جرائم الإهمال يتوقف على النتائج الضارة ، إلا أنه يجب أن يهدف أساساً إلى وقاية المجتمع من أمثال هذا النوع من الجرائم ، فإذا كانت العقوبة تفرض على شخص إلا أن المشرع يهدف بها أيضاً أن تكون وقائية بالنسبة للمجتمع لنوحى في الآخرين البصيرة والحيلة في تصرفاتهم .

وكما سبق أن بينا في المقدمة أن العقوبة في العصور البدائية لم تكن إلا لتقديم الجزاء بالجزاء دون أى تعرض لشخصية المتهم أو لدراسة الحالة التى وقع فيها وبسببها الضرر . ولم تختلف فكرة الجزاء في القرون الوسطى عما كانت عليه في العصور البدائية ، إذ أن الضرر الذى ترتب عنه اعتداء على إحدى الحقوق في المجتمع ، يجب أن يحمل الفاعل وزر مانجم عن أفعاله ، مما أدى إلى عدم التفرقة بين الشخص الذى يتمتع بقواه العقلية والشخص الفاقد الإدراك والتمييز (١) .

وهذا كما يبدو لنا كان أحد الأسباب الجوهرية التى أظهرت نظرية لومبروزو في دراسة طبيعة المجرم والمذاهب المختلفة والتى كان أهمها المذهب العلمى والمذهب الوضعى .

وفي العصر الحديث ، يحق لنا أن نتنادى بوجوب جعل الجزاء في جرائم الإهمال جزاءاً وقائياً وليس تعذيبياً ، مع مراعاة ظروف الفاعل والعوامل التى ساهمت في وقوع الفعل الضار حتى تبسّر لنا أن نحول بينه وبين الأضرار بالمجتمع مرة أخرى . وهذا واضح من عبارات دوندي دي فابر حينما يقول بأنه على القاضى ألا يراعى فقط الظروف التى عاصرت الجريمة ، وإنما عليه أن يدرس ماضى المتهم وشخصيته البدنية والأدبية (٢) . فالفرد لا يسأل إلا عن

(١) أنظر Le Chevalier Brass في الموجز في قانون العقوبات طبعة ١١٤٦

بيروكسل ص ٢٠ .

(٢) La justice pénale d'aujourd'hui, p. 48.

التصرفات التي قام بها وهو متمتع بالحرية والادراك . وإن أهمية دراسة شخصية الفاعل في تقدير الجزاء هي التي دفعتنا إلى دراسة الرابطة التي تربط جرائم الإهمال بغيرها من القواعد العامة في قانون العقوبات .

لقد تعرضنا إلى نظرية الاشتراك وهل من الممكن تطبيقها في جرائم الإهمال ! وأسفر بحثنا عن أن الاشتراك لا يمكن تصوره في جرائم الإهمال إذ أن في جريمة الإهمال ينقسم المساهمون في الجريمة إذا تعددوا إلى فاعلين معنويين وفاعلين ماديين ، وكل فرد يجب أن يؤخذ عن النتائج الضارة التي ترتبت عن أخطائه هو ، وليس عن أخطاء غيره من الذين ساءموا في وقوع الفعل . ولذلك تكلمنا في صفحات موجزة عن أثر الظروف المشددة والظروف المخففة على جرائم الإهمال ، بما ألزمتنا البحث عن حالة أخرى نادرة في التطبيق وهي : الدفاع الشرعي في جرائم الإهمال ، وقلنا بأن إباحة حق الدفاع الشرعي في الجرائم العمدية يجعل من باب أولى إباحة هذا الحق في الجرائم غير العمدية ، لأن الفاعل سواء في الجريمة العمدية أو غير العمدية يريد وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم . فالعلة الحقيقية من الإباحة ترجع إلى أن الفاعل لم يهدف إلا إلى حماية نفسه أو حماية غيره ، فالخطأ يقع أساساً على كاهل البادئ بالاعتداء .

أما إذا ترتب عن الدفاع الشرعي ضرر بالغير ، فأننا لانستطيع القول بأن الفاعل قد ارتكب جريمة إهمال ، إذ في مثل هذه الحالة تذنق الادانة ، لأنه لم يكن إلا في حالة إكراه أدبي ، وكما سبق أن بينا في صفحة ٣٤ أن الإكراه الأدبي يعتبر سبباً من أسباب انعدام المسؤولية .

وإن كان الدفاع الشرعي يؤدي إلى الاعفاء ، إلا أن تجاوز استعمال الحق يؤدي إلى مساءلة الفاعل .

جريمة الإهمال ذات طابع خاص ، ولذلك ننادى باتخاذ تدابير واقية لحماية المجتمع قبل وقوع الجرائم وخاصة للحد من الازدياد المستمر في جرائم الإهمال ، ومثال هذه التدابير الواقية ما لجأت إليه إدارة المرور في تنظيم عملية المرور في الشوارع وكيفية عبور المشاة والمخالفات عن السرعة . الخ . .

وايست العقبة الحقيقية هي تشديد العقوبة وإنما في كيفية تنفيذها ! فهل ينفذ الفاعل لجريمة إهمال عقوبته مع غيره من معتادى الاجرام ؟ فمعنى ذلك أنا نساعد على إنتشار الاجرام وليس الحد منه .

الباب الثالث

التعويض عن الاضرار

في جرائم الاهمال

تنص المادة ١٦٣ مدنى على أن : كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض (١).

فالمجنى عليه أو ورثته لهم الحق فى المطالبة بالتعويض عن الاضرار أمام المحكمة المدنية . فليس فى القانون ما يمنع من أن يكون المضرور من الجريمة أى شخص ولو كان غير المجنى عليه ما دام قد ثبت قيام هذا الضرر وكان ناجماً عن الجريمة مباشرة (٢) فيكتفى فى المدعى بالحق المدنى أن يكون قد أصابه ضرر شخصى ومباشر من الجريمة (٣).

فالضرر الذى يتحمله المجنى عليه من الجريمة يرتب له حقاً خاصاً - له الخيار فى أن يباشره أمام القضاء المدنى أو أمام القضاء الجنائى بطريق التبعية

(١) فى نفس المعنى المادة ١٣٨٢ مدنى فرنسى ومدنى بلجيكى .

(٢) نقض جنائى ١٥ ديسمبر ١٩٥٤ - مجموعة المـسـكـتـب الفنى للاحكام النقض - السنة السادسة رقم ١٠١ . .

(٣) نقض جنائى ٢٥ ديسمبر ١٩٥٦ - مجموعة المـسـكـتـب الفنى للاحكام النقض - السنة السابعة رقم ٣٥٩ وكذلك يعرف الدكتور حسن المرصفاوى المدعى فى الدهوى المدنية بأنه كل من يدعى أن الجريمة قد لحقت به ضرراً شخصياً مباشراً وليس بشرط أن يكون هو المجنى عليه بل قد يكون غيره ولحقته من الجريمة اضرار شخصية كأولاد القتل فى جريمة قتل : أصول الاجراءات الجزائية الجزء الاول طبعة ١٩٦١ ص ٢٢٥ ولذلك لا تقبل الدهوى المدنية أمام المحاكم الجزئية اذا كان رافعها دائن المضرور من الجريمة أو المحال اليه بالحق (المرجع السابق ص ٢٣٤) .

للدعوى الجنائية أو بالطريق المباشر في الأحوال التي يميز القانون فيها ذلك، وهذا الحق الشخصي وإن كان الأصل أنه مقصور على المضرور إلا أنه يجوز أن ينتقل إلى غيره كالورثة بوصفهم خلفاء العام^(١).

ومع ذلك جاءت المادة ٢٥١ اجراءات جنائية تنص على أن : لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يقيم نفسه مدعياً بحقوق مدنية أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها الدعوى . . ولا يقبل منه ذلك أمام المحكمة الاستئنافية . معنى ذلك أن الدعوى المدنية قد ترفع أمام المحكمة المدنية المختصة أصلاً أو أمام المحكمة الجنائية كدعوى فرعية للدعوى العمومية المنظورة أمامها ، وذلك إذا كان رافع دعوى التعويض قد أصيب باضرار مادية أو بدنية أو أدبية^(٢).

إلا أن انقضاء الدعوى العمومية لسبب ما يزيل حق المضرور في المطالبة بدعوى فرعية أمام القضاء الجنائي ، وعلى ذلك فإن القضاء الجنائي الذي ينظر الدعويين : العمومية والمدنية غير مختص بالمسئولية المدنية عن الاضرار إلا في حدود الدعوى العمومية المنظورة أمامه ، ويتوقف الحكم بالتعويض أو بعدمه على إدانة المتهم أو براءته^(٣).

المدعى بالحق المدني له حرية الاختيار بين الاتجاه إلى المحكمة المدنية المختصة أصلاً بنظر الدعوى المدنية طبقاً لقواعد القانون المدني أو إلى المحكمة

(١) نقض جنائي ٢ فبراير ١٩٦٠ - مجموعة المـكتب الفنى لاحكام النقض - الحنة ١١ ص ١٤٢ رقم ٢٩ .

(٢) Garraud, traité théorique et pratique d'istr. crim. et proc. Pen. t. 1 n. 901

(٣) نقض جنائي فرنسي أول مارس ١٩٤٥ دالوز ١٩٤٥ ص ٣٠٢ ، وانظر ايضاً في تفصيل ذلك اختصاص القضاء الجنائي بالفصل في الدعوى المدنية للدكتور ادوار غالى الدهبي طبعة ١٩٦٤ ص ١١ وما بعدها .

الجنائية بدعوى فرعية تابعة للدعوى العمومية المنظورة أمامها طبقا للمادة ٢٢٠ اجراءات جنائية والتي تنص على أنه يجوز رفع الدعوى المدنية معها بلغت قيمتها بتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة أمام المحاكم الجنائية لنظرها مع الدعوى الجنائية .

وخشية التناقض بين الأحكام التي تصدرها المحاكم المدنية والمحاكم الجنائية عن الخطأ الواحد نصت المادة ٢٦٥ اجراءات على أنه : « إذا رفعت الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية ، يجب وقف الفصل فيها حتى يحكم نهائيا في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها ، أو في أثناء السير فيها .
على أنه إذا أوقف الفصل في الدعوى الجنائية لجنون المتهم مثلا ، تفصل المحكمة في الدعوى المدنية (١) .

هذا ويشترط في المدعى المدني أن يكون متمتعا باهلية التقاضي : فإذا لم تكن له هذه الاهلية لعاهة في العقل أو لصغر سنه أو لحرمانه منها كما اذا كان مسجوننا جاز لمن يمثله قانونا أن يستعمل هذا الحق (٢) . ومع ذلك اذا تعارضت مصلحة المجنى عليه مع مصلحة من يمثله أو لم يكن له من يمثله ، فعلى النيابة العامة أن تقوم مقامه عملا بأحكام المادة الساسة من قانون الاجراءات الجنائية .

. . .

(١) تقابل المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسي .

(٢) في نفس المعنى الدكتور حسن المرصفاوى - المرجع السابق ص ٢٢٠ بند ١١٠
فإذا طلب المدعى بالتعويض بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر المجنى عليه فليس للمحكمة أن تقضى في الدعوى على اعتبار أنها مقامه من والد المجنى عليه عن نفسه لا بصفته ؛ والا اعتبرت أنها غيرت أساس الدعوى وقضت من تلقاء نفسها بما لم يطلب منها مخالفه بذلك القانون : نقض جنائي
١١ - ٤ - ١٩٦٠ مجموعة المكتب الفني لاحكام النقض - السنة ١٩ ص ٢٤٦ رقم ٦٩ .

التعويض عن الاضرار مسألة موضوعية متروكة لتقدير القاضى الذى يفصل فى الدعوى ، والذى لا يتأثر بالعقوبة التى صدرت ضد الفاعل أو درجة جسامه الخطأ الذى وقع منه . انه يقضى باصلاح الاضرار التى أحلت بالمضروب ، وبمعنى آخر التعويض عما ترتب عن الفعل من خسائر وما فات المضروب من كسب . فالقاضى لا بد وأن يقدر التعويض حسب شخصية المجنى عليه وأثر الاضرار بالنسبة له (١) .

ومع ذلك إذا وقع خطأ من المجنى عليه ، فإن مسؤولية الفاعل عن تعويض الاضرار لا تكون إلا على قدر الخطأ الذى وقع منه (٢) وفى هذه الحالة سيتم جزأ التعويض الحقيقى عن الضرر إلى جزء يتحمله المضروب بقدر الخطأ الذى وقع منه وجزء آخر يقضى به القاضى ضد المدعى عليه فى الدعوى المدنية عن القدر الآخر من الخطأ الذى ساهم به فى وقوع الفعل الضار والمخالف للقانون .

وفى هذا المعنى قضت محكمة الاستئناف المختططة فى ٩ مارس ١٩٣٨ بأن والد الطفلة الصغيرة التى ماتت على أثر اصطدام سيارة بها ، قد ارتكب خطأ بأن تركها تسير بمفردها فى طريق مزدحم بالسيارات ، وخطئه هذا يؤثر فى تقدير القاضى للتعويض عن الاضرار التى لحقت به من جراء خطأ السائق (٣)

(١) دائرة المرائض الفرنسية ٢٦ أبريل ١٩٢٠ Gaz. Pal. ١٩٢٠ القسم الاول ص ٥٦٩ ، نقض فرنسى ٢٥ فبراير ١٩٢٨ سبرى ١٩٢٨ القسم الاول ص وتعليق رو ، دائرة المرائض الفرنسية ٢١ اكتوبر ١٩٤٢ Gaz. Pal. ١٩٤٢ القسم الاول ص ١٦ .

(٢) أما اذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبى لا يد له فيه كعادث مفاجيء أو قوة قاهرة أو خطأ من المضروب أو خطأ من الغير كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر المادة ١٦٥ مدنى .

(٣) مجلة التشريع والقضاء السنة ٥١ ص ٢٦٢ .

كما قضت محكمة النقض المصرية في ٢ نوفمبر ١٩٤٢ بأن الخطأ الذي يقع من المضرور وإن كان يراعى عند تقدير التعويض الذى يطالب به ، فإنه لا يصح أن يكون سببا لرفع المسئولية عن الغير الذى اشترك معه فى حصول الضرر .

فيجب أن يحكم المدعى عليه بالتعويض مع مراعاة درجة خطئه من الجسامة (١) .

وللقاضى الحرية فى الحكم بالتعويض المثلل إذا كان هذا ممكنا وخاصة فى حالة الضرر المادى ، أما فى حالة الضرر البدنى أو الأدبى ، فالقاضى لا يستطيع أن يحكم الا بتعويض يقدر بالمال . معنى ذلك أنه فى حالة الضرر المادى prejudice materiel يكون للقاضى الحرية إما فى تقدير هذا الضرر المادى بالمال ، وإما أن يطالب الفاعل بتقديم شيء مثلى بدل الشيء الذى أتلفه أو احرقه باهماله .

وهذا بعكس الاضرار التى تقع على جسم الانسان وعواطفه ، فهذه الاضرار لا تقدر الا بالمال على الرغم من أن المال فى مثل هذه الحالات لا يقلل شيئا من وطأة الضرر . فالتعويض بالمال لا يزيل ما نجم من ضرر بدنى أو أدبى وكل ما هنالك أن العرف جرى على ذلك ، حتى يتدبر كل من أصيب بضرر فى تدبير حياته المستقبلية .

وإذا كان المسئول مدنيا أجنبيا عن البلاد وليس معه عملة وطنية ، فقد

(١) مجموعة القواعد القانونية - الجزء السادس من ١ رقم ١ ، المجموعة الرسمية -
السنة ٤٣ من ١٧٣ رقم ٩٤ .

استقر القضاء الفرنسي على أنه من الجائز أن يدفع المسئول مدنيا التعويض بأية عملة أجنبية بشرط أن يتبادل المبلغ الذى يدفعه مع قيمة المبلغ المحكوم به (١).

الفصل الأول

تقدير التعويض عن الاضرار أمام المحاكم الجنائية

حق يعوض القاضى الجنائى المضرور عن الاضرار التى لحقت به ، فإنه لا يهتم بالظروف المشددة أو المخففة ، لكن من واجبه أن يراعى العجز عن قدرة العمل أو العجز الذى ترتب عنه نقص فى المرتب المعتاد الذى كان المضرور يتقاضاه .

والواقع أن تقدير التعويض فى حالة وفاة المجنى عليه يسر بكثير من تقديره إذا ظل المجنى عليه على قيد الحياة كما إذا أصيب بعاهة مستديمة . وكذلك فى حالة الاضرار المادية فإنه من اليسير على القاضى أن يقضى بشىء مماثل أو بمبلغ من المال ؛ أما فى حالة الاضرار التى تقع على الجسم أو على العواطف ، فإن التقدير بالمال هو احدى الوسائل التى لجأت إليها التشريعات للتقليل من أثر الاضرار .

وإن عدم استطاعة تقدير الاضرار بالمال ، تظهر واضحة عند وقوع ضرر أدبى فهل بعض الجنيمات ستخفف لوعة فراق الابن لآبيه ، أو آلام فتاة فى العشرين إذا قطع ساقها ؟

(١) بازيس ١٦ يونيو ١٩٢٣ Gaz. Pal. ١٩٢٣ القسم الثانى ٦٧٢ ، Aix ٢٦ مايو ١٩٤٦ J.C.P. ١٩٤٦ القسم الثانى رقم ٢٢٤٥ .

وكقاعدة عامة ، ليست الاضرار جميعها من نوع واحد ، كما أنها ليست ثابتة على حالة واحدة *le préjudice n'est pas immuable* ، فقد تؤدي الاصابة الخطأ التي لحقت بالمجنى عليه إلى الوفاة ، وقد يشفى المجنى عليه من اصابة مميتة . لذلك فإن المطالبة أمام القضاء بتعديل قيمة التعويض من الأمور الممكنة . لكن ليس على القاضى أن يستنتج من نفسه النتائج البعيدة وقت فصله فى الدعوى حتى لا يخرج عن مبدأ تكافؤ الاضرار بالتعويض ، وإنما إذا ازدادت وطئة الاضرار ، فإن للمجنى عليه أو ورثته الحق فى المطالبة بمبلغ اضافى على التعويض الذى قضى به .

وليس معنى ذلك أن عوامل اخرى بعيدة عن فكرة التعويض عن الضرر تكون سببا فى المطالبة بتعويض اضافى كغلاء المعيشة مثلا (١) ، لأن التقلبات الاقتصادية تعتبر من الظروف الطارئة التى يجب على كل فرد من الأفراد أن يتدبر لها ، كما أن حدودها عامة يشمل جميع أفراد المجتمع دون استثناء سواء من وقع عليه الضرر أو من لم يقع عليه .

وعلى ذلك إذا تصالح المسئول مدنيا مع أم المجنى عليه على مرتب لها مدى الحياة كتعويض عن الاضرار التى لحقتها ، فليس من حق الأم بعد ذلك أن تطالب برفع قيمة المرتب نتيجة لارتفاع أسعار المعيشة (٢) .



هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى فإن الاصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها الى المحكمة الجنائية

(١) محكمة Mulhouse الفرنسية ٥ يناير ١٩٢٨ دالوز ١٩٢٨ القسم الثانى من ٧٧ وتعليق العميد Voirin ، كذلك هنرى لالو : المسئولية رقم ٢٣٦ .

(٢) أنظر تعليقي العميد Voirin تحت حكم ميلوز السابق الذكر .

مق كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر المدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية . فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل ناشئاً عن فعل آخر ولو كان متصلاً بها سقطت تلك الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية (١) .

سلطة المحكمة الجنائية في إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية :

كثيراً ما تقضى المحكمة الجنائية في الدعوى العمومية وتأمراً بإحالة الدعوى المدنية المرفوعة أمامها . إلى المحكمة المدنية المختصة خشية تعطيل الفصل في الدعوى العمومية . والمحكمة المختصة في هذه الحالة هي محكمة المواد الجزئية مهما كان مبلغ التعويض المطالب به (الفقرة الأخيرة من المادة ٤٦ مرافعات) .

ومع ذلك قد تقضى المحكمة الجنائية في الدعوى العمومية ، وكذلك في الدعوى المدنية المرفوعة أمامها ، فإذا ما استوفى هذا الحكم أمام محكمة الجناح المستأنفة ، فلهذه المحكمة أيضاً الحق في الفصل في الدعوى العمومية وإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة ؛ والمحكمة المدنية المختصة في هذه الحالة هي المحكمة الابتدائية بدائرة استئنافية ، وهذا لأن المحكمة الابتدائية بدائرة استئنافية هي التي تتعادل في الدرجة مع محكمة الجناح المستأنفة .

وفي هذا المعنى نقول محكمة النقض المصرية في ٢٢/١٢/١٩٥٥ بأن كل ما تفيد هذه الإحالة أن تستبقى الخصومة بحالتها أمام المحكمة المحال إليها تفادياً من تجديدها بإجراءات مبتدئة (٢) . فالمحكمة الجنائية اذا ما أحالت الدعوى المدنية المطروحة أمامها إلى المحكمة المدنية المختصة ، إنما تحيلها بحالتها

(١) نقض جنائي مصري ١٠ يونيو ١٩٥٨ مجموعة المكتب الفني لأحكام النقض - السنة التاسعة من ٦٤٤ رقم ١٦٤ ، ٥ مارس ١٩٦٣ - المرجع السابق - السنة ١١ من ٩٦ رقم ٣٦

(٢) مجموعة القواعد القانونية ٢٥ - سنة من ١١٥٩ رقم ٦٠٢ .

التي كانت عليها أمامها ، وهذا لأن التعويض المدني قد يستلزم إجراء تحقيق خاص لا يتسع له وقتها^(١). وذلك يبين من المادة ٣٠٩ لإجراءات جنائية والتي تأمر بأن : دكل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم ، وذلك مالم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبغي عليه أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف^(٢).



هذا ويراعى أن الأصل في دعوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، أى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة . فاذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ، ومتى تقرر أن هذه الإجازة مبناهما الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون ، ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية^(٣).

(١) في نفس المعنى نقض مصرى ١٦ أكتوبر ١٩٦١ مجموعة المكتب الفني الأحكام النقض السنة ١٢ ص ٢٩٧ رقم ١٥٥ .

(٢) تراجع تطبيقاً لأحكام هذه المادة ما قضت به محكمة النقض المصرية بدائرتها الجنائية في ١٩ ديسمبر ١٩٦٠ مجموعة المكتب الفني السنة ١١ ص ٩١٨ رقم ١٧٩ .

(٣) نقض جنائى مصرى ٢١ فبراير ١٩٦١ مجموعة المكتب الفني السنة ١٢ ص

ولما كان المسئول بالحقوق المدنية قد يضار من الحكم الجنائي الصادر بإدانة تابعه ، فقد أجاز له المشرع الحق في التدخل من تلقاء نفسه في الدعوى الجنائية في أية حالة كانت عليها (الفقرة الأولى — من المادة ٢٥٤ إجراءات جنائية) ، فللمسئول بالحقوق المدنية وفقاً لما جاء بنص المادة ٢٥٤ إجراءات جنائية الحق في التدخل في الدعوى الجنائية للدفاع عن المتهم وعن مسئولية المدنية المحتملة التي قد يتعرض لها نتيجة للحكم في الدعوى الجنائية (١) ، فمن المقرر وفقاً للمادة ١٧٤ فقرة أولى من تقانون المدني أن يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ، فهذه المسئولية تبني على خطأ مفترض في جانب المتبوع ؛ لا يقبل إثبات العكس ؛ مرجعه سوء اختياره التابعه وتقصيره في رقابته (٢) .

هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإن إنقضاء الدعوى العمومية بوفاء المتهم لا يؤدي إلى انقضاء الدعوى المدنية (المادة ٢٥٩ إجراءات جنائية) فتظل الدعوى المدنية قائمة ضد المسئول بالحقوق المدنية (٣) ، إلا أنه يجوز للمحكمة الجنائية التي تقضى بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاء المتهم (المادة ١٤ إجراءات جنائية) أن تحيل الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

ولكن إذا كانت الدعوى المدنية التي رفعت أمام المحكمة الجنائية ضد المتهم قد قضى بانقضاء سير الخصومة فيها لوفاته ؛ فإنه لا يجوز للمحكمة الجنائية

(١) الدكتور حسن المرصفاوي - المرجع السابق ص ٢٤١ بند ١١٤ ، الأستاذ محمد داود في تعليقه على حكم الدائرة الجنائية بمحكمة النقض الصادر بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٥٥ منشور بمجلة إدارة قضايا الحكومة لسنة الثانية العدد الثالث ص ٩٤٢ ، نقض جنائي مصري ٦ مارس ١٩٥٦ مجموعة المسكتب الفني السنة السابعة ص ٢٨٨ رقم ٨٨ .

(٢) نقض جنائي مصري ٢٠ نوفمبر ١٩٦٢ مجموعة المسكتب الفني - السنة ١٣ ص ٧٠٣ رقم ١٨٥ .

(٣) الدكتور ادوار غالي في كتابه « اختصاص القضاء الجنائي بالفصل في الدعوى المدنية » - طبعة ١٩٦٤ ص ٣٣ ، نقض جنائي فرنسي ٢٢ ديسمبر ١٩٥٨ دالوز ١٩٥٩ القسم الأول ص ٣٧ .

الاستمرار في نظر الدعوى المدنية التي انقطع سير الخصومة فيها بسبب الوفاة إلا بعد تعجيلها ضد المسئول بالحق المدني أو الورثة في حدود ما آل اليهم من تركه (١) ، وهذا لأنهم لا يعتبرون متضامنين فيما قد يقضى به من تعويض؛ إذ أن التضامن لا يفترض ، ولا يكون إلا بناء على اتفاق أو نص في القانون (المادة ٢٧٩ مدني) (٢) .

يبين من ذلك أن للدعى بالحق المدني السير في الدعوى المدنية أمام القضاء الجنائي حتى بعد إنقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم (٣) ، وتخضع الدعوى المدنية في هذه الحالة للإجراءات الجنائية عملاً بنص المادة ٢٦٦ لإجراءات جنائية ، ولا تخضع لأحكام قانون المرافعات (٤) . ومع ذلك يجوز للمحكمة الجنائية ألا تفصل في الدعوى المدنية وتحيلها إلى المحكمة المدنية المختصة (٥) .

وعلى العكس من ذلك ، لا تؤثر وفاة المدعى بالحق المدني على سير

(١) نقض فرنسي ١٨ فبراير ١٩١٥ دالوز ١٩١٩ القسم الأول ص ٧١ ، ١٨ فبراير ١٩٢٢ جازيت المحاكم بتاريخ ٢١ مايو ١٩٢٢ .

(٢) مازو في المسئولية المدنية طبعة ١٩٢٢ - الجزء الأول رقم ١٩٩٦ .

Chacun des heritiers ne sera tenu' à reparation que dans la proportion de sa part hereditaire. Il n'existe entre eux aucune solidarité.

(٣) محكمة الفشن الجزئية ٣٠ نوفمبر ١٩٦١ - المحاماة - السنة ٤٢ ص ٢٢٣ ، الدكتور محمود مصطفى في شرح قانون الاجراءات الجنائية الطبعة السابعة ص ١٥٠ و ٥٦١ .

(٤) نقض جنائي مصري ١٦ أبريل ١٩٥٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة السابعة ص ٥٦١ رقم ٦٢ .

(٥) أنظر في تفصيل ذلك جارو في مطولة الاجراءات الجنائية - الجزء الأول ص ٤٢١ وفي حالات العفو الشامل : نقض ٢١ أكتوبر ١٩٢٢ - دالوز الاسبوعي ١٩٢٢ ص ٥٤٢ ٧ مايو ١٩٢٠ دالوز ١٩٢١ القسم الأول ص ٦ ، كذلك يكون الحال إذا ما صدر قانون جديد يلغى الجريمة : نقض فرنسي ٢٠ أبريل ١٩٢٣ سيري ١٩٢٦ القسم الأول ص ٤٧ .

الدعوى العمومية ، إلا إذا ترتب على الوفاة تغيير في وصف النهمـة (١) ، ويكون من حق الورثة تعجيل الدعوى المدنية التى أقامها مورثهم قبل وفاته عن الاضرار التى لحقت به ، ويجب على المحكمة أن تتأكد من أن الورثة قد أخطروا بالدعوى المدنية التى أقامها مورثهم قبل وفاته (٢) . ومع ذلك فإن هذا لا يحرم الورثة من استعمال حقوقهم فى إقامة دعوى مدنية أخرى عن الاضرار الشخصية التى لحقت بهم بسبب وفاة مورثهم كما إذا كانت الوفاة سببت لهم أضراراً مادية أو أدبية .



حق الادعاء المدنى :

ان كانت الدعوى المدنية فى جرائم الاهمال حق لكل من أصابة ضرر من الفعل غير المشروع ، له أن يرفعها ضد المتهم أو ضد المتهم والمتبوع متضامين إذا كانت الجريمة وقعت اثناء تأدية الوظيفة أو بسببها (المادة ١٧٤ مدنى) إلا أن النيابة العامة لا تملك حق الادعاء مدنيا : فإن كانت النيابة العامة تملك سلطة الاتهام دفاعا عن كيان المجتمع إلا أنها لا تملك الحق فى المطالبة بالتعويض عن الجرائم التى تقع فى المجتمع إلا فى حالات واردة فى بعض القوانين على سبيل الحصر والتى ليس من بينها جرائم الاهمال (٣) .

(١) نقض فرنسى ٩ مارس ١٩١٧ المجموعة الجنائية رقم ١١٩ ، محكمة العین ١١ نوفمبر ٩٣٣ دالوز الاسبوعى ٩٣٣ ص ٣٥٩ .

(٢) نقض فرنسى ١٩ نوفمبر ١٩٣١ - سيري ١٩٣٣ القسم الأول ص ١١٧ .
مازو - المرجع السابق - الجزء لاول رقم ١٩٠٥ .

(٣) يحق للنيابة العامة مطالبة المتهم بالتعويض المدنى إذا ما كانت الجريمة قد وقعت على أموال الدولة أو أدت إلى أضرار بكيانها الاقتصادى أو السياسى كما هو الحال فى جرائم التهريب الجركى مثلا . يراجع أيضا جاك لى جريل فى كتابه مباشرة الدعوى المدنية وتدخل الغير أمام القضاء الجنائى - طبعة ١٩٢٣ ص ٢٢ وما بعدها .

ولكن اللأب الذى لحقه ضرر بوفاة ابنه أن يطالب بالتعويض المدنى ،
والزوج إذا ماترتب على الحادث وفاة زوجته (١) ، وكذلك الورثة إذا مات
مورثهم قبل الفصل فى الدعوى المدنية التى رفعها قبل وفاته تأسيساً على أن
مثل هذه الدعوى تدخل فى الذمة المالية لمورثهم (٢) ، وهذا على عكس ما اذا
كان المورث قد توفى عقب الحادث مباشرة ، فالورثة فى مثل هذه الحالة
الآخيرة يكون لهم الحق فى رفع الدعوى المدنية بصفتهم الشخصية عما لحقهم
من أضرار مادية وأديية .

ولنا أن تتسائل عما اذا كان يحق لدائى المجنى عليه رفع الدعوى المدنية
مطالبين بالتعويض عن الأضرار التى لحقت بمدينهم ؟ سبق أن ذكرنا بأن
الضرر قد يكون أدبيا أو ماديا أو بدنيا . فالضرر الادبى هو الاعتداء على
شعور الفرد واحاسيسه ، فهو يرتبط بشخص المضرور ولا يجوز لدائى رفع
الدعوى المدنية التى تراخى عن رفعها . أما بالنسبة للأضرار البدنية
والمادية ، فقد أجمع الفقه القديم على أحقية الدائى فى رفع الدعوى المباشرة
للمطالبة بقيمة التعويض عن الأضرار التى لحقت بمدينهم اذا ما تراخى عن
المطالبة بها ؛ كما يحق لهم أيضا توقيع الجزاء على مبلغ التعويض المحكوم
به (٣) . إلا أن قضاء محكمة النقض الفرنسية قد استقر بعد ذلك على عدم أحقية
دائى المضرور فى المطالبة بالتعويض عن الأضرار التى لحقت بمدينهم (٤)

(١) جازو الجزء الأول رقم ١١٧ .

(٢) فوستان هيل — الجزء الأول رقم ٥٥٩ ، جازو - الجزء الأول رقم ١٢٢ ،

(٣) أوبرى ورو الجزء الثانى ص ٣٢٧ ، بودرى لاكتينرى الجزء الرابع ص ٢٨٨٥
محكمة ليون ١٢ يوليو ١٩٢٦ مبرى ١٢٢ وملتشور أيضا بمجازيت المحاكم ١٥ مايو ١٩٣٣
جازيت المحاكم ١٥ مايو ١٩٣٣ .

(٤) نقض فرنسى ٢١ نوفمبر ١٩٣١ جازيت المحاكم ١٩٣٢ القسم الاول ص ٣١ ،
٤ مايو ١٩٣٣ جازيت المحاكم ١٥ مايو ١٩٣٣ .

تأسيساً على أن الرابطة بين الدائن والمدين المضرور تحكمها قواعد المسؤولية التعاقدية ، أما الرابطة التي تربط المدين المضرور بالمتهم ترجع إلى قواعد المسؤولية الجنائية ، الأمر الذي يترتب عليه إنعدام صفة الدائن في إقامة الدعوى المدنية .

هذا ويحق للمستول بالحقوق المدنية الذي تقصى المحكمة الجنائية أو المدنية الزامه بدفع التعويض لمن أصابه الضرر ، أن يرجع على من أحدث الضرر من تابعيه بما دفعه للمضرور من تعويض طبقاً لأحكام المادة ١٧٥ مدني والتي تنص على أن للمستول عن عمل الغير حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر (٢) .

المبحث الأول

التمويض في حالة العجز البدني : Incapacité physique

العجز البدني هو الحد من نشاط الفرد سواء في الحاضر أو في المستقبل ، ويترتب على هذا العجز البدني إما عاهة مستديمة أو عاهة مؤقتة .

ومع ذلك لم يبين قانون العقوبات نسبة العجز التي يجب أن يعتد بها في تقدير الضرر ، كما لم يقرر للعاهة المستديمة أو العاهة المؤقتة . وقد أقرت محكمة النقض المصرية في ١٦ أكتوبر ١٩٤٤ بأن القانون لم يحدد نسبة مئوية معينة للنقص الواجب توافره لتكوين العاهة ، بل جاء نص المادة ٢٤٠ عقوبات عاماً مطلقاً .. بهذه العبارة ، أو أي عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، فيكفي إذن لتوافر العاهة أن يثبت أن منفعة أحد الأعضاء قد فقدت بصفة مستديمة

(٢) المادة ٥٨ من القانون ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة

تنص على : ألا يسأل العامل مدنياً إلا عن الخطأ الشخصي .

ولو فقد جزءاً منها يمكن مقدار هذا الفقد^(١) ، أما إذا كانت العاهة مؤقتة أى لمدة قد تطول أو تقصر حسب الظروف ، فإن العجز الذى نجم عن هذه العاهة يكون بالتالى مؤقتاً ، وعلى القاضى أن يقدر قيمة التعويض حسب الكسب الذى فات المجنى عليه والخسارة التى لحقت به أثناء عجزه بسبب العاهة التى أحلت به . لذلك نلاحظ أن المادة ٤٨٣ عقوبات فرنسى والتي لا مقابل لها فى قانون العقوبات المصرى تنص على أن كل من تسبب بغير عمد فى حدوث جروح أو ضربات أو أمراض نتج عنها عجز شخص عن العمل لمدة لا تزيد على ستة أيام . . . الخ .

فهذا التحديد لمدة العجز عن العمل غير منصوص عليه فى القانون المصرى ؛ وقد أحسن المشرع الفرنسى فى اعتبار العجز عن العمل لمدة تزيد عن ستة أيام ظرفاً معدداً (أى جنحة طبقاً للمادة ٣٢٠ عقوبات وليس مخالفة طبقاً للمادة ٤٨٣) . إن العجز البدنى يصحبه فى معظم الحالات سوء الحالة النفسية لدى المجنى عليه أو الحسرة وألم لدى أهله وأقاربه .

ويرى العميد Ripert أن الآلام التى يعانى منها المجنى عليه مع بقائه على قيد الحياة تجب آلام أقاربه *La propre souffrance de la victime absorbe la souffrance de ses proches* . إذن يجب أن يدفع ثمن الألم *le prix de la douleur* إلى المجنى عليه دون غيره^(٢) .

وتطبيقاً لذلك رفضت دائرة العرائض الفرنسية فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٢ دعوى التعويض التى قدمت من والد الطفل الذى أصيب فى إحدى الحوادث

(١) المجموعة الرسمية السنة ٤٥ رقم ٥١ ، مجموعة القواعد القانونية السنة السادسة ص ١٨٠ رقم ٣٧٧ .

(٢) دالوز الانتقادى ١٩٤٨ مقال بعنوان « ثمن الألم » ص ٤

بمروح خطيرة (١). معنى ذلك أن من حق الأقارب المطالبة بالتعويض في حالة الوفاة فقط، أما إذا كان المجنى عليه لا يزال على قيد الحياة فهو الآحق بالتعويض، لأنه هو الذى يتحمل الضرر أصلاً وضرره يجب ضرر الآخرين.

وعلى القاضى أن يعرض المجنى عليه تعويضاً عادلاً عما أصابه من أضرار، غير متأثر بالتعويضات الأخرى التى يحصل عليها المجنى عليه من مصادر أخرى، حتى لو كانت هذه التعويضات الأخيرة نتيجة للمعجر الذى لحق به (٢).

فاذا كان المجنى عليه مؤمن على حياته ضد الحوادث، فإنه يتقاضى التعويض عما لحقه من أضرار من شركة التأمين بناء على عقد التأمين، ومن المسئول مدنياً عن الأضرار التى نجمت عن خطئه. وعلى ذلك فالمجنى عليه له الحق فى الحصول على التعويضين. ولنا أن نتساءل عن الفترة التى يجب أن تقدر فيها قيمة الضرر هل يوم وقوع الضرر أم يوم رفع الدعوى أم يوم النطق بالحكم؟ ذهب القضاء الفرنسى فترة من الزمن فى تقدير قيمة الضرر يوم وقوعه (٣)، ولكن استقر القضاء الفرنسى بعد ذلك على تقدير قيمة الضرر يوم

(١) دالوز ١٩٤٨ ص ٩٩ وتعليق Givord.

(٢) نقض فرنسى ٤٧ مارس ١٩٢٨ دالوز الأسبوعى ١٩٢٨ ص ٢٧٢. وكذلك هنرى وليون مازو: فى المرجع السابق عن المسئولية الجزء الأول رقم ٢٥٥ وما بعده. نقض جنائى ٧ نوفمبر ١٩٦١. مجموعة المكتب الفنى لأحكام للنقض - السنة ١٢ ص ٨٩٩ رقم ١٨٠.

(٣) نقض فرنسى ٢٧ يونيو ١٩٢٨ سبرى ١٩٢٩ القسم الأول ص ٤٣٩. Caz. Pal. القسم الثانى ص ٥٢٠.

النطق بالحكم (١) وجاء هذا الاستقرار عاما في القضاء المدني والجناي والاداري (٢) .

يوم النطق بالحكم يتعرف القاضى على حالة المجنى عليه ، فاما أن تكون قد ساءت وإما أن تكون قد تحسنت . وعلى ذلك يستطيع أن يقدر قيمة التعويض التى تناسب مع حالة المجنى عليه وما لحق به من خسائر . وليس معنى ذلك أن سوء حالة المجنى عليه بعد النطق بالحكم لا تفتح له أو لورثته (إن كان قد مات بعد النطق بالحكم) المطالبة بالتعويض عن الاضرار التى استجدت كمضاعفات لما أصاب المجنى عليه من أضرار ، لأن المطالبة بالتعويض عن تفاقم الاضرار بعد النطق بالحكم لا يتعارض مع مبدأ حجية الشيء المحكوم فيه ، إذ أن الاضرار التى تضمنها الحكم الأول ليست الاضرار التى تتضمنها الدعوى الثانية .

وكثيراً ما يدخل المضرور فى الدعوى الجنائية أمام المحكمة الجنائية مطالباً بالتعويض المؤقت ، حتى إذا ما صدر الحكم الجنائي بادانة المتهم أقام دعواه أمام المحكمة المدنية مطالباً بتكملة التعويض عما أصابه من أضرار . فإذا كان المدعى بالحق المدني أمام محكمة الجنح قد طلب القضاء له بمبلغ بصفة تعويض مؤقت من الضرر الذى أصابه مع حفظ حقه فى المطالبة بالتعويض الكامل وقضى له بالتعويض على هذا الاساس فإن ذلك لا يحول بينه وبين المطالبة بتكملة التعويض أمام المحكمة المدنية لانه لا يكون قد استنفذ كل ماله من حق أمام محكمة الجنح، ذلك أن موضوع الدعوى أمام المحكمة المدنية ليس هو ذات الموضوع الاول بل هو تكملة له (٣) .

(١) نقض مدنى فرنسى ٢٤ مارس ١٩٤٢ القسم الاول من ١٣٥ ، دالوز ١٩٤٢ كذلك Rev. Trim. Civ. ١٩٤٢ من ٢٨١ ، نقض مدنى ١٢ يناير ١٩٤٨ دالوز ١٩٤٨ من ١٥٤ gaz. pal. ١٩٤٨ القسم الاول من ١٢٢ .

(٢) نقض جنائى ٦ يونيو ١٩٤٦ دالوز ١٩٤٧ من ٢٣٤ ، مجلس الدولة الفرنسى ٢١ مارس ١٩٤٧ دالوز ١٩٤٧ من ٢٢٥ .

(٣) نقض مدنى مصرى ١٧ نوفمبر ١٩٥٥ - المجموعة الرسمية - السنة ٥٦ العددان الاول والثانى رقم ٢٤ ومنشور أيضا بمجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض السنة ٦ من ١٤٩٥ رقم ٢٠٣

يبين من ذلك أن للمضروور الحق في تعديل طلباته بالتعويض أمام المحكمة الجنائية ما دامت الدعوى الجنائية لم يفصل فيها بعد . أما إذا قضت المحكمة الجنائية في الدعوى الجنائية والدعوى المدنية المرفوعة أمامها بحكم نهائي ، فإنه لا يجوز للمضروور إقامة دعوى تكملة التعويض أمام المحكمة الجنائية ، وإنما من حقه إقامتها أمام المحكمة المدنية كما سبق أن ذكرنا (١)

وفي هذا المعنى قضت محكمة النقض الفرنسية في ٢٧ نوفمبر ١٩٦٢ بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل في دعوى التعويض التي أقامها ورثة المجرى عليه بعد صدور حكم نهائي من المحكمة الجنائية في الدعوى العمومية التي رفعت أمامها (٢) وكذلك الحال بالنسبة لدعوى تكملة التعويض (٣) . وعلى العكس من ذلك ، إذا تحسنت حالة المريض بعد النطق بالحكم فإن المسئول عن الأضرار لا يستطيع الالتجاء إلى القضاء للمطالبة باسترداد جزء من المبالغ الذي حكم به كتعويض للمجرى عليه ، إذ في الحالة الأخيرة تتعارض الدعوى الجديدة مع مبدأ حجية الشيء المحكوم فيه لأن التعويض الذي حكم به في الدعوى الأولى كان مقابلاً للأضرار التي قدرها القاضي وقت نطقه بالحكم (٤) .

ولا يتأثر تقدير الضرر بدرجة ثروة المسئول عنه ولا بدرجة الخطأ الذي وقع منه . وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض المصرية بأن التعويض

(١) نقض جنائي مصري ٢٤ أبريل ١٩٥٦ مجموعة المسكتب الفني لأحكام النقض - السنة السابعة ص ٦٤٦ رقم ١٨٠ .

(٢) دالوز ١٩٦٣ ص ٢٢٧ .

(٣) نقض مدني فرنسي ١٥ مارس ١٩٦١ دالوز ١٩٦١ : ١٧١ ، نقض جنائي فرنسي ١٠ ديسمبر ١٩٥٨ دالوز ١٩٥٩ ص ١٧٠ وتطبيق Meurisse .

(٤) مازو Rev. Trim. Civ. ١٩٤٧ ص ١٩٢ .

هو مقابل الضرر الذى يلحق المضرور من الفعل الضار ولا يصح أن يتأثر بدرجة خطأ المسئول عنه .

وإن إدخال المحكمة . . . بسار المسئول عن الاضرار فى العناصر التى راعتها عند تقدير التعويض عيباً يستوجب نقض الحكم إذ تقدير التعويض ولو أنه من سلطة محكمة الموضوع تقضى فيه بما تراه مناسبا وفقاً لما يتبينه من مختلف ظروف الدعوى بحيث إذا ما إستقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه ، إلا أنه إذا ما أقحمت المحكمة فى هذه الظروف مالا شأن له بالتعويض بمقتضى القانون وأدخلته فى الحساب عند تقديره ، فإن قضاءها يكون فى هذه الحالة مخالفاً للقانون ، ويكون لمحكمة النقض أن تعمل على تصحيحه فتستبعد من التعويض المقضى به ما ترى أن محكمة الموضوع قد أدخلته فى تقديره على ذلك الأساس الخاطئ (١)

الفرع الاول

تعدد الدعاوى فى المسئولية عن الاضرار (٢)

يقصد بتعدد الدعاوى فى المسئولية عن الاضرار هو تعدد الاشخاص الذين يطالبون المسئول عن الاضرار بالتعويض . وكما يتعدد المطالبون بالتعويض ، قد يتعدد المسئولون عن الاضرار . فإذا ما تعدد من أصابهم الضرر الشخصى والمباشر من الجريمة ، جاز لكل منهم أن يطالب بالتعويض عما أصابه من أضرار ؛ فحق أحدهم والقضاء به أو التنازل عنه لا يؤثر فى

(١) نقص جنائى مصرى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٨ مجموعة القواعد القانونية الجزء السابع ص ٦٨٠ رقم ٨٢٨ .

(٢) بلايول واسمان الجزء السادس رقم ٦٩١ وما بعده ، Dessertaux فى رسالة الدكتوراه بجامعة Dijon سنة ١٩٠٩ من : *Des accidents du travail qui donnent Droit à plusieurs indemnités* .

حقوق الباقيين (١).

وإذا وقع الضرر من عدة أشخاص ، فهم مسئولون عن تعويض المجنى عليه أو ورثته بقيمة الأضرار التي وقعت ، ولا تعدد التعويضات بتعددتهم ذلك أن كل مسئول عن الأضرار ، يدفع جزءاً من مقدار التعويض الذي حكم به بما يتناسب مع الخطأ الذي وقع منه ، وإذا استحال ذلك ، فيقسم التعويض بينهم بالتساوي (٢) .

ولا يقصد بذلك أن كلا منهم يستقل عن الآخر ، وعليه أن يدفع حصته إلى المضرور ، بل إنهم جميعاً مدينين متضامنين في الوفاء بالتعويض (٣). وهذا كما نصت المادة ١٦٩ مدني على أنه إذا تعدد المسئولون عن عمل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر ، وتكون المسئولية فيما بينهم بالتساوي ، إلا إذا عين القاضى نصيب كل منهم في التعويض .

هذه هي القاعدة العامة في القانون الخاص والقانون العام في تعويض المضرور إذا تعدد المسئولون ؛ ومثال ذلك إذا كان المجنى عليه قد لحقه أضرار من أحد موظفي الدولة أثناء تأدية وظيفته ، فله أن يطالب بمسئولية الإدارة

(١) الدكتور حسن المرصفاوى - المرجع السابق ص ٢٢٩ بند ٢٢٩ بند ١٠٩ ، نقض جنائى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٢ مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض - السنة الرابعة رقم ١٠٢

(٢) نرفع الدعوى المدنية بتعويض الضرر على المتهم بالجريمة إذا كان بالغاً وعلى من يمثله إن كان فاقداً الأهلية . فإن لم يكن له من يمثله ، وجب على المحكمة أن تعين له من يمثله (المادة ٢٥٣ إجراءات جنائية) .

(٣) نقض جنائى مصرى ٢٢ مارس ١٩٥٢ المحاماة السنة ٣٤ ص ١١٧٦ رقم ٥١٣ ، أنظر أيضاً في تضامن الفاعلين في دفع التعويض عن جريمة ضرب عمدى : نقض جنائى مصرى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ المحاماة السنة ٣٨ ص ١٨ رقم ٤٣ ، نقض جنائى مصرى ٢٩ يناير ١٩٥٧ المحاماة السنة ٣٨ ص ٤٩٧ رقم ٢٠٦ .

التي يعمل بها الموظف متضامنه معه في محمل المسؤولية .

لكن ، هل هذه القاعدة العامة التي نصت عليها المادة ١٦٩ مدني تطبق إذا كان المسئولون عن التعويض هم الدولة وبعض المواطنين نتيجة خطأ مشترك بينهم ؟

لقد أقر مجلس الدولة الفرنسي في ٢٩ يوليو ١٩٥٣ ؛ في واقعة موجزها أن سيارة نقل تملكها إحدى الإدارات إصطدمت بسيارة يملكها أحد الافراد ، وثبت من التحقيق أن الخطأ مشترك بين سائق سيارة النقل المملوكة لاحدى الإدارات وسائق السيارة الخاصة ، بأن الإدارة لا تكون متضامنه في المسؤولية مع أى فرد من الافراد ، والإدارة ملتزمة فقط بسداد نصف مقدار التعويض مستقلة عن التزام المواطن المسئول عن النصف الآخر من التعويض .

فمجلس الدولة الفرنسي لا يقر تضامن الدولة مع الافراد في التعويض عن الاضرار^(١) . ومع ذلك فإن ما ذهب اليه مجلس الدولة الفرنسي لا يتفق مع صراحة نص المادة ١٦٩ مدني مصري والتي أمرت بالتضامن دون تفرقة بين الدولة وغيرها من الافراد .

وإذا ما تحصل المضرور على التعويض المحكوم به من أحد المتضامين ، فالمدين المتضامن الذي قام بالوفاء حق الرجوع على المدين الآخر بحصته في

(3) Duguit, la question de la coexistence de responsabilité de l'Etat et la responsabilité personnelle des fonctionnaires Rev. Dr. Publie 1923 q 23

كذلك مجلس الدولة الفرنسي ٢٦ يوليو ١٩١٨ - ١٩١٩ القسم الثالث ص ٤١ وتعليق هوريو .

(١) Gaz. Pal, 1953. II, 394 أنظر أيضا هنري مازولي Rev. Trim. Civ. ١٩٥٤

التعويض (١) (المادة ٢٩٧ مدنى) .

المسئولية عن الخطأ المصلحى او المرفقى :-

وجه التساؤل يكون عادة بالنسبة للدولة إذا ما ارتكب أحد الموظفين خطأ ، وأقيمت الدعوى المدنية ضد الموظف والمصلحة الحكومية التى يعمل بها بصفقتها متبوعة ، لمطالبتها متضامنين بالتعويض عن الأضرار . فصدور الحكم عليهما بالتضامن يعطى للمحكوم له الحق فى الرجوع على أيهما بالتعويض المحكوم به . وإنه لمن المتعارف عليه أن المحكوم له يلجأ إلى المصلحة الحكومية لتنفيذ الحكم ليضمن إستيفاء كل المبلغ ولتجنب إعسار الموظف وما قد يقابله من صعوبات عند التنفيذ عليه .

فإذا قامت المصلحة الحكومية بسداد كل التعويض المحكوم به ، فهل يحق لها الرجوع على الموظف بما دفعته من تعويضات ؟ المادة ١٧٥ مدنى تنص على أن المسئول عن عمل الغير حق الرجوع عليه فى الحدود التى

(١) يعتبر المدين المتضامن ملتزماً أصلاً بالدين بعكس الكفيل المتضامن والذي يعتبر التزامه تابعاً لالتزام المدين الأسمى :

نقض مدنى مصرى ٢٤ أبريل ١٩٥٢ المحاماة السنة ٣٤ ص ٤٥٨ ، رقم ١٩٨ .
فاذا كان الكفيل المتضامن بنقد بعض الحقوق المخولة للكفيل العادى كحق الدفع بالتجريد وحق التقسيم ، إلا أنه يتمتع بسائر الحقوق الأخرى المتعلقة بالدين والتي يتمتع بها الكفيل العادى ، (المادة ٩٧٤ مدنى) وعلى عكس ذلك المدين المتضامن إذ لا يجوز له أن يحتج بأوجه الرفع الخاصة بغيره من المدينين (المادة ٢٨٥ مدنى) ، فالمقاصة التى تتم بين المدين الاصلى والدائن يستفيد منها الكفيل المتضامن (المادة ٧٨٢ مدنى) ، كما تبرأ ذمة الكفيل بقدر ما أضع للدائن بخطئه من ضمانات ، وهذا لان الكفيل يحمل محل الدائن إذا ما أوفى له بالالتزام (أنظر المادة ٧٨٤ مدنى) : يراجع فى تفصيل ذلك الكفالة التضامنية للدكتور أبو اليزيد المتيث بمجلة المحاماه عدد مايو ١٩٥٩ ، الدكتور عبد الفتاح عبد الباقي فى التأمينات طبعه ١٩٤٩ ص ١٤٣ وما بعدها ، الدكتور محمد كامل مرسى فى التأمينات . الطبعة الثالثة بند ٦٨ ، بلايول - ريبير وبولانجى فى مطولة القسانون المدنى - الجزء الثانى طبعة ١٩٤٨ ص ٢٠٦ - رقم ١٩٤٧ .

يكون فيها هذا الغير مسئولاً عن تعويض الضرر ، . معنى ذلك أنه يحق للصحة الحكومية الرجوع على الموظف المتسبب في الضرر إذا كان مسئولاً عنه . ولكن متى يكون الموظف مسئولاً عن الضرر الذي يقع منه حال تأدية وظيفته أو بسببها ؟

تنص المادة ٥٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة على : « ألا يسأل العامل مدنياً إلا عن الخطأ الشخصي » ، أى أنه لا يسأل عن الخطأ المصلحي أو المرفقي . لذلك حتى ينسب للصحة الحكومية الرجوع على الموظف بالمبالغ التي دفعتها للمحكوم له ، لا بد وأن تثبت بأن خطأ الموظف كان شخصياً وليس مصلحياً . ففي حالة الخطأ الشخصي تقع المسؤولية على عاتق الموظف شخصياً وينفذ الحكم في أهواله الخاصة ، وفي حالة الخطأ المصلحي تقع المسؤولية على عاتق الإدارة وهي التي تدفع التعويض .

ولقد أوضحت المحكمة الإدارية العليا في حكمها الصادر بتاريخ ٦ يونيو ١٩٥٩ في القضية رقم ٩٢٨ لسنة ٤ ق (١) ماهية الخطأ الشخصي وماهية الخطأ المصلحي . فالخطأ يعتبر شخصياً إذا كان العمل الضار مصطبغاً بطابع شخصي يكشف عن الإنسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره . أما إذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي وينم عن موظف معرض للخطأ وللصواب فإن الخطأ في هذه الحالة يكون مصلحياً . فالعبرة بالقصد الذي ينطوي عليه الموظف وهو يؤدي واجبات وظيفته ، فكلما قصد النكابة أو الإضرار أو تفنيا منفعته الذاتية كان خطأه شخصياً يتحمل هو نتائجه . وفيصل التفرقة بين الخطأ الشخصي والخطأ المصلحي يكون بالبحث وراء نية الموظف ... فإذا تبين أن الموظف لم يعمل للصالح العام أو كان يعمل

(١) مجموعة القواعد القانونية - المكتب الفني - السنة الرابعة ص ١٤٣٥ رقم ١٢٥ .

مدفوعا بعوامل شخصية أو كان خطوة جسيما بحيث يصل إلى حد ارتكاب جريمة تقع تحت طائلة قانون العقوبات . . . فإن الخطأ يعتبر شخصيا ويسأل عنه الموظف الذى وقع منه هذا الخطأ فى ماله الخاص . (١).

وإن ما ذهبت إليه المحكمة العليا يتفق مع ما استقر عليه الفقه والقضاء فى فرنسا (٢) : فالخطأ يكون شخصيا فى حالة ما إذا ارتكب الموظف خطأ جنائيا، أى خطأ يعاقب عليه قانون العقوبات (٣)، أو خطأ ينم عن سوء نيته إزاء المضرور، أو خطأ جسيما سواء فى تقديره للأفعال أو فى استعمال سلطاته المشروعة .

مسئولية شركات التأمين :

أما فى حالة التأمين، فإن التعويض الذى يحكم به القاضى يستقل تماما عن التعويضات الأخرى التى من حق المجنى عليه الحصول عليها، كما إذا كان قد أمن على حياته أو أمن ضد الأخطار التى قد تحدث له، فالمجنى عليه الذى له الحق فى الحصول على التعويض من المسئول عن الأضرار، له الحق أيضا فى الحصول على مبلغ التأمين بناء على عقد التأمين (٤) لأن المجنى عليه قد أمن بماله الخاص ضد ما قد يصيبه من أضرار .

(١) أنظر الآراء المختلفة الواردة بشأن التفرقة بين الخطأ الشخصى والخطأ المصالحى فى نظرية الاعتداء المادى فى القانون الإدارى للدكتور مصطفى كيرم طبعة ١٩٦٤ ص ٣١٦ وما بعدها .

(٢) بول دويوز وجوى ديير فى مطولة القانون الإدارى - طبعة ١٩٥٢ ص ٦٩٤ وما بعدها :

(٣) ومع ذلك ذهب محكمة التنازع الفرنسية فى حكم لها صادر بتاريخ ١٤ يناير ١٩٢٦ بأن الخطأ الجنائى يمكن إعتباره أحيانا خطأ مصاحبا (سيرى ١٩٣٩ التسم الثالث ص ١٧ وتعليق البييرت .

(٤) بلا نيول - ريبيير واسمان الجزء السادس رقم ٦٩٣، نقض فرنسى (دائرة العرائض)

٢٧ مارس ١٩٢٨ سيرى ١٩٢٨ القسم الأول ص ٢٥٦ وتعليق Hugueney ، باريس =

فإذا دفعت الشركة المؤمنة للمؤمن له مبلغ التأمين الذى استحق عليها الوفاء به بوقوع الخطر المؤمن منه ، فإن هذا الوفاء من جانبها ليس إلا تنفيذاً لالتزامها تجاه المؤمن له ، فلا مجال مع هذا لتأسيس حق شركة التأمين فى الرجوع على الغير الذى تسبب بفعله فى وقوع هذا الخطر على دعوى الحلول ذلك أن رجوع الموفى على المدين بدعوى الحلول يقتضى أن يكون الموفى قد وفى للدائن بالمدين المترتب فى ذمة المدين - لا بد من مترتب فى ذمته هو (١) .

أما إذا كان المسئول عن الاضرار هو الذى يؤمن عما قد يقع منه من اضرار بالغير ، فالجنى عليه لا يستطيع أن يحصل إلا على تعويض واحد ، وذلك بأن يحرك الدعوى المباشرة طبقاً لنظرية الحلول Subrogation ضد شركة التأمين التى أمن لديها الفاعل عن أخطائه (٢) ، كما أن من حق الجنى عليه بدلاً من رفع الدعوى المباشرة ومطالبة شركة التأمين ، أن يرفع دعواه ويطلب الفاعل شخصياً . وهذا أمر جوازى له ، فله إما أن يطلب شركة التأمين بناء على العقد الذى أبرمته مع الفاعل ، وإما أن يطلب الفاعل شخصياً ، وإما أن يطلبها معاً

= ٢٣ مايو ١٩٢٤ دالوز الأسبوعى ١٩٢٤ ص ٤٩٨ ، باريس ٢٧ مايو ١٩٢٥ Gaz pal. ١٩٢٥ القسم الثانى ص ٢٥٥

(١) نقض مدنى مصرى أول يناير ١٩٥٩ - مجموعة المـكتب الفنى السنة العاشرة ص ١٤ - رقم ٩ .

(٢) السين ٢٠ مارس ١٩٠٠ سبرى ١٩٠٠ انقسم الثانى ص ١١٦ وفى هذا المعنى قضت محكمة النقض المصرية فى ٣١-٣-١٩٥٥ بأن المكافأة الاستثنائية التى تمنحها الحكومة لأحد موظفيها طبقاً لقانون المعاشات رقم ٥ لسنة ١٩٢٩ كتعويض عن الإصابة التى لحقته وأفدته عن مواصلة العمل فى خدمتها لا تحول دون المطالبة بحقه فى التعويض الكامل الجابر للضرر الذى لحقه ، إذ أن الحق يظل مع ذلك قائماً وفقاً لأحكام القانون المدنى إذا كانت الإصابة قد نشأت عن خطأ تسأل عنه الحكومة ، إلا أنه لا يصح للضرر أن يجمع بين التعويضين لأن هذين الالتزامين متعبدان فى الغاية وهى جبر الضرر جبراً متكافئاً له ولا يجوز أن يزيد عليه (المجموعة الرسمية - السنة ٥٥ رقم ٧٥) .

بدعوى واحد^(١) .

وفي نفس المعنى قضت محكمة القاهرة المختلطة في ٨ يناير ١٩٣٦ بأن للمجنى عليه الحق في رفع الدعوى المباشرة *l'action directe* ضد شركة التأمين التي يؤمن بها الفاعل ضد أخطائه ، لأن التأمين في مثل هذه الحالات يهدف أساساً إلى تعويض المجنى عليهم في الحوادث التي تقع من المؤمن له ولا يحق لشركة التأمين الامتناع عن دفع التعويض إلا إذا كان عقد التأمين الذي بينها وبين المؤمن قد إنتقض بسبب من أسباب الانقضاء^(٢) .

إذن شركة التأمين ملتزمة بتعويض المجنى عليه إذا كان الضرر قد وقع من المؤمن لديها عن أخطائه ، إذ أن الهدف من التأمين هو حلول شركة التأمين محل المؤمن له في سداد ما حكم به من تعويض ضده^(٣) ؛ وخاصة بعد أن أصبح التأمين على حوادث السيارات إجبارياً في مصر بالقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ والمعدل بالقانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥^(٤) تماماً كما هو متبع في سويسرا في المواد ٤٨ إلى ٥٧ من القانون الصادر في ١٥ مارس ١٩٣٢ .

(١) نقض فرنسي ١٣ ديسمبر ١٩٣٨ (ثلاث أحكام) دالوز الدوري ١٩٢٩ القسم الاول من ٢٣ وتعليق Picard ١١ يوليو ١٩٢٢ دالوز الدوري ١٩٢٣ القسم الاول ص ٥ تعليق Josseland .

(٢) جازيت المحاكم المختلطة السنة ٢٦ ص ٣٢٤ . ويجب ملاحظة أن قانون المرور المصري رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ يجعل التأمين عن الحوادث التي تقع من السيارات إجبارياً ، فالمرجع يهدف بذلك تحقيق غرض إجتماعي كبير ألا وهو ضمان تعويض المضرور عما أصابه من أضرار في حالة أضرار المسئول مدنياً .

(٣) M. Picard et A. Besson, les assurances terrestres en droit français, éd. 1950 p. 481 n. 337.

(٤) تنص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ على أن تلتزم الجهة المؤمن فيها بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو من أية إصابة بدنية تلحق بأي شخص من حوادث السيارة إذا وقعت في جمهورية مصر . كما نصت المادة السابعة على عدم التزام الشركة

لكن ، يجب عدم الخلط بين التعويض والغرامة . فان كانت شركة التأمين تتحمل تعويض المجنى عليه ، إلا أنها لا تتحمل دفع الغرامة التي يحكم بها ضد الفاعل (المؤمن له) ، وهذا لأن العقوبة شخصية *la peine est personnelle* ، والغرامة نوع من العقوبة ، ولا يجوز بأى حال من الأحوال أن يشترط المؤمن له في عقد التأمين بتحمل شركة التأمين دفع الغرامات التي قد يحكم بها ضده ^(١) ؛ وإلا كان ذلك باطلا لمخالفته للقواعد العامة في القانون .

والمادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه يجوز رفع الدعوى المدنية أيضا على المسؤولين عن الحقوق المدنية من فعل المتهم ؛ إلا أن فقرتها الاخيرة . تنص على أنه « يجوز أمام المحاكم الجنائية أن ترفع دعوى الضمان ولا يدخل في الدعوى غير المدعى عليهم بالحقوق المدنية والمسؤولين عن الحقوق المدنية » . فيقصد بالمسؤولين مدنيا الاشخاص المسؤولين قانونا عن عمل غيرهم كالذين تناولتهم المادتان ١٧٣ و ١٧٤ من القانون المدني ؛ وأساس مسئولية هؤلاء ما افترضه القانون في حقهم من ضمان سوء اختيارهم لتابعيهم ، أو تقصيرهم في واجب الرقابة لهم أو لمن تحت رقابتهم بمقتضى القانون أو الاتفاق ، وليست شركة التأمين من بين هؤلاء ، ذلك أن مسئوليتها تقوم على أساس آخر هو الالتزامات الناشئة عن عقد التأمين المبرم بينها وبين المتعاقد معها — أما العمل الضار فهو لا يعتبر في هذه الصورة سببا مباشرا لمطالبة الشركة — فالضرر لا يطالب شركة التأمين بتعويض عن الفعل الضار — بل يطالبها بتنفيذ عقد التأمين ،

= المؤمن فيها بتغطية المسئولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية إصابة تلحق زوج قائد السيارة أو أبويه أو أبنائه وقت الحادث إذا كانوا من غير ركابها أي اكانت السيارة ، أو كانوا من الركاب إذا كانت السيارة أجرة .

(١) المرجع السابق ص ٤٨٢ رقم ٢٣٨ .

واذن فكل نزاع يقوم حول هذا العقد هو نزاع يتعلق بالمسؤولية العقدية ومثله لا اختصاص للمحاكم الجنائية بنظره إذ أن محله المحاكم المدنية ، ولا يرد على ذلك ما أورده القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور - من وجوب تقديم وثيقة تأمين من مالك السيارة صادرة من إحدى هيئات التأمين التي تزاوِل عمليات التأمين في مصر عن مدة الترخيص ، وما جاء به القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الاجباري - من النص على الحق المباشر للمضرور قبل شركة التأمين فيما يتعلق بالتعويض المحكوم به قضائيا - لأن ما أورده هذه النصوص لم يغير من أساس المسؤولية العقدية لشركة التأمين ، وهو لم يمس اختصاص المحاكم الجنائية بالنسبة لدعاوى التعويض - بل ظل هذا الاختصاص في حدوده السابقة ، وكل ما جد من أمر في هذا الخصوص هو تحويل المضرور حق مقاضاة شركة التأمين مباشرة بالتعويض دون حاجة إلى استعمال حق مدبته في الرجوع عليها - على أن يكون رفع الدعوى أمام المحكمة المختصة أصلا ، وهي المحكمة المدنية ^(١) .

وقد أثبتت مشكلة من نوع آخر في فرنسا عالجها المشرع المصري ، كما إذا كان عقد التأمين على مبلغ أقل من المبلغ المحكوم به كتعويض للمجنى عليه ؛ ففي مثل هذه الحالة يرى شراح القانون في فرنسا بأنه يحق للمجنى عليه أن يطالب المسئول عن الاضرار (المؤمن له) بدفع المبلغ المتبقى ، والتي لا تلتزم شركة

(١) نقض جنائي مصري ٢١-٢-١٩٦١ - مجموعة المكتب الفني لأحكام النقض - السنة ١٢ ص ٢٦٢ رقم ٤٧ ، ١-٢-١٩٥٥ مجموعة المكتب الفني لأحكام النقض - السنة السادسة ص ٤٨٢ ؛ نقض جنائي فرنسي ٢٦-١١-١٩٥٣ المجلة العامة للتأمين البري ١٩٥٤ - العدد الأول ص ١٠٥ ؛ عكس ذلك المادة التاسعة من القانون البلجيكي الصادر في أول يوليوس ١٩٥٦ والتي أجازت مخاصمة شركة التأمين أمام المحكمة الجنائية ؛ معنى ذلك أن مخاصمة شركات التأمين أمام المحاكم الجنائية لم يؤخذ به في بلجيكا إلا بنس القانون .

التأمين بالوفاء به ^(١) . أما في مصر فالفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ مريحة العبارة إذ تقول : يجب أن يغطي التأمين المسؤولية المدنية عن الاصابات التي تقع للأشخاص وأن يكون التأمين بقيمة غير محدودة.

المبحث الأول

التعويض عن الضرر الأدبي

لقد إنتهى الاشكال الذي أثير حول التعويض عن الضرر الأدبي فقد اختلف رجال الفقه والقضاء في تكييف طبيعته القانونية ، ولكن إستقر الرأي حديثاً على التعويض عن الضرر الأدبي ^(٢) ، بشرط أن يكون هذا الضرر على درجة من الجسامة ^(٣) . وقد إتبت المحاكم حتى تستطيع تقدير هذا النوع من الضرر استدعاء المضرور قبل النطق بالحكم ^(٤) . وكقاعدة عامة لا يقع الضرر الأدبي في جرائم الاهمال منفرداً ، بل يكون تابعا لضرر مادي أو بدني . لكن قد تستثنى هذه القاعدة العامة كما يبدو لنا من — كم محكمة الاستئناف المختلطة في ٩ فبراير ١٩٣٩ بأن الاهمال الذي يقع من إحدى الجرائد بتقديمها إلى قرائها بمجرد التحقيق في إحدى الجرائم بأن التهمة مؤكدة قبل المتهم ، فعلى الرغم من حسن نية المحرر إلا أن الكتابة مع تأييد الاتهام ضد المتهم على الرغم من أن التحقيق لم يكن إلا في دوره الأول ، فيه اساءة لسمعته مما يترتب عنه أضرار أدبية

(١) دائرة العرائض الفرنسية ٢٨ يوليو ١٩٠٢ سيرى ١٩٠٣ القسم الاول ص ٤٧٢

(٢) بلانيول — ريبير واسمان : الجزء السادس رقم ٥٤٦ و ٥٤٧

(٣) Jean Ganot, la reparation du prejudice moral, thèse Paris 1924 p. 69.

نقض فرنسي ١٢ يونيو ١٩٢٧ Gaz. Pal. ١٩٢٧ القسم الثاني ص ٣٤٣ ، محكمة السين ٢٠ نوفمبر ١٩٣٥ دالوز الأسبوعي ١٩٣٦ ص ١١١

(٤) السين ١٨ يناير ١٩٣٢ Gaz. Pal. ١٩٣٢ القسم الاول من ٦٥١

وَمَا يَسْتَوْجِبُ نَحْمَلُ الْجُرِيدَةَ مَسْئُولِيَةَ التَّعْوِيضِ عَنْ هَذِهِ الْأَضْرَارِ الَّتِي نَهَمَّتْ
عَنِ النُّشْرِ^(١) .

* * *

بَيْنَمَا يَمَانِي الْمَجْنَى عَلَيْهِ مِنَ الضَّرَرِ الْبَدَنِيِّ الَّذِي لَحِقَ بِهِ ، يَمَانِي الْمُقَرَّبُونَ إِلَيْهِ
مِنْ رُؤْيَتِهِ وَهُوَ عَلَى فَرَّاشِ الْمَرَضِ أَوْ وَهُوَ مَشْوَاهُ بِالْمَاهَةِ الَّتِي تَخْلُفَتْ عَنْ جُرُوحِهِ .
لِذَاكَ لَمْ يَتْرَكِ الْقَانُونُ الْبَابَ مَفْتُوحًا لِكُلِّ فَرْدٍ حَقَّ يَطَالِبُ بِالتَّعْوِيضِ عَنِ الضَّرَرِ
الْأَدَبِيِّ الَّذِي أَصَابَهُ فِي أَحْسَاسِهِ وَعَوَاطِفِهِ ، خَشْيَةً أَنْ تَصْبِيحَ الْمَطَالِبَةُ بِالتَّعْوِيضِ
عَنِ الضَّرَرِ الْأَدَبِيِّ وَسِيلَةً لَدَى كُلِّ فَرْدٍ يَرِيدُ الْإِنْتِفَاعَ أَوْ الثَّرَاءَ ، فَقَصُرَ الْأَمْرُ
عَلَى ذَوِي الْقُرْبَى دُونَ غَيْرِهِمْ كَالْأَزْوَاجِ وَالْأَقَارِبِ إِلَى الدَّرَجَةِ الثَّانِيَةِ وَهَذَا عَمَّا
يَصِيبُهُمْ مِنْ أَلَمٍ مِنْ جَرَاءِ مَوْتِ الْمَصَابِ (الْفَقْرَةُ الثَّانِيَةُ مِنَ الْمَادَّةِ ٢٢٢ مَدَنِي) .

وَتَطْبِيقًا لِذَاكَ قَضَتْ مَحْكَمَةُ الْأَسْتِثْنَائِ الْخُتْلَاطَةُ بِالْأَسْكَندَرِيَّةِ فِي ٣٠ نَوَفَبْرِ
١٩٣٨ بِأَنَّ الضَّرَرَ الْأَدَبِيَّ مُتَوَافِرٌ فِي آلَامٍ وَحَسْرَةٍ الْأَبِّ الَّذِي فَقَدَ وَلَدَهُ وَهُوَ
فِي رِبْعَانِ الشَّبَابِ^(٢) . وَمَعَ ذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّعْوِيضُ عَنِ الضَّرَرِ الْأَدَبِيِّ
مُنَاسِبًا مَعَ الْوَاقِعِ حَتَّى لَا يَتَحَوَّلَ إِلَى إِحْدَى وَسَائِلِ الْأَسْتِفْلَالِ الْمَالِيِّ^(٣) ، لِأَنَّا
لَوْ أَبْهَمْنَا التَّعْوِيضَ عَنِ الضَّرَرِ الْأَدَبِيِّ لِكُلِّ ذِي قُرْبَى لِأَصْبَحْنَا أَمَامَ عَدَدٍ لَا حَصَرَ
لَهُ ، إِذْ أَنْ كُلِّ ذِي قُرْبَى سَيَدْعِي أَنَّهُ مُضْرُورٌ . وَهَلْ مِنَ الْمُتَصَوَّرِ أَنَّ الْعَوَاطِفَ
تَهْدَأُ إِذَا حَصَلَ الْمَضْرُورُ أَدْبِيًّا عَلَى مَبْلَغٍ مِنَ الْمَالِ ؟ فَأَيُّ أَحْسَاسٍ هَذَا الَّذِي يَصِفُو
إِذَا حَصَلَ صَاحِبُهُ عَلَى مَبْلَغٍ مِنَ الْمَالِ ؟

لِذَا اسْتَقَرَّ الْقَضَاءُ عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ الضَّرَرَ الْأَدَبِيَّ الَّذِي يَسْتَلْزِمُ التَّعْوِيضَ لَا يَكُونُ

(١) جَازِيَتِ الْمَحَاكِمُ الْخُتْلَاطَةُ السَّنَةَ ٢٩ ص ٣٨٤ .

(٢) مَجْلَةُ التَّعْرِيفِ وَالْقَضَاءِ الْمَعْرُوفِ السَّنَةَ ٥١ ص ٣٢ .

(٣) اسْتِثْنَائِيَّةٌ مَخْتَلَطَةٌ ١٧ نَوَفَبْرِ ١٩٣٧ مَجْلَةُ التَّعْرِيفِ وَالْقَضَاءِ الْمَعْرُوفِ السَّنَةَ ٥٠ ص ٢١ .

إلا للمجنى عليه نفسه اذا ظل على قيد الحياة ^(١) . ومع ذلك فقد أقرت محكمة Nantes في ١٨ مارس ١٩٤١ بحق الزوجة في المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي الذي أحل بها اذا كان زوجها قد فقد قواه العقلية ^(٢) . والواقع أن هذا لا يعد استثناء لأن الزوج الذي يفقد قواه العقلية ، يفقد بالتالي أهليته القانونية ، ويصبح من حق الزوجة أن تطالب بالتعويض .

أما الاستثناء الذي أتى به القضاء الفرنسي قد تضمنه حكم محكمة النقض الفرنسية في ٢٢ أكتوبر ١٩٤٦ والذي فيه أقرت محكمة النقض بتعويض الأب عما أصابه من ضرر أدبي في روثته لابنته الجريمة ^(٣) وهذا على الرغم من أن القضاء قد حكم لها بمبلغ من المال كتعويض عن الضرر الأدبي الذي وقع عليها . ويرجع هذا الاتجاه الذي أقرته محكمة النقض الفرنسية إلى أن القاضي قد راعى بأن الابنة هي الوحيدة لدى أبيها ، وسوف يعاني الأب لروثته وحبيدته طريحة الفراش ، مشوهة الوجه .

أما في حالة وفاة المجنى عليه فإن التعويض عن الضرر الأدبي يكون من حق الزوجه والابناء والآباء ^(٤) حتى الدرجة الثانية كما جاء بالمادة ٢٢٢ مدني .

(١) أنظر مقال العلامة Ripert في دالوز ١٩٤٨ ص ١ وما بعدها عن ثمن الألم le prix de la douleur كذلك محكمة Amiens في ديسمبر ١٩٣٣ حيث رفضت التعويض للأم عن الضرر الأدبي الذي أصابها من روثتها لولدها وهو يعاني من ألم الحادث ، دالوز الأسبوعي ١٩٣٤ ص ٧٥

(٢) gaz. Pal ١٩٤١ القسم الأول ص ٤٥٥

(٣) gaz. pal. ١٩٤٧ القسم الاول ص ٥ دالوز ١٩٤٧ ص ٥٩

(٤) هنري لالو : بحث منشور بدالوز الأسبوعي ١٩٣١ ص ٢١ ، هنري مازو بحث منشور بدالوز الأسبوعي ١٩٣٣ ص ٧٧ ، ريبير وبولانجي في المطولة الجزء الثاني طبعة ١٩٤٨ رقم ١٠١٥

وفي نفس المعنى محكمة الاستئناف المختلطة ٤ مايو ١٩٣٨ مجلة التشريع والقضاء السنة ٥٠ ص ٢٧٩ ، أول يونيو ١٩٣٥ مجلة التشريع والقضاء السنة ٤٧ ص ٣٥٠ ، ٢١ نوفمبر ١٩٣٥ مجلة التشريع والقضاء السنة ٤٨ ص ٢٣٣ .

وعلى ذلك فقد استقر الفقه والقضاء على أن التعويض عن الضرر الأدبي لا يكون إلا للمحيط العائلي *Le cercle familial* . وتطبيقا لذلك أقرت محكمة الاستئناف المختلطة في ٣١ ديسمبر ١٩٤٧ التعويض عن الضرر المادي والأدبي للذين أصابا والدي المجنى عليه ^(١) .

وإذا لم يكن للمجنى عليه المتوفى زوجة أو أبناء أو والدين فإن المطالبة بالتعويض عن الضرر الأدبي ينتقل إلى الحواشي وخاصة الاخوة والاخوات ، وهذا ما أقرته محكمة النقض الفرنسية في ٢ مايو ١٩٥٢ ^(٢) .

إذن ، التعويض عن الضرر الأدبي يقره القضاء المدني والقضاء الجنائي سواء للمجنى عليه إذا كان على قيد الحياة أو الى ورثته ان كان قد مات . ولنا أن تتساءل عما إذا كان هذا هو المتبع إزاء المسئول عن الحقوق المدنية ، وهل الدولة كالأفراد تلتزم بتعويض الضرر الأدبي ؟

هذا الاشكال على الرغم من أنه قد أثير في فرنسا إلا أنه لا يثار في مصر ، لأن اختصاص مجلس الدولة المصري محدد بالمواد ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الخاص بتنظيم مجلس الدولة .

فالمادة التاسعة من القانون سالف الذكر تنص على أن يفصل مجلس الدولة

(١) مجلة التشريع والقضاء السنة ٦٠ ص ٢٤ .

(٢) نقض جنائي فرنسي ٢ مايو ١٩٥٢ J. C. P. ١٩٥٢ القسم الثاني رقم ٧٢٥٤ ويقول امرنيج أن في العصر الروماني كان القاضي يحكم بالتعويض عن الاضرار المادية وعن الاضرار الادبية ، فالضرر كان من حقه المطالبة بالتعويض لا عما لحقه من خسارة وما فاته من كسب فقط وإنما كذلك عما نجم عن الضرر من فزع وارتباك في النفس : أنظر *L'esprit du droit romain* الطبعة الثالثة بالفرنسية ١٨٨٦ الجزء الثاني ص ١٥٥ .

بهيئة قضاء إدارى دون غيره فى طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها
فى المادة السابقة إذا رفعت اليه بصفة أصلية أو تبعية .

والمادة العاشرة تنص على أن يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون
غيره فى المنازعات الخاصة بمقود الالتزام والاشتغال العامة والتوريد أو بأى
عقد إدارى آخر .

إذن بالرجوع الى هذه المواد ، يلاحظ أن مجلس الدولة لا ينظر فى مسئولية
الدولة عن الأضرار التى تقع من إحدى المرافق العامة ، واقتصر على التعويض
عما يترتب على القرارات التى نصت عليها المادة التاسعة من القانون رقم ٥٥
لسنة ١٩٥٩ .

* * *

إن القاعدة المتبعة فى مصر وهى اختصاص المحاكم العادية بالنظر فى دعوى
التعويض التى ترفع ضد أى مرفق عام ، كانت متبعة أيضا فى فرنسا من قبل^(١) ،
لكن بدأ اختصاص مجلس الدولة الفرنسى يتسع حتى شمل كل دعاوى التعويض
التي ترفع ضد المرافق العامة ، وموظفى الدولة ، إن كان التصرف الضار قد وقع
أثناء أو بسبب تأدية وظائفهم .

ويبدو أن المشرع المصرى قد تأثر حديثا بالسكيان المستقل الذى يجب
أن يكون عليه موظفو الدولة ، فنص فى الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ إجراءات بأنه
لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع الدعوى
الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط لجريرة وقعت منه
أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

(١) نفع جنائى فرنسى ٢٩ يناير ١٩١٤ ، دالوز الدورى ١٩١٨ القسم الأول ص ٧

وعلى الرغم من أن هذه الفترة قاصرة على موظفي الدولة والمستخدمين
المعوميين ورجال الضبط إلا أنها لا تغير شيئاً بالنسبة للاختصاص ، كما أنها
لا تؤثر في مدى مسئولية الدولة أو موظفيها عن التعويض عن الأضرار التي
تقع منهم وذلك بمطالبتهم أمام المحاكم العادية .

وعلى ذلك فدعوى التعويض التي ترفع ضد أحد المرافق العامة في الدولة ،
لا ترفع أمام مجلس الدولة وإنما أمام المحاكم العادية كغيرها من دعاوى التعويض
التي يرفعها سائر الأفراد^(١) ؛ ويفهم من هذا ، أن الدولة تسأل عن تعويض الضرر
الادبي كغيرها من الهيئات والأفراد .

أما في فرنسا ، فعلى العكس من ذلك ، لأن مجلس الدولة الفرنسي هــو
المختص بالفصل في دعاوى التعويض المرفوعة ضد أحد المرافق العامة .

وقد أقر مجلس الدولة الفرنسي صراحة في قضية *quénot* بأن الضرر
المادي فقط هو الذي يمكن تعويضه بالمال^(٢) .

ويرى العميد Ripert أن انجلاء مجلس الدولة الفرنسي بعدم التعويض
عن الضرر الادبي ليس معناه الرغبة في عدم تعويض المجنى عليه عن جميع أضراره
وإنما في عدم جعل مسئولية الدولة ذات صدى جنائي *un reflet penal*^(٣)

(١) نقض جنائي مصري ٢٠ نوفمبر ١٩٦٢ مجموعة المسكتب الفني لأحكام النقض - السنة
١٢ ص ٧٥٢ رقم ١٨٥

(٢) ٢ مارس ١٩١٦ سيرى ١٩٢٣ القسم الثاني ص ٥٣ في نفس المتن مجلس الدولة
الفرنسي ٢ يناير ١٩٣٥ قضية السيدة موريت ' مجموعة أحكام مجلس الدولة ص ٨ ، ٢٩
أكتوبر ١٩٣٥ قضية دوندي ، المرجع السابق ص ١٠٠٣ ، مجلس المديرية بمنطقة فرنسا
في ٦ يونيو ١٩٤٥ سيرى ١٩٤٥ القسم الثالث ص ٥٧ وتعليق ميستر .

(٣) G. Ripert, la règle morale dans les obligations, éd. 1949, P. 353

إن ما ذهب إليه العميد Ripert يتعارض مع الاهداف القانونية الحالية
والتي تفرق بين التعويض والجزاء . فالتعويض هو إصلاح للاضرار التي حلت
بالجنى عليه أو ورثته سواء أ كانت الاضرار مادية أو بدنية أو أدبية .
فالجزاء يوضع لصالح المجتمع أو بمعنى أكثر وضوحا هو الوسيلة للدفاع عن
المجتمع ، بينما لا تقوم الدعوى المدنية الا بإصلاح الاضرار التي لحقت بفرد من
أفراد هذا المجتمع ^(١) .

الفصل الثاني

دعوى التعويض أمام المحكمة المدنية

سبق أن بينا في باب الخطأ أنه لا تفرقة بين الخطأ المدني والخطأ الجنائي،
وعلى هذا رأى أغلبية رجال الفقه، كما استقر القضاء أخيراً على ذلك . وعلى ذلك
إذا أقر القاضى الجنائى عدم توافر الخطأ فى الجريمة المعروضة أمامه، فإن هذا ينفي
أيضا وجود الخطأ المدني .

وهذا واضح من حكم محكمة بنها الابتدائية فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٣ والذى
جاء فيه أنه من المقرر قضاء وفقها أنه لا تباين أصلا فى الخطأ فى كل من القانونين المدني
والجنائى ، وأن المسئولية سواء كانت مدنية أم جنائية فقوامها الخطأ وحده دون
حاجة إلى درجة معينة من الجسامة ^(٢) .

(١) أنظر Stefani فى محاضراته من *procès penal et l'action civile* يساريس
طبعة ١٩٥٦ ص ٩ و ١١ .

(٢) المحاماة السنة ٣٤ ص ١٣٠١ رقم ٦٤٤ . ويلاحظ أن هذا الحكم قد صدر سنة
١٩٥٣ أى قبل أن ينص المشرع على الخطأ الجسيم الذى من يقع الموظفين العموميين ومن =

وإن الوحدة بين الخطأين المدني والجنائي تهدف أساساً إلى إستقرار القضاء حتى لا تزعزع ثقة المتقاضين . لذلك جاءت المادة ٢٦٥ إجراءات التي تأمر بأنه « إذا رفعت الدعوى الجنائية أمام المحاكم المدنية ، يجب وقف الفصل فيما حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها ، أو أثناء المسير فيها » . فالمادة ٢٦٥ إجراءات التي تتضمن مبدأ : الجنائي يوقف المدني^(١) Le criminel tient le civil en état ، الذي لا يطبق إلا إذا كانت الدعويان المدنية والجنائية ذات سبب واحد ، أي ناشئتان عن فعل واحد^(٢) . ولا يشترط اتحاد الخصوم إذ قد يكون المسئول مدنياً غير المسئول جنائياً كما سبق أن بينا .

فالمادة ٢٦٥ إجراءات لا تطبق إلا إذا توافر شرطان : (١) أن الدعويين نشأتا عن فعل واحد . (٢) إذا رفعت الدعوى الجنائية أمام المحكمة المختصة قبل أو أثناء رفع الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية^(٣) .

فعلى الرغم من إختلاف الاختصاص المدني عن الاختصاص الجنائي ، وعلى الرغم من الفارق الجوهرى بين الدعوى المدنية والدعوى الجنائية ، فإن الجنائي يوقف المدني ، إذا توافر الشرطان الوارد ذكرهما في مضمون المادة ٥٢٦ إجراءات . لكن ماهو الحكم بعد الفصل في الدعوى الجنائية ؟

تنص المادة ٤٠٦ مدني على أن : - « لا يرتبط القاضي المدني بالحكم

= في حكمهم في المادة ١١٦ مكرراً ب بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ .
ومع ذلك فالمسئولية الجنائية التي قوامها الخطأ الجسيم ، تستلزم في المسئولية المدنية المترتبة عليها نفس الخطأ . أي الوحدة بين الخطأين المدني والجنائي
(١) في نفس المعنى المادة ٣ إجراءات جنائية فرنسي .

(٢) دائرة المرائض الفرنسية ١٧ يناير ١٩٣٨ دالوز الاسبوعي ١٩٣٨ ص ١٤٥

(٣) نقض مدني فرنسي ١٣ مارس ١٩٥٠ دالوز ١٩٥٠ ص ٤١٤ ، باريس ١٥

مارس ١٩٣٧ دالوز الاسبوعي ١٩٣٧ ص ٢٧٢

الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا .
فالحكم الجنائي يحوز قوة الشيء المقضي أمام القاضي المدني، وعلى صاحب المصلحة أن يستند عليه أمام القاضي المدني حتى يأخذ به (١) .

هذا إذا كانت المحكمة الجنائية قد أدانت المتهم أو برأته ، لكن حكم البراءة قد يكون إما لعدم صدور الفعل المخالف للقانون من المتهم ، وإما لسقوط الدعوى العمومية بالتقادم ، فإذا كان حكم البراءة لعدم صدور الفعل المخالف للقانون من المتهم ، فإن الحكم الجنائي يحوز قوة الشيء المقضي أمام المحكمة المدنية ؛ أما إذا كان حكم البراءة صادراً لسقوط الدعوى العمومية بالتقادم ، فإن التقادم الجنائي لا ينفي عن الفعل طبيعته بأنه فعل مخالف للقانون ؛ وعلى ذلك فمن الجائز رفع الدعوى للمطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بالمجنى عليه .
وهذا واضح من نص المادة ١٧٢ مدني والتي جاء فيها : تسقط بالتقادم دعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه وتسقط هذه الدعوى في كل حال ، بانقضاء خمس عشرة سنة من يوم وقوع العمل غير المشروع .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى إذا برأت المحكمة الجنائية المتهم لعدم وقوع خطأ منه ، فهذا لا يعفيه من المسؤولية المدنية (٢) ، إذا أثار المجنى عليه أمام

(١) P. Hébraud, l'autorité de la chose Jugée au criminel sur le civil, thèse

Toulcuse, 1959. P. 116
L'importance sociale

(٢) وقضت محكمة النقض المصرية في ٤ مارس ١٩٤٧ بأن تبرئة المتهم من جريمة البلاغ الكاذب لعدم ثبوت أنه كان سعى القصد عالماً بكذب بلاغه ، لا تمنع من الحكم عليه بتعويض للمدعى بالحقوق المدنية متى كان مسلكه في الدعوى مبرراً لذلك ، كأن يكون قد =

المحكمة المدنية في مطالبته للتعويض الخطأ المفروض (مادة ١٧٣ و ١٧٤ مدني).
فعلى الرغم من أن الدعوى بين تتحديان في الخصوم والموضوع إلا أن السبب القانوني
فيهما مختلف ؛ لأن الدعوى الأولى مبنية على الخطأ المنسوب *faute prouvée*
فاذا رفعت أمام المحاكم الجنائية فهي ليست إلا دعوى فرعية للدعوى
الجنائية التي تنظر أمامها ، بينما تبني الدعوى الثانية على الخطأ المفروض ، ولا
ترفع إلا أمام المحاكم المدنية .

قلنا بأن الحكم الجنائي يجوز قوة الشيء المقضي أمام المحكمة المدنية، فهل
يجوز الحكم المدني الخاص بالتعويض هذه القوة أمام المحكمة الجنائية ؟
حكمت محكمة بنها الابتدائية في ١٠ نوفمبر ١٩٥٣ بأنه « إذا كان الثابت
أن المجنى عليه وهو المدعى المدني في القضية القائمة قد سبق له أن أقام الدعوى
المدنية ضد المتهم بطالبه فيها برد مبلغ خمسين جنيتها كان قد سلمه إليه على وجه
الوديعة ، فتقضى نهائيا برفضها أخذاً بدفاع المدعى عليه من أنه استلم هذا المبلغ
كتعويض عما ألحقه به المدعى من أضرار معينة، لا يجوز له أن يدعى مدنيا بعد
ذلك أمام محكمة الجنح بعد أن رفعت النيابة العامة الدعوى العمومية على ذات
المدعى عليه بتهمة تبديد المبلغ سالف الذكر ، وذلك لتحقيق شروط المادة
٤٠٥ مدني ^(١) .

يخلص من ذلك أنه طبقاً للمادة ٢٦٥ اجراءات، يجوز الحكم الجنائي القوة أمام

= أكثر من البلاغات التي قدمها في حق المدعى ، مسرفاً في إتهامه لمجرد الشبهات التي قامت لديه
دون أن يتروى ويثبت من حقيقة الوقائع التي أسندها إليه . أنظر مجموعة القواعد القانونية
الجزء السابع ص ٣٠٠ رقم ٣٠٨

(١) المحللة السنة ٣٤ ص ١٠٧٨ رقم ٤٥٣

المحاكم المدنية اذا كان سابقا على الحكم المدني *antérieur à la decision civile* وليس لا حقا له ^(١). أما إذا كانت المطالبة بالتعويض تبني على أساس آخر غير التهمة المسندة إلى المتهم ، فلا شأن للمحكمة الجنائية به ، إذ يكون هذا من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ^(٢).

هذا وسبق أن بينا أن الدعوى المدنية ترتبط بالجريمة التي وقعت من الفاعل ، وعلى ذلك فهي تنقضى بانقضاء الدعوى العمومية بالتقادم.

ولقد نصت المادة ١٧٢ مدني فقرة ثانية على ذلك صراحة بأن « دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ».

وحتى نستطيع أن نبين مدى أهمية المادة ١٧٢ مدني في الموضوع الذي نحن بصدد ، نعيد كتابتها بالشكل الآتي :

دعوى التعويض لا تسقط إلا بسقوط الدعوى الجنائية ، إذا كانت هذه الدعوى ناشئة عن جريمة ، وكانت الدعوى الجنائية لم تسقط بمدان قضاء المواعيد المذكورة في الفقرة السابقة .

بدء تقادم الدعوى المدنية :-

قضت محكمة النقض المصرية بتاريخ ١٠ مايو ١٩٦٢ ^(٣) بأن التعويض عن الفعل الضار يعتبر مستحق الاداء من يوم وقوع العمل غير المشروع وتبدأ مدة التقادم بالنسبة لهذا التعويض جميعه من ذلك اليوم .

(١) نقض مدني مصري ٦ مارس ١٩٤٧ المجموعة الرسمية السنة ٤٨ ص ١٠٢ رقم ٢٠٦

(٢) نقض جنائي مصري ٣٠ مايو ١٩٤٩ مجموعة القواعد القانونية الجزء السابع ص ٨٩٧

رقم ٩١٨

(٣) مجموعة المسكتب الفني لاحكام النقض - السنه ١٢ ص ٦٤٥ رقم ٩٧.

وإن ما ذهب إليه محكمة النقض في حكمها المشار إليه يتفق مع ما استقر عليه
الفقه ، إذ أن العبرة في سريان مدة التقادم بتاريخ وقوع الحادث ، ولا أثر
للدعوى العمومية على الدعوى المدنية إلا إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت
ثم أوقفت حتى تفصل المحكمة الجنائية في الدعوى العمومية المرفوعة أمامها^(١) .
فالدعوى المدنية بمعناها الضيق هي دعوى تعويض عن الأضرار التي تولدت
عن الجريمة ، فهي تخضع لمدة تقادم الدعوى العمومية بغض النظر عن جهة القضاء
التي ترفع أمامها هذه الدعوى ، إذ أن العبرة بطبيعة الدعوى وليس بجهة القضاء
المرفوعة أمامها^(٢) .

ويقول الأستاذ ستيفاني^(٣) la jurisprudence decide que
l'action civile en reparation du dommage resultant d'une
infraction penale se prescrit par le même délai que l'action
publique, soit qu'on l'intente en même temps que l'action
publique soit qu'on l'intente separement devant un
tribunal civil.

وقد يرى البعض أن مدة التقادم في الدعوى المدنية تبدأ من تاريخ الحكم
الجنائي تأسيساً على أن الحكم الجنائي هو الذي يحدد المسؤولية من عدمها .
وهذا الرأي مردود عليه بما نصت عليه المادة ١٧٢ مدني صراحة من أن دعوى
التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع تسقط بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم

(٢) ستيفاني في كتابه أولوية الجنائي على المدني طبعة ١٩٥٤ ص ١٠٩ وما بعدها

(٣) نقض مدني فرنسي ٣ أغسطس ١٨٤١ - القسم الاول ص ٧٥٣

(٤) ستيفاني - المرجع السابق ص ١٧٢ ، في نفس المعنى دائرة المرائض الفرنسية ١٧

مايو ١٩١١ دالوز ١٩١٤ القسم الاول ص ٣٠٩ ، نفس مدني فرنسي ٢٤ مارس ١٩٥٣

دالوز ١٩٥٢ ص ٣٨٧ .

الذى علم فيه المضرور بمحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه . فيشترط اذن لسريان مدة التقادم فى الدعوى المدنية : العلم بالضرر والعلم بالشخص المسئول عنه .

والشخص المسئول عن الضرر قد لا يكون هو ذات الشخص الذى أحدث الضرر كما هو الحال فى مسئولية المتبوع عن أخطاء تابعيه . فقد لا يعرف الشخص الذى أحدث الضرر من بين تابعيه ، ومع ذلك يظل المتبوع مسئولاً عن الاضرار . وفى هذا المعنى تقول محكمة النقض المصرية ^(١) بأنه يسكنى فى مساكنة المخدم مدنياً أن يثبت أن وفاة المجنى عليه لا بد وأن تكون قد نشأت عن خطأ أحد المتهمين اللذين هما تابعان لإدارة النقل المشترك ، فإن مساكنة هذه الإدارة مدنياً تكون متعينة لأنها مسئولة عما يقع من مستخدميها فى أثناء خدمتهم . ولا يمنع من ذلك أن المحكمة لم تستطع تعيين المخطئ منهما .

المبحث الأول

حق المدعى المدنى فى المطالبة بالتعويض
أمام المحكمة المدنية طبقاً لمبدأ الحراسة على الأشياء.

إذا برأ المتهم أمام المحكمة الجنائية ، فليس من حق المدعى المدعى المطالبة بالتعويض عن نفس الفعل أمام المحكمة المدنية لأن الحكم الجنائى يحوز القوة أمام المحكمة المدنية .

ومع ذلك ، فإن براءة المتهم أمام المحكمة الجنائية لا تحول بين المضرور وبين رفعة الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية مطالباً بالتعويض بناء على الخطأ

(١) نقض مدنى مصرى ٢٢ نوفمبر ١٩٤٣ - مجموعة القواعد القانونية - ٢٥ سنة من

المفروض La Présomption de faute^(١) . وسنبين كيف ذلك فيما بعد .

أما في الحالات التي تقضى فيها المحكمة الجنائية ببراءة المتهم للشك في إدانته (إذ أن القاعدة العامة تقضى بأن الشك يفسر لمصلحة المتهم) ، فإن حكمها يحوز القوة أمام المحكمة المدنية ، ولا يستطيع القاضى المدنى رغم تبرئة المتهم أمام المحكمة الجنائية إدانته على أساس الخطأ المفروض .

وفي هذا المعنى أقرت محكمة النقض باحتمال وقوع الحادث الذى أدى إلى وفاة المجنى عليه من تداعى سلم عربة الترام بسبب عيب فيه تحت قدميه على أثر ركوبه عليه ، وإن ذلك وحده يبرر ما قضى به من براءة سائق الترام ، إذ أن المتهم يجب أن يستفيد من كل شك في مصلحته^(٢) . فالقاضى المدنى لا يستطيع أن يتجاهل هذا الحكم ، ويقضى للمدعى المدنى بالتعويض .

وفي نفس المعنى أقرت الدائرة المدنية بمحكمة النقض الفرنسية في ٢٤ يناير ١٩٤٠^(٣) بأنه إذا كان الشخص قد وجد ميتا في مسكنه نتيجة اختناق من الغاز الذى تسرب من « عداد » المستأجرة فإن السبب الحقيقى لوفاته لا يكون غامضا ، ولكن لا يعرف إن كان هذا انتحارا أم أنه ضحية تسرب الغاز من العداد . فهذا الشك يجب أن يفسر لمصلحة المتهم . وهذا ما دفع القاضى الجنائى الى تبرئة المتهم . وعلى ذلك فالدعوى المدنية التى أقامها الورثة ضد السيدة المستأجرة وشركة الغاز بصفتها حارسين على عداد الغاز غير مقبولة ، لأن قبولها سيؤدى

(١) أنظر المواد ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ مدنى ، كذلك بحثنا في مجلة المحاماة السنة ٣٧ عدد أكتوبر ١٩٥٧ عن المسئولية المدنية عن حوادث المصاعد الكهربائية (الاساندير) ص ٢٥٨ وما بعدها .

(٢) نقض جنائى مصرى ٢٨ يناير ١٩٤٦ ، مجموعة القواعد القانونية ، الجزء السابع ص ٦٢ رقم ٦٨

(٣) دالوز الاسبوعى ١٩٤٠ ص ٧٤

إلى تناقض بين الحكم النهائي الذى أصدرته المحكمة الجنائية وما تقضى به المحكمة المدنية .

كذلك أقرت دائرة المرائض الفرنسية فى ٢٠ فبراير ١٩٤٦ بان الحكم ببراءة سائق السيارة لوجود شك فى معرفة ما إذا كان هو الذى أصاب عابر الطريق أم سائق العربى الأخرى الذى أسرع بالفرار دون أن يقبض عليه ، فان هذا الشك الذى يبرر براءته لا يبيح للقاضى المدنى أن يبحث الموضوع من جديد أو يقضى بأى تعويض^(١)

الفرع الأول

دعوى التعويض طبقاً لمبدأ الحراسة على الأشياء

إذا أدانت المحكمة الجنائية المتهم فى جريمة إهمال ، فانها تثبت الأركان الثلاثة للجريمة : الخطأ والضرر ورابطة السببية بين التصرف المادى للأناء — والضرر الذى لحق المجنى عليه .

وهذه الأركان هى نفسها الأركان الواجب توافرها فى المسئولية طبقاً لقواعد القانون المدنى (المادة ١٦٢ مدنى) . لكننا نريد أن نعرف إن كان المدعى بالحق المدنى له أن يطالب بالتعويض أمام المحكمة المدنية ، مستنداً على مبدأ الحراسة على الأشياء حيث يفترض الخطأ على الرغم من حكم البراءة الذى أصدرته المحكمة الجنائية ؟

إذا كان الجواب بالاثبات ، فكيف نستطيع أن نفترض خطأ شخص برأته المحكمة الجنائية على اعتبار أنه لم يرتكب أى خطأ يؤخذ عليه ؟ إن المدعى المدنى لا يستطيع الاستناد على افتراض خطأ شخص أقرت المحكمة الجنائية عدم

(١) دالوز ١٩٤٧ ص ٢٢١ وتعليق الاستاذ Thery .

وقوع خطأ منه؛ حتى ولو كانت الدعوى المدنية قد أقيمت ضد المتبوع أو السيد، لأن مسؤولية السيد أو المتبوع بناء على الخطأ المفروض لا تقام إلا إذا ثبت خطأ النابع أو الخادم^(١).

لكننا نبحث في موضوع آخر يختلف عن ذلك ألا وهو افتراض الخطأ حيث يستلزم القانون الحراسة على الأشياء^(٢). فإذا برأت المحكمة الجنائية المتهم لعدم ثبوت خطأ وقع منه، فإن من حق المدعى المدني المطالبة بالتعويض ليس عن الجريمة التي كانت أمام القاضى الجنائى وبرأ منها المتهم، وإنما طبقاً لمبدأ الحراسة على الأشياء، حيث يفترض خطأ الحارس (المادة ١٧٨ مدنى).

* * *

دعوى التعويض التي تبنى على مبدأ الحراسة على الأشياء والذي نصت عليه المادة ١٧٨ مدنى، تختلف عن المادة ١٦٣ مدنى التي تنص على الخطأ المنسوب.

فدعوى التعويض التي تبنى على مبدأ الحراسة لها طابع قانونى يختلف عن دعوى التعويض التي تبنى على الخطأ المنسوب. فبينما الدعوى المدنية طبقاً للمادة ١٦٣ مدنى تتضمن مبدأ التعويض عن الأضرار التي نجمت عن خطأ جنائى، فإن المادة ١٧٨ مدنى تنص على «حراسة» أشياء أباح القانون استعمالها، وقد لا تسفر الأضرار عن أية جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات، ومع ذلك هذا لا ينفي حق المضرور في المطالبة بالتعويض على أساس فكرة الحراسة.

وقد تعرضت الدائرة الجنائية بمحكمة النقض المصرية في ٢٤ مارس ١٩٥٣

(١) F. Hébraud, l'autorité de la chose Jugée au criminel sur le civil, thèse (١)

Toulouse, 1929 p. 454 s.s.

(٢) أنظر بحثنا في المسؤولية المدنية عن حوادث المصاعد الكهربائية - المحاماة السنة

لاشكال من هذا القبول وقالت : - الاصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية ، وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر المدعى من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة ، بل كان نتيجة لفعل آخر ، ولو كان متصلاً بها ، سقطت تلك الالباحة ، وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية ... » (١)

وعلى ذلك ، إذا افترضنا خطأ الحارس ، فمعنى ذلك أن الحكم الجنائي لا يجوز الحجية أمام القاضى المدنى لأن القاضى المدنى يفترض أن تقصيراً وقع من الحارس في واجب الحراسة على الشيء ، وهذا الوضع يختلف تماماً عما تعرضت له المحكمة الجنائية . ومع ذلك فللحارس أن يقيم الدليل العكسى ويثبت أن الشيء الموضوع تحت حراسته لم يساهم في حدوث الضرر الذى وقع (٢) .

* * *

سبق أن تكلمنا على أن الدعوى المدنية التى قد ترفع أمام المحكمة الجنائية كدعوى فرعية للدعوى العمومية المقامة أمامها تستلزم أن يكون الضرر المطلوب تعويضه هو النتيجة المباشرة للجريمة التى تنظرها المحكمة الجنائية (٣) .

(١) المحاماة السنة ٣٤ ص ١٢٢٣ وما بعدها .

أما إذا كان اتلاف السيارة نتيجة لخالفه قانون الطريق code de la route فان محكمة الجنح التى تنظر فى الاصابة الخطأ هى المختصة : محكمة جنح ليل Lille ١٠ يوليو ١٩٥٣ Gaz Pal. ١٩٥٣ القسم الثانى ص ٣٠٩ ، هنرى مازو Rev. Trim. civ. ١٩٥٤ ص ١٠٦ ، هنرى وليون مازو : المسئولية : الجزء الثالث ، الطبعة الرابعة رقم ٢٠٢٦

(٢) أنظر تعليق الاستاذ Théry تحت حكم دائره العرائض الفرنسية فى ٢٠ فبراير ١٩٤٦ دالوز ١٩٤٧ ص ٢٢٩ .

(٣) الحكم السابق لمحكمة النقض المصرية فى ٢٤ مارس ١٩٥٣ المحاماة السنة ٣٤ ص ١٢٢٣ وما بعدها .

فإذا كان موضوع الدعوى العمومية « القتل خطأ » فلا يستطيع المضرور المطالبة بالتعويض عن الأضرار المادية التي لحقت بالسيارة وقت الحادث إذ أن المحكمة الجنائية لا تبحث إلا جريمة القتل الخطأ ، ولما أن تقضى فضلا عن العقوبة الجنائية بالتعويض عن الأضرار البدنية والادبية التي نجمت عن القتل باهمال إذا رأت وجهاً لذلك .

أما التعويض عن الضرر المادي الذي لا يتحقق عنه جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات (لأننا نعرف أن الأضرار في حالة الحريق غير العمدى ، هي أضرار مادية ، مما يخول للمحكمة الجنائية الحق في الحكم بالتعويض عن الأضرار المادية في هذه الحالة) فهو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها .

وتطبيقاً لذلك قضت محكمة النقض المصرية في ٩ يونيو ١٩٥٣^(١) بأن القانون أباح بصفة استثنائية رفع الدعوى المدنية إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية ، جنابة كانت أو جنحة أو مخالفة ، فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن جريمة ، إنتفت علة الاستثناء وانتفى هذا الاختصاص . فإذا رفعت الدعوى العمومية ضد المتهم بنهضة قيادته سيارة دون أن يكون حاصلًا على رخصة قيادة وبحالة ينجم عنها الخطر على حياة الجمهور وممتلكاته ، بأن

(١) المحاماة المنة ٣٥ من ٦٣٣ ، أنظر أيضاً في نفس المعنى الاستاذ ستيفاني في محاضراته في القانون الجنائي بقسم الدكتوراه طبعة ١٩٥٤ من ٣٨٨ و ٤٠٧ ، طبعة ١٩٥٦ من ١٨ ، كذلك نقض جنائي فرنسي ١٥ مارس ١٩٢٨ دالوزي الاسبوعي ١٩٢٨ من ٢٣٠ . نقض جنائي مصري ٧ يناير ١٩٤٦ — مجموعة القواعد القانونية الجزء السابع من ٤٣ رقم ٥٤ ، نقض جنائي مصري ١٢ يونيو ١٩٤٩ — مجموعة القواعد القانونية — الجزء السابع من ٩٢٣ رقم ٩٤٠

قادها بسرعة وعلى يسار الطريق ، فتدخل الطاعن مدعياً بحق مدنى للمطالبة بقيمة التلف الذى أصاب سيارته ، وكان الضرر الذى أسس عليه دعواه لم ينشأ مباشرة عن المخالفة موضوع الدعوى الجنائية، وإنما نشأ عن إتلاف السيارة، فإن الفعل المكون هو السبب في الضرر الذى أصاب الطاعن ، وإنما كان ظرفاً ومناسبة لهذا الضرر، وتكون المحكمة الجنائية إذ قضت برفض الدعوى المدنية باعتبارها مختصة بنظرها قد جاوزت اختصاصها .

وعلى ذلك فإن دعوى التعويض التى يرفعها مالك الشئ عن الاضرار المادية التى لحقت به هى دعوى مدنية بحته من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولكنها تسقط بالتقادم طبقاً للقاعدة العامة التى نصت عليها المادة ١٧٢ مدنى^(١) .

ليس معنى ذلك أن المطالبة بالتعويض عن الاضرار المادية لا يمكن أن تكون إلا أمام المحكمة المدنية ، بل قد يسفر عن بعض الاضرار المادية جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات، كما هو الحال في الحريق غير العمدى (المادة ٣٦٠ عقوبات) والاضرار التى تقع على إحدى وسائل النقل (المادة ١٦٩ عقوبات) ، وهذا يبيح للمحكمة الجنائية أن تفصل في دعوى التعويض عن الأضرار المادية التى وقعت وتولدت عنها جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات .

أما إذا كان الضرر المادى لا يؤخذ عليه قانون العقوبات فإن دعوى التعويض لا تسمى بالدعوى المدنية وإنما هى دعوى ذات طابع مدنى ولا تكون

(١) أنظر عكس ذلك تعليق الاستاذ إسحاق تحت حكم محكمة النقض الفرنسية ٢٥ ديسمبر ١٩٣٠ سبرى ١٩٣١ القسم الاول ص ٢٠ ، وتعليق الاستاذ ليون مازو تحت نقض مدنى فرنسى ٢٣ يوليو ١٩٣٤ و ٢٢ يناير ١٩٣٥ دالوز الدورى ١٩٣٥ القسم الاول ص ٤١ ، هنرى وليون مازو : المسئولية - الجزء الثالث الطبعة الرابعة رقم ١٢٣٧ - ثمرة ٥ والواقع أن نص المادة ١٧٢ مدنى هو الذى نظم قواعد تقادم الدعوى المدنية الناشئة عن الفعل غير المشروع . وهذا النص وهو مستحدث في القانون المدنى المصرى الصادر سنة ١٩٤٨ ، لا يوجد نص يقابله في التشريع الفرنسى . ولذلك استقر الفقه والقضاء في فرنسا على أن الدعوى المدنية الناشئة عن فعل غير مشروع لا يكون جريمة جنائية تسقط بالتقادم الطويل (٢٠ سنة) .

إلا من إختصاص القاضى المدنى^(١). وعلى الرغم من ذلك لا ينتفى إرتباط القاضى المدنى بالوقائع التى فصل فيها القاضى الجنائى وكان فصله فيها نهائيا (المادة ٤٠٦ مدنى).

المبحث الثانى

الحكم الجنائى يحوز القوة أمام القاضى المدنى

ما هى قوة الحكم الجنائى أمام القاضى المدنى ؟

يجب لى نجيح على هذا السؤال أن نوضح الفرق بين حجية الشيء المقضى وقوة الشيء المقضى . فحجية الشيء المقضى *Autorité de la chose Jugée* تثبت لكل حكم قطعى *définitif* أى حكم يصدر فى موضوع النزاع حتى ولو كان قابلا للطعن فيه بأحدى طرق الطعن العادية *Voie de recours ordinaire* أو بأحدى طرق الطعن الغير عادية . فالحجية تثبت للحكم إلى أن يزول إما بالغائه فى المعارضة أو فى الاستئناف .

أما قوة الشيء المقضى *la force de la chose jugée* فتتعلق بالحكم النهائى *irrevocable* أى الذى لا يقبل الطعن فيه بأحدى طرق الطعن العادية (معارضة أو استئناف) حتى ولو كان قابلا للطعن فيه بأحدى طرق الطعن غير العادية (التماس إعادة النظر أو النقض) .

إذن الحكم الحائز لقوة الشيء المقضى لا بد وأن يحوز الحجية ، والعكس غير صحيح إذ أن الحكم الحائز لحجية الشيء المقضى لا يشترط أن يكون حائزا لقوة الشيء المقضى .

بعد أن بينا معنى كل من التعبيرين القانونيين : حجية الشيء المقضى وقوة الشيء المقضى ؛ فهل يشترط حتى يمكن القول بأن الحكم الجنائى حجة أمام القاضى

(١) نقض جنائى فرنسى ١٥ مارس ١٩٢٨ دالوز الأسبوعى ١٩٢٨ ص ٣٢٠ .

المدنى ، أن يكون الحكم الجنائى حائزا لحجية الشيء المقضى به أم لقوة الشيء المقضى به ؟

المادة ٤٥٦ إجراءات جنائية تنص صراحة على أن ، « يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالادانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها إلى فاعلها ... ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون » .

من هذا النص يتضح لنا أن المشرع المصرى لم يتكلم عن حجية الشيء المقضى أمام القاضى المدنى وإنما عن قوة الشيء المقضى به .

فتى يقال إذن أن الحكم الجنائى يحوز قوة الشيء المقضى أمام القاضى المدنى ؟

١ - لا بد وأن يكون الحكم الصادر من المحكمة الجنائية بالادانة أو بالبراءة نهائيا ، أى إستنفذ طرق الطعن العادية وهى : المعارضة أو الاستئناف . ويقصد بالحكم النهائى منطوق الحكم ^(١) وليس الأسباب التى بنى عليها الحكم ^(٢) . ولا يقصد من ذلك أن أسباب الحكم عديمة الجدوى ، بل تسبب الحكم ضرورى لشرح إتهام المحكمة والعوامل التى دفعها للاخذ بهذا المنطوق ... والا يعتبر الحكم باطلا قابلا للطعن بالنقض ^(٣) .

إذن يجب أن تكون أسباب الحكم موضحة ومفسرة للمنطوق Les motifs éclaient et interprètent le dispositif.

(١) نقض مدنى فرنسى ٢٤ مايو ١٩٤٩ دالوز ١١٤٩ ص ٣٢٩ وتطبيق pigeonniere

(٢) دائرة العرائض الفرنسية ٣ نوفمبر ١٩٥١ دالوز ١٩٥١ القسم الاول ص ٦٠

(٣) المادتان ٢٤٧ و ٢٤٩ من قانون المرافعات والمادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

لكن يستبعد من ذلك منطوق الحكم الذي تصدره محكمة اجنبية ، فهو لا يجوز القوة أمام القضاء الوطنى ، وهذا لأنه صادر من محكمة أجنبية تخضع لسلطان أجنبى وعملا بمبدأ إقليمية قانون العقوبات^(١) .

٢ - أن تقام دعوى أمام المحكمة المدنية متعلقة بذات موضوع الجريمة ونسبتها إلى شخص من الخصوم الذين كانوا فى الدعوى العمومية .
وكقاعدة عامة فإن الدعوى التى تثار أمام المحاكم المدنية ويستند فيها إلى قوة الحكم المفضى به جنائيا أمام القاضى المدنى هى الدعوى المدنية التى يطالب فيها المضرور بتعويضه عما أصابه من أضرار .

* * *

وقد يكون المضرور هو المجهنى عليه فى الجريمة ، وهذا إذا ثبتت إدانة المتهم ، وقد يكون المضرور هو المتهم فى الجريمة إذا برأته المحكمة الجنائية . ففى هذه الحالة الأخيرة يجوز للمتهم الذى ثبتت براءته أن يطالب بالتعويض ممن أبلغ عنه أو وجه إليه الاتهام كذبا .

إذن قوة الحكم الجنائى أمام القاضى المدنى تعتبر قرينة قانونية *Présomption légale* - نسبية ، ليس للمحكمة المدنية أن تأخذ بها من تلقاء نفسها ، بل يجب على صاحب المصلحة إثارتها حتى تقيد المحكمة المدنية بما جاء بمنطوق الحكم الجنائى .

ولا يشترط أن يكون الحكم الجنائى بالادانة صادرا من المحاكم العادية بل قد يكون صادرا من المحاكم العسكرية . فقد يكون الفعل معاقبا عليه فى قانون الأحكام العسكرية كما يحرمه القانون العام . فالأحكام الصادرة من المجالس العسكرية لها قوة الأحكام القضائية . فإذا باشرت المحاكم العسكرية اجراءات المحاكمة وأصدرت حكمها وأصبح نهائيا ، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة

(١) وهذا لا يثنى تعاون الدول فى مكافحة الجرائم والاتفاق على تسليم المجرمين وتسهيل تنفيذ الانابات القضائية .

مختصة قانونا بإصداره يجوز قوة الشيء المقضى فى نفس الواقعة، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، ذلك بأن الازدواج فى المسؤولية الجنائية عن الفعل الواحد أمر يحرمه القانون وتتأذى به العدالة^(١).

وقبل صدور القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التماس إعادة النظر فى قرارات وأحكام المجالس العسكرية - كان هناك خلاف فى الفقه والقضاء حول حجبة أحكام المجالس العسكرية أمام القضاء الجنائى^(٢) ، فقد رأى البعض بأن الحكم العسكرى لا يمنع من إعادة نظر الواقعة أمام المحاكم العادية^(٣).

ولكن إستقر رأى بعد صدور القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه والذى ينص فى المادة الأولى منه على أن المجالس العسكرية محاكم قضائية استثنائية لأحكامها قوة الشيء المحكوم فيه ولا يجوز الطعن فى قراراتها أو أحكامها أمام أى هيئة قضائية أو إدارية خلاف مانص عليه فى هذا القانون.

ولا يصح الاعتراض على حجبة أحكام المجالس العسكرية أمام القضاء الجنائى بمقبوله أن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٧ صدر بعنوان التماس إعادة النظر فى قرارات وأحكام المجالس العسكرية ، إذ أن هذا القول مردود عليه

(١) نقض جنائى مصرى ١٢ مارس ١٩٦٢ - مجموعة المكتب الفنى لأحكام النقض -
السنة ١٢ ص ٢٠٦ ، ١٤٠ يونيو ١٩٦٠ المرجع السابق - السنة ١١ ص ٥٦٧ رقم ١٠٨
(٢) أنظر فى تفصيل ذلك الدكتور محمد مصفور فى جريمة الموظف العام وأثرها فى وضعه
التأديبى طبعه ١٩٦٣ ص ٢٠٢ وما بعدها ، الدكتور محمود مصطفى فى شرح قانون العقوبات -
القسم العام طبعه ١٩٦٠ ص ٥٠ ، العبيد محمد عوض الاحول فى بحثه عن المجالس العسكرية -
الطعن فى قراراتها وأحكامها - مجلة المحاماة - السنة ٤١ (عدد يناير ١٩٦١) ص ٧٥٢
وما بعدها .

(٣) الدكتور محمد مصفور - المرجع السابق ص ٢٠٦ وما بعدها ، نقض جنائى مصرى
٢٣ فبراير ١٩٤٢ - مجموعة القواعد القانونية - الجزء الخامس ص ٦١٩ رقم ٣٥٩ .

بأن عنوان القانون ليس له قوة نصه الصريح وما يقتضيه شرح عبارات هذا النص . يضاف إلى ذلك أن اختصاص المحاكم العادية بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات والتي ينص عليها كذلك قانون الأحكام العسكرية هو اختصاص شامل يسرى على جميع الأفراد، سواء كان مرتكب الجريمة له الصفة العسكرية أو مجرداً من هذه الصفة، وينبنى على ذلك أن يكون اختصاص المحاكم العادية هو اختصاص عام يخوله القانون لها متى رفعت إليها الدعوى بالطريق الثانوى - إلا أنه متى باشرت المحاكم العسكرية إجراءات المحاكم وأصدرت حكمها وأصبح هذا الحكم نهائياً، فإن هذا الحكم الصادر من هيئة مختصة قانوناً باصداره يحوز قوة الشيء المقضى في نفس الواقعة، فلا يجوز طرح الدعوى من جديد أمام جهة قضائية أخرى ، إذ من القواعد المقررة أنه لا يصح أن يعاقب جان عن ذات فعله مرتين ، ولا يجوز أن ترفع الدعوى أمام جهتين من جهات القضاء من أجل واقعة واحدة - ومخالفة هذه القاعدة تفتح باباً لتناقض الأحكام ^(١) .

ومع ذلك فإن الوضع يختلف بالنسبة للمحاكم التأديبية التي تعاقب الموظف عن خطيئة الوظيفة لأن المسؤولية التأديبية تختلف عن المسؤولية الجنائية في طبيعتها والغاية منها . فإن كانت المسؤولية الجنائية تقع على فرد يرتكب فعلاً يعاقب عليه قانون العقوبات بما في ذلك الموظفين العموميين ؛ فهي مسؤولية لا ترتبط بممارسة الموظف لوظيفته أو تمسه فيها، وإنما في حياته وحرية وملاكه ^(٢)

(١) نقض جنائى مصرى ١٤ يونيو ١٩٦٠ بمجموعة المسكتب الفنى لاحكام النقض -
السنة ١١ ص ٥٦٧ - رقم ١٠٨

(٢) أندرى دى لوبادير في مطولة القانون الإدارى طبعة ١٩٥٢ ص ٧٠٥ بند ٣٥

ولذلك يجوز الجمع بين المسئوليتين التأديبية والجنائية La sanction disciplinaire et la sanction penale peuvent se cumuler^(١).

كما قد يعاقب الموظف تأديبياً دون أن تتوافر قبله جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات^(٢). وفي هذا المعنى قضت المحكمة الادارية العليا في أول مارس ١٩٥٨ بأن حفظ تهمة الرشوة قبل المدعى لعدم كفاية الادلة لا يبرئ سلوكه من الوجهة الادارية، ولا يمنع من مؤاخذته تأديبياً وأدانة هذا السلوك^(٣)؛ وهذا لأن القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة لم ينتهج مسلك قانون العقوبات والقوانين الجنائية الأخرى في حصر الافعال المؤثمة وتحديد أركانها ونوع ومقدار العقوبة المقررة لكل فعل منها^(٤).

المبحث الثالث

عدم تطبيق مبدأ قوة الشيء المقضى

إذا رفعت الدعوى المدنية كدعوى فرعية للدعوى العمومية أمام المحكمة الجنائية

إذا رفعت دعوى التعويض أمام المحكمة الجنائية كدعوى فرعية للدعوى العمومية، فإن مبدأ قوة الشيء المقضى به لا يوجد له محل، لأن محكمة واحدة هي التى تفصل فى موضوع الدعويين .

١٣٦٢، وأنظر أيضاً الأحكام المديدة لمجلس الدولة الفرنسى التى أشار إليها، الدكتور محمد مصفور فى كتابه جريمة الموظف العام ص ١٣٧ وما بعدها، بول دويوز وجوى ديبير فى مطولة القانون الادارى طبعة ١٩٥٢ ص ٦٧٦ بند ٩٢٦.

(١) دويوز وديبير فى المرجع السابق ص ٦٨٧ بند ٩٤٥.

(٢) المرجع السابق ص ٦٨٨ بند ٩٤٦.

La penal ne tient pas le disciplinaire en état.

(٣) مجموعة المبادئ القانونية - المكتب الفنى - السنة الثالثة ص ٧٥٧ رقم ٧٨.

(٤) المحكمة الادارية العليا ١١ نوفمبر ١٩٦١ فى القضية رقم ٥٦٣ لسنة ٧ ق - مجموعة المبادئ القانونية - السنة السابعة ص ٢٧ رقم ٣، ويلاحظ أن العقوبات التأديبية واردة بالمادة ٨٤ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١.

والسؤال هو معرفة ما إذا كان الحكم الجنائي يحوز الحجية أمام محكمة الاستئناف أو محكمة النقض إذا أثبت أمام أحدهما الحكم في التعويض دون الحكم الجنائي ؟

تنص المادة ٤٠٣ إجراءات جنائية على أنه: يجوز استئناف الأحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح... فيما يختص بالحقوق المدنية وحدها... كما تنص المادة ٤٢٠ إجراءات جنائية على أن لكل من... المسئول عن الحقوق المدنية... الطعن أمام محكمة النقض.

معنى ذلك أن الطعن في الحكم الخاص بالحقوق المدنية بجملة مستقلا عن الحكم في الدعوى العمومية.

لذلك أجمع الفقه والقضاء على أن الحكم الجنائي لا يحوز أية قوة أمام محكمة الاستئناف أو أمام محكمة النقض إذا تعرضت إحداها إلى الحكم الخاص بالحقوق المدنية الصادر من المحكمة الجنائية^(١)، إذ أن عدم طعن النيابة أو المتهم في الحكم الجنائي لا يحرم المدعى بالحق المدني أو المسئول مدنيا من حق الطعن في الحكم الخاص بالدعوى المدنية^(٢). وهذه هي الوسيلة لاحترام الحقوق التي خولها القانون للأفراد في استعمال طرق الطعن^(٣).

(١) دوندي دي فابر: المطولة طبعة ١٩٤٧ ص ٨٥٤ رقم ١٥٠، ستيفاني: محاضرات الدكتوراه طبعة ١٩٥٤ ص ٣٩٥، Hébaut: رسالة دكتوراه تالوز السابقة الذكر ص ١٩٠، نقض جنائي فرنسي ١٥ مارس ١٩٢٨ دالوز الاسبوعي ١٩٢٨ ص ١٢٠، ٢٢٠ يناير ١٩٣٨ Gaz Pal. ١٩٣٨ للقسم الاول ص ٩٣٧.

(٢) أنظر على زكي العرابي: المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية، الجزء الاول طبعة ١٩٥١ ص ٢٠٢، نقض جنائي مصري ١٧ ديسمبر ١٩٤٥ مجموعة القواعد القانونية الجزء السابع ص ٢٦ رقم ٢٢.

(٣) ستيفاني: محاضرات الدكتوراه بياريس طبعة ١٩٥٤ ص ٣٩٦.

إذن الدعوى المدنية قد ترفع أساسا أمام المحكمة المدنية بصفتها المحكمة المختصة بالمسائل المدنية، ولكن قد ترفع أمام المحكمة الجنائية كدعوى فرعية للدعوى العمومية. فإذا أقام المدعى المدني دعواه أمام المحكمة المدنية بعد صدور الحكم الجنائي فإن هذا الحكم يحوز القوة أمام المحكمة المدنية فيما قضى به، وهذا خشية التعارض في الأحكام مما يزعزع ثقة المجتمع بالعدالة^(١). ويشترط لسريان قوة الحكم الجنائي أمام القاضى المدني أن يكون الحكم الجنائي نهائيا. وكما يحق للمدعى بالحق المدني المطالبة بالتعويض عن الضرر الأذى والبدنى أمام المحكمة المدنية، فإن من حقه أيضا أن يطالب بالتعويض عن هذين الضررين أمام المحكمة الجنائية أثناء نظر الدعوى العمومية.

أما الضرر المادى كالتلف الذى يقع بسيارة المجنى عليه مثلا، فإنه لا يدخل في اختصاص المحكمة الجنائية، إذ كما سبق أن ذكرنا: لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، وقانون العقوبات لا يوجد به نص يؤاخذ من أحدث باهماله اتلافا بمال الغير (مع استثناء حالة الحريق غير العمدى)، وعلى ذلك فكل دعاوى التعويض عن الأضرار المادية تدخل في اختصاص المحاكم المدنية، ولكن هذا الوضع لا يتقال من مبدأ قوة الحكم الجنائي أمام القاضى المدني فيما فصل فيه القاضى الجنائي^(٢).

ولقد اتجهت محكمة جنح ليل Lille بفرنسا إتهاما جديداً حكماً الذى أصدرته فى ١٠ يوليو ١٩٥٣، إذ قضت بالتعويض عن الأضرار البدنية والمادية التى وقعت بالمجنى عليه فى حادثة تصادم سيارتين^(٣)؛ وبذلك تكون قد نظرت

(١) نقض مصرى ١٣ يناير ١٩٤٤ المجموعة الرسمية السنة ٤٤ ص ١٠٩ رقم ٩، ٥٤، مايو ١٩٤٠ المحاماة السنة ٢١ ص ٢٢١.

(٢) دائرة العرائض الفرنسية ٢٨ يونيو ١٩٢٠ سبرى ١٩٢٠ القسم الأول ص ٣٦٧، أنظر أيضا ستيفانى فى محاضراته بقسم الدكتوراه بباريس سنة ١٩٥٤ ص ٣٨٨ و ٧٠٤، ومحاضراته سنة ١٩٥٦ ص ١٨ وما بعدها.

(٣) Gaz. Pal ١٩٥٣ القسم الثانى ص ٣٠١

في دعوى الاتلاف التي سبق أن قلنا بأنها من إختصاص المحكمة المدنية .

وقال الاستاذ هنري مازو معلقا على هذا الحكم بأن المطالبة بالتعويض عن التلفيات التي وقعت بالسيارة لا يمكن أن تكون مبينة على الاصابة الخطأ التي نص عليها قانون العقوبات ، وإنما نتيجة لمخالفة لوائح المرور ، فقد تسببت التلفيات مباشرة عن المخالفة التي ارتكبها السائق . وحيث أن المخالفة مرتبطة بالاصابة الخطأ ، فإنه يحق لمحكمة الجنح الفصل في دعوى التعويض عن التلفيات الناتجة عن المخالفة^(١) ، عند نظرها دعوى التعويض عن الاصابة الخطأ .

وعلى الرغم من ان المدعى بالحق المدني له حرية رفع دعواه سواء أمام المحكمة المدنية بصفقتها المحكمة المختصة أصلا ، أو أمام المحكمة الجنائية كدعوى فرعية للدعوى العمومية ، إلا أنه إذا أقام دعواه أمام القاضى الجنائى وفصل فيها هذا الأخير ، فإنه لا يستطيع المطالبة بعد ذلك أمام المحكمة المدنية بذات التعويض ، ففي هذه الحالة يمكن الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق فصل القاضى الجنائى فيها (وهذا يتفق مع نص المادة ٤٠٥ مدنى حيث يتحدد في كل من الدعويين : الخصوم والموضوع والسبب) .

بمخلص من كل ما تقدم أن التعويض عن الاضرار يخضع لتقدير قاضى الموضوع الذى يقضى بالتعويض حسب جسامه الاضرار التي وقعت بالمضروب إذ أنه يتنافى مع العدالة أن نعطي المضروب تعويضات اكثر مما هو مستحق له مما اصابه من اضرار .

والمسئولية عن تعويض الاضرار وإن كانت مسئولية عينية حسب جسامه الضرر

(١) أنظر تعليق هنري مازو Rev. Trim Civ. ١٩٥٤ ص ١٠٦ ، هنري وليون مازو :

المسئولية - الطبعة الرابعة - الجزء الثالث رقم ٢٠١٦ .

إلا أن هذا لا ينفى كونها مسئولية أدبية ، لأن الفاعل إذا كان مدركاً لأفعاله ، وحر التصرف ، فهو مسئول عن إصلاح ما يترتب عن خطئه من أضرار .

وإن كان عبء إثبات أركان جريمة الإهمال يقع على عاتق المدعى بالحق المدني ، وهو عبء ضخم ، إلا أن الواقع خلاف ذلك ، وهذا لأن النيابة العامة هي التي تقدم المتهم في جريمة الإهمال إلى المحكمة . . . وعليها إثبات توافر أركان الجريمة : الخطأ والضرر ورابطة السببية ، وعلى المدعى بالحق المدني أن يتقدم سواء أمام المحكمة الجنائية أثناء نظر الجريمة مدعياً بالحق المدني ، أو أمام المحكمة المدنية بعد فصل المحكمة الجنائية في الجريمة مسنداً على مبدأ قوة الحكم الجنائي أمام القاضي المدني ؛ وبذلك يتلافى عبء إثبات خطأ المتهم الذي لا يعد أمراً هيناً في كثير من الحالات .

هذا ولا يتأثر القاضي عند فصله في الدعوى المدنية بالعقوبة التي حكم بها في الجريمة لأن العقوبة تختلف باختلاف درجة الخطأ الذي وقع من المتهم ، بينما الدعوى المدنية يقصد بها إصلاح الضرر الذي لحق بالضرور ، سواء أكان هذا الضرر نتيجة لخطأ بسيط أو خطأ مشترك وقع من المتهم ومن المجنى عليه معاً . . الخ . فالقاضي الذي يفصل في موضوع الدعوى المدنية له الحرية التامة في التقدير مراعيًا شخصية المجنى عليه ورسائله الاجتماعية . . الخ كما سبق أن ذكرنا في المثال الخاص بعازف السكمان الذي قطعت إحدى يديه ، فإن الضرر الذي أحل به لا يتعادل مع الضرر الذي يصيب أي فرد عادي قطعت إحدى يديه .

الخاتمة

من هذه الدراسة السريعة ، لاحظنا أهمية جرائم الإهمال في المجتمعات المتقدمة والمتقدمة صناعيا ، وكيف أن الجزء لا يزال المشكلة الرئيسية التي لم تجد حلا يتناسب مع تطورها في المجتمع الحديث .

وبعد أن إقتبس المشرع المصري جرائم الإهمال من المشرع الفرنسي لم يعرف أى شرط من الشروط المسكونة للجريمة ، ومع ذلك قام القضاء بسد هذا النقص بما يتفق والظروف الاجتماعية .

ولقد تناولنا في دراستنا الركن الادبي لجريمة الإهمال ، أى ركن الخطأ وأيدنا إتجاه الفقه والقضاء حديثا بالنسبة للوحدة بين الخطأين المدني والجناي ، كما أثرتنا أوجه الخلاف والاشابهة بين الخطأ والقصد الجنائي ، وقلنا بان التشابه لا يكون إلا في عنصر الادانة ، لأن الجرائم العمدية ، تستلزم لادانة المتهم أن يكون حر التصرف مدركا للآثار التي تترتب عن هذا التصرف^(١) .

إذن حتى يمكن ادانة المتهم ، لا بد وأن يكون قد ارتكب فعلا (ايجابي أو سلبى action ou omission) بمحض ارادته وهو يتمتع بقواه العقلية . أما الفرق بين الجريمة العمدية والغير عمدية فيرجع الى الغرض الذي يهدف اليه الفاعل في كل منهما .

فاذا ثبتت ادانة المتهم ، فعليه أن يتحمل المسئولية عن النتائج الضارة التي

(١) Giovanni Musotto, Colpevolezza, dole, e colpa, parte prima, éd. 1939

(Palermo) p. 31

أحدثها بالمجتمع . وهذا مادفعنا الى الأخذ بالمسئولية العينية، لأن المجتمع يختلف تأثيره بالجريمة باختلاف جسامة الضرر سواء من الناحية الكيفية أو الكمية .



هذا وقد عبر المشرع المصرى فى قانون العقوبات عن الخطأ بالرعونة وعدم الاحتياط والاهمال وعدم الانتباه وعدم مراعاة اللوائح ، وكان من الايسر اختيار عبارة عامة يحتوى مضمونها على كل معانى الخطأ الممكنة ككلمة : اهمال أو عدم الاحتياط . وهذا مادفعنا إلى تسمية الجرائم الخطئية ^(١) (وهى نوع من الجرائم غير العمدية) بجرائم الاهمال .

وكذلك لم تفرق المادة ٢٤٤ عقوبات بين الجرح الذى يتسبب عنه عاهة مستديمة والجرح الذى يتسبب عنه عاهة مؤقتة ، لأن الضرر فى جريمة الاهمال وإن كان ركنا من الأركان المكونة للجريمة إلا أنه ركن كفى qual.ficatif وكذلك كفى فى هذا النوع من الجرائم . فالمجتمع يختلف تأثيره حسب ما إذا كان الجنى عليه قد مات أو أصيب بعاهة مستديمة أو أصيب بجروح طفيفة ، كما يختلف تأثيره بتعدد الجنى عليهم .

وإن كنا قد أوضحنا ما بالنصوص المتعلقة بجرائم الاهمال من نقص فيما يتعلق بالخطأ والضرر وحاجة التشريع الحالى الى التعديل ، فهذا رأى أيضا قد أثيرناه عندما تعرضنا لرابطة السببية .

فقد لاحظنا أن المشرع تناول رابطة السببية فى جرائم الاهمال فى عبارة مقتضبة:

(١) الخطأ عامة قد يطلق على الفعل العمدى وقد يطلق على الفعل غير العمدى ، ولكن جرى الفقه والقضاء منذ أمد طويل على اعتبار كلمة الخطأ قاصرة على الجرائم غير العمدية . لذلك يسببها البعض بالجرائم الخطئية .

« كل من تسبب » ، ولم يتعرض لها رجال الفقه بنفس الأهتمام الذى تعرض به لها رجال الفقه والقضاء فى المانيا وايطاليا . وهذا النقص كان دافعا لنا فى سرد أهم النظريات القانونية التى أثبتت بشأن « علاقة السببية » ، كما أوضحنا المجهود الضخم الذى قامت به محكمة النقض المصرية وما انتهت اليه من أن رابطة السببية قد تكون مباشرة أو غير مباشرة^(١) ، وأن السببية رابطة مادية (مستقلة كل الاستقلال عن الادانة التى هى ركن أدبى بحت) تربط بين تصرف الفاعل والنتائج التى نجت عن هذا التصرف .

وقد يكون التصرف الذى يؤدى الى النتيجة الضارة تصرفا إيجابيا ، وقد يكون تصرفا سلبيا كما هو فى حالة الامتناع عن القيام بعمل شئ مما يؤدى الى نتيجة ضارة لم يهدف اليها الفاعل ولكن كان من الميسور عليه توقع حدوثها .

وعلى ذلك قد ينقطع الرباط السببى بين تصرف المتهم وبين النتيجة الضارة كما هو الحال إذا ما تدخلت عوامل أخرى فى تحقق النتيجة كما سبق أن قلنا عن القوة القاهرة والظرف الطارىء وفعل الغير وفعل المجنى عليه ، إذ أن هذا يؤدى الى عدم توافر أركان الجريمة قبل المتهم . ومن هذا يظهر الفارق الجوهرى بين الادانة التى هى ركن أدبى مرتبطة بمدى مسئولية الفاعل وبين السببية التى هى إحدى الأركان الضرورية المكونة للجريمة ، فقد تتوافر أركان الجريمة وعلى الرغم من ذلك لا يمكن مساءلة الفاعل كما اذا كان مريضا بمرض عقلى أو وقع منه الفعل وهو فى

(١) نقض جنائى مصرى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦ مجموعة القواعد القانونية الجزء السابع ص ١٦٥ رقم ٢١٤ ، نقض جنائى مصرى ١٢ يونيو ١٩٤٤ - مجموعة القواعد القانونية الجزء السادس ص ١٠٩ رقم ٢٧٠ . تقول محكمة النقض بكفى لقيام رابطة السببية فى جرائم القتل والجرح الخطأ أن يكون القتل أو الجرح مسببا عن خطأ مما هو مبين فى تلك المادتين سواء أكانت السببية مباشرة أو غير مباشرة مادام الضرر لا يمكن تصور حدوثه لولا وقوع الخطأ ، أنظر أيضا Francesco Antolisei فى *il rapporto di causalità nel diritto penale*, éd. 1934 n.5.

حالة غيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أخذها قهراً عنه أو بدون علمه بها ، أو قام بفعله على أثر إكراه مادي أو أدبي . . الخ .

» » »

ولقد تكلمنا بإيجاز عن جرائم الإهمال الواردة بقانون العقوبات وهي الجرائم التي فيها مساس بجسم الإنسان كالقتل أو الأصابة الخطأ ، والحريق غير العمدى ، وإهمال الحراس الذين يقومون بحراسة المحبوسين أو المقبوض عليهم مما يؤدي إلى فرار أحد هؤلاء ، والحوادث التي تقع على إحدى وسائل النقل البرية أو البحرية أو الجوية والتي من شأنها تريض من فيها للخطر وإهمال الموظفين .

واقصر بحثنا على الجنح ولم نعرض للمخالفات التي ينص عليها قانون العقوبات لأن المخالفة على الرغم من بساطتها فإن الجزاء فيها يكاد لا يختلف بين ما إذا كانت عن عمد أو عن غير عمد .

وحتى نستطيع تدعيم ما وصلنا إليه من اتجاه فقهي في أن المسؤولية في جرائم الإهمال مسئولية عينية والعقوبة يجب أن تتسلسل بتسلسل الأضرار أى بدرجة تأثير المجتمع بها ، تكلمنا عن إهمال ذى الخبرة أو المهنة كالإهمال الذى يقع من الموظفين أو من الأطباء أو المهندسين أو المقاولين أو من سائقي السيارات ، لأن المجتمع يمنحهم الثقة فيما يؤدونه من خدمات . وعلى ذلك فإن إهمالاً من أحد هؤلاء ينسلق جوا من الذعر والاضطراب الاجتماعى .

وحديثنا عن الأطباء دفعنا إلى الكلام عن هؤلاء الذين يزاولون بطريقة غير شرعية مهنة الطب كالتمرجى والحلاق في القرية .

وانتهى بحثنا إلى القول بأن القصد الاحتمالى يتوافر لديهم ، ولا فرق بين التمرجى والحلاق لأن كلا منهما يزاول عملاً لا يبيحه له القانون .

وإن كنا قد وصلنا الى القول بأن المسؤولية في جرائم الإهمال مسئولية عينية تختلف باختلاف درجة جسامه الأضرار التي لحقت بالمجتمع إلا أن هذا لا ينفي أثر الركن الأدبي في إثبات تحمل الفاعل للمسئولية .

وجرائم الإهمال كالجرائم العمدية تخضع للقواعد العامة التي نص عليها قانون العقوبات مع استثناء بعض الحالات التي لا يمكن تصورها في جرائم الإهمال كالاشتراك.. الخ. وهذه الاستثناءات ترجع الى الطبيعة القانونية لجرائم الإهمال.

» » »

وإن كان الجزاء قد فرضه المجتمع على كل من يهدد استقراره وأمنه ، إلا أن التعويض يعد وسيلة لاصلاح ما لحق المضرور من اضرار سواء أ كانت بدنية أو مادية أو أدبية . ولا يشترط أن يقع الخطأ من شخص واحد بل قد يقع من عدة أشخاص ، وفي هذه الحالة يلتزمون جميعاً متضامنين بتعويض المجنى عليه . وهذا ما أقرته محكمة النقض المصرية في ٢٩ يناير ١٩٥٧ « يصح في القانون أن يقع حادث القتل الخطأ بناء على خطأين من شخصين مختلفين ولا يسوغ القول بأن أحد الخطأين ينفي المسؤولية عن مرتكب الآخر . وعلى ذلك فالتضامن في التعويض بين المسئولين عن العمل الضار واجب طبقاً للمادة ١٦٩ مدني ، يستوى في ذلك أن يكون الخطأ عمداً أو غير عمدى »^(١) . أما مقدار التعويض فهو مسألة تترك لتقدير قاضي الموضوع .

والمدعى بالحق المدني إما أن يقيم دعواه بصفة أصلية أمام المحكمة المدنية وإما أمام المحكمة الجنائية بدعوى فرعية للدعوى العمومية المقامة أمامها . إذن يشترط

(١) المحاماة - السنة ٣٨ من ٤٩٧ رقم ٢٠٦ .

لقبول الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية أن يكون الضرر المطلوب التعويض عنه ناشئاً مباشرة من الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية . أما إذا كان ناشئاً عن فعل آخر ، فلا تصح المطالبة بالتعويض أمام المحاكم الجنائية^(١) . وإن كان للمدعى بالحقوق المدنية أن يقيم دعواه أمام المحكمة الجنائية المختصة بنظر الفعل المكون للجريمة ، فله أيضاً أن يترك دعواه أمامها في أية حالة كانت عليها الدعوى (المادة ٢٦٠ إجراءات) ليرفعها أمام المحكمة المدنية (المادة ٢٦٣ إجراءات) . وفي هذه الحالة الأخيرة يوقف الفصل في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية حتى يحكم نهائياً في الدعوى الجنائية المقامة قبل رفعها أو في أثناء السير فيها (المادة ٢٦٥ إجراءات) ، وهذا تطبيقاً لمبدأ : الجنائي يوقف المدني *Le criminel tient le civil en état* . وإذا أصدرت المحكمة الجنائية حكماً ، وأصبح هذا الحكم نهائياً ، فانه يحوز قوة الشيء المقضى به أمام المحكمة المدنية إذا ما أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه أمامها . وقد بينا الفرق بين حجية الشيء المحكوم به وقوة الشيء المحكوم به . فالحكم يحوز الحجية إذا كان قطعياً أى لم تستنفذ فيه طرق الطعن العادية ؛ ويحوز القوة إذا أصبح نهائياً ، أى بعد أن تستنفذ فيه طرق الطعن العادية (معارضة واستئناف) .

وعلى العكس من ذلك الاحكام المدنية المتعلقة بوقوع الجريمة ونسبتها إلى الفاعل لا تحوز القوة أمام المحاكم الجنائية ، وهذا كما جاء بصريح نص المادة ٤٥٧

(١) نقض جنائي مصري ١٧ ديسمبر ١٩٤٥ - مجموعة القواعد القانونية - الجزء السابع ص ٢٨ رقم ٣٥ ، في نفس المعنى نقض جنائي مصري ٧ يناير ١٩٤٦ - مجموعة القواعد القانونية الجزء السابع ص ٤٣ رقم ٥٤ ، نقض جنائي مصري ١٢ يونيو ١٩٤٩ - مجموعة القواعد القانونية - الجزء السابع ص ٩٢٣ رقم ٩٤٠ .

إجراءات جنائية^(١).

والموظف شأنه شأن سائر الافراد يؤاخذ عن فعله المخالف للقانون بالعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات سواء عن جرائمه العمدية أو غير العمدية . ولكن تضمن قانون العقوبات بابا يعد من اهم ابوابه وهو الجزاء عن تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقصيرهم في أداء اتواجبات المتعلقة بها . ويقصد بالتقصير هنا الاهمال الذى يقع من الموظف في أداء وظيفته (المادة ١١٦ مكررا ب) وهذا لأن الموظفين العموميين هم الدعامة الكبرى التى يقوم عليها بناء الدولة والامناء على المصلحة العامة والى بهم يعود الفضل في صلاح الاداة الحكومية إذا ادوا واجبهم على وجه حسن ، كما تقع عليهم تبمة فساد هذه الاداة إذا قصرُوا أو أهملوا في القيام بواجباتهم .

ولأنه لمن المسلم به أن الموظف الذى يعمل باخلاص في خدمة الدولة هو الذى يخطئ ، فلا يوجد من هو معصوم من الخطأ . ولكن هناك فرق بين الخطأ الذى يقع من الموظف نتيجة لكثرة العمل وبين الخطأ الذى يرتكبه نتيجة ايماله ، وبين الخطأ الذى لا يسفر عنه اضرار بمقتوى المواطنين أو المصلحة العامة ، والذى يعنينا فقط هو الخطأ الذى يرتكبه الموظف نتيجة ايماله ويترتب عليه اضرار بمقتوى المواطنين أو المصلحة العامة ، كما سبق أن ذكرنا .

(١) أنظر في نفس المعنى نقض جنائى مصرى ٤ يونيو ١٩٥٦ ، المحاماة السنة ٢٧ ص

فهرس

صفحة

٥

المقدمة :

الجريمة العمدية والجريمة غير العمدية — نظرة تاريخية عن
جرائم الإهمال : في العصر الفرعوني — في عصر الملك حامورابي
في الشريعة الموسوية — في مصر الاغريقية — في مصر الرومانية
في العصر الاسلامي — في العصر الحديث — العقوبة في
جرائم الإهمال .

القسم الأول

٢١ مادية جريمة الإهمال
الخطأ ٢٢ — الضرر ٢٣ رابطة السببية ٢٦

الباب الأول الخطأ

٣٠ الفصل الأول : الطبيعة القانونية للخطأ

الخطأ يتوافر في القيام بعمل إيجابي أو سلبى ٣٤ — أنواع الخطأ
٣٥ — أنواع الخطأ الواردة بالقانون ذات معنى عام ٣٦ .

٣٧ المبحث الأول : الاتهام في جريمة الإهمال

٣٩ الفرع الأول : فكرة الاتهام في قانون العقوبات

٣٩ الفرع الثانى : الحالات المختلفة لعدم الاتهام

التنويم المغناطيسى ٣٩ — الجنون والعاهة العقلية ٤٠ — الاكراه
المادى ٤٢ — الاكراه الأدبى ٤٣ — حالة الضرورة ٤٤

صفحة	
٤٤	المبحث الثاني : التفرقة بين الخطأ فى جريمة الإهمال وركن العمد
٤٦	الفرع الأول : التفرقة بين الخطأ والقصد الجنائى
	أ - القصد الجنائى والباعث ٤٩
	الفرع الثانى : التفرقة بين الخطأ فى جريمة الإهمال والقصد الجنائى .
٥٢	أ - نظرية ما يلى القصد ٥٢ - ب - تجاوز استعمال الحق ٥٥ - ج - القصد الاحتمالى ٥٦
	الفرع الثالث : الخطأ فى جريمة الإهمال يتعارض مع مبادئ المجتمع
٦٢	
٦٥	الفصل الثانى : الخطأ فى القانون المدنى والقانون الجنائى
٦٦	المبحث الأول : التفرقة بين الخطأين المدنى والجنائى
	بلجيكا لم تأخذ بمبدأ التفرقة بين الخطأين ٦٨ - التفرقة بين الخطأين أمام القضاء المصرى ٦٩ .
٧١	المبحث الثانى : الوحدة بين الخطأين المدنى والجنائى
	إستقرار القضاء على مبدأ الوحدة بين الخطأين ٧٢ القضاء المصرى يؤيد الوحدة بين الخطأين ٧٣ - ماهية الخطأ فى المسؤولية المدنية ٧٧

الباب الثانى

٨١	الضرر
٨٤	الفصل الأول : الشروط الواجب توافرها فى الضرر
٨٧	المبحث الأول : يجب أن يكون الضرر مباشرا

صفحة	
٨٩	الفرع الأول : الضرر هو اعتداء على حق مشروع
٩٤	المبحث الثاني : يجب أن يكون الضرر شخصيا
٩٥	الفرع الأول : الضرر المادى والضرر البدنى
١٠٠	الفرع الثانى : الضرر الادبى
١٠٤	الفرع الثالث : الضرر ركن وصنى لجريمة الاهمال
	الباب الثالث
١٠٧	رابطه السببية
١١١	الفصل الاول : المعيار فى فكرة السببية
١١٢	المبحث الاول : دراسات تحليلية لاهم نظريات السببية
	الفرع الثانى : نظرية السبب الاقوى أو السبب الاساسى أو
١١٥	المباشر
١١٧	الفرع الثالث : نظرية السبب الملائم أو المناسب
١٢٠	المبحث الثانى : رابطه السببية ركن مادى فى الجريمة
١٢٢	الفرع الاول : الادانة والسببية
١٢٦	الفرع الثانى : السببية المادية قد تكون مباشرة أو غير مباشرة
١٣١	الفصل الثانى : الأفعال التى تغير من رباط السببية
١٣٢	المبحث الاول : القوة القاهرة والظروف الطارئة
١٣٥	المبحث الثانى : فعل المجنى عليه وفعل الغير
	القسم الثانى
١٤٤	الجراء والتعويض فى جريمة الاهمال
١٤٥	مقدمة القسم الثانى

صفحة

الباب الأول

جرائم الإهمال في قانون العقوبات المصرى

- ١٥٥ الفصل الأول . جنح الإهمال في قانون العقوبات المصرى
- ١٥٥ المبحث الأول : القتل والاصابة الخطأ
- ١٥٧ المبحث الثانى : الحريق غير العمدى (باهمال)
- ١٦٣ الفصل الثانى : إهمال الموظفين
- ١٦٤ المبحث الأول : هرب المهربوسين باهمال حراسهم
- المبحث الثانى : خطأ الموظف الجسيم الذى يؤدى الى ضرر
- ١٦٦ جسيم
- ١٧٢ الفرع الأول : الإهمال الجسيم فى أداء الوظيفة
- ١٧٣ الفرع الثانى : إساءة استعمال السلطة
- المعيار القانونى للمسكن ١٧٧ - الأسباب التى تبرر دخول
- الموظف مسكن الغير بدون رضائه ١٨١ - استعمال القسوة مع
- الناس اعتمادا على الوظيفة ١٨٤ - الاخلال الجسيم بواجبات
- الوظيفة ١٨٥
- المبحث الثالث : سرقة الأوراق أو المستندات المتعلقة بالحكومة
- ١٨٩ نتيجة إهمال من كانت فى عهده
- ١٩٦ الفصل الثالث . الإهمال الذى يقع من ذوى المهنة أو الخبرة
- ٢٠٤ المبحث الأول : المزاولة غير الشرعية لمهنة الطب
- ٢٠٩ المبحث الثانى : الإهمال الذى يقع من السائقين على وجه العموم
- ٢١٣ الفرع الأول : مسئولية السبد عن الحوادث التى تقع بخطأ السائق

الفرع الثاني: المسؤولية عن الحوادث التي تقع على إحدى وسائل النقل ٢١٦
الفرع الثالث: التكليف القانوني لمسئولية الناقل على سبيل المجاملة ٢٢٠
أولا : النقل التطوعي لا يعتبر عقد نقل ٢٢٢ - ثانيا : أوجه
الخلافا بين المادتين ١٦٣ و ١٧٨ مدني ٢٢٨ - ثالثا : الآثار
المرتبة على ذلك ٢٣٤

المبحث الثالث : إهمال المهندسين والمقاولين ٢٤٨
المبحث الرابع : الافلاس بالتقصير ٢٥٣
المبحث الخامس : إمتناع ذوى المهنة أو الحرفة عن مساعدة من
وقعت عليه الجريمة أو عن طلب المساعدة له مع تمكنه من ذلك ٢٦٣

الباب الثاني

الجزء في جرائم الإهمال ٢٧١

الفصل الاول : الجزء في جرائم الإهمال معيار اجتماعي ٢٧٧
المبحث الأول : العقوبة المنصوص عليها في جرائم الإهمال ٢٨١
المبحث الثاني : الجزء ضرورة اجتماعية ٢٨٥
الفصل الثاني : تطبيق قواعد قانون العقوبات على جرائم الإهمال ٢٨٧
المبحث الأول : الاشتراك وجرائم الإهمال ٢٨٨
الفرع الأول : المسؤولية الجنائية عن فعل الغير ٢٩٣
المبحث الثاني : أسباب تشديد العقوبة وتخفيفها في جرائم الإهمال ٢٩٩
الفرع الأول : التعدد والعود في جرائم الإهمال من الأسباب
المشددة للجزاء ٣٠٠

الفرع الثاني : الأسباب التي تؤدي إلى تخفيف العقوبة ٣٠٢
الفرع الثالث : الدفاع الشرعي وتجاوز استعمال الحق ٣٠٣
الفرع الرابع : الانقضاء وجرائم الإهمال ٣٠٧

الباب الثالث

- ٣١٥ التعويض عن الاضرار في جرائم الاهمال
- ٣٢٠ الفصل الاول : تقدير التعويض عن الاضرار أمام المحاكم الجنائية
سلطة المحكمة الجنائية في إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية ٣٢٢ حق الادعاء المدني ٣٢٦
- ٣٢٨ المبحث الاول : التعويض في حالة العجز البدني
- ٣٣٣ الفرع الاول : تعدد الدعاوى في المسؤولية عن الاضرار
- ٣٣٦ المسؤولية عن الخطأ المصلحي أو المرفق
- ٣٣٨ مسؤولية شركات التأمين
- ٣٤٣ المبحث الاول : التعويض عن الضرر الأدبي
- ٣٤٩ الفصل الثاني : دعوى التعويض أمام المحكمة المدنية
- ٣٥٣ — بدء تقادم الدعوى المدنية
- المبحث الاول : حق المدعى المدني في المطالبة بالتعويض أمام المحكمة المدنية طبقاً لمبدأ الحراسة على الأشياء
- ٣٥٥ الفرع الاول : دعوى التعويض طبقاً لمبدأ الحراسة على الأشياء
- ٣٥٧ المبحث الثاني : الحكم الجنائي يحوز القوة أمام القاضى المدني
- ٣٦٢ المبحث الثالث : عدم تطبيق مبدأ قوة الشيء المقضى به .
- إذا رفعت الدعوى المدنية كدعوى فرعية للدعوى العمومية
- أمام المحكمة الجنائية

٣٦٦

٣٧٣



مطبعة دار نشر الثقافة . ت ٢٢١٩٨
محمد بكث - اسكندرية

جرائم الاهمال	اسم الكتاب
ابو اليزيد على المتيت	اسم المؤلف
٢٠٦٥	رقم اليومية
٣٤٣ و٠١	رقم التصنيف



Bibliotheca Alexandrina



1523183